

البيضاقي

في الرد على من يخالف الشريعة

الجزء الأول

سوق اهل السنة

والجماعة

يقدم

صريح البيان

في الرد على من خالف القراءان

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الناشر

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًا
 قِيمًا لينذر بأسًا شديدًا من لدنه ويبشّر المؤمنين الذين يعملون
 الصالحات أن لهم أجرًا حسنًا، والصلاة والسلام على سيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد:

يقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا
 فِي الْمَجَلِسِ فَأَفْسَحُوا يَفْسَحَ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا
 يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا
 تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾ [سورة المجادلة].

فهذا كتاب «صريح البيان في الرد على من خالف
 القرآن» للعلامة الفقيه المحدث الشيخ عبد الله الهري
 المعروف بالحبشي، تتقدّم به جمعية المشاريع الخيرية
 الإسلامية لطلاب العلم الكرام ءاملة أن يكون هذا الكتاب
 وأمثاله من كتب العلم دعامة حقيقية لصون هذا الدين من
 التلوّث بضلال المضلّين وحمایته من أهل البدع والزندقة.

وتتميز هذا الطبعة بزيادة فوائد كثيرة مهمة عن الطبعات السابقة.

ونسأل الله أن يوفقنا إلى الثبات على طريق الهداية والسداد.

قسم الدراسات والأبحاث في
جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية

نبذة في ترجمة المؤلف

اسمه ومولده:

هو العالم الجليل قدوة المحققين، وعمدة المدققين، صدر العلماء العاملين، الإمام المحدث، التقي الزاهد، والفاضل العابد، صاحب المواهب الجليلة، الشيخ أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن يوسف ابن عبد الله بن جامع الهري^(١) الشيبني^(٢) العبدري^(٣) مفتي هرر.

وُلِدَ في مدينة هرر، حوالي سنة ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م.

نشأته ورحلاته:

نشأ في بيت متواضع محباً للعلم ولأهله فحفظ القرآن الكريم استظهاراً وترتيلاً وإتقاناً وهو ابن سبع سنين، وأقرأه والده كتاب المقدمة الحضرمية، وكتاب المختصر الصغير في الفقه وهو كتاب مشهور في بلاده، ثم عكف على الاغتراف من بحور العلم فحفظ عدداً من المتون في مختلف العلوم، ثم أولى علم الحديث اهتمامه فحفظ الكتب الستة وغيرها بأسانيداً حتى إنه أُجيز بالفتوى ورواية الحديث وهو دون الثامنة عشرة.

ولم يكتف بعلماء بلده وما جاورها بل جال في أنحاء الحبشة والصومال

(١) الهري نسبة إلى هرر، وهي مدينة تقع في الناحية الداخلية الإفريقية، يحدّها من الشرق جمهورية الصومال، ومن الغرب الحبشة، ومن الجنوب كينيا، ومن الشمال الشرقي جمهورية جيبوتي، وقد احتلت الصومال وقُسمت إلى خمسة أجزاء، فكان إقليم الصومال الغربي (هرر) من نصيب الحبشة، وذلك سنة ١٣٠٤هـ - ١٨٨٧م.

(٢) نسبة إلى بني شيبنة بطن من عبد الدار من قريش وهم حجة الكعبة المعروفون ببني شيبنة إلى الآن، انتهت إليهم من قبل جدّهم عبد الدار حيث اتباع أبوه قُصي مفاتيح الكعبة من أبي غبشان الخزاعي، وقد جعلها النبي ﷺ في عقبهم. سبائك الذهب ص/ ٦٨.

(٣) نسبة إلى بني عبد الدار بطن من قُصي بن كلاب جدّ النبي ﷺ الرابع. سبائك الذهب ص/ ٦٨.

لطلب العلم وسماعه من أهله وله في ذلك رحلات عديدة لاقى فيها المشاق والمصاعب، غير أنه كان لا يأبه لها بل كلما سمع بعالم شدّ رحاله إليه ليستفيد منه وهذه عادة السلف الصالح، وساعده ذكاؤه وحافظته العجيبة على التعمق في الفقه الشافعي وأصوله ومعرفة وجوه الخلاف فيه، وكذا الشأن في الفقه المالكي والحنفي والحنبلي حتى صار يُشار إليه بالأيدي والبنان ويُقصد وتشدّ الرحال إليه من أقطار الحبشة والصومال حتى بلغ من أمره أن أسند إليه أمر الفتوى ببلده هرر وما جاورها.

أخذ الفقه الشافعي وأصوله والنحو عن العالم النحرير العارف بالله الشيخ محمّد عبد السلام الهرري، والشيخ محمّد عمر جامع الهرري، والشيخ محمّد رشاد الحبشي، والشيخ إبراهيم أبي الغيث الهرري، والشيخ يونس الحبشي، والشيخ محمّد سراج الجبرتي، والشيخ يونس سيّلي كالفية الزيد والتبني والمنهاج وألفية ابن مالك واللمع للشيرازي وغير ذلك من الأئمة.

وأخذ علوم العربية بخصوصٍ عن الشيخ الصالح أحمد البصير، والشيخ أحمد بن محمّد الحبشي وغيرهما.

وأخذ علم العروض على الشيخ بشري غاروكي في بلدة جمّة وهي تبعد عن هرر نحو ألف كيلومتر تقريباً.

وقرأ فقه المذاهب الثلاثة وأصولها على الشيخ محمّد العربي الفاسي، والشيخ عبد الرحمن الحبشي.

وأخذ علم التفسير عن الشيخ شريف الحبشي في بلدة جمّة.

وأخذ الحديث وعلومه عن كثير من أجلهم الشيخ أبو بكر محمّد سراج الجبرتي مفتي الحبشة، والشيخ عبد الرحمن عبد الله الحبشي وغيرهما.

واجتمع بالشيخ الصالح المحدث القارئ أحمد عبد المطلب الجبرتي الحبشي، شيخ القراء في المسجد الحرام^(١)، فأخذ عنه القراءات الأربع عشرة واستزاد منه في علم الحديث، فقرأ عليه وحصل منه على إجازة، ثم أخذ من الشيخ داود الجبرتي القارئ، ومن الشيخ المقرئ محمود فايز الديرعطاني نزيل دمشق وجامع القراءات السبع وذلك لما سكن صاحب الترجمة دمشق.

ومما يدل على سعة علمه أن بعض المشايخ الذين قرأ عليهم في الحبشة عادوا وقرأوا عليه ما كان قرأ عليهم فسبحان الله يؤتي الحكمة من يشاء.

وقد شرع يُلقى الدروس مبكراً على الطلاب الذين ربّما كانوا أكبر منه سنّاً فجمع بين التعلّم والتعليم.

وانفرد في أرجاء الحبشة والصومال بتفوّقه على أقرانه في معرفة تراجم رجال الحديث وطبقاتهم وحفظ المتون والتبحر في علوم السنّة واللغة والتفسير والفرائض وغير ذلك، حتى إنه لم يترك علماً من العلوم الإسلامية المعروفة إلا درسه وله فيه باعٌ، وربما تكلم في علم فيظن سامعه أنه اقتصر عليه في الأحكام وكذا سائر العلوم على أنه إذا حدّث بما يعرف أنصت إنصات المستفيد، فهو كما قال الشاعر:

وتراه يُصغي للحديث بسمعه وبقلبه ولعله أدري به

ثم أمّ مكة فتعرّف على علمائها كالشيخ العالم السيّد علوي المالكي، والشيخ أمين الكتبي، والشيخ محمد ياسين الفاداني، وحضر على الشيخ محمّد العربي التبان، واتصل بالشيخ عبد الغفور الأفغاني النقشبندي فأخذ منه الطريقة النقشبندية.

(١) تسلّم إمامة ومشيخة المسجد الحرام أيام السلطان عبد الحميد الثاني رحمه الله.

ورحل بعدها إلى المدينة المنورة وأتصل بعلمائها فأخذ الحديث عن الشيخ المحدث محمد بن علي الصديقي البكري الهندي الحنفي وأجازه، ثم لازم مكتبة عارف حكمت والمكتبة المحمودية مطالعاً منقّباً بين الأسفار الخطية مغترباً من مناهلها فبقي في المدينة مجاوراً سنة. واجتمع بالشيخ المحدث إبراهيم الختني تلميذ المحدث عبد القادر شلبي. أما إجازاته فأكثر من أن ندخل في عددها وأسماء المجيزين وما مع ذلك.

ثم رحل إلى بيت المقدس في أواخر العقد الخامس من هذا القرن ومنه توجه إلى دمشق فاستقبله أهلها بالترحاب لا سيما بعد وفاة محدّثها الشيخ بدر الدين الحسيني رحمه الله، فتنقل في بلاد الشام بين دمشق وبيروت وحمص وحماء وحلب وغيرها من المدن، ثم سكن في جامع القطاط في محلة القيمرية وأخذ صيته في الانتشار فتردد عليه مشايخ الشام وطلبتها وتعرف على علمائها واستفادوا منه وشهدوا له بالفضل وأقرّوا بعلمه واشتهر في الديار الشامية: «بخليفة الشيخ بدر الدين الحسيني» و: «بمحدّث الديار الشامية».

وقد أثنى عليه العديد من علماء الشام منهم: الشيخ عز الدين الخزنوي الشافعي النقشبندي من الجزيرة شمالي سوريا، والشيخ عبد الرزاق الحلبي إمام ومدير المسجد الأموي بدمشق، والشيخ أبو سليمان الزبيبي، والشيخ ملأ رمضان البوطي، والشيخ أبو اليسر عابدين مفتي سوريا، والشيخ عبد الكريم الرفاعي، والشيخ نوح من الأردن، والشيخ سعيد طنطورة الدمشقي، والشيخ أحمد الحصري شيخ معرة النعمان ومدير معهد الشريعة، والشيخ عبد الله سراج الحلبي، والشيخ محمد مراد الحلبي، والشيخ صهيب الشامي أمين فتوى حلب، والشيخ عبد العزيز عيون السود شيخ قراء حمص، والشيخ أبو السعود الحمصي، والشيخ فايز الديرعطاني نزيل دمشق جامع القراءات السبع فيها، والشيخ عبد الوهاب دبس وزيت الدمشقي، والدكتور الحلواني شيخ القراء في سوريا، والشيخ أحمد الحارون الدمشقي الولي

الصالح، والشيخ طاهر الكيالي الحمصي، والشيخ صلاح كيوان الدمشقي.

وكذلك أثنى عليه الشيخ عثمان سراج الدين سليل الشيخ علاء الدين شيخ النقشبندية في وقته، وقد حصلت بينهما مراسلات علمية وأخوية، والشيخ عبد الكريم البياري المدرّس في جامع الحضرة الكيلانية ببغداد، والشيخ محمد زاهد الإسلامبولي، والشيخ محمود الحنفي من مشاهير مشايخ الأتراك العاملين الآن بتلك الديار، والشيخان عبد الله وعبد العزيز الغماري محدثا الديار المغربية، والشيخ محمد ياسين الفاداني المكي شيخ الحديث والإسناد بدار العلوم الدينية بمكة المكرمة، والشيخ محمود الطش مفتي أزمير وغيرهم خلق كثير.

أخذ الإجازة بالطريقة الرفاعية من الشيخ عبد الرحمن السبسي الحموي، والشيخ طاهر الكيالي الحمصي، والإجازة بالطريقة القادرية من الشيخ أحمد العريني والشيخ الطيب الدمشقي وغيرهما رحمهم الله تعالى.

قدم إلى بيروت سنة ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م فاستضافه كبار مشايخها أمثال الشيخ القاضي محي الدين العجوز، والشيخ المستشار محمد الشريف، واجتمع في بيت الشيخ محمد الشريف بمفتي عكار الشيخ بهاء الدين الكيلاني وسأل الشيخ في علم الحديث واستفاد منه. والشيخ عبد الوهاب البوتاري إمام جامع البسطا الفوقا، والشيخ أحمد اسكندراني إمام ومؤذن جامع برج أبي حيدر ولازموه واستفادوا منه، ثم اجتمع بالشيخ توفيق الهبري رحمه الله وعنده كان يجتمع بأعيان بيروت، وبالشيخ عبد الرحمن المجذوب، واستفادا منه، وبالشيخ مختار العلايلي رحمه الله، أمين الفتوى السابق الذي أقر بفضل وسعة علمه وهياً له الإقامة على كفالة دار الفتوى في بيروت ليتنقل بين مساجدها مقيماً الحلقات العلمية وذلك بإذن خطي منه.

وفي سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، وبطلب من مدير الأزهر في لبنان آنذاك ألقى محاضرة في التوحيد في طلاب الأزهر.

تصانيفه وءآثاره:

شغله إصلاح عقائد الناس ومحاربة أهل الإلحاد وقمع فتن أهل البدع والأهواء عن التفرغ للتأليف والتصنيف، ورغم ذلك أعدّ آثارا ومؤلفات قيمة وهي:

- ١ - شرح ألفية السيوطي في مصطلح الحديث، خ.
- ٢ - قصيدة في الاعتقاد تقع في ستين بيتا تقريرا، خ.
- ٣ - الصراط المستقيم في التوحيد، طبع.
- ٤ - الدليل القويم على الصراط المستقيم في التوحيد، طبع.
- ٥ - مختصر عبد الله الهرري الكافل بعلم الدين الضروري على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه، طبع.
- ٦ - بغية الطالب لمعرفة العلم الديني الواجب، طبع.
- ٧ - التعقب الحثيث على من طعن فيما صح من الحديث، طبع. رد فيه على الألباني وفند أقواله حتى قال عنه محدث الديار المغربية الشيخ عبد الله الغماري رحمه الله: «وهو ردّ جيّد متقن».
- ٨ - نصرة التعقب الحثيث على من طعن فيما صح من الحديث، طبع.
- ٩ - الروائح الزكية في مولد خير البرية، طبع.
- ١٠ - المطالب الوفية شرح العقيدة النسفية، طبع.
- ١١ - إظهار العقيدة السنية بشرح العقيدة الطحاوية، طبع.
- ١٢ - شرح ألفية الزيد في الفقه الشافعي، خ.
- ١٣ - شرح متن أبي شجاع في الفقه الشافعي، خ.
- ١٤ - المقالات السنية، طبع.
- ١٥ - شرح متن العشماوية في الفقه المالكي، خ.
- ١٦ - شرح متممة الأجرومية في النحو، خ.

- ١٧- شرح البيقونية في المصطلح، خ.
- ١٨- صريح البيان في الرد على من خالف القراءان، وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا.
- ١٩- المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية، طبع.
- ٢٠- كتاب الدرّ النضيد في أحكام التجويد، طبع.
- ٢١- شرح الصفات الثلاث عشرة الواجبة لله، طبع.
- ٢٢- العقيدة المنجية، وهي رسالة صغيرة أملاها في مجلس واحد، طبع.
- ٢٣- شرح التنبيه للإمام الشيرازي في الفقه الشافعي، لم يكمل.
- ٢٤- شرح منهج الطلاب للشيخ زكريا الأنصاري في الفقه الشافعي، لم يكمل.
- ٢٥- شرح كتاب سُلم التوفيق إلى محبة الله على التحقيق للشيخ عبد الله باعلوي، خ.
- ٢٦- مختصر عبد الله الهرري الكافل بعلم الدين الضروري على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه، طبع.
- ٢٧- مختصر عبد الله الهرري الكافل بعلم الدين الضروري على مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، طبع.
- ٢٨- شرح منظومة الصبان في العروض، خ.
- ٢٩- الغارة الإيمانية في رد مفاصد التحيرية، طبع.
- ٣٠- الدرّة البهية في حل ألفاظ العقيدة الطحاوية، طبع.
- ٣١- رسالة في الرد على قول البعض إن الرسول يعلم كل شيء يعلمه الله، طبع.
- ٣٢- التحذير الشرعي الواجب، طبع.
- ٣٣- منظومة «نصيحة الطلاب»، خ.
- ٣٤- رسالة في بطلان دعوى أولية النور المحمدي، طبع.

سلوكه وسيرته :

الشيخ عبد الله الهرري شديد الورع، متواضع، صاحب عبادة، كثير الذكر، يشتغل بالعلم والذكر معاً، زاهد طيب السريرة، لا تكاد تجد له لحظة إلا وهو يشغلها بقراءة أو ذكر أو تدريس أو وعظ وإرشاد، عارف بالله، متمسك بالكتاب والسنة، حاضر الذهن قوي الحجّة ساطع الدليل، حكيم يضع الأمور في مواضعها، شديد النكير على من خالف الشرع، ذو همّة عالية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى هابه أهل البدع والضلال وحسدوه لكن الله يدافع عن الذين آمنوا.

وهذا ما كان من خلاصة ترجمته الجليّة، ولو أردنا بسطها لكَلّت الأقلام عنها وضاعت الصُّحف ولكن فيما ذكرناه كفاية يُستدل به كما يُستدلّ بالعنوان على ما هو في طيّ الكتاب.

مقدمة

قال الفقيه المحدث الشيخ عبد الله الهرري:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وسلم.

وبعد، فإن الله تعالى يقول: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [سورة آل عمران].

ويقول النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان» رواه مسلم.

فإن الشرع الكريم دعانا إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإلى إبطال الباطل وإحقاق الحق؛ ولقد كثر المفتون اليوم في الدين بفتاوى ما أنزل الله بها من سلطان، وزاد الانحراف وامتد، لذلك كان لا بد من تأليف مؤلف لبيان الحق من الباطل والصحيح من الزائف.

وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه حذر ممن غش في الطعام^(١)، وثبت عنه أيضاً أنه قال في رجلين كانا يعيشان بين المسلمين: «ما أظن فلاناً وفلاناً يعرفان من ديننا شيئاً»^(٢).

وإذا كان الرسول ﷺ قال للخطيب الذي قال: «مَنْ يُطْعِمْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ وَمَنْ يَعَصِمُهُمَا فَقَدْ غَوَى»: «بئس الخطيب أنت»^(٣) وذلك لأنه جمع بين الله والرسول بضمير واحد، فقال له: «قل: ومن يعص الله

(١) رواه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان: باب قول النبي ﷺ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا».

(٢) رواه البخاري في صحيحه: كتاب الأدب: باب ما يجوز من الظن.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الجمعة: باب تخفيف الصلاة والخطبة.

ورسوله» فلم يسكت عن هذا الأمر الخفيف الذي ليس فيه كفر وإشراك، فكيف يسكت عمن يحرف الدين وينشر ذلك بين الناس، فهذا أجدر بالتحذير والتنفير منه.

وليس ذكرنا لبعض المنحرفين في هذا الكتاب من الغيبة المحرمة إنما هو من التحذير الواجب، فقد ثبت أن فاطمة بنت قيس قالت لرسول الله ﷺ: «يا رسول الله إنه خطبني معاوية وأبو جهم»، فقال رسول الله ﷺ: «أما أبو جهم فلا يضع العصا عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، انكحي أسامة»^(١). فإذا كان الرسول حذر فاطمة منهما وذكرهما في خلفهما بما يكرهان لهذين السبيين، أحدهما: كَوْن معاوية شديد الفقر لا يقوم بحاجتها بأمر النفقة، والثاني: أن أبا جهم يُكثر ضرب النساء. فكيف أناس ادعوا العلم وغشوا الناس وجعلوا الكفر إسلامًا. ولهذا حذر الشافعي من حفص الفرد أمام جمع وقال له: «لقد كفرت بالله العظيم»^(٢). وقال في معاصره حرام بن عثمان - وكان يروي الحديث ويكذب -: «الرواية عن حرام حرام». وقد جرح الإمام مالك في بلديه ومعاصره محمد بن إسحاق صاحب كتاب المغازي فقال فيه: «كذاب». وقال الإمام أحمد: «الواقدي ركن الكذب».

وقد جرت عادة الفقهاء على تغليط بعضهم بعضًا إذا غلط، حتى إن إمام الحرمين غلط أباه في غير مسألة، وأبوه من كبار أصحاب الوجوه في مذهب الإمام الشافعي، وهي الطبقة التي تلي الشافعي، ذكر ذلك في طبقات الشافعية منقولاً من مختصر الأسدي^(٣). والغرض من ذلك كله

(١) رواه مسلم في صحيحه: كتاب الطلاق: باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها. ورواه أحمد في مسنده (٤١٢/٦).

(٢) مناقب الشافعي للبيهقي (٤٠٧/١).

(٣) هذا الكتاب مخطوط.

حفظ الشريعة، لأنه لولا تجنب الرواة الذين لا يستحقون أن يُروى عنهم لضاع الدين.

ثم اعلم أن العمدة عند أهل الجرح والتعديل^(١) كلام المعاصر في معاصره، أما قول بعض الناس: لا يقبل قول العلماء المتعاصرين بعضهم في بعض، فهو مردود لأن المعتمد في الجرح والتعديل معاصر الراوي، فإنه إن لم يقبل قول الثقة الذي عرف خبر الراوي وعرف حاله فزكاه أو جرحه فكيف يكون كلام من بعد عصره مقبولاً؛ وقد قال رسول الله ﷺ: «ليس الخبر كالعيان»^(٢). ومن أين يُعرف حال الراوي فيزكى أو يُجرح إذا لم يؤخذ من معاصره الذي خالطه واجتمع به.

فيا للعجب كيف راجت هذه المقالة الشنيعة عند أولئك، وأشنع منها قول: «إن العلماء يغار بعضهم من بعض كالتيوس».

(١) علم الجرح والتعديل:

«هو علم يبحث فيه عن جرح الزواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ.»

وهذا العلم من فروع علم رجال الحديث، والكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ثابت عن رسول الله ﷺ ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، جوز ذلك توزعاً وصورناً للشريعة. وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الزواة. والتثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال، فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك.

وأول من جمع في ذلك الإمام يحيى بن سعيد القطان، وتكلم فيه بعده تلامذته يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الفلاس، وتلامذتهم كأبي زرعة الدمشقي، وأبي حاتم، والبخاري، ومسلم، والجوزجاني، والتسائي، وابن خزيمة، والترمذي، والدولابي، وابن عدي، والأزدي، والدارقطني، والحاكم وغيرهم. وقد صنفت فيه مصنفات عديدة من أشهرها كتاب الجرح والتعديل للرازي، ولسان الميزان للمحافظ ابن حجر العسقلاني.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٧١/٢١٥/١)، وأخرجه البزار كما في كشف الأستار (١/١١١)، والطبراني في الكبير (٥٤/١٢) والأوسط كما في مجمع الزوائد (١٥٣/١)، قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح، وأخرجه الحاكم في المستدرک (٣٢١/٢)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأقره الذهبي، وأخرجه ابن حبان في صحيحه انظر الإحسان (٣٢/٨)، (٣٣).

بَيَانُ

أهمية علم التوحيد

إن العلم بالله تعالى وصفاته أجل العلوم وأعلاها وأوجبها وأولاها، ويسمى علم الأصول وعلم التوحيد وعلم العقيدة، وقد خص النبي ﷺ نفسه بالترقي في هذا العلم فقال: «أنا أعلمكم بالله وأخشاكم له»^(١) فكان هذا العلم أهم العلوم تحصيلاً وأحقها تيجيلاً وتعظيمًا؛ قال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [سورة محمد] قدم الأمر بمعرفة التوحيد على الأمر بالاستغفار لتعلق التوحيد بعلم الأصول، وتعلق الاستغفار بعلم الفروع.

ويسمى هذا العلم أيضًا مع أدلته العقلية والنقلية من الكتاب والسنة علم الكلام؛ والسبب في تسميته بهذا الاسم كثرة المخالفين فيه من المنتسبين إلى الإسلام وطول الكلام فيه من أهل السنة لتقرير الحق؛ وقيل لأن أشهر الخلافات فيه مسألة كلام الله تعالى أنه قديم - وهو الحق - أو حادث. فالحشوية قالت: كلامه صوت وحرف، حتى بالغ بعضهم فقال: إن هذا الصوت أزلي قديم، وإن أشكال الحروف التي في المصحف أزلية قديمة، فخرجوا عن دائرة العقل، وقالت طائفة أخرى: إن الله تعالى متكلم بمعنى أنه خالق الكلام في غيره كالشجرة التي سمع عندها موسى كلام الله، لا بمعنى أنه قام بذات الله كلام هو صفة من صفاته وهم المعتزلة فبجحهم الله. وقال أهل السنة: إن الله متكلم بكلام ذاتي أزلي أبدي ليس حرفًا ولا صوتًا ولا يختلف باختلاف اللغات.

(١) بؤب البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان: باب قول النبي ﷺ: «أنا أعلمكم بالله».

وموضوع علم الكلام هو النظر أي الاستدلال بخلق الله تعالى لإثبات وجوده وصفاته الكمالية وبالنصوص الشرعية المستخرج منها البراهين، وهو على قانون الإسلام لا على أصول الفلاسفة، لأن الفلاسفة لهم كلام في ذلك يُعرف عندهم بالإلهيات؛ وعلماء التوحيد لا يتكلمون في حق الله وفي حق الملائكة وغير ذلك اعتماداً على مجرد النظر بالعقل، بل يتكلمون في ذلك من باب الاستشهاد بالعقل على صحة ما جاء عن رسول الله ﷺ؛ فالعقل عند علماء التوحيد شاهد للشرع ليس أصلاً للدين، وأما الفلاسفة فجعلوه أصلاً من غير التفات إلى ما جاء عن الأنبياء، فلا يتقيدون بالجمع بين النظر العقلي وبين ما جاء عن الأنبياء، على أن النظر العقلي السليم لا يخرج عما جاء به الشرع ولا يتناقض معه.

وقد حثَّ الله عباده في القرآن على النظر في ملكوته لمعرفة جبروته فقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة الأعراف] وقال تعالى: ﴿سَتَرْنَاهُمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [سورة فصلت].

فإن قيل: لم ينقل أنه ﷺ علّم أحداً من أصحابه هذا العلم، ولا عن أحد من أصحابه أنه تعلم أو علّم غيره، وإنما حدث هذا العلم بعد انقراضهم بزمان؛ فلو كان هذا العلم مهماً في الدين لكان أولى به الصحابة والتابعون.

قلنا: إن عني بهذا المقال أنهم لم يعلموا ذات الله وصفاته وتوحيده وتنزيهه وحقية رسوله وصحة معجزاته بدلالة العقل بل أقروا بذلك تقليدياً، فهو بعيد من القول شنيع من الكلام؛ وقد ردَّ الله عزَّ وجلَّ في كتابه على من قلَّد أباه في عبادة الأصنام بقوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [سورة الزخرف] أي أن أولئك اقتدوا بأبائهم في إشراكهم بغير دليل يقوم على صحة ذلك الدين، وهذا يفهم منه أن علم الدليل مطلوب.

قال أبو حنيفة رضي الله عنه جوابًا على القائلين: لِمَ تتكلمون بعلم الكلام والصحابة لم يتكلموا فيه: «إنما مثلهم كأناس ليس بحضرتهم من يقاتلهم فلم يحتاجوا إلى إبراز السلاح، ومثلنا كأناس بحضرتهم من يقاتلهم فاحتاجوا إلى إبراز السلاح» ١.١. هـ.

وإن أريد أن الصحابة لم يتلفظوا بهذه العبارات المصطلحة عند أهل هذه الصناعة نحو: الجواهر والعروض، والجائز والمحال، والحدث والقدم، فهذا مُسَلَّمٌ به، لكننا نعارض هذا بمثله في سائر العلوم، فإنه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه التلقظ بالناسخ والمنسوخ، والمجمل والمتشابه، وغيرها كما هو المستعمل عند أهل التفسير. ولا بالقياس والاستحسان، والمعارضة والمناقضة، والطرذ والشرط، والسبب والعلّة وغيرها كما هو المستعمل عند الفقهاء، ولا بالجرح والتعديل، والآحاد والمشهور والمتواتر والصحيح والغريب وغير ذلك كما هو المستعمل عند أهل الحديث. فهل لقائل أن يقول يجب رفض هذه العلوم لهذه العلة؛ على أنه في عصر النبي ﷺ لم تظهر الأهواء والبدع فلم تَمَسَّ الحاجة إلى الدخول في التفاصيل والاصطلاحات.

وهذا العلم أصله كان موجودًا بين الصحابة متوفرًا بينهم أكثر ممن جاء بعدهم، والكلام فيه بالرد على أهل البدع بدأ في عصر الصحابة، فقد ردّ ابن عباس وابن عمر على المعتزلة، ومن التابعين ردّ عليهم عمر بن عبد العزيز والحسن بن محمد ابن الحنفية وغيرهما. وقد قطع علي كرم الله وجهه الخوارج بالحجة وقطع دهرية^(١) وأقام الحجة على أربعين رجلًا من اليهود المجسمة بكلام نفيس مُطَنَّبٍ؛ وقطع الحبر ابن عباس رضي الله عنهما الخوارج بالحجة أيضًا، وقطع إياس بن معاوية القاضي القدرية،

(١) الدهرية هم القائلون بأن هذا العالم وجد صدفة أو بفعل الطبيعة وأنه ليس له خالق.

وقطع الخليفة عمر بن عبد العزيز أصحاب شوذب الخارجي، وألف رسالة في الرد على المعتزلة وهي رسالة وجيزة، وقطع ربيعة الرأي شيخ الإمام مالك غيلاً بن مسلم أبا مروان القدري.

وكذلك اشتغل بهذا العلم الحسن البصري وهو من أكابر التابعين.

فإن قيل: روى البيهقي^(١) بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه قال: «تفكروا في كل شيء ولا تفكروا في ذات الله» فهو منهى عنه.

فالجواب: أن النهي ورد عن التفكر في الخالق مع الأمر بالتفكر في الخلق، فإنه يوجب النظر وإعمال الفكر والتأمل في ملكوت السموات والأرض ليستدل بذلك على وجود الصانع، وعلى أنه لا يشبه شيئاً من خلقه؛ ومن لم يعرف الخالق من المخلوق كيف يعمل بهذا الأثر الصحيح. وقد أمر القرءان بتعلم الأدلة على العقائد الإسلامية على وجوده تعالى وعلى ثبوت العلم له والقدرة والمشيئة والوحدانية إلى غير ذلك. ولم يطعن إمام معتبر في هذا العلم الذي هو مقصد أهل السنة والجماعة من السلف والخلف.

وما يروى عن الشافعي أنه قال: «لأن يلقى الله العبد بكل ذنب ما عدا الشرك خير له من أن يلقاه بعلم الكلام» بهذا اللفظ فهو غير ثابت عنه، واللفظ الثابت عنه هو: «لأن يلقى الله عز وجل العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خير له من أن يلقاه بشيء من هذه الأهواء»^(٢). والأهواء جمع هوى وهو ما مالت إليه نفوس المبتدعة الخارجين عما كان عليه السلف، أي ما تعلق به البدعيون في الاعتقاد كالخوارج والمعتزلة والمرجئة والنجارية وغيرهم، وهم الاثنان والسبعون فرقة كما ورد في الحديث

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص/٤٢٠).

(٢) أخرج طرقة ابن عساكر في تبين كذب المفترى (ص/٣٣٧).

المشهور: «وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة وهي الجماعة» رواه أبو داود^(١)، فليس كلام الشافعي على إطلاقه، إنما هو في المبتدعة القدرية وغيرهم الذين جانبوا نصوص الشريعة كتابًا وستة وتعمقوا في الأهواء الفاسدة، وأما الكلام الموافق للكتاب والسنة الموضح لحقائق الشريعة عند ظهور الفتنة فهو محمود عند العلماء قاطبة لم يذمه الشافعي، وقد كان الشافعي رضي الله عنه، يحسنه ويفهمه وقد ناظر بشرًا المريسي وحفصًا الفرد فقطعهما.

قال الإمام الحافظ ابن عساكر في كتابه الذي ألفه في الدفاع عن الإمام الأشعري ويثبت فيه كذب من افتري عليه ما نصه^(٢): «والكلام المذموم كلام أصحاب الأهوية وما يزخره أرباب البدع المؤذية، فأما الكلام الموافق للكتاب والسنة الموضح لحقائق الأصول عند ظهور الفتنة فهو محمود عند العلماء ومن يعلمه، وقد كان الشافعي يحسنه ويفهمه، وقد تكلم مع غير واحد ممن ابتدع، وأقام الحجة عليه حتى انقطع». ١. هـ.

وقال الربيع بن سليمان: «حضرت الشافعي وحدثني أبو شعيب إلا أنني أعلم أنه حضر عبد الله بن عبد الحكم ويوسف بن عمرو بن يزيد وحفص الفرد وكان الشافعي يسميه المنفرد، فسأل حفص عبد الله بن عبد الحكم فقال: ما تقول في القرآن، فأبى أن يجيبه فسأل يوسف بن عمرو فلم يجبه، وكلاهما أشار إلى الشافعي، فسأل الشافعي فاحتج عليه الشافعي، فطالت فيه المناظرة فقام الشافعي بالحجة عليه بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وكفر حفصًا الفرد قال الربيع: فلقيت حفصًا الفرد في المسجد بعد، فقال: أراد الشافعي قتلي»^(٣). ١. هـ.

(١) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب السنة: باب شرح السنة.

(٢) تبين كذب المفتري (ص/٣٣٩).

(٣) مناقب الشافعي للرازي (ص/١٩٤ - ١٩٥)، الأسماء والصفات (ص/٢٥٢).

فإن قيل: قد ذم علم الكلام جماعةً من السلف، فروي عن الشعبي أنه قال: من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب غريب الحديث كذب. وروي مثله عن الإمام مالك، والقاضي أبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة.

قلنا: أجاب الحافظ أبو بكر البيهقي عنه بقوله^(١): «إنما يريدوا والله أعلم بالكلام كلام أهل البدع، فإن في عصرهم إنما كان يعرف بالكلام أهل البدع، فأما أهل السنة فقلماً كانوا يخوضون في الكلام حتى اضطروا إليه بعد» ١.٥هـ.

قال ابن عساكر^(٢): «فهذا وجه في الجواب عن هذه الحكاية، وناهيك بقائله أبي بكر البيهقي فقد كان من أهل الرواية والدراية. وتحتل وجهًا آخر وهو أن يكون المراد بها أن يقتصر على علم الكلام ويترك تعلم الفقه الذي يتوصل به إلى معرفة الحلال والحرام، ويرفض العمل بما أمر بفعله من شرائع الإسلام، ولا يلتزم فعل ما أمر به الشارع وترك ما نهى عنه من الأحكام. وقد بلغني عن حاتم الأصم وكان من أفاضل الزهاد وأهل العلم أنه قال: الكلام أصل الدين، والفقه فرعه، والعمل ثمره، فمن اكتفى بالكلام دون الفقه والعمل تزندق، ومن اكتفى بالعمل دون الكلام والفقه ابتدع، ومن اكتفى بالفقه دون الكلام والعمل نفسق، ومن تفتن في الأبواب كلها تخلص» اهـ. وقد روي مثل كلام حاتم عن أبي بكر الوراق.

قال الحافظ اللغوي محمد مرتضى الزبيدي في شرح الإحياء^(٣): «هذه المسائل التي تلقاها الإمامان الأشعري والماتريدي هي أصول الأئمة رحمهم الله تعالى، فالأشعري بنى كتبه على مسائل من مذهب الإمامين مالك

(١) و(٢) تبين كذب المفترى لابن عساكر (ص/٣٣٤).

(٣) إتحاف السادة المتقين (٢/١٣).

والشافعي أخذ ذلك بوسائط فأيدها وهذبها، والماتريدي كذلك أخذها من نصوص الإمام أبي حنيفة اهـ.

قلت: وللإمام أبي حنيفة رضي الله عنه: (الفقه الأكبر) و(الرسالة) و(الفقه الأيسر) و(العالم والمتعلم) و(الوصية)؛ أما الوصية فقد اختلف في نسبتها إلى الإمام كثيرًا، فمنهم من ينكر نسبتها للإمام مطلقًا ويزعم أنها ليست من عمله، ومنهم من ينسبها إلى محمد بن يوسف البخاري المكنى بأبي حنيفة، وهذا قول المعتزلة لما فيها من إبطال نصوصهم الزائغة وادعائهم كون الإمام منهم - أي في المعتقد - كما في المناقب الكردرية.

والإمام أبو حنيفة وصاحبه أول من تكلم في أصول الدين بالتوسع وأنقنها بقواطع البراهين على رأس المائة الأولى، وقد ذكر الأستاذ عبد القاهر البغدادي أن أول متكلمي أهل السنة من الفقهاء أبو حنيفة والشافعي، ألف فيه الفقه الأكبر والرسالة في نصرة أهل السنة إلى مقاتل ابن سليمان صاحب التفسير وكان مجسمًا، وقد ناظر فرقة الخوارج والروافض والقدرية والدهرية وكانت دعواتهم بالبصرة فسافر إليها نيفًا وعشرين مرة، وفضّهم بالأدلة الباهرة، وبلغ في الكلام - أي علم التوحيد - إلى أنه كان المشار إليه بين الأنام، واقتدى به تلامذته الأعلام.

وفي مناقب الكردرية عن خالد بن زيد العمري أنه كان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر وحماد بن أبي حنيفة قد خصّصوا بالكلام الناس أي ألزموا المخالفين، وهم أئمة العلم. وعن الإمام أبي عبد الله الصيمري أن الإمام أبا حنيفة كان متكلم هذه الأمة في زمانه، وفقههم في الحلال والحرام.

وهذه الكتب الخمسة ليست من جمع الإمام أبي حنيفة، بل الصحيح أن هذه المسائل المذكورة في هذه الكتب من أمالي الإمام التي أملاها على أصحابه كحماد وأبي يوسف وأبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي

وأبي مقاتل حفص بن سلم السمرقندي، فهم الذين قاموا بجمعها، وتلقاها عنهم جماعة من الأئمة كإسماعيل بن حماد ومحمد بن مقاتل الرازي ومحمد بن سماعة ونصير بن يحيى البلخي وشداد بن الحكم وغيرهم، إلى أن وصلت بالإسناد الصحيح إلى الإمام أبي منصور الماتريدي، فمن عزاها إلى الإمام صح لكون تلك المسائل من إملائه إلى أبي مطيع البلخي وغيره، ومن عزاها إلى غيره ممن هو في طبقته أو ممن هو بعدهم صح لكونها من جمعه، ذكره الفقيه المحدث اللغوي محمد مرتضى الزبيدي.

وقال الفقيه الأصولي الزركشي في تشنيف المسامع: «إن الأئمة انتدبوا للرد على أهل البدع والضلال، وقد صنف الشافعي كتاب (القياس) ردّ فيه على من قال بقدّم العالم من الملحدين، وكتاب (الرد على البراهمة) وغير ذلك، وأبو حنيفة كتاب (الفقه الأكبر) وكتاب (العالم والمتعلم) ردّ فيه على المخالفين، وكذلك مالك سئل عن مسائل هذا العلم فأجاب عنها بالطريق القويم، وكذلك الإمام أحمد» ١.٥هـ.

وقد صنف سيد المحدثين في زمانه محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ - كتاب (خلق أفعال العباد)، وصنف المحدث نعيم ابن حماد الخزاعي وهو من أقران الإمام - المتوفى في حبس الوثائق سنة ٢٢٨هـ - كتابًا في الردّ على الجهمية وغيرهم، وصنف المحدث محمد بن أسلم الطوسي - المتوفى سنة ٢٤٢هـ - وهو من أقران الإمام أحمد أيضًا في الردّ على الجهمية، وقد ردّ على المعتزلة فأجاد بالتأليف ثلاثة من علماء السنة من أقران الإمام أحمد بن حنبل: الحارث المحاسبي، والحسين الكرابيسي، وعبد الله بن سعيد بن كلاب - المتوفى بعد الأربعين ومائتين بقليل - ويمتاز الأول بإمامته أيضًا في التصوف.

وقد صنف إماما أهل السنة والجماعة في عصرهما وبعده إلى يومنا

هذا أبو الحسن الأشعري وأبو منصور الماتريدي المصنفات العظيمة في الرد على طوائف المبتدعة والمخالفين للإسلام مملوءة بحجج المنقول والمعقول، وامتاز الأول بمناظراته العديدة للمعتزلة بالبصرة التي فلَّ بها حدَّهم وقلل عددهم. وكانت وفاة الأشعري في سنة أربع وعشرين وثلاثمائة للهجرة، وتوفي الشيخ أبو منصور بعد وفاة الأشعري بقليل.

وصنّف أتباعهما من بعدهما المئات من المجلدات في الرد على المبتدعة والمخالفين للإسلام بالحجج الدامغة الكثيرة والمناظرات العديدة قطعوا بها المعتزلة الذين هم أفحل طوائف المبتدعة، كما قطعوا غيرهم من المبتدعة والدهريين والفلاسفة والمنجمين، ورفعوا لواء مذهب الأشعري في الخافقين^(١) وأبرزهم في نشره ثلاثة: الأستاذ أبو بكر بن فُوزك، وأبو إسحق الإسفراييني، والقاضي الإمام أبو بكر الباقلائي، فالأولان نشراه في المشرق، والقاضي نشره في المشرق والمغرب، فما جاءت المائة الخامسة إلا والأمة الإسلامية أشعرية وماتريديّة لم يشدَّ عنها سوى نزر من المعتزلة وشرذمة من المشبهة وطائفة من الخوارج؛ فلا تجد عالمًا محققًا أو فقيهاً مدققًا إلا وهو أشعري أو ماتريدي.

وإن خال هؤلاء المنكرين لعلم الكلام لهو الموصوف بقول الشاعر
فيهم: [البسيط]

عابَ الكلامَ أناسٌ لا عقولَ لهم وما عليه إذا عابوه من ضررٍ
ما ضرَّ شمسَ الضحى في الأفقِ طالعة أن لا يرى ضوءها من ليس ذا بصرٍ

فائدة مهمة: قال الشيخ الفقيه الأصولي الزركشي في كتابه تشنيف المسامع^(٢) ما نصه: «قال الإمام أبو بكر الإسماعيلي^(٣) أعاد الله هذا

(١) المشرق والمغرب.

(٢) تشنيف المسامع (ص/٣٩٥).

(٣) أبو بكر الإسماعيلي الذي مر ذكره أحد أكابر حفاظ الحديث له مستخرج على البخاري، وأصحاب المستخرجات متبحرون في حفظ الحديث.

الدين بعدما ذهب يعني أكثره بأحمد بن حنبل وأبي الحسن الأشعري وأبي نعيم الإسراباذي، وقال أبو إسحاق المزوزي: سمعت المحاملي يقول في أبي الحسن الأشعري: لو أتى الله بقراب الأرض ذنوبًا رجوت أن يغفر الله له لدفعه عن دينه، وقال ابن العربي: كانت المعتزلة قد رفعوا رءوسهم حتى أظهر الله الأشعري فحجزهم في أقماع السماسم» ١.٥.

ومثل هذا يقال في أبي منصور الماتريدي لأنه مثله قام بتقرير عقيدة السلف بالأدلة العقلية والعقلية بإيضاح واسع، فقد جمع هذان الإمامان الإثبات مع التنزيه فليسا على التشبيه ولا التعطيل ولعن الله من يسمي الأشعري أو الماتريدي معطلاً، فهل خالفاً للتنزيه الذي ذكره الله بقوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (سورة الشورى) [١١] فإنهما نفيا عن الله الجسمية وما ينبني عليها، وهذا ذنبهما عند المشبهة كالوهابية ومن سبقهم من المشبهة. فإن المشبهة قاست الخالق بالمخلوق فنفت موجوداً ليس جسمًا، والإمامان ومن تبعهما وهم الأمة المحمدية قالوا إن الله لو كان جسمًا لكان له أمثال لا تحصى.

وهذا هو دين الله الذي كان عليه السلف الصالح وتلقاه عنهم الخلف الصالح، وطريقة الأشعري والماتريدي في أصول العقائد متحدة. فالمذهب الحق الذي كان عليه السلف الصالح هو ما عليه الأشعرية والماتريديية وهم مئات الملايين من المسلمين فكيف يكون هؤلاء السواد الأعظم على ضلال، وتكون شردمة هي نحو ثلاثة ملايين على الحق، والصواب أن الرسول عليه السلام أخبر بأن جمهور أمته لا يضلون وذلك من خصائص هذه الأمة، ويدل على ذلك ما رواه الترمذي^(١) وابن ماجه

(١) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب الفتن: باب ما جاء في لزوم الجماعة، وابن ماجه في سننه: كتاب الفتن: باب السواد الأعظم، والحاكم في المستدرک (١/١١٥ و ١١٦)، وأحمد في مستده (٦/٣٩٦).

وغيرهما: «إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة» وعند ابن ماجه زيادة: «فإذا رأيتم اختلافًا فعليكم بالسواد الأعظم»، ويقوي هذا الحديث الحديث الموقوف^(١) على أبي مسعود البدرى: «وعليكم بالجماعة فإن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة» قال الحافظ ابن حجر^(٢): «وإسناده حسن»، والحديث الموقوف^(٣) على عبد الله بن مسعود وهو أيضًا ثابت عنه: «ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون قبيحًا فهو عند الله قبيح»، قال الحافظ ابن حجر^(٤): «هذا موقوف حسن».

ولا ينافي ما قررناه من أن الجمهور معصومون من الضلالة ما صح مرفوعًا إلى النبي ﷺ من قوله^(٥): «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة». فإن هذا أريد به طائفة متمسكة من بينهم بالدين على الكمال ولا شك أن المتمسكين بالدين على الكمال هم أقل الأمة، وليس معنى ذلك أن أكثر المنتسبين إلى الإسلام يكونون ضالين من حيث العقيدة خارجين عن الإسلام كما صرحت بذلك الوهابية ووافقهم أبو الأعلى المودودي، فعندهم جمهور المنتسبين للإسلام ليسوا على الهدى بل على الشرك، وقد صح^(٦) أن أهل الجنة مائة وعشرون صفاً ثمانون من هذه الأمة، فلا يمكن أن يكون هؤلاء الثمانون هذه الشذمة الوهابية، وهل كانت الوهابية قبل قرنين، فإن معتقدها منبثق من محمد بن عبد الوهاب المتوفى سنة مائتين وألف وست للهجرة وبعض معتقداتها مأخوذ من أحمد بن تيمية المتوفى سنة سبعمائة وثمان وعشرين للهجرة وهو شذ عن ما كان عليه من قبله من أهل الحق بقوله: إن جنس العالم

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (ص/٤٢).

(٢) موافقة الخبير الخبير (١/١١٥).

(٣) مسند أحمد (١/٣٧٩)، وانظر كشف الأستار (١/٨١).

(٤) موافقة الخبير الخبير (١/١١٥).

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرک (٤/٤٤٩).

(٦) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب صفة الجنة: باب ما جاء في وصف أهل الجنة.

ليس حادثاً إنما الحادث الأفراد أي الأشخاص المعينة فكل شخص وفرد عنده حادث ولكن إلى ما لا نهاية له ولا ابتداء، فجعل العرش أزلماً بنوعه وجنسه بمعنى أن العرش لم يزل مع الله ولكن عينه ليس دائماً بل يتجدد كل ما بعد عدم، وقد نقل ذلك عنه الإمام جلال الدين الدواني وهو من ثقات العلماء كما وثقه الحافظ السخاوي في البدر اللامع في تراجم أهل القرن التاسع، ونسب إلى ابن تيمية ذلك الحافظان الجليلان المعاصران له وهما الحافظ المجتهد تقي الدين السبكي والحافظ أبو سعيد العلائي.

وفيما ذهب إليه ابن تيمية تكذيب لقول الله تعالى ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ [سورة الحديد] لأن مراد الله تعالى بأوليته الأولية المطلقة ليست الأولية المقيدة النسبية، لأن ذلك ليس لله تعالى فيه خصوصية، إذ الماء والعرش لهما تلك الأولية النسبية، لأنهما أول ما خلق الله لم يخلق الله قبلهما شيئاً كما نطق بذلك الحديث الصحيح^(١): «كان الله ولم يكن شيء غيره»، فثبت أن ابن تيمية كذب هذا الحديث الصحيح كما كذب الآية المذكورة وكذب الإجماع لأنه لم يقل قبله أحد من المسلمين إن نوع العالم لم يزل مع الله أزلماً وإنما قال بذلك متأخرو الفلاسفة الذين هم على خلاف رأي إرسطو. ولم يخش ابن تيمية من الله حيث افتري على أئمة أهل السنة والحديث بنسبته ذلك إليهم ولا يعرف واحد منهم قال ذلك، لكن ابن تيمية يربأ بنفسه عن أن ينسب إلى موافقة رأي المخذئين من الفلاسفة الذين وافقهم برأيهم القائلين بمثل مقالته، وليست هذه المسألة من المسائل التي يدخلها الاجتهاد بل من أخطأ فيها كفر بالإجماع، قال السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب: «إعلم أن حكم الجواهر والأعراض كلها الحدوث فإذا العالم كله حادث، وعلى هذا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب بدء الخلق: باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [سورة الروم].

إجماع المسلمين بل كل الملل ومن خالف في ذلك فهو كافر لمخالفة
الإجماع القطعي»^١ هـ. ذكر ذلك المحدث الحافظ اللغوي محمد مرتضى
الزبيدي في شرح إحياء علوم الدين^(١).

(١) إتحاف السادة المتقين (٢/٩٤).

فائدة في بيان علم الكلام المذموم وعلم الكلام المدوح

قال الحافظ البيهقي في شعب الإيمان^(١) في باب القول في إيمان المقلد والمرتاب ما نصه: «أخبرنا أبو طاهر الفقيه، أنبأنا أبو بكر محمد ابن الحسين القطان، أنبأنا أحمد بن يوسف السلمي، حدثنا محمد بن يوسف الفريابي، حدثنا سفيان، عن جعفر بن برقان، عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أنه سأل رجل عن شيء من الأهواء فقال: «عليك بدين الأعرابي الغلام في الكتاب والله عن سواه».

قال الإمام البيهقي رحمه الله: «وهذا الذي قاله عمر بن عبد العزيز قاله غيره من السلف وإنما هو لأنهم رأوا أنه لا يحتاج إليه لتبيين صحة الدين في أصله، إذ كان رسول الله ﷺ إنما بُعِثَ مؤيداً بالحجج فكانت مشاهدتها للذين شاهدوها، وبلاغها المستفيض ومن بلغه كافيًا في إثبات التوحيد والثبوت معًا عن غيرها، ولم يأمّنوا أن يوسع الناس في علم الكلام، وأن يكون فيهم من لا يكمل عقله ويضعف رأيه فيرتبك في بعض ضلالة الضالين وشبه الملحدين، ولا يستطيع منها مخرجًا كالرجل الضعيف غير الماهر بالسباحة إذا وقع في ماء غامر قوي لم يؤمن أن يغرق فيه، ولا يقدر على التخلص منه، ولم ينتهوا عن علم الكلام لأن عينه مذموم أو غير مفيد؛ وكيف يكون العلم الذي يتوصل به إلى معرفة الله عز وجل وعلم صفاته ومعرفة رسله والفرق بين النبي الصادق وبين المتنبئ الكاذب عليه مذمومًا أو مرغوبًا عنه؟ ولكنهم لإشفاقهم على الضعفاء لثلا يبلغوا ما يريدون منه فيضلوا نَهَوْا عن الاشتغال به. ثم بسط الحلبي رحمه الله تعالى الكلام في التحريض على تعلمه إعدادًا لأعداء الله عز وجل.

(١) شعب الإيمان (١/٩٥ - ٩٦).

وقال غيره في نهيمهم عن ذلك: إنما هو لأن السلف من أهل السنة والجماعة كانوا يكتفون بمعجزات الرسل صلوات الله عليهم على الوجه الذي بينا، وإنما يشتغل في زمانهم بعلم الكلام أهل الأهواء، فكانوا يتهون عن الاشتغال بكلام أهل الأهواء. ثم إن أهل الأهواء كانوا يدعون على أهل السنة أن مذاهبهم في الأصول تخالف المعقول، فقيض الله تعالى جماعة منهم للاشتغال بالنظر والاستدلال حتى تبحروا فيه، وبيّنوا بالدلائل النيرة والحجج الباهرة أن مذاهب أهل السنة توافق المعقول كما هي موافقة لظاهر الكتاب والسنة، إلا أن الإيجاب يكون بالكتاب والسنة فيما يجوز في العقل أن يكون غير واجب دون العقل. وقد كان من السلف من يشرع في علم الكلام ويؤد به على أهل الأهواء.

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أحمد بن سهل، ثنا إبراهيم بن معقل، ثنا حرملة، ثنا ابن وهب، ثنا مالك أنه دخل يوماً على عبد الله ابن يزيد بن هرمز فذكر قصة، ثم قال: وكان. يعني ابن هرمز. بصيراً بالكلام، وكان يرد على أهل الأهواء، وكان من أعلم الناس بما اختلفوا فيه من هذه الأهواء. ١. هـ.

بَيَانُ

بطلان قول المعتزلة بخلق العبد فعله، وأنه كفر

يجب تكفير المعتزلة القائلين بأن العبد يخلق أفعاله الاختيارية أي يحدثها من العدم إلى الوجود لأنهم كذبوا قول الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ (١٣)﴾ [سورة فاطر]، وقول الله: ﴿قُلِ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ (١١)﴾ [سورة الرعد] وءآيات أخرى كثيرة وأحاديث عديدة. وهؤلاء المعتزلة هم القدرية الذين ستمهم رسول الله ﷺ مجوس هذه الأمة، وهم الذين شدد عليهم النكير عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وغيره من أكابر الصحابة ومن جاء بعدهم. قال ابن عباس رضي الله عنهما: «كلام القدرية كفر»، وقال سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه للقدري: «إن عُدت إلى هذا لأقطعن الذي فيه عينك»، وكذلك الحسن بن علي بن أبي طالب والإمام المجتهد عبد الله بن المبارك فقد حذّر من ثور بن يزيد وعمرو بن عبيد الذي كان من رءوس المعتزلة، وقد أُلّف في الرد عليهم الحسن بن محمد ابن الحنفية حفيد سيدنا علي بن أبي طالب، وكذا الإمام الحسن البصري، والخليفة الأموي المجتهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وعلى تكفيرهم كان الإمام مالك فقال حين سُئل عن نكاح المعتزلة: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ (١١١)﴾ [سورة البقرة]، نقل ذلك عنه أبو بكر ابن العربي المالكي، والزرکشي في شرحه على أصول ابن السبكي، وكذلك كفّروهم إماما أهل السنة أبو منصور الماتريدي الحنفي، وأبو منصور عبد القاهر البغدادي التميمي الشافعي شيخ الأشاعرة وشيخ الحافظ البيهقي الذي قال فيه ابن حجر الهيتمي: «الإمام الكبير إمام أصحابنا أبو منصور البغدادي».

وقد قال شارح إحياء علوم الدين الإمام الفقيه المحدث اللغوي محمد مرتضى الزبيدي^(١): «لم يتوقف علماء ما وراء النهر في تكفير المعتزلة»^١.
 ١. هـ. وقال الزاهد الصفا من أكابر الحنفية: «يجب إكفار القدرى - أي المعتزلي - في قوله: إن العبد يخلق أفعال نفسه، وفي قوله: إن الله لم يشأ وقوع الشر»^١. هـ.

وممن نقل أيضًا تكفيرهم الإمام شيخ الإسلام البلقيني، وردّ عليهم الإمام المتولي في كتابه الغنية في العقيدة وهما من أكابر أصحاب الوجوه من الشافعية، والإمام أبو الحسن شيث بن إبراهيم المالكي، وكذلك الإمام ابن التلمساني المالكي في كتابه شرح لمع الأدلة لإمام الحرمين وغيرهم، ولم يصح عن إمام مجتهد كالشافعي وغيره القول بترك تكفير هذا الصنف من المعتزلة.

فبعد هذا لا يلتفت إلى ما يخالفه ولا يخرّج بعدم تكفير بعض المتأخرين لهم، فقد نقل الأستاذ أبو منصور التميمي في كتابه التذكرة البغدادية وكتابه تفسير الأسماء والصفات تكفيرهم عن الأئمة فقال^(٢): «أصحابنا أجمعوا على تكفير المعتزلة»^(٣). وقوله: «أصحابنا» يعني به الأشاعرة والشافعية لأنه رأس كبير في الأشاعرة الشافعية، وهو إمام مقدم في النقل معروف بذلك بين الفقهاء والأصوليين والمؤرخين الذين ألفوا في الفرق، فمن أراد مزيد التأكد فليطالع كتبه هذه، فلا يُدافع نقله بكلام بعض المتأخرين.

وما يذكر من العبارات التي تفهم ترك تكفيرهم عن بعض المشاهير كالنووي فقد يؤول بأن مراده من لم يثبت فيهم ما يقتضي تكفيرهم من مسائلهم، لأن منهم من ينتسب إليهم ولا يقول بجميع مقالاتهم كبشر

(١) إتحاف السادة المتقين (٢/١٣٥).

(٢) أصول الدين (ص/٣٣٧، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣).

(٣) تفسير الأسماء والصفات (ق/١٩١).

المريسي والمأمون العباسي، فإن بشرًا كان موافقهم في القول بخلق القرآن وكفرهم في القول بخلق الأفعال؛ فلا يحكم على جميع من انتسب إلى الاعتزال بحكم واحد ويحكم على كل فرد منهم بكونه ضالاً، فالذين لا يعتقدون من الاعتزال أصوله الكفرية إنما ينتسبون إليهم ويعتقدون بعض المسائل الأخرى كعدم رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة فهؤلاء الذين لم يكفّرهم من تحاشي تكفيرهم. ومن أراد المزيد فليراجع الكتب التي ألفت في الفرق لبيان مقالاتهم وأقوال العلماء فيهم.

وقد أنكر الحافظ البلقيني في حواشي الروضة قول صاحب الروضة بصحة القدوة بهم في الصلاة قال^(١): «وقول الشافعي رضي الله عنه: «أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية» محمول على من لم تثبت فيهم قضية معينة تقتضي تكفيرهم، واستدل لذلك بقوله لحفص الفرد لما جادله في مسألة القول بخلق القرآن فأفحمه الشافعي: «لقد كفرت بالله العظيم».

وردّ البلقيني تأويل قول الشافعي هذا بكفران النعمة فقال في حاشيته على روضة الطالبين ما نصه^(٢): «قوله - يعني النووي -: وأطلق القفال وكثيرون من الأصحاب القول بجواز الاقتداء بأهل البدع، وأنهم لا يكفرون، قال صاحب العدة: هو ظاهر مذهب الشافعي رضي الله عنه، زاد - أي النووي - هذا الذي قاله القفال وصاحب العدة هو الصحيح أو الصواب، فقد قال الشافعي: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم، ولم يزل السلف والخلف على الصلاة خلف المعتزلة وغيرهم». قال البلقيني: «فائدة: الصحيح أو الصواب خلاف ما قال المصنف - يعني النووي - وقول الإمام الشافعي رضي الله عنه محمول على من ذكر عنه أنه من أهل الأهواء ولم يثبت عليه قضية معينة تقتضي كفره، وهذا نص عام، وقد نص خاصاً على تكفير من قال

(١) و(٢) حواشي الروضة للبلقيني (١/٨٣).

بخلق القرءان، والقول بالخاص هو المقدم، وأما الصلاة خلف المعتزلة فهو محمول على ما قدمته من أنه لم يثبت عند المقتدين بهم ما يكفرهم». ثم قال البلقيني: «قوله - يعني النووي - وقد تأول البيهقي وغيره من أصحابنا المحققين ما جاء عن الشافعي وغيره من العلماء من تكفير القائل بخلق القرءان على كفران النعم لا كفران الخروج عن الملة». قال البلقيني: «فائدة: هذا التأويل لا يصح لأن الذي أفتى الشافعي رضي الله عنه بكفره بذلك هو حفص الفرد، وقد قال: أراد الشافعي ضرب عنقي، وهذا هو الذي فهمه أصحابه الكبار وهو الحق وبه الفتوى خلاف ما قال المصنف» ١.١. هـ.

فلا يجوز التردد في تكفير المعتزلة القائلين بأن الله كان قادرًا على خلق حركات العباد وسكونهم ثم لما أعطاهم القدرة عليها صار عاجزًا عنها، حتى ذلك غير واحد من الأكابر منهم الإمام أبو منصور الماتريدي، والإمام أبو منصور البغدادي، والإمام أبو سعيد المتولي، والفقير المالكي شيب بن إبراهيم، وإمام الحرمين وغيرهم كما تقدم، فكيف يسوغ ترك تكفيرهم بعد هذا الذي هو صريح في نسبة العجز إلى الله.

قال الفقيه الأصولي الزركشي في تشنيف المسامع^(١) ما نصه: «وقد نص الشافعي على قبول شهادة أهل الأهواء وهو محمول على ما إذا لم يؤد إلى التكفير، وإلا فلا عبرة به» ١.١. هـ. وهذا يؤكد ما قاله البلقيني في حواشي روضة الطالبين بأن مراد الشافعي بقوله أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من لم تثبت بحقه قضية تقتضي تكفيره منهم، يعني كقولهم إن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية، وإن الله كان قادرًا على خلقها قبل أن يعطيهم القدرة فلما أعطاهم صار عاجزًا.

(١) تشنيف المسامع (ص/٢٢٧).

أما حديث النبي ﷺ المشهور: «القدرية مجوس هذه الأمة»^(١) فمعناه أمة الدعوة، وأمة الدعوة تشمل الكافرين والمؤمنين، لأن لفظ أمّتي ونحوه يحمل على من اتبعه في بعض المواضع، وفي بعض المواضع يطلق على من توجهت إليه دعوته فمنهم من آمن ومنهم من أبى.

قال الإمام أبو منصور البغدادي السابق الذكر في كتابه التبصرة البغدادية^(٢): «اعلم أن تكفير كل زعيم من زعماء المعتزلة واجب من وجوه: أما واصل بن عطاء فلأنه كفر في باب القدر بإثبات خالقين لأعمالهم سوى الله تعالى، وأحدث القول بالمنزلة بين المنزلتين في الفاسق، ولهذه البدعة طرده الحسن البصري عن مجلسه».

ثم قال: «وأما زعيمهم أبو الهذيل فإنه قال بفناء مقدرات الله تعالى حتى لا يكون بعدها قادرًا على شيء. وأما زعيمهم النظماء فهو الذي نفى نهاية الجزء، وأبطل بذلك إحصاء الباري تعالى لأجزاء العالم وعلمه بكمية أجزائه».

ثم قال: «وزعم أن الإنسان هو الروح وأن أحدًا ما رأى إنسانًا قط وإنما رأى قائلبة»، وزعم المعروف منهم بمعمر أن الله تعالى ما خلق لوتًا ولا طعمًا ولا رائحة ولا حرارة ولا برودة، ولا رطوبة ولا يبوسة، ولا حياة ولا موتًا، ولا صحة ولا سقمًا، ولا قدرة ولا عجزًا، ولا ألمًا ولا لذة، ولا شيئًا من الأعراض، وإنما خلق الأجسام فقط وخلقت الأجسام الأعراض في أنفسها».

ثم قال: «وزعم المعروف منهم ببشر بن المعتمر أن الإنسان قد يخلق

(١) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب السنة: باب في القدر، وصححه الحاكم في المستدرک (٨٥/١) ووافقه الذهبي.

(٢) أصول الدين (ص/٣٣٥ - ٣٣٧).

الألوان والطعوم والروائح، والرؤية والسمع والبصر، وسائر الإدراكات على سبيل التولد. وزعم الجاحظ منهم أن لا فعل للإنسان إلا الإرادة^(١) وأن المعارف كلها ضرورية ومن لم يضطر إلى معرفة الله لم يكن مكلفاً ولا مستحقاً للعقاب، وزعم أيضاً أن الله لا يدخل أحداً النار وإنما النار تجذب أهلها إلى نفسها وتمسكهم فيها على التأييد بطبعها. وزعم ثمامة أن المعارف ضرورية وأن عامة الدهرية وسائر الكفرة يصيرون في الآخرة تراباً لا يعاقب واحد منهم وحزم السبي واسترقاق الإماء وقال بأن الأفعال المتولدة لا فاعل لها. وزعم البغداديون منهم أن الله لا يرى شيئاً ولا يسمع شيئاً إلا على معنى العلم بالمسموع والمرئي، وزعم الجبائي منهم أن الله مطيع عباده إذا فعل مرادهم، وقال ابنه أبو هاشم باستحقاق العقاب والذم لا على ذنب، وقال أيضاً بأحوال الله تعالى لا موجودة ولا معدومة ولا معلومة ولا مجهولة. وأنواع كفرهم لا يحصيها إلا الله تعالى، وقد اختلف أصحابنا فيهم، فمنهم من قال: حكمهم حكم المجوس لقول النبي ﷺ: «القدرية مجوس هذه الأمة» ومنهم من قال: حكمهم حكم المرتدين» اهـ.

ثم قال^(٢): «أجمع أصحابنا على أنه لا يحل أكل ذبائحهم وكيف نبيح ذبائح من لا يستبيح ذبائحنا، وأكثر المعتزلة مع الأزارقة من الخوارج يحرمون ذبائحنا. وقولنا فيهم أشد من قولهم فينا ولا يجوز عندنا تزويج المرأة المسلمة من واحد منهم».

ثم قال: «والمرأة منهم إن اعتقدت اعتقادهم حرم نكاحها وإن لم تعتقد اعتقادهم لم يحرم نكاحها لأنها مسلمة بحكم دار الإسلام. وقد شاهدنا قوماً من عوام الكرامية لا يعرفون من الجسم إلا اسمه ولا يعرفون

(١) في الأصل: إرادة.

(٢) المرجع السابق (ص/٣٤٠ - ٣٤١).

أن خواصهم يقولون بحدوث الحوادث في ذات الباري تعالى، فهؤلاء يحل نكاحهم وذبائحهم والصلاة عليهم. وأجمع أصحابنا على أن أهل الأهواء لا يرثون من أهل السنة واختلفوا في ميراث السني منهم فمنهم من قطع التوارث من الطرفين، وبه قال الحرث المحاسبي، ولذلك لم يأخذ ميراث والده لأن والده كان قدرياً، ومنهم من رأى توريث السني منهم وبناء على قول معاذ بن جبل: «إن المسلم يرث من الكافر وإن الكافر لا يرث من المسلم»، وعلى قول أبي حنيفة: «يرث السني من المبتدع الضال ما اكتسبه قبل بدعته»، كما قال في المسلم يرث من المرتد ما اكتسبه قبل ردته ويكون كسبه بعد الردة فيثا للمسلمين». ١.١. هـ.

وقال في تفسير الأسماء والصفات^(١) ما نصه: «فأما أصحابنا فإنهم وإن أجمعوا على تكفير المعتزلة والغلاة من الخوارج والنجارية والجهمية والمشبّهة، فقد أجازوا لعامة المسلمين معاملتهم في عقود البياعات والإجازات والرهون وسائر المعاوزات دون الأنكحة، فأما مناكتهم وموارثتهم والصلاة عليهم وأكل ذبائحهم فلا يحل شيء من ذلك، إلا الموارثة ففيها خلاف بين أصحابنا فمنهم من قال مالهم لأقربائهم من المسلمين لأن قطع الميراث بين المسلم والكافر إنما هو في الكافر الذي لا يعد في الملة، ولأن خلاف القدري والجهمي والنجاري والمجسم لأهل السنة والجماعة أعظم من خلاف النصارى واليهود والمجوس». ١.١. هـ.

ثم قال ما نصه^(٢): «وأما الكلام في طاعات المعتزلة وسائر أهل الأهواء الضالة، فإن أهل السنة والجماعة يجمعون على أن أهل الأهواء المؤدية إلى الكفر لا يصح منهم طاعة الله عز وجل مما يفعلونه من صلاة وصوم وزكاة وحج لأن الله تعالى أمر عباده بإيقاع هذه العبادة على شرط

(١) كتاب تفسير الأسماء والصفات (ق/١٩١).

(٢) كتاب تفسير الأسماء والصفات (ق/١٩٤).

مقارن كاعتقاد صحيح بالعدل والتوحيد، وبشرط أن يراد بها التقرب إلى الله تعالى مع اعتقاد صفة الإله على ما هو عليه، ولا يجوز أن يقصده بالطاعة من لا يعرفه، وقد بينا قبل هذا أن المعتزلة وسائر أهل البدع الضالة غير عارفين بالله عز وجل لا اعتقادهم فيه خلاف ما هو عليه في عدله وحكمته» ١.٥.

وقال في كتابه التبصرة البغدادية^(١) في ترتيب أئمة الفقه من أهل السنة ما نصه: «وقد دمر أبو حنيفة في كتابه الذي سماه بالفقه الأكبر على المعتزلة ونصر فيه قول أهل السنة في خلق الأفعال وفي أن الاستطاعة مع الفعل» ١.٥.

فهذه عبارات الإمام أبي منصور فكن على ذكر منها، وفي ضمنها فوائد يحتاج مطالعها إلى التنبه لها، منها:

* أن المعتزلة كفار بشرط أن يكون هذا المعتزلي يعتقد أصول مقالاتهم وهي إثبات الخلق بمعنى الإحداث من العدم للعبد بقدرة أعطاه الله إياها، وأنه كان قادرًا على خلقها قبل أن يعطيه القدرة عليها فلما أعطاه القدرة عليها صار عاجزًا، والقول بأن الله لم يرد ما يقع من العباد من المعاصي والمكروهات، إلا ما يقع منهم من الحسن.

* ومنها أن كلام الشافعي بقبول شهادة أهل الأهواء بالمعنى الشامل للمعتزلة وغيرها محمول على أنه أراد من لم يقل منهم بما يؤدي إلى الكفر، لأنه ليس كل منتسب إليهم يعتقد عقيدة الآخرين، لأن الواحد قد ينتسب إلى المعتزلة والكرامية وغيرهم من أهل البدع المشتملة على الكفر من غير أن يشارك الآخرين في تلك المسائل المؤدية إلى الكفر، كما ذكر

(١) أصول الدين (ص/٣١٢).

أبو منصور أنه لقي أناسًا من الكرامية لا يعرفون عقائدهم إنما يتعلقون بالاسم، وكذلك في المعتزلة أناس ينتسبون إليهم وهم خالون عن اعتقاد أقوالهم التي تؤدي إلى الكفر، وهذا ما صرح به الإمام سراج الدين البلقيني في عبارته التي نقلناها من حاشيته على روضة الطالبين، وذلك محمل كلام بعض الشافعيين الذين ذكر عنهم أن المعتزلة لا يكفرون. فتبين بهذا أن لا عبرة بقول من أطلق ترك تكفيرهم على غير هذا المعنى كـ بعض المتأخرين من الشافعية حيث صرح بعدم تكفيرهم مع نسبة القول بخلق العبد فعله إليهم، فإن هذا ليس من كبار أصحاب الشافعي.

* وهنا دقيقة يجب التنبيه لها وهي أن القول بخلق القرآن كفر بالنسبة لأناس وليس بكفر بالنسبة لأناس، فمن نفى ثبوت صفة الكلام لله تعالى على الوجه اللائق به، وهو كونه متكلمًا بكلام أزلي أبدي، بل يعتقد أن الله متكلم بمعنى أنه خالق الكلام في غيره، ويطلق مع ذلك القول بأن القرآن مخلوق، فهو الذي يكفر. وأما من يطلق هذا اللفظ ويثبت الكلام بمعنى الصفة الأزلية الأبدية بمعنى أنه قائم بذات الله، كقيام علمه وغيره من صفاته بذاته، ويقول مع ذلك بأن القرآن يطلق على هذا الكلام الذي هو صفة أزلية أبدية ويطلق على اللفظ المنزل، ويعتقد في اللفظ المنزل أنه مخلوق لله ليس من تأليف أحد من خلق الله، فهذا لا يكفر ولا يدخل تحت قول الشافعي لحفص الفرد: لقد كفرت بالله العظيم، كما لا يدخل تحت ما شهر عن كثير من الأئمة أنهم قالوا: من قال القرآن مخلوق فهو كافر، فإنه لا يظن بإمام من أئمة الهدى أنه يعتقد أن اللفظ المنزل صفة قائمة بذات الله، لأنه يلزم من ذلك جعل ذات الله القديم محلاً للحادث، والذات الذي يكون محلاً للحادث حادث لا يكون قديمًا، وذلك مما يجعل عنه مقام أئمة الهدى كجعفر الصادق وأبي حنيفة والشافعي وغيرهم، لأن ذلك مما لا يخفى بطلانه على أدنى طالب علم، بل ولا أدنى مسلم عرف تنزيه الله عن مشابهة خلقه من جميع الوجوه.

وقد نقل عن الإمام أبي حنيفة ما هو صريح فيما قلنا، فإنه قال في مسألة الكلام: «ما قام بالخالق فهو غير مخلوق، وما قام بالخلق فهو مخلوق»^١. هـ. يعني بالجزء الأول من هذه العبارة الكلام الذاتي القائم بذات الله الذي هو أزلي أبدي كسائر صفاته، ويعني بالجزء الثاني اللفظ المنزل. وما نُقل عن الإمام أحمد من نهيهِ عن القول: «لفظي بالقرءان مخلوق» والقول: «لفظي بالقرءان غير مخلوق» ينزل على أنه أراد ما ذكرنا.

* ومنها أنه ليس كل من شهر بأنه وافق المعتزلة في مسألة معتزليًا على الحقيقة فيحكم عليه بحكمهم، وذلك كالخلفاء الثلاثة من العباسيين المأمون وتالييه، فإنه لا يجوز الشهادة عليهم بأنهم معتزلة لأنه لم يثبت عنهم سوى القول بهذا اللفظ: «القرءان مخلوق»، والظن بهم أنهم قصدوا اللفظ المنزل من غير نفي الكلام الذاتي. ونظير هذا قول بعض الفقهاء في الخوارج إن بعضهم يكفرون وبعضهم لا يكفرون كما ذكره الحافظ ابن حجر في شرح البخاري في أثناء شرح الأحاديث الواردة في الخوارج.

فتبصر أيها المطالع ولا تكن مترددًا.

فوائد مهمة

* الأولى: جاء في كتاب «القدر» للبيهقي وكتاب «تهذيب الآثار» للإمام ابن جرير الطبري رحمهما الله تعالى عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لَهُمَا نَصِيبٌ فِي الْإِسْلَامِ الْقَدْرِيَّةُ وَالْمَرْجِيَّةُ» فالمعتزلة هم القدرية لأنهم جعلوا الله والعبء سواسية بنفي القدرة عنه عز وجل على ما يُقدِرُ عليه عبده، فكأنهم يُثبتون خالقين في الحقيقة كما أثبت المجوس خالقين خالقاً للخير هو عندهم التور وخالقاً للشر هو عندهم الظلام.

هذا الحديث فيه دليل على أن كلا من هذين الفريقين كُفَّارٌ، أما المعتزلة فقد مر بيان حالهم وهم نحو عشرين فرقة منهم من وصل إلى حد الكفر كالذين ذكرناهم ومنهم من لم يصل إلى ذلك الحد بل اقتصروا على قول إن الله لا يرى في الآخرة كما لا يرى في الدنيا وقولهم إن مرتكب الكبيرة إن مات قبل أن يتوب لا هو مؤمن ولا هو كافر لكن يخلد في النار بلا خروج وقولهم إنه لا شفاعاة لبعض عصاة المؤمنين من الأنبياء والعلماء والشهداء، فمن وافق المعتزلة في هذا ولم يوافقهم في قولهم إن العبد يخلق أفعاله استقلالاً بقدرة أعطاه الله إياها ولا في قولهم إن الله شاء أن يكون كل العباد طائعين ولكن قسماً منهم كفروا وعصوا بغير مشيئته فلا يكفر.

وأما المرجئة فهم طائفة انتسبوا للإسلام كانوا يعتقدون أن العبد المؤمن مهما عمل من الكبائر ومات بلا توبة ليس عليه عذاب. قالوا لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة، قاسوا هذه على هذه فضلوا وهلكوا، لأن قولهم: «لا ينفع مع الكفر طاعة» صحيح لأن الكافر مهما قام بصور أعمال الطاعة وهو على كفره لا يتنفع بذلك، وأما قولهم: «لا يضر مع

الإيمانِ ذنبٌ لمن عمَلَهُ» فهو كفرٌ وضلالٌ لأنَّ المؤمنَ ينضُرُ بالمعاصي التي يرتكِبها، والإرجاءُ معناه التَّأخِيرُ، وإنَّما سُمِّوا بالمرجئةِ لأنَّهم أَخْرَوْا عنهم العذابَ، أي قالوا لا يصيبهم العذابُ أي لمن عَصَوْا وَهُمْ على الإيمانِ، معناه الإيمانُ يُؤخَّرُ عنهم العذابُ أي لا يلحقهم العذابُ.

والسَّبَبُ في هلاكهم في هذه المسئلة أَنهم فَهَمُوا بعض الآياتِ على غيرِ وجهها كقوله تعالى: ﴿وَهَلْ نُجَزِي إِلَّا الْكُفُورَ ۝﴾ [سورة سبأ] فظنوا أنَّ غَيْرَ الكافرِ لا يعذبُ، إنما معنى الآية أنَّ ذلك العذابُ الذي ذُكِرَ لا يلقاهُ إلا الكفورُ. هؤلاءِ والله الحمدُ كأنَّهم انقرضوا منذ زمانٍ ما بَقِيَ منهم أحدٌ فيما نعلمُ إنَّما لهم ذِكرٌ في كُتُبِ الاعتقادِ.

تَبَيَّنَ: المعتزلة يعتقدون جملة من العقائد شدُّوا فيها عن أهل السنة منها قولهم بأن الله ما شاء حصول المعاصي والشروع وإنما يحصل الكفر والمعاصي بغير مشيئة الله، ومنها قولهم إن الإنسان هو يخلق أفعاله الاختيارية بقدرة أعطاه الله إياها وليس الله يخلقها يقولون إن الله كان قادرًا على أن يخلق حركات العباد وسكناتهم قبل أن يعطيهم القدرة عليها فبعد أن أعطاهم القدرة عليها صار عاجزًا، ومنها قولهم بنفي صفات الله تعالى من علم وقدرة وحياة وبقاء وسمع وبصر وكلام فهم يقولون الله عالم بذاته لا بعلم، قادر بذاته لا بقدرة، حي بذاته لا بحياة وهكذا في سائر الصفات. وهذه الأقوال الثلاثة يجب تكفيرهم بها ولا يجوز أن يقال إنهم لا يكفرون بها وإن كانوا يفسقون بها ويبدعون من غير أن يصلوا إلى حد الكفر كما قال عدد من متأخري الشافعية والحنفية فإن هؤلاء المتأخرين خالفوا ما نصَّ عليه رسول الله ﷺ وأجمع عليه الصحابة لا يُعرف بينهم مخالف فيه وهذا هو قول سلف الأمة فهو القول الصحيح المعتمد وما خالفه مردود على قائله لأنه لا يجوز أن يُترك ما قاله رسول الله ﷺ وأجمع عليه أصحابه بلا خلاف لقول مستحدث مخالف بل مَنْ خالف في ذلك ينطبق عليه حديث مسلم مرفوعًا: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» اهـ.

ولذلك اعتمد المحققون من الخلف القول بتكفيرهم ولم يرتضوا قولاً سواه، وإليك زيادة بيان ما قدمناه.

فأما الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ فمنها ما رواه الإمام أحمد في مسنده وأبو داود في سننه وابن حبان في صحيحه عن ابن الديلمى عن زيد بن ثابت عن رسول الله ﷺ: «إن الله لو عذب أهل أرضه وسمواته لعذبهم وهو غير ظالم لهم ولو رَحِمهم كانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم ولو أنفقت مثل أحد ذهباً في سبيل الله ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك ولو ميتاً على غير هذا دخلت النار» اهـ.

وروى أبو داود عن ابن عمر مرفوعاً: «القدرية مجوس هذه الأمة» اهـ وعنده من طريق حذيفة مرفوعاً كذلك «لكل أمة مجوس ومجوس هذه الأمة الذين يقولون لا قدر» اهـ. وهذا الحديث مشهور يحتج به في العقيدة ولذلك احتج به الإمام أبو حنيفة في بعض رسائله الخمس.

وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «صنفان من أمتي ليس لهما نصيب في الإسلام القدرية والمرجئة» اهـ والقدرية هم المعتزلة. والحديث رواه ابن جرير الطبري وصححه. ورواه البيهقي من أكثر من طريق عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً.

وروى ابن أبي حاتم في تفسيره عن زرارة عن النبي ﷺ أنه تلا هذه الآية ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ (٤٨) إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ [سورة القمر] قال «نزلت في أناس من أمتي يكونون في آخر الزمان يكذبون بقدر الله» اهـ.

وروى أبو نعيم في تاريخ أصبهان عن أبي هريرة قال جاءت مشركو قريش إلى رسول الله ﷺ يخاصمونه في القدر فنزلت هذه الآية ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي سَلَابٍ وَشِعْرٍ﴾ (٧) إلى قوله ﴿خَلَقْتُهُ بِقَدَرٍ﴾ (٤٩) اهـ.

وروى البيهقي عن رافع بن خديج عن رسول الله ﷺ تكفيرهم وأنهم يكونون أتباع الدجال عند ظهوره.

فهذه الأحاديث كلها تدل على كفر نفاة القدر القائلين بأن العبد يفعل بغير مشيئة الله، ولهذا لم يختلف أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام في كفرهم.

وروى البيهقي في كتاب القدر بالإسناد الصحيح عن سيدنا عمر رضي الله عنه أن رجلاً من أهل الذمة قال أمامه في الجابية «إن الله لا يضل أحداً» فغضب عمر وقال: «كذبت يا عدو الله ولولا أنك من أهل الذمة لضربت عنقك هو أضلك وهو يدخلك النار» اهـ.

وروى البيهقي في كتاب القدر أيضاً عن سيدنا علي رضي الله عنه أنه قال: «إن أحدكم لن يخلص الإيمان إلى قلبه حتى يستيقن يقيناً غير شك أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه ويُقَرُّ بالقدر كله» اهـ.

وروى أحمد وأبو داود وابن حبان عن ابن الديلمي عن أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وزيد بن ثابت قولهم: «لو أنفقت مثل أحد ذهباً في سبيل الله ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك ولو مت على غير هذا دخلت النار» اهـ وقد تقدم في غير موضع.

وروى ابن أبي حاتم في تفسيره عن عطاء بن أبي رباح قال أتيت ابن عباس وهو ينزع من زمزم وقد ابتلت أسافل ثيابه فقلت له: قد تكلم في القدر، فقال: أوفعلوها، قلت: نعم، قال: فوالله ما نزلت هذه الآية إلا فيهم ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ (٤٨) إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ أولئك شرار هذه الأمة فلا تعودوا مرضاهم ولا تصلوا على موتاهم إن رأيت أحداً منهم فقأت عينيه بأصبعي هاتين اهـ.

وروي عنه أيضاً قوله: كلام القدرية كفر اهـ وقد تقدم.

وقد أُخبرَ ابنُ عمر رضي الله عنهما أيضًا بحدوث القول في القدر في العراق على مقتضى كلام المعتزلة فقال للمُخبر وكان يحيى بن يعمر من أجلاء التابعين: أخبرهم بأنني بريء منهم وأنهم براء مني والذي يحلف به عبد الله لو أن أحدهم أنفق مثل أحد ذهبًا ما قُبِلَ ذلك منه حتى يؤمن بالقدر خيره وشره اهـ. رواه مسلم.

وروى البيهقي في كتاب القدر عن لبيد قال: سألت وائلة بن الأسقع عن الصلاة خلف القدري فقال: لا تصلّ خلف القدري أما أنا لو صليت خلفه لأعدت صلاتي اهـ.

وروى البيهقي عن سيدنا الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما أنه قال: والله ما قالت القدرية بقول الله ولا بقول الملائكة ولا بقول النبيين ولا بقول أهل الجنة ولا بقول أهل النار ولا بقول صاحبهم إبليس اهـ وقد تقدم.

وأما التابعون فمنهم ابن الديلمي كما رواه أحمد وأبو داود والبيهقي وقد ذكر حديثه آنفًا.

ومنهم يحيى بن يعمر وحמיד بن عبد الرحمن الحميري. رواه مسلم والترمذي وغيرهما وهما سمعا حديث ابن عمر رضي الله عنهما المذكور آنفًا:

ومنهم أبو سهيل عمُ الإمام مالك وعمرُ بن عبد العزيز رضي الله عنهما فقد روى البيهقي في القدر عن أبي سهيل أنه قال: كنت أمشي مع عمر ابن عبد العزيز فاستشارني في القدرية فقلت: أرى أن تستتبيهم فإن تابوا وإلا عرضتهم على السيف، فقال عمر بن عبد العزيز: وذلك رأيي، قال مالك: وذلك رأيي اهـ.

ولعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه رسالة مشهورة في الرد على القدرية، رواها أبو نعيم وغيره.

ومنهم التابعي الجليل محمد بن سيرين، فقد روى البيهقي عنه أنه قال: إن لم يكن أهل القدر من الذين يخوضون في آيات الله فلا أدري من هم اهـ.

ومنهم الحسن البصري فقد روى ابن عساكر في تاريخه عن عاصم قال سمعت الحسن البصري يقول: من كَذَّبَ بالقدر فقد كَذَّبَ بالحق إن الله تبارك وتعالى قَدَّرَ خَلْقًا وقَدَّرَ أَجَلًا وقَدَّرَ بَلَاءًا وقَدَّرَ مَصِيبَةً وقَدَّرَ مَعَاوَةَ فمن كَذَّبَ بالقدر فقد كذب بالقرءان اهـ.

وأفتى الزُّهْرِيُّ عبدَ الملك بن مروان بدماء القدرية كما ذكره الإمام عبد القاهر التميمي في أصول الدين.

ولعنهم سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كما روى البيهقي عن عكرمة بن عمار أنه قال سمعت سالم بن عبد الله يلعن القدرية اهـ.

ومن أتباع التابعين صرَّحَ بكفرهم جماعة كبيرة منهم الإمام مالك بن أنس فقد روى البيهقي عن إسحاق بن محمد الفروي أنه قال سئل مالك عن تزويج القدري فقال: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [سورة البقرة] اهـ.

ومنهم الإمام أبو حنيفة كما صرَّحَ في بعض رسائله وقد قال: الكلام بيننا وبين القدرية في حرفين يقال لهم: هل عَلِمَ اللهُ ما يكون من العباد قبل أن يفعلوا، فإن قالوا لا كفروا لأنهم جَهَلُوا رَبَّهُمْ، وإن قالوا عَلِمَ يقال لهم: هل شاء خلاف ما عَلِمَهُ، فإن قالوا نعم كَفَرُوا لأنهم قالوا شاء أن يكون جاهلاً، وإن قالوا لا رجعوا إلى قولنا اهـ. ولذلك قال الإمام الشافعي رضي الله عنه: القدري إذا سلَّم العلم خُصِمَ اهـ.

وقد كَفَّرَ الشافعيُّ حفصًا الفرد من رؤوس المعتزلة وقال له: لقد كُفِّرْتَ بالله العظيم اهـ رواه البيهقي في مناقب الشافعي.

وأما تكفير أحمد بن حنبل لهم فمعروف مشهور عنه رواه عددٌ منهم البيهقي وابن الجوزي وغيرهما.

وروى البيهقي في الأسماء والصفات تكفير أبي حنيفة وأبي يوسف لهم بل قال أبو يوسف فيهم: إنهم زنادقة اهـ.

ومنهم سفيان الثوري كما روى البيهقي عن أحمد بن يونس أنه قال سمعت رجلاً يقول لسفيان الثوري: إن لنا إماماً قدرياً قال: لا تقدّموه، قال: ليس لنا إمام غيره، قال: لا تقدّموه اهـ.

ومنهم سفيان بن عيينة، روى البيهقي عن أيوب بن حسان أنه قال سئل ابن عيينة عن القدرية فقال: يا ابن أخي قالت القدرية ما لم يقل الله عزّ وجلّ ولا الملائكة ولا النبيون ولا أهل الجنة ولا أهل النار ولا ما قال أخوهم إبليس... إلخ اهـ.

ومنهم محمد الباقر بن عليّ زين العابدين كما روى البيهقي عن الحارث بن شريح البزار قال قلت لمحمد بن علي: يا أبا جعفر إن لنا إماماً يقول في هذا القدر، فقال: يا ابن الفارسي انظر كل صلاة صليتها خلفه فأعدها، إخوان اليهود والنصارى قاتلهم الله أنى يؤفكون اهـ.

ومنهم الإمام المجتهد أبو عمرو الأوزاعي فإنه كَفَّرَ غيلان القدري وقال لهشام بن عبد الملك: يا أمير المؤمنين دمه في عنقي اهـ رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق بروايات عدة.

ومنهم الحافظ يحيى بن سعيد القطان فقد روى أبو نعيم في تاريخ أصبهان عن سعيد بن عيسى الكزبري يقول سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: شبثان ما يخالج قلبي فيهما شك تكفير القدرية وتحريم النيذ اهـ.

ومنهم إبراهيم بن طهمان كما روى البيهقي عن الحسن بن عيسى أنه قال سمعت إبراهيم بن طهمان يقول: الجهمية والقدرية كفار اهـ.

فهذه أقوال أصحاب رسول الله ﷺ وبينهم فقهاؤهم وعلماؤهم عمرٌ وعليٌ وأبي وابن مسعود وحذيفة وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس مجمعة على تكفير القدرية لم يخالفهم في ذلك صحابي واحد، ومعهم على هذا مشاهير علماء التابعين كابن سيرين وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري وابن شهاب الزهري، وتبعهم على ذلك أتباع التابعين وبينهم المجتهدون أصحاب المذاهب المشهورة المتبوعة مالك وأبو حنيفة والأوزاعي والشافعي وأحمد وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة، ومع هؤلاء كلهم أئمة أهل البيت علي والحسين والباقر رضوان الله عليهم فكيف بعد هذا كله يجرؤ بعض المتأخرين على الزعم بأن القول المعتمد ترك تكفير المعتزلة القائلين بخلق العبد لأعماله وبنفي صفات الله تعالى وبأي لسان يزعم منتسب إلى الإسلام بأن القول بعدم تكفيرهم الذي يخالف الأحاديث الصريحة وإجماع الصحابة وأقوال أئمة المجتهدين من التابعين وأتباعهم هو القول المعتمد. وإذا كان هؤلاء كلهم أخطأوا الصواب ولم يفرقوا بين الكفر والإيمان على ما يقتضيه كلام هؤلاء المتأخرين فيمن أين عرفوا هم الصواب بزعمهم في المسئلة ومن أي طريق بلغهم حكمها.

بل الحق ما جاء به سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام والصواب ما أجمع عليه الصحابة وقاله الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد والأوزاعي وغيرهم من المجتهدين، وأما ما خالف ذلك مما قاله بعض من جاء بعد هؤلاء بمئات من السنين كالباجوري أو الشرييني أو الأشخر ممن يُعدّ في الأصول والفروع كالأطفال بالنسبة لهؤلاء الأساطين فيضرب به عرض الحائط ولا يقام له وزن.

ولذلك لم يعتبر أئمة الخلف ومحققوهم هذا الرأي الشاذ بل جزموا بكفر المعتزلة ونقل الإمام أبو منصور التميمي البغدادي كفرهم عن الأئمة في كتابه أصول الدين، وقال في تفسير الأسماء والصفات: أجمع أصحابنا - أي أئمة الأشاعرة والشافعية - على تكفير المعتزلة اهـ.

وكفّرهم إمام الهدى أبو منصور الماتريدي في كتابه التوحيد وعليه جرى أئمة الحنفية. قال الزبيدي في شرح الإحياء: إن مشايخ ما وراء النهر لم يتوقفوا عن تكفير المعتزلة اهـ وممن نصّ على ذلك منهم نجم الدين منكوبرس شارح الطحاوية.

وقال القاضي أبو بكر بن العربي المالكي من أصول الإيمان القدر من كذب به فقد كفر. نص عليه مالك فإنه سئل عن نكاح القدرية فقال: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ اهـ.

وكفّرهم الفقيه اللغوي شيث بن إبراهيم المالكي وألف في الرد عليهم كتاب «حز الغلاصم وإفحام المخاصم» وهو مطبوع.

وسئل الجنيد رضي الله عنه عن التوحيد فقال: اليقين، ثم استفسر عن معناه فقال: إنه لا مكوّن لشيء من الأشياء من الأعيان والأعمال خالق لها إلا الله تعالى اهـ.

وقال الفقيه الحنبلي وليّ الله السيد عبد القادر الجيلاني في كتاب الغنية له: تبا لهم - أي للقدرية - وهم مجوس هذه الأمة جعلوا لله شركاء ونسبوه إلى العجز وأن يجري في ملكه ما لا يدخل في قدرته وإرادته، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً اهـ.

وكفّرهم أبو حامد الأسفراييني من أصحاب الوجوه بين الشافعية ولم يصحح الصلاة خلفهم.

وقال الحافظ أبو سعد عبد الكريم السمعاني الشافعي في الأنساب في ترجمة الكعبي المعتزلي وقد كفّرت المعتزلة قبله بقولها إن الشرور واقعة من العباد بخلاف إرادة الله عزّ وجلّ ومشيئته اهـ ثم قال فزاد أبو القاسم الكعبي في الكفر فزعم أنه ليس لله عزّ وجلّ إرادة ولا مشيئة على الحقيقة اهـ.

ونقل النووي في الروضة عن الحنفية تكفير من قال أنا أفعل بغير مشيئة الله وأقرهم عليه اهـ.

وسبق نقل ما ذكره البلقيني في هذه المسئلة وردّه على من صحّح الصلاة خلفهم.

فتلخص مما تقدم أن القول الصحيح المعتمد الذي لا يجوز العدول عنه هو تكفير المعتزلة بكل مسئلة من المسائل الثلاث المذكورة «انفأ، والله درُّ أبي القاسم العلوي القائل فيما رواه البيهقي عن أبي يعلى حمزة ابن محمد العلوي يقول سمعت أبا القاسم عبد الرحمن بن محمد بن القاسم الحسيني وما رأيت علويًا - أي من ذرية سيدنا علي - أفضل منه زهدًا وعبادة يقول: المعتزلة قَعْدَةُ الخوارج عجزوا عن قتال الناس بالسيوف فقعدها للناس يقاتلونهم بألستهم أو تجاهدونهم أو كما قال اهـ.

* الثانية: رَوَى البيهقي رحمه الله تعالى عن سيدنا علي رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ لَنْ يَخْلُصَ الْإِيمَانُ إِلَى قَلْبِهِ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ يَقِينًا غَيْرَ شَكٍّ أَنْ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئْهُ وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبْهُ، وَيَقَرُّ بِالْقَدْرِ كُلِّهِ». أَي لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْمِنَ بِبَعْضِ الْقَدْرِ وَيَكْفُرَ بِبَعْضِ.

ومعنى هذا الأثر عن سيدنا علي رضي الله عنه أنه لا يتم الإيمان في قلب أحدكم حتى يستيقن يقينًا غير شك أي حتى يعتقد اعتقادًا جازمًا لا يخالجه شك أن ما أصابه لم يكن ليخطئه إن كان من الرزق أو المصائب أو غير ذلك وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه ويقرُّ بالقدر كله، معناه لا يجوز أن يؤمن ببعض القدر ويكفر ببعض بل يجب على كل مسلم أن يؤمن بأن كل ما يجري في الكون من خير أو شر ضلالة أو هدى عسر أو يسر حل أو مر كل ذلك بخلق الله ومشيئته حدث وكان ولولا أن الله تعالى شاء وكونه وخلق ما حصل.

* الثالثة: رَوَى البيهقي أيضًا بالإسنادِ الصحيح أن عمرَ بنَ الحَطَّابِ كانَ بالعَجايبِ - وهي أرضٌ من الشَّامِ - فقامَ خطيبًا فحَمِدَ اللهَ وأثنى عليه ثمَّ قالَ: «من يَهْدِ اللهُ فلا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضِلُّ فلا هاديَ لَهُ»، وكانَ عندهُ كافرٌ من كفَّارِ العجمِ من أهلِ الذمَّةِ فقالَ بِلُغَتِهِ: «إِنَّ اللهُ لا يُضِلُّ أَحَدًا»، فقالَ عُمَرُ لِلتَّرجُمانِ: «ماذا يقولُ؟» قالَ: إنَّه يقولُ: إنَّ اللهُ لا يُضِلُّ أَحَدًا، فقالَ عمرُ: «كذبتَ يا عدُوَّ اللهِ ولولا أنَّكَ من أهلِ الذمَّةِ لَضَرَبْتُ عُنُقَكَ هُوَ أَضَلُّكَ وَهُوَ يُدْخِلُكَ النَّارَ إن شاء».

ومعنى كلام عمر رضي الله عنه أن هذا الاعتقاد كفرٌ وضلالٌ وهو اعتقادُ أن الله لا يُضِلُّ أَحَدًا أي أن الإنسان يضلُّ بمشيئته لا بمشيئة الله، وأن العبدَ هو يَخْلُقُ هذه الضلالةَ ليس اللهُ خالقَها.

ومعنى قول سيدنا عمر: «إن شاء» أي إن شاء أن تموتَ على كفرِكَ هذا لا بُدَّ من دخولِكَ النارِ. وقد احتجَّ سيدنا عمر بهذه الآية: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ﴾ [سورة الزمر] ومعناه أن الذي شاء اللهُ له في الأزلِ أن يكونَ مهتديًا لا أحدٌ يجعلُهُ ضالا، ﴿مَنْ يُضِلِّ اللهُ فَكَلَّا هَادِيَ لَهُ﴾ [سورة الأعراف] أي وَمَنْ شاءَ اللهُ أن يكونَ ضالا فلا هاديَ لَهُ، أي لا أحدٌ يهديه ولا أحدٌ يجعلُهُ مهتديًا. وهذا رسولُ اللهِ ﷺ أنذَرَ قَوْمَهُ أوَّلَ ما نزلَ عليه الوحيُّ عملاً بقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [سورة الشعراء] أي حذَّره من الكفرِ ثم اهتدى به أناسٌ ولم يهتدِ به أناسٌ حتى من أقاربه كأبي لهبٍ وغيره فإنهم لم يهتدوا، والرَّسولُ بَلَّغَهُم دعوتهُ لكن لم يهتدوا، وأولئك الذين اهتدوا اهتدوا، فما هو الموجِبُ لذلك أي لأن يهتدي هؤلاءِ ولا يهتدي هؤلاءِ؟ الموجِبُ لذلك أن اللهُ تبارك وتعالى شاءَ في الأزلِ أن يهتدي هؤلاءِ بمحمدٍ ولم يشأ أن يهتدي الآخرونَ تَفُذَّتْ مشيئةُ اللهِ في الفريقينِ.

والله تعالى يكره الكفرَ والمعاصي لكن خصَّصَ هؤلاءِ بأن ينساقوا إلى

الضلال، كما خصص أولئك بأن ينساقوا باختيارهم إلى الهدى، هذا معنى المشيئة.

وَرَوَى الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ عَنْ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمِّهِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَحِبُّ قَصِيدَةَ لَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ الَّتِي مِنْهَا هَذِهِ الْآيَاتُ، وَهِيَ مِنْ بَحْرِ الرَّمْلِ وَقَدْ كَانَ عُمَرُ يُعْجَبُ بِهَا لِمَا فِيهَا مِنَ الْفَوَائِدِ الْجَلِيلَةِ:

إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرُ نَفْلٍ وَبِإِذْنِ اللَّهِ رِنْتِي وَعَجَلٍ
أَحْمَدُ اللَّهِ فَلَا نَدُّ لَهُ بِيَدَيْهِ الْخَيْرُ مَا شَاءَ فَعَلُ
مَنْ هَدَاهُ سُبُلَ الْخَيْرِ اهْتَدَى نَاعِمَ الْبَسَالِ وَمَنْ شَاءَ أَضَلُّ
وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرُ نَفْلٍ»، أَي خَيْرٌ مَا يُعْطَاهُ الْإِنْسَانُ.

فقوله: «إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرُ نَفْلٍ» أَي أَنَّ تَقْوَى اللَّهِ خَيْرٌ مَا يُؤْتَاهُ الْإِنْسَانُ وَخَيْرٌ مَا يُعْطَاهُ، وَالتَّقْوَى كَلِمَةٌ خَفِيفَةٌ عَلَى اللِّسَانِ لَكِنَّمَا ثَقِيلَةٌ فِي الْعَمَلِ لِأَنَّهَا أَدَاءٌ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ وَاجْتِنَابٌ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا أَمْرٌ ثَقِيلٌ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «وَإِذْنِ اللَّهِ رِنْتِي وَعَجَلٍ»، أَي أَنَّهُ لَا يُبْطِئُ مُبْطِئٌ وَلَا يُسْرِعُ مُسْرِعٌ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَبِإِذْنِهِ، أَي أَنَّهُ لَا يَبْطِئُ مَبْطِئٌ وَلَا يُسْرِعُ نَشِيطٌ فِي الْعَمَلِ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَإِذْنِهِ، أَي أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ فِي الْعَبْدِ الْقُوَّةَ وَالتَّشَاطُطَ لِلْخَيْرِ، وَهُوَ الَّذِي يَخْلُقُ فِيهِ الْكَسْلَ وَالتَّوَانِي عَنْ الْخَيْرِ، أَي أَنَّ الْخَيْرَ وَالتَّوَانِي مِنَ الْخَيْرِ يَحْصِلَانِ مِنَ الْخَلْقِ كُلِّ بَخْلَقِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَشِيئَتِهِ.

أما معنى قَوْلِهِ: «أَحْمَدُ اللَّهِ فَلَا نَدُّ لَهُ»، أَي لَا مِثْلَ لَهُ.

وقوله: «بِيَدَيْهِ الْخَيْرُ»، أَي وَالتَّوَانِي، أَي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَالِكُ الْخَيْرِ وَمَالِكُ الشَّرِّ لَا خَالِقَ لِلْخَيْرِ وَالتَّوَانِي مِنَ أَعْمَالِ الْعِبَادِ إِلَّا اللَّهُ، لَيْسَ الْعِبَادُ يَخْلُقُونَهُ وَلَا التَّوَانِي وَلَا الظُّلْمَةَ يَخْلُقَانِ ذَلِكَ كَمَا قَالَتِ الْمَانَوِيَّةُ وَهُمْ قَوْمٌ

يقولون: التور والظلمة قديمان أزلين ثم تمازجا فحدث عن التور الخير وعن الظلمة الشر وقد كذبهم المتنبي الشاعر في قوله:

وكم لظلام الليل عندي من يدٍ تُخَبِّرُ أَنَّ المَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ

وإنما اقتصر لبيد بن ربيعة رضي الله عنه على ذكر الخير دون الشر اكتفاءً بذكر الخير عن ذكر الشر لأنه معلوم عند أهل الحق أن الله خالق الخير والشر وعلى هذا اتفق أهل الحق، فإيمان المؤمنين وطاعتهم وكفر الكافرين كلٌ بخلق الله تعالى ومشيتيه، إلا أن الخير الإيمان والطاعة بخلق الله ومشيتيه ورضاه، والشر أي الكفر والمعاصي بخلق الله يحصل من العباد لا برضاه بل نهاهم عن ذلك، وهو الله سبحانه وتعالى فعال لما يريد لا يسأل عما يفعل ولا يجوز قياس الخالق على الخلق كالذي يقول كيف يكون خالق الشر فينا ثم يحاسبنا في الآخرة على الشر، فقد قاس الخالق على الخلق وذلك ضلال بعيد، لا يتم أمر الدين إلا بالتسليم لله فمن سلم لله سلم، ومن ترك التسليم له فاعترض لم يسلم.

فإن قيل أليس الله تبارك وتعالى قال: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ (٢١) اقتصر على ذكر الخير ولم يقل والشر فكيف يجوز أن يقال إنه خالق الخير والشر، فالجواب: في مواضع أخرى من القرءان ما يفيد أن الله تعالى خالق كل شيء، والشئ يشمل الخير والشر قال الله تبارك وتعالى لنبية محمد: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِيحُ الْمُلْكَ وَمَنْ تَشَاءُ﴾ (٢١) [سورة آل عمران] فعلمنا من قوله تعالى: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ (٢١) أنه هو خالق الخير والشر لأنه هو الذي أتى أي أعطى الملك للملوك الكفرة كفرعون والملوك المؤمنين كذي القرنين، فليس في ترك ذكر الشر مع الخير في قوله تعالى: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ (٢١) دليل على أن الله تعالى ليس خالقاً للشر، وهذا عند علماء البيان يسمى الاكتفاء أي ترك ذكر الشيء للعلم به بذكر ما يقابله.

وأما قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [سورة النساء] فالحسنة معناها هنا النعمة، والسئنة هنا معناها المصيبة والبليئة، فمعنى الآية: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ (٧٩) أي ما أصابك من نعمة فمن فضل الله عليك ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ (٧٩) أي وما أصابك من مصيبة وبليئة فمن جزاء عملك، أعمال الشر التي عملتها نجازيك بها بهذه المصائب والبلايا، وليس المعنى أنك أنت أيها الإنسان تخلق الشر، فالعبد لا يخلق شيئاً لكن يكتسب الخير ويكتسب الشر والله خالقهما في العبد. وهذا التقرير معروف عند كثيرين، وهناك تقرير آخر للآية ينبغي أن يؤخذ به ويُترك التقرير السابق وهو أن معنى قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ (٧٩) محكي عن المشركين بتقدير محذوف وهو: «يقولون أو قالوا» فيكون التقدير: يقولون أو قالوا لمحمد ما أصابك من حسنة أي نعمة فمن الله وما أصابك من سيئة أي مصيبة فمنك يا محمد أي من شؤمك، وهذا التقرير خالٍ عن الإشكال بخلاف الأول فإن فيه إشكالا، وقد قال هذا التقرير علماء منهم السيوطي الشافعي والقونوي الحنفي.

وإنما اقتصر على ذكر الخير من باب الاكتفاء كقوله تعالى: ﴿سَرِيلٌ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [سورة النحل]، أي والبرد لأن السرايل تقي من الأمرين ليس من الحر فقط، وهذا في لغة العرب يقال له أسلوب من أساليب البلاغة باللغة العربية عند الفصحاء البلغاء وهو أن يُذكر أحد الشئين الداخلين تحت حكم واحد اكتفاءً بأحدهما عن ذكر الآخر كما في قوله تعالى: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة آل عمران] فليس المعنى أنه قادر على الخير فقط وليس قادراً على الشر، وكما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْ لَكُمْ سَرِيلٌ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرِيلٌ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ﴾ [سورة النحل] السرايل هي القمصان، فقمصان الحديد الدرّوع التي تُلبس في الحرب هذه تقي من السلاح، الله تعالى يمتن علينا بأنه خلق لنا هذا وهذا، خلق لنا سرايل تقينا الحرّ أي والبرد وسرايل أي قمصاناً أي

أدراعًا من حديد تقيكم بأسكم أي السلاح.

وقوله: «ما شاء فَعَلَ»، أي ما أراد الله حُصولَهُ لا بُدَّ أن يَحْضَلَ وما أراد أن لا يَحْضَلَ فلا يَحْضَلَ.

وقوله: «من هَدَاهُ سُبُلَ الْخَيْرِ اهْتَدَى»، أي من شاء الله له أن يكونَ على الصراطِ الصَّحِيحِ الْمُسْتَقِيمِ اهْتَدَى.

وقوله: «نَاعِمَ الْبَالِ»، أي مُطْمئنُّ الْبَالِ.

وقوله: «ومن شاء أضلَّ»، أي مَنْ شاءَ له أن يكونَ ضالًّا أضلَّهُ، معناه أن الله تبارك وتعالى من هَدَاهُ سُبُلَ الْخَيْرِ أي من شاءَ له في الْأَزْلِ أن يكونَ مهتديًا على الصراطِ الصَّحِيحِ الْمُسْتَقِيمِ فلا بُدَّ أن يكونَ مهتديًا أي على دين الله تبارك وتعالى وعلى تقواه.

وقوله: «نَاعِمَ الْبَالِ» أي مُطْمئنُّ الْبَالِ للإيمان بالله تعالى وبما جاء عن رسوله.

وقوله: «ومن شاء أضلَّ» أي أن الله تبارك وتعالى من شاءَ في الْأَزْلِ أن يكونَ ضالًّا أضلَّهُ، أي خَلَقَ فِيهِ الضَّلَالَ، وهذا الكلامُ من أصولِ العقائد التي كان عليها الضحابةُ ومن تَبِعَهُمُ بِإِحْسَانٍ. فمن شاءَ الله له الهدايةَ لا بُدَّ أن يهتدي، الله يلهمهُ الإيمانَ والتَّقَى فيهتدي باختياره لا مجبورًا، وأما من شاءَ الله تعالى في الْأَزْلِ أن يكونَ على خلافِ ذلك أي أن يكونَ ضالًّا كافرًا أضلَّهُ الله تبارك وتعالى أي جعلَهُ كافرًا، فيختارُ هذا العبدُ الكفرَ. فَلَمَّا في هذه الآياتِ من التوحيدِ الخالصِ كان يُعجبُ بهنَّ عمر بن الخطابِ رضي الله عنه فلتَحفظ فإنهن من جواهرِ العلمِ في أصولِ العقيدة.

ولا التفاتَ إلى ما يقوله بعضُ الناس: «الله ما خلق الشرَّ» فلتَحذَرُ وليَحذَرُ منها، فيجبُ تعليمُ الأطفالِ أن الله خالقُ الخيرِ والشرِّ ولكن يحبُّ

الخير ولا يحب الشر، والله لا يُسأل عما يفعل.

* الرابعة: روى البيهقي عن الشافعي أنه قال حين سئل عن القدر:

ما شئتَ كانَ وإن لم أشأَ وما شئتَ إن لم تشأَ لم يكن
خَلقتَ العبادةَ على ما علمتَ ففي العلمِ يجري الفتى والمُسن
على ذا مننتَ وهذا خذلتَ وهذا أعنتَ وذا لم تُعِن
فمنهم شقيٌّ ومنهم سعيدٌ وهذا قبيحٌ وهذا حسنٌ

هذه الأبيات رواها عن الشافعي الربيع بن سليمان رضي الله عنه وهو من رواية الإمام الشافعي رضي الله عنه، وقد فسّر الشافعي القدر في هذه الأبيات بالمشيئة، وهو تفسير من الإمام الشافعي للقدر على وجه البسط والتوسّع، وحاصله أن الله تبارك وتعالى مُتَّصِفٌ بمشيئةٍ أزليةٍ أبديةٍ لا تتغير كسائر صفاته، لا يطرأ عليها الزيادة والتقصان، وجعل للعباد مشيئةً حادثةً تقبل التغيير.

يقول الشافعي رضي الله عنه مخاطبًا الله تبارك وتعالى: «ما شئت»، أي يا ربنا «كان» أي ما سبقت به مشيئتك في الأزلي لا بد أن يوجد «وإن لم أشأ» أي وإن لم أشأ أنا أي العبد تابعةٌ لمشيئة الله فهي مخلوقةٌ حادثةٌ، فكلُّ مشيئةٍ في العباد حصلت وإنما حصلت فينا لأن الله تعالى شاء في الأزلي أن نشاء فتفقدت مشيئة الله تعالى فينا أن نشاء، ثم مرادنا الذي تعلقت به مشيئتنا لا يحصل إلا أن يشاء الله حصول هذا المراد وتحققه.

فمشيئة الله نافذة لا محالة لأنه لو كان لا يتحقق شيء من مرادات الله تعالى أي مما شاء الله تعالى أن يتحقق ويحصل لكان ذلك عجزاً والعجز مستحيل على الله، لأن من شأن الإله أن تكون مشيئته نافذة في كلِّ المرادات، من خصائص الإله أن تكون مشيئته نافذة لا تتخلف، أي لا

بد أن يحصل ما شاء الله دخوله في الوجود، فيجب عقلاً وشرعاً نفاذ مشيئة الله تبارك وتعالى أي تحقق مقتضاها.

قال رضي الله عنه: «وما شئت إن لم تشأ لم يكن» معناه إن أنا شئت حصول شيء بمشيئتي الحادثة إن أنت يا ربي لم تشأ حصوله بمشيئتك الأزلية لا يحصل، لأن مشيئة الله أزلية نافذة لا تتخلف وأما مشيئة العبد فحادثه، منها ما هو نافذ ومنها ما هو غير نافذ أي منها ما يتحقق ومنها ما لا يتحقق.

ومعنى قوله رضي الله عنه: «خلقت العباد على ما علمت»، معناه أن الله تبارك وتعالى يبرز عباده من العدم إلى الوجود على حسب ما سبق في علمه الأزلي لا على خلاف علمه الأزلي، لأن تخلف العلم في حق الله تعالى مستحيل يجب تنزيه الله عنه.

وقوله رضي الله عنه: «ففي العلم يجري الفتى والمسن»، في هذا الكلام حكمة كبيرة، أي أن سعي الفتى أي الشاب والمسن أي العجوز كل سعيه في علم الله تبارك وتعالى أي لا يخرج عن علم الله، هذا الفتى الذي هو ذو قوة ونشاط، وهذا المسن الذي هو ذو عجز وضعف كل منهما لا يحصل شيء منه من الحركات والسكنات والنوايا والقصور والإدراكات إلا على حسب علم الله الأزلي، كل منهما في العلم يجريان أي يتقلبان على حسب مشيئة الله الأزلية، ويعملان على حسب علم الله الأزلي ويتصرفان ويسعيان على حسب علم الله الأزلي.

قال رضي الله عنه: «على ذا مننت وهذا خذلت» أي هذا مننت عليه أي وقفته للإيمان والهدى والصلاح وعلو القدر في الإيمان، ومعنى توفيق الله لعبده أي يجعله يصرف قدرته واختياره إلى الخير، ومعنى: «وهذا خذلت»، أي وهذا ما وقفته فلم يهتد للحق ولم يقبل الحق، ومعنى خذلان الله لعبده أي يجعله يصرف قدرته واختياره للشر.

قال رضي الله عنه: «وهذا أعنتَ وذا لم تُعِن»، أي هذا أعنته على الأعمال التي ترضيك، والآخر ما أعنته على ما يرضيك.

وليس معنى قول الشافعي: «وهذا أعنتَ وذا لم تُعِن» أن الله لا يعين على الشر وإنما يعين على الخير فقط، فأهل السنة متفقون على أن الله هو المعين على الخير وهو المعين على الشر، والإعانة التمكين أي أن الله هو الذي يُمكن العبد لفعل الخير وهو الذي يمكنه لفعل الشر، صرح بذلك إمام الحرمين وأبو سعيد المتولي قبله والشيخ محمد الباقر النقشبندی والأمير الكبير المالكي صاحب المجموع وقد جهل هذا الاعتقاد الحقَّ الضروريَّ بعضُ جهلة النقشبندية في هذا العصر.

قال رضي الله عنه: «فمنهم شقي ومنهم سعيد، وهذا قبيح وهذا حسن». المعنى أن من شاء الله له أن يكون شقياً أي من أهل العذاب الأليم كان كذلك، ومن شاء الله له أن يكون سعيداً من أهل النعيم المقيم كان كذلك.

وليعلم أن كتاب الشقاء والسعادة ثابت لا يُعَيَّر ولا يدخله التعليق وإنما الذي يُعَيَّر ما كان من نحو الرزق والمصيبة.

فالدعاء ينفع في الأشياء التي هي مما سوى السعادة والشقاوة، لأن السعادة والشقاوة هذا شيء لا يدخله التعليق لأن السعادة هي الموت على الإيمان والشقاوة هي الموت على الكفر، فمن عَلِمَ الله أنه يموت على الإيمان لا يتبدل ذلك، ومن عَلِمَهُ يموت على الكفر لا يتبدل ذلك. فكلما الفريقين يُختم له على ما كتب له ولو سبق له التنقل من إيمان إلى كفر أو من كفر إلى إيمان مرات عديدة.

أما السعادة الدنيوية تُتبدل وقد يدخلها التعليق بأن يكون كُتِبَ في صحف الملائكة إن دعا بكذا أو تصدق بكذا أو وصل رحمه أو برَّ والديه

يَنَالُ كَذَا وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ لَا يِنَالُ ذَلِكَ الشَّيْءَ. السعادةُ الدنيويةُ هي كالبيتِ الواسعِ والمركبِ الهنيءِ والزوجةِ الصالحةِ والجارِ الصالحِ، هذه الأمورُ الأربعةُ هي من السعادةِ الدنيويةِ كما جاء ذلك في الحديثِ الذي رواه الحافظ ضياء الدين المقدسي.

فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [سورة النحل] يعودُ إلى الله لا إلى العبد كما زعمت القَدْرِيَّةُ بدليلِ قَوْلِهِ تَعَالَى إِخْبَارًا عَنْ سَيِّدِنَا مُوسَى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ تَشَاءُ﴾ [سورة الأعراف] ومعنى الآية أن موسى عليه السلام لما دَهَبَ لميقاتِ رَبِّهِ أَي لمناجاةِ الله أَي لسماعِ كلامِ الله الأزلي خَلَّفَ على قَوْمِهِ أَخَاهُ هَارُونَ وَكَانَ نَبِيًّا، ثُمَّ قَضَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِمْ فَوَجَدَهُمْ قَدْ عَبَدُوا الْعَجَلَ إِلَّا بَعْضًا مِنْهُمْ وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ اجْتَازَ بِهِمُ الْبَحْرَ وَرَأَوْا هَذِهِ الْمَعْجِزَةَ الْكَبِيرَةَ وَهِيَ انْفِلَاقُ الْبَحْرِ اثْنِي عَشَرَ فَرَسًا كُلَّ فَرَسٍ كَالجَبَلِ الْعَظِيمِ وَأَنْقَذَهُمْ مِنْ فِرْعَوْنَ، فَتَنَّهُمْ شَخْصٌ يُقَالُ لَهُ مُوسَى السَّامِرِيُّ فَقَدْ صَاغَ لَهُمْ عَجَلًا مِنْ ذَهَبٍ وَوَضَعَ فِيهِ شَيْئًا مِنْ أَثَرِ حَافِرِ فَرَسٍ جَبْرِيلَ، لِأَنَّهُ عِنْدَمَا أَرَادَ فِرْعَوْنَ أَنْ يَخُوضَ الْبَحْرَ كَانَ جَبْرِيلُ على فَرَسٍ، هَذَا الْخَبِيثِ رَأَى مَوْقِفَ فَرَسِ جَبْرِيلَ فَأَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا وَوَضَعَهُ فِي هَذَا الْعَجَلِ الْمَصُورِ مِنْ ذَهَبٍ فَأَحْيَا اللهُ تَعَالَى هَذَا الْعَجَلَ فَصَارَ يَخُورُ كَالْعَجَلِ الْحَقِيقِيِّ خَلَقَ اللهُ فِيهِ الْحَيَاةَ، فَقَالَ لَهُمُ السَّامِرِيُّ: هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى، حَمَلَهُمْ على عِبَادَةِ هَذَا الْعَجَلِ فَفَتَنُوا فَعَبَدُوا هَذَا الْعَجَلَ، فَلَمَّا أَخْبَرَ سَيِّدِنَا مُوسَى بِذَلِكَ اغْتَاظَ على هَؤُلَاءِ اغْتِيَاظًا شَدِيدًا، ثُمَّ أَخَذَ هَذَا السَّامِرِيُّ فَقَالَ لَهُ سَيِّدِنَا مُوسَى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَيْكَ إِلَهُكَ الَّذِي ظَلَمْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَنُحْرُوقِهِ ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا﴾ [سورة طه].

ثم اختار موسى وجرّد من قومه سبعين شخصًا ليأخذهم للتضرع إلى الله تعالى فأخذتهم الرّجفةُ أي اهتزّت بهم الأرضُ، فقال موسى متضرعًا

إلى الله: ﴿رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلِ وَإِنِّي أَنْهَلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيْنَا فَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْعَافِرِينَ ﴿١٥٥﴾ وَكُتِبَ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُنَاكَ إِلَيْكَ ﴿١٥٦﴾﴾ [سورة الأعراف].

معناه هذا الأمر الذي حَدَّثَ بقومي من عبادتهم العجل فثنتك أي امتحان وابتلاء منك، تُضِلُّ بها من تشاء وتهدي من تشاء أي يا ربّي أضللت بها قسماً وهديت قسماً.

وقد ضلَّ عن معنى هذه الآية أناس يدعون العلم فقالوا في قوله تعالى ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [سورة المدثر] أي إن شاء العبد الضلالة يضلّه الله، لأنهم يعتقدون أن الله ما شاء ضلالة من ضل إنما هم شاءوا والله شاء لهم الهداية، فجعلوا مشيئة الله مغلوبة حيث إنها لم تتنفذ على قولهم ومشية العبد جعلوها نافذة فجعلوا الله مغلوباً، والله غالب غير مغلوب. وعقيدتهم هذه تنقيص لله تعالى فليعلموا ذلك.

ومن هؤلاء في هذا العصر فرقة نبغت في دمشق وهم جماعة أمين شيخو، كان لا يحسن العربية ولا علم الدين انتسب للطريقة النقشبندية على يد شيخ صالح ولم يسبق له تعلم علم العقيدة ولا الأحكام إنما كان شرطياً أيام الاحتلال الفرنسي فتبعه أناس جهال لم يتلقوا علم الدين وإن كان بعضهم تلقى العلوم العصرية فضلوا وأضلوا، منهم رجل يقال له عبد الهادي الباني ومنهم رجل من آل الخطيب عمل تفسيراً فصار يفسر بعض آيات المشيئة بهذا الاعتقاد الفاسد.

رِسَالَةٌ مُهِمَّةٌ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ

روى البيهقي عن سيدنا الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما أنه قال: والله ما قالت القدرية بقول الله ولا بقول الملائكة ولا بقول النبيين ولا بقول أهل الجنة ولا بقول أهل النار ولا بقول أصحابهم إبليس، فقال الناس: تفسرهُ لنا يا ابن رسول الله، فقال: «قال الله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [سورة يونس]. فالمعتزلة خالفوا الله تعالى في قوله هذا لأنهم قالوا والعباد بالله العبد خلق الحسنات وعملها فصار فرضاً على الله أن يدخله الجنة، وليس إدخاله للعباد الجنة فضلاً منه، معناه على زعمهم أن الله مديون للعباد لأنهم خلقوا هذه الحسنات فهو ملزم بأن يدخلهم الجنة، والصواب أن الله تعالى فضلاً منه يدخل المؤمنين الجنة لأنه هو الذي خلقهم وهو الذي ألهمهم أعمال الخير وهو الذي خلق فيهم هذه الجوارح وهو الذي فيهم العقل الذي ميزوا به بين الحق والباطل والحسن والقبيح، وهو الذي خلق هذه الجنة، فإدخال الصالحين الجنة ليس فرضاً على الله، ليسوا ممتنين على الله بل هو الممتن عليهم، هذا معنى كلام سيدنا الحسين رضي الله عنه، كذلك الله تبارك وتعالى لما قال ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [٢٥] أفهمنا أنه لا يهتدي أحد إلا بمشيئته الأزلية، والمعتزلة ينفون عن الله الصفات، عندهم الله تعالى لا يقال له إرادة له علم له سمع له بصر له كلام، وإنما يقولون هو قادر بذاته عالم بذاته وأحياناً يقولون عالم لذاته قادر لذاته لا بعلم وقدره، خالفوا الآية بأكثر من وجه كما قال سيدنا الحسين رضي الله عنه.

وقد خالفت المعتزلة الآية ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة التكويم]، لأنهم قالوا نحن بإرادتنا نخلق المعاصي والشُّرُورَ، قالوا الله ما له تصرف في ذلك، والله أخبرنا أن العباد لا تحصل منهم مشيئة إلا أن يشاء الله في الأزل أن يشاؤوا، فالمعتزلة خالفوا الآية.

وخالفوا قولَ الله تعالى: ﴿سُقِّرْتُمْ فَلَا تَلْمِزُوا﴾ (٦) إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ (٧) [سورة الأعلى]. فهذه الآيةُ أيضًا فيها دليلٌ على أنَّ أعمالَ القلوب من الخلقِ بمشيئةِ الله، لأنَّ الله تعالى أخبرنا عن سيدنا محمدٍ أنه ينسى إن شاء الله نسيانَهُ، أمَّا ما لم يشأِ الله تعالى أن ينسى شيئًا مما أنزل عليه من القرآن لا ينسى، ففي قوله: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ (٧) دليلٌ على أنَّ القلبَ ما بين إصبعين من أصابعِ الرَّحْمَنِ كما وَرَدَ في حديثِ أبي هريرة: «إنَّ قلوبَ بني آدم كلها بين إصبعين من أصابعِ الرَّحْمَنِ كقلبٍ واحدٍ» رواه مسلم، ومعناه هو المتصرفُ فيها هو يقلبُها كيف يشاء، فما لهؤلاءِ التَّائِهِينَ بعد أن أخبرنا الله تعالى أنَّ القلوبَ هو يقلبُها يقولون إنَّ العبدَ هو يخلقُ أفعالَ نفسه مشيئته وحركاته وسكناته، وأوَّلُ من فَتَحَ هذا البابَ ممن يدعي الإسلامَ المعتزلةُ فأضلُّوا كثيرًا من الناس، كانَ في أيامِ السُّلْفِ أناسٌ بحسبِ الظَّاهِرِ أحوالُهُم حسنةٌ طيبةٌ فتَّهَمَ رجلٌ من المعتزلةِ فَضَلُّوا.

وأما مخالفتُهُم للملائكةِ فقد قالتِ الملائكةُ: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ (٣٢) [سورة البقرة]. معناه العلمُ الذي فينا أنتَ تخلقه يا الله، وكذلك سائرُ أعمالنا الباطنيةِ والظَّاهِريةِ لا تكونُ إلا بمشيئةِ الله وخلقِهِ، أما المعتزلةُ قالوا علومنا وإدراكنا نحنُ نخلقُها.

وأما مخالفتُهُم للنبِيِّينَ فقد قالَ النَّبِيُّونَ: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾ (٨٩) [سورة الأعراف] بعضُ أنبياءِ الله تعالى قالَ في مقامِ التَّبرُّءِ من المشركينَ وأعمالِهِم نحنُ ليسَ لنا أن نعودَ في مِلَّتِكُمْ، معناه نحنُ أنقذنا الله من أن نكونَ في مِلَّتِكُمْ، أي حَمَّانا الله من أن ندخلَ فيها ونعتقدَها كما أنتم تعتقدونها، ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (٨٩) معناه أما لو شاءَ الله تعالى في الأزلي أن تَتَّبِعَكُم لَتَبِعْنَاكُم، لكن ما شاءَ ذلك فلا نتبعكم.

وقالَ تعالى حكايةً عن نوحٍ عليه السَّلامُ: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ (٧٤) [سورة هود] هنا نوحٌ أثبتَ

الله تبارك وتعالى المشيئة لأعمال العباد خيرها وشرها، أي أن الطاعات من عبادة تحصل بمشيئته وأن معاصيهم تحصل بمشيئته.

وأما مخالفتهم لأهل الجنة فأهل الجنة قالوا: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [سورة الأعراف]. اعترفوا بأن هذه الأعمال الصالحة التي استحقوا بها هذا التعيم المقيم ليس إلا بمشيئة الله وخلقهم فيهم، ولولا أن الله خلق فيهم ذلك ما دخلوا هذه الجنة ولا نالوا هذا التعيم. المعتزلة خالفت فقالت نحن خلقنا إيماننا وأعمالنا الصالحة فلذلك صار على الله فرضاً لازماً أن يُشيبنا.

وأما مخالفتهم لأهل النار فقد قال أهل النار: ﴿قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا﴾ [سورة المؤمنون].

هذا الكلام أيضاً فيه اعترافٌ ضمينيٌّ بأن الله تبارك وتعالى شاء وخلق فيهم الضلال الذي استحقوا به هذه النار.

وأما مخالفتهم لإبليس فقد قال أخوهم إبليس: ﴿قَالَ فِيمَا آغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّكُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [سورة الأعراف]، فمعنى كلام إبليس يا رب لأنك آغويتني أي كتبت عليّ العواية أي أن أضلّ باختياري ضللت، أنا أقعدُ لبني آدم صراطك المستقيم أي لأخرجهم وأبعدهم منه، هذا إبليس صار أفعه من المعتزلة لأنه عرّف أن الله هو خالق العواية والضلالة فيمن ضلوا من عبادة الله، وأنهم ليسوا مستقلين عن مشيئة الله وتخليقه أي لا يعملون شيئاً من غير أن تسبق مشيئة من الله في الأزل في ذلك الذي يحصل منهم.

ومثل هذا الكلام رواه البيهقي عن سفيان بن عيينة الذي هو من الأئمة المجتهدين الذين أخذ الشافعي وغيره عنهم أحاديث نبوية بالأسانيد لأنه كان محدثاً أكبر سناً من الشافعي.

بَيَانُ

التأويل في القرآن والحديث

قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ [سورة آل عمران]

أخبرنا الله تعالى في هذه الآية أن القرآن فيه آيات محكمة هن أم الكتاب أي أصل الكتاب، وأن فيه آيات متشابهات ترد لفهمها إلى الآيات المحكمة.

والآيات المحكمة: هي ما لا يحتمل من التأويل بحسب وضع اللغة إلا وجهها واحداً، أو ما عُرف بوضوح المعنى المراد منه كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى] وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ كُفُؤًا أَحَدًا﴾ [سورة الإخلاص] وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُمْ سَمِيًّا﴾ [سورة مريم].

وأما المتشابهة: فهو ما لم تتضح دلالاته، أو يحتمل أوجهها عديدة واحتيج إلى النظر لحمله على الوجه المطابق، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [سورة طه].

وقوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [سورة آل عمران] يحتمل أن يكون ابتداءً، ويحتمل أن يكون معطوفاً على لفظ الجلالة، فعلى الأول المراد بالمتشابهة ما استأثر الله بعلمه كوجبة القيامة وخروج الدجال ونحو ذلك، فإنه لا يعلم متى وقوع ذلك أحد إلا الله؛ وعلى الثاني: المراد

بالمتشابه ما لم تتضح دلالاته من الآيات أو يحتمل أوجهها عديدة من حيث اللغة مع الحاجة إلى إعمال الفكر ليحمل على الوجه المطابق كآية: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [سورة طه]؛ فعلى هذا القول يكون الراسخون في العلم داخلين في الاستثناء، ويؤيد هذا ما رواه مجاهد عن ابن عباس أنه قال: «أنا ممن يعلم تأويله»^(١).

قال القشيري في التذكرة الشرقية^(٢): «وأما قول الله عز وجل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [سورة آل عمران] إنما يريد به وقت قيام الساعة، فإن المشركين سألوا النبي ﷺ عن الساعة أيان مرساها ومتى وقوعها، فالمتشابه إشارة إلى علم الغيب، فليس يعلم عواقب الأمور إلا الله عز وجل ولهذا قال: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾ [سورة الأعراف] أي هل ينظرون إلا قيام الساعة. وكيف يسوغ لقائل أن يقول في كتاب الله تعالى ما لا سبيل لمخلوق إلى معرفته ولا يعلم تأويله إلا الله، أليس هذا من أعظم القدح في النبوت، وأن النبي ﷺ ما عرف تأويل ما ورد في صفات الله تعالى، ودعا الخلق إلى علم ما لا يعلم، أليس الله يقول: ﴿يَلْسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [سورة الشعراء] فإذا على زعمهم يجب أن يقولوا كذب حيث قال: ﴿يَلْسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [سورة الشعراء] إذ لم يكن معلوماً عندهم، وإلا فأين هذا البيان؛ وإذا كان بلغة العرب فكيف يدعى أنه مما لا تعلمه العرب لما كان ذلك الشيء عربياً، فما قول في مقال مآله إلى تكذيب الرب سبحانه.

ثم كان النبي ﷺ يدعو الناس إلى عبادة الله تعالى، فلو كان في كلامه وفيما يلقيه إلى أمته شيء لا يعلم تأويله إلا الله تعالى، لكان للقوم أن يقولوا بين لنا أولاً من تدعوننا إليه وما الذي تقول، فإن الإيمان بما لا

(١) الدر المنثور (٢/١٥٢)، زاد المسير (١/٣٥٤).

(٢) ذكر ذلك الحافظ اللغوي مرتضى الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٢/١١٠).

يعلم أصله غير متأت، ونسبة النبي ﷺ إلى أنه دعا إلى رب موصوف بصفات لا تعقل أمر عظيم لا يتخيله مسلم، فإن الجهل بالصفات يؤدي إلى الجهل بالموصوف، والغرض أن يستبين من معه مُسَكَّة من العقل أن قول من يقول: «استواؤه صفة ذاتية لا يعقل معناها، واليد صفة ذاتية لا يعقل معناها، والقدم صفة ذاتية لا يعقل معناها» تمويه ضمنه تكييف وتشبيه ودعاء إلى الجهل؛ وقد وضع الحق لذي عينين، وليت شعري هذا الذي ينكر التأويل يطرد هذا الإنكار في كل شيء وفي كل آية أم يقنع بترك التأويل في صفات الله تعالى.

فإن امتنع من التأويل أصلاً فقد أبطل الشريعة والعلوم، إذ ما من آية وخبر إلا ويحتاج إلى تأويل وتصرف في الكلام - إلا ما كان نحو قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة الانعام] - لأن تَمُّ أشياء لا بد من تأويلها لا خلاف بين العقلاء فيه إلا الملحدة الذين قصدهم التعطيل للشرائع، والاعتقاد لهذا يؤدي إلى إبطال ما هو عليه من التمسك بالشرع بزعمه.

وإن قال: يجوز التأويل على الجملة إلا فيما يتعلق بالله وبصفاته فلا تأويل فيه. فهذا مصير منه إلى أن ما يتعلق بغير الله تعالى يجب أن يعلم وما يتعلق بالصانع وصفاته يجب التفاسي عنه، وهذا لا يرضى به مسلم؛ وسرّ الأمر أن هؤلاء الذين يمتنعون عن التأويل معتقدون حقيقة التشبيه غير أنهم يذلسون ويقولون: له يد لا كالأيدي وقدم لا كالأقدام واستواء بالذات لا كما نعقل فيما بيننا. فليقل المحقق هذا كلام لا بد من استبيان^(١)، قولكم نجري الأمر على الظاهر ولا يعقل معناه تناقض، إن أجريت على الظاهر فظاهر السياق في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ

(١) كذا في الأصل ووجه الكلام لا بد من استبيانه.

﴿٤٢﴾ [سورة القلم] هو العضو المشتمل على الجلد واللحم والعظم والعصب والمخ، فإن أخذت بهذا الظاهر والتزمت بالإقرار بهذه الأعضاء فهو الكفر، وإن لم يمكنك الأخذ بها فأين الأخذ بالظاهر، ألسنت قد تركت الظاهر وعلمت تقدس الرب تعالى عما يوهم الظاهر، فكيف يكون أخذًا بالظاهر؟ وإن قال الخصم: هذه الظواهر لا معنى لها أصلاً، فهو حكم بأنها ملغاة، وما كان في إبلاغها إلينا فائدة وهي هدر وهذا محال. وفي لغة العرب ما شئت من التجوز والتوسع في الخطاب، وكانوا يعرفون موارد الكلام ويفهمون المقاصد، فمن تجافى عن التأويل فذلك لقلته فهمه بالعربية، ومن أحاط بطرق من العربية هان عليه مدرك الحقائق، وقد قيل ﴿وَمَا يَسْلَمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [سورة آل عمران]: فكأنه قال: والراسخون في العلم أيضًا يعلمونه ويقولون ءامنا به. فإن الإيمان بالشئ إنما يتصور بعد العلم، أما ما لا يعلم فالإيمان به غير متأت، ولهذا قال ابن عباس: «أنا من الراسخين في العلم». ١. هـ.

فتبين أن قول من يقول إن التأويل غير جائز خبط وجهل، وهو محجوج بقوله ﷺ لابن عباس: «اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب»^(١).

هذا وقد شدد الحافظ ابن الجوزي الفقيه الحنبلي وهو حرب على حنابلة المجسمة وما أكثرهم في كتابه «المجالس» النكير والتشنيع على من يمنع التأويل ووسع القول في ذلك، فمما ورد فيه^(٢): «وكيف يمكن أن يقال إن السلف ما استعملوا التأويل وقد ورد في الصحيح عن سيد الكونين ﷺ أنه قدم له ابن عباس وضوءه فقال: «من فعل هذا» فقال: قلت: أنا يا رسول الله، فقال: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل» فلا يخلو إما أن يكون الرسول أراد أن يدعو له أو عليه، فلا بد أن تقول أراد

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه: المقدمة: فضل ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) كتاب المجالس لابن الجوزي (ص/١٣).

الدعاء له لا دعاء عليه، ولو كان التأويل محظورًا لكان هذا دعاءً عليه لا له. ثم أقول: لا يخلو إما أن تقول: إن دعاء الرسول ليس مستجابًا فليس بصحيح، وإن قلت: إنه مستجاب فقد تركت مذهبك، وبطل قولك: إنهم ما كانوا يقولون بالتأويل، وكيف والله يقول: ﴿وَمَا يَكْمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [سورة آل عمران] وقال: ﴿الْعَمَّ﴾ [سورة البقرة] أنا الله أعلم، و﴿كَهَيْصَ﴾ [سورة مريم] الكاف من كافي،، والهاء من هادي، والياء من حكيم، والعين من عليم، والصاد من صادق، إلى غير ذلك من المتشابهة. ١.٥.

توجيه: القراءتين في آية ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [سورة آل عمران] إلى قوله تعالى ﴿وَمَا يَكْمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ فبقراءة الوقف على لفظ الجلالة والابتداء بما بعده يكون المعنى: الغيب الذي لم يجعل الله سبيلًا للخلق إلى علمه كوجبة الساعة وما شابهها، وأما بقراءة الوقف على ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ يكون المعنى: أن الله يعلم تأويل الآيات المتشابهات والراسخون يعلمونه وذلك فيما ليس من نحو وجبة القيامة ونحوها، فهذا الذي يعلمه الله تعالى ويعلمه الراسخون في العلم، وعلى هذا التوجيه ينتظم المعنى ويزول الإشكال، وبهذا حجة لصحة من ذهب إلى التأويل التفصيلي للآيات المتشابهات كتأويل العين المذكورة في قوله تعالى ﴿وَلْيُنْصَحْ عَلَى عَيْنٍ﴾ [سورة طه] بالحفظ، وأمثاله، والله أعلم.

ثبوت التأويل التفصيلي عن السلف

والتأويل التفصيلي وإن كان عادة الخلف فقد ثبت أيضًا عن غير واحد من أئمة السلف وأكابرهم كابن عباس من الصحابة، ومجاهد تلميذ ابن عباس من التابعين، والإمام أحمد ممن جاء بعدهم، وكذلك البخاري وغيره.

أما ابن عباس فقد قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري^(١): «وأما الساق فجاء عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [سورة القلم] قال: عن شدة من الأمر، والعرب تقول قامت الحرب على ساق إذا اشتدت، ومنه:

قد سنَّ أصحابك ضرب الأعناقِ وقامت الحرب بنا على ساق
وجاء عن أبي موسى الأشعري في تفسيرها: عن نور عظيم، قال ابن فورك: معناه ما يتجدد للمؤمنين من الفوائد والألطف، وقال المهلب: كشف الساق للمؤمنين رحمة ولغيرهم نقمة، وقال الخطابي^(٢): تهيب كثير من الشيوخ الخوض في معنى الساق، ومعنى قول ابن عباس أن الله يكشف عن قدرته التي تظهر بها الشدة، وأسند البيهقي^(٣) الأثر المذكور عن ابن عباس بسندين كل منهما حسن وزاد: إذا خفي عليكم شيء من القرءان فابتغوه من الشعر، وذكر الرجز المشار إليه، وأنشد الخطابي في إطلاق الساق على الأمر الشديد:

في سَنَةٍ قَدْ كَشَفَتْ عَن سَاقِهَا» اهـ

وأما مجاهد فقد قال الحافظ البيهقي^(٤): «وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٢٨/١٣).

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي (ص/٣٤٥).

(٣) المرجع السابق.

(٤) الأسماء والصفات (ص/٣٠٩).

وأبو بكر القاضي قالوا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا الحسن ابن علي بن عفان، ثنا أبو أسامة، عن النضر، عن مجاهد في قوله عز وجل: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [سورة البقرة] قال: قبله الله، فأينما كنت في شرق أو غرب فلا توجهن إلا إليها» ١. هـ.

وأما الإمام أحمد: فقد روى البيهقي في مناقب أحمد عن الحاكم، عن أبي عمرو بن السماك، عن حنبل أن أحمد بن حنبل تأول قول الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [سورة الفجر] أنه جاء ثوابه. ثم قال البيهقي: «وهذا إسناد لا غبار عليه»، نقل ذلك ابن كثير في تاريخه^(١).

وفي رواية أخرجه البيهقي في كتاب مناقب أحمد تأويل: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [سورة الفجر] بمجيء ثوابه، ثم قال البيهقي: وهذا إسناد لا غبار عليه. قال البيهقي في مناقب أحمد^(٢): «أبناؤنا الحاكم، قال حدثنا أبو عمرو ابن السماك، قال: حدثنا حنبل بن إسحاق، قال: سمعت عمي أبا عبد الله - يعني أحمد - يقول: احتجوا عليّ يومئذ - يعني يوم نوظر في دار أمير المؤمنين - فقالوا تجيء سورة البقرة يوم القيامة وتجيء سورة تبارك فقلت لهم: إنما هو الثواب قال الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [سورة الفجر] إنما يأتي قدرته وإنما القرءان أمثال ومواعظ.

قال البيهقي: وفيه دليل على أنه كان لا يعتقد في المجيء الذي ورد به الكتاب والنزول الذي وردت به السنة انتقالاً من مكان إلى مكان كمجيء ذوات الأجسام ونزولها، وإنما هو عبارة عن ظهور آيات قدرته، فإنهم لما زعموا أن القرءان لو كان كلام الله وصفة من صفات ذاته لم يجز عليه المجيء والإتيان، فأجابهم أبو عبد الله بأنه إنما يجيء ثواب قرآته التي يريد إظهارها يومئذ فعبر عن إظهاره إياها بمجيئه» ١. هـ.

(١) البداية والنهاية (١٠/٣٢٧).

(٢) انظر تعليق الزاهد الكوثري على السيف الصقيل للإمام السبكي (ص/١٢٠ - ١٢١).

وهذا دليل على أن الإمام أحمد رضي الله عنه ما كان يحمل آيات الصفات وأحاديث الصفات التي توهم أن الله متحيز في مكان أو أن له حركة وسكوناً وانتقالاً من علو إلى سفلى على ظواهرها، كما يحملها ابن تيمية وأتباعه فيثبتون اعتقاداً التحيز لله في المكان والجسمية ويقولون لفظاً ما يموهون به على الناس ليظن بهم أنهم منزهون لله عن مشابهة المخلوق، فتارة يقولون بلا كيف كما قالت الأئمة وتارة يقولون على ما يليق بالله. نقول: لو كان الإمام أحمد يعتقد في الله الحركة والسكون والانتقال لترك الآية على ظواهرها وحملها على المجيء بمعنى التنقل من علو إلى سفلى كمجيء الملائكة وما فاه بهذا التأويل.

وقد روى البيهقي في الأسماء والصفات^(١) عن أبي الحسن المقرئ قال: «أنا أبو عمرو الصفار، ثنا أبو عوانة، ثنا أبو الحسن الميموني قال: خرج إلي يوماً أبو عبد الله أحمد بن حنبل فقال: ادخل، فدخلت منزله فقلت: أخبرني عما كنت فيه مع القوم وبأي شيء كانوا يحتجون عليك؟ قال: بأشياء من القرآن يتأولونها ويفسرونها، هم احتجوا بقوله: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ﴾ [سورة الانبياء] قال: قلت: قد يحتمل أن يكون تنزيله إلينا هو المُحَدَّثُ لا الذكر نفسه هو المُحَدَّثُ. قلت: أي قال البيهقي - : والذي يدل على صحة تأويل أحمد بن حنبل رحمه الله ما حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، أنا عبد الله بن جعفر، ثنا يونس بن حبيب، ثنا أبو داود، ثنا شعبة، عن عاصم، عن أبي وائل عن عبد الله. هو ابن مسعود. رضي الله عنه قال: «أتيت رسول الله ﷺ فسلمت عليه فلم يرد عليّ فأخذني ما قدّم وما حدّث، فقلت: يا رسول الله أحدث في شيء، فقال رسول الله ﷺ: «إن الله عزّ وجلّ يحدث لنبيه من أمره ما شاء، وإن مما أحدث ألا تكلموا في الصلاة» ا.هـ.

(١) الأسماء والصفات (ص/٢٣٥).

ورود أيضاً التأويل عن الإمام مالك فقد نقل الزرقاني^(١) عن أبي بكر ابن العربي أنه قال في حديث: «ينزل ربنا»: «النزول راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته، بل ذلك عبارة عن مَلِكِهِ الذي ينزل بأمره ونهيه. فالنزول حسيّ صفة الملك المبعوث بذلك، أو معنوي بمعنى لم يفعل ثم فعل، فسمى ذلك نزولاً عن مرتبة إلى مرتبة، فهي عربية صحيحة» ١.١. هـ.

قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري^(٢): «وقال ابن العربي: حكى عن المبتدعة ردّ هذه الأحاديث، وعن السلف إمرارها، وعن قوم تأويلها وبه أقول. فأما قوله: ينزل فهو راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته، بل ذلك عبارة عن مَلِكِهِ الذي ينزل بأمره ونهيه، والنزول كما يكون في الأجسام يكون في المعاني، فإن حملته في الحديث على الحسي فتلك صفة المَلِكِ المبعوث بذلك، وإن حملته على المعنوي بمعنى أنه لم يفعل ثم فعل فيسمى ذلك نزولاً عن مرتبة إلى مرتبة، فهي عربية صحيحة انتهى. والحاصل أنه تأوله بوجهين: إما بأن المعنى ينزل أمره أو المَلِكِ بأمره، وإما بأنه استعارة بمعنى التلطف بالداعين والإجابة لهم ونحوه» ١.١. هـ. كلام الحافظ، وكذا حكى عن مالك أنه أوله بنزول رحمته وأمره أو ملائكته كما يقال فعل المَلِكِ كذا أي أتباعه بأمره.

وروى الحافظ البيهقي أيضاً^(٣) عن أبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي، قال: «أنا أبو الحسن محمد بن محمود المروزي الفقيه، ثنا أبو عبد الله محمد بن علي الحافظ، ثنا أبو موسى محمد بن المثنى، حدثني سعيد بن نوح، ثنا علي بن الحسن بن شقيق، ثنا عبد الله بن موسى الضبي، ثنا معدان العابد قال: سألت سفيان الثوري عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ ﴿١﴾ [سورة الحديد] قال: علمه» ١.١. هـ.

(١) شرح الزرقاني على الموطأ (٢/٣٥)، وانظر شرح الترمذي (٢/٢٣٦).

(٢) فتح الباري (٣/٣٠).

(٣) الأسماء والصفات (ص/٤٣٠).

وفي صحيح البخاري^(١) عند قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [سورة القصص] قال البخاري: «إلا ملكه». ويقال: إلا ما أريد به وجه الله. ا.هـ.

وفيه^(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رجلاً أتى النبي ﷺ فبعث إلى نسائه، فقلن: ما معنا إلا الماء، فقال رسول الله ﷺ: «من يضم» أو: «يضيف هذا؟ فقال رجل من الأنصار: أنا. فانطلق به إلى امرأته فقال: أكرمي ضيف رسول الله ﷺ فقالت: ما عندنا إلا قوت صبياني. فقال: هيئي طعامك وأصبحي سراجك ونومي صبيانك إذا أرادوا عشاء، فهيأت طعامها وأصبحت سراجها ونومت صبيانها، ثم قامت كأنها تصلح سراجها فأطفأته، فجعلوا يُريانه أنهما يأكلان، فباتا طاويين، فلما أصبح غدا إلى رسول الله ﷺ فقال: «ضحك الله الليلة» أو: «عجب من فعالكما». فأنزل الله: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة الحشر]، قال ابن حجر^(٣): «ونسبة الضحك والتعجب إلى الله مجازية والمراد بهما الرضا بصنيعهما». ا.هـ.

وأول البخاري الضحك الوارد في الحديث بالرحمة نقل ذلك عنه الخطابي^(٤) فقال: «وقد تأول البخاري الضحك في موضع آخر على معنى الرحمة وهو قريب وتأويله على معنى الرضا أقرب»^(٥). ا.هـ.

وأول البخاري^(٦) الآية ﴿ءَاخِذُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَادْرَأُوا رِجَالَكُمْ بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُكْفِرِينَ﴾ [سورة هود] بقوله: «أي في ملكه وسلطانه» اهـ.

- (١) صحيح البخاري: كتاب التفسير: باب تفسير سورة القصص، في فاتحته.
 (٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب: باب قول الله عز وجل: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [سورة الحشر].
 (٣) فتح الباري (٧/١٢٠).
 (٤) الأسماء والصفات (ص/٤٧٠).
 (٥) فتح الباري (٦/٤٠).
 (٦) صحيح البخاري: كتاب التفسير: باب قوله: ﴿وَصَكَاتِ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [سورة هود].

تفسير بعض الآيات والأحاديث المتشابهة

من الآيات المتشابهات قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (٥) [سورة طه] فهذه الآية السلف لم يشتغلوا بتأويلها بتعيين معنى خاص، إنما قالوا استوى استواء يليق به مع تنزيهه عن صفات الحوادث، ونفوا الكيفية عن الله تعالى؛ وما يروى عن الإمام مالك أنه قال حين سُئِلَ عن الاستواء: «الاستواء معلوم والكيفية مجهولة» فلم يصح عنه، وإنما الصحيح الذي رواه البيهقي^(١) في الأسماء والصفات من طريق عبد الله بن وهب ويحيى بن يحيى قال: «أخبرنا أبو عبد الله، أخبرني أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران، ثنا أبي، حدثنا أبو الربيع ابن أخي رشدين بن سعد، قال: سمعت عبد الله بن وهب يقول: كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل فقال: يا أبا عبد الله، الرحمن على العرش استوى كيف استواؤه؟ قال: فأطرق مالك وأخذته الرُّحْضَاءُ^(٢) ثم رفع رأسه فقال: الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه، ولا يقال كيف وكيف عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة أخرجوه، قال: فأخرج الرجل.

أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الفقيه الأصفهاني، أنا أبو محمد عبد الله بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ، ثنا أبو جعفر ابن زيزك البزري، قال: سمعت محمد بن عمرو بن النضر النيسابوري يقول: سمعت يحيى بن يحيى يقول: كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال: يا أبا عبد الله، الرحمن على العرش استوى فكيف استوى؟ قال: فأطرق مالك رأسه حتى علاه الرُّحْضَاءُ، ثم قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعاً». فأمر به أن يخرج. وروي ذلك أيضاً عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أستاذ مالك بن أنس رضي الله تعالى عنهما. ١. هـ.

(١) الأسماء والصفات (ص/٤٠٨).

(٢) الرُّحْضَاءُ: هو عرق يغسل الجلد لكثرتة، وكثيراً ما يستعمل في عرق الحمى والمرض.
النهاية (٢/٢٠٨).

وأما تلك الرواية التي تنسب لمالك فليس لها إسناد صحيح، وإنما يلهج بها المشبهة لأنها وافقت هواهم الذي هو التشبيه، لأن اعتقادهم أن استواءه كيف لكن لا نعلمه، وهذا إثبات للكيف لا تنزيهه عن الكيف.

أما الخلف فقد اشتغلوا بتأويله وتعيين معنى للاستواء فقالوا: الاستواء معناه القهر والغلبة والاستيلاء. وتفسير الاستواء بالاستيلاء لا يقتضي المغالبة لأن المراد به القهر وقد وصف الله تبارك وتعالى نفسه بأنه القاهر فوق عباده قال: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [سورة الأنعام]، وقد أشار إلى ذلك الفقيه المحدث الحافظ اللغوي تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الذي قال فيه الذهبي:

لِيَهْنَ الْمَنْبِرَ الْأُمَوِيَّ لِمَا عَلَاهُ الْحَاكِمُ الْبِرُّ التَّقِيَّ
شِيُوخَ الْعَصْرِ أَحْفَظَهُمْ جَمِيعًا وَأَخْطَبَهُمْ وَأَقْضَاهُمْ عَلِيٌّ
قال^(١) ما نصه: «فالمقدم على هذا التأويل - أي على تفسير الاستواء بالاستيلاء - لم يرتكب محذورًا ولا وصف الله بما لا يجوز عليه» ا.هـ.

وبذلك فسرها القشيري أبو نصر فقال^(٢): «ولو أشعر ما قلنا توهم غلبته لأشعر قوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الأنعام] بذلك أيضًا حتى يقال كان مقهورًا قبل خلق العباد، هيهات إذ لم يكن للعباد وجود قبل خلقه إياهم، بل لو كان الأمر على ما توهمه الجهلة من أنه استواء بالذات لأشعر ذلك بالتغيير واعوجاج سابق على وقت الاستواء، فإن الباري تعالى كان موجودًا قبل العرش، ومن أنصف علم أن قول من يقول العرش بالرب استوى أمثل من قول من يقول: الرب بالعرش استوى. فالرب إذا موصوف بالعلو وفوقية الرتبة والعظمة منزّه عن الكون في المكان وعن المحاذاة» ا.هـ.

(١) إتحاف السادة المتقين (٢/١٠٧).

(٢) إتحاف السادة المتقين (٢/١٠٨ - ١٠٩).

ثم قال: «وقد نبغت نابغة من الرعاع لولا استنزاهم للعوام بما يقرب من أفهامهم ويتصور في أوهامهم لأجللت هذا المكتوب عن تلطيخه بذكرهم، يقولون نحن نأخذ بالظاهر ونجري الآيات الموهمة تشبيهاً والأخبار المقتضية حدًا وعضوًا على الظاهر ولا يجوز أن نطرق التأويل إلى شيء من ذلك، ويتمسكون بقول الله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَمُّ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [سورة آل عمران] وهؤلاء والذي أرواحنا بيده أضمر على الإسلام من اليهود والنصارى والمجوس وعبدة الأوثان، لأن ضلالات الكفار ظاهرة يتجنبها المسلمون وهؤلاء أتوا الدين والعوام من طريق يغتر به المستضعفون، فأوحوا إلى أوليائهم بهذه البدع وأحلوا في قلوبهم وصف المعبود سبحانه بالأعضاء والجوارح والركوب والنزول والانتكاء والاستلقاء والاستواء بالذات والتردد في الجهات، فمن أصغى إلى ظاهرهم يبادر بوهمه إلى تخيل المحسوسات فاعتقد الفضائح فسال به السيل وهو لا يدري». ١.١.هـ.

تنبيه: ليحذر من تمويه الوهابية وتلييسهم بقولهم نحن نثبت لله ما أثبت لنفسه وهو أثبت لنفسه الاستواء على العرش، يريدون باستواء الله استواء الأجسام، يقال لهم: الاستواء الذي أثبته القرآن ليس الاستواء الذي أنتم تريدونه بل الله أراد بالاستواء معنى لائقًا به، لأن كلمة استوى ليست مرادفةً لجلس، بل استوى له معان في لغة العرب عديدة بعض معانيه من صفات المخلوقين كالجلوس والاستقرار، ومنها ما هو لائق بالله تعالى كالاستيلاء والقهر، فمن اللغويين الذين فسروا الاستواء المذكور في الآية بالاستيلاء صاحب القاموس في كتابه بصائر ذوي التمييز^(١)، والإمام المعتمد الفقيه الحافظ اللغوي تقي الدين السبكي^(٢)، والمحدث الحافظ الفقيه خاتمة اللغويين محمد مرتضى الزبيدي^(٣) كما تقدم.

(١) بصائر ذوي التمييز (١٠٧/٢).

(٢) وقد وصفه بأنه لغوي تلميذه المؤرخ صلاح الدين الصفدي في تأليفه أعيان العصر، ونقله الزبيدي في الإنحاف (١٠٧/٢).

(٣) انظر البحث في إنحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين (١٠٦/٢ - ١١٢).

وأما الآيات والأحاديث التي يوهم ظاهرها أن الله في السماء أو هو فوق السماء بالمسافة فلا بد من تأويلها وإخراجها عن ظواهرها أيضًا، كآية: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [سورة الملك] فيقال المراد بمن في السماء: الملائكة، وقد مال الحافظ العراقي إلى ذلك في تفسير حديث: «ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»^(١)؛ فقد روى بالإسناد إلى عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه قال: «الراحمون يرحمهم الرحيم ارحموا أهل الأرض يرحمكم أهل السماء»^(٢) قال: «واستدل بهذه الرواية: «أهل السماء» على أن المراد بقوله: «من في السماء: الملائكة» ا.هـ. لأن خير ما يفسر الوارد بالوارد كما نص على ذلك الحافظ العراقي في ألفيته قال: [رجز]

وخَيْرُ ما فسرته بالوارد كالدُّخ بالدخان لابن صائد
فهذه الرواية لهذا الحديث تبين المراد بقوله تعالى: ﴿مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [سورة الملك]، فمن في الآية واقعة على الملائكة لأن الملائكة قادرون على أن يخسفوا بأولئك المشركين الأرض، فلو أمروا لفعلوا، وقادرون على ما ذكر في الآية التالية لها وهو إرسال الحاصب أي الريح الشديدة بأمر الله تعالى.

وكذلك يقال في الحديث الذي رواه مسلم^(٣): «والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها فتأبى عليه إلا كان الذي في السماء ساخطًا عليها حتى يرضى عنها» فيحمل أيضًا على الملائكة بدليل الرواية الثانية الصحيحة التي رواها ابن حبان وغيره^(٤)، والتي هي أشهر من هذه

(١) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب البر والصلة: باب ما جاء في رحمة المسلمين.

(٢) انظر المجلس السادس والثمانين من أمالي العراقي (ص/٧٧).

(٣) انظر صحيح مسلم كتاب النكاح: باب تحريم امتناعها من فراش زوجها.

(٤) انظر صحيح مسلم كتاب النكاح: باب تحريم امتناعها من فراش زوجها. وترتيب=

وهي: «لعنتها الملائكة حتى تصبح».

فإن قيل: قد ورد حديث^(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: رأيت رسول الله ﷺ يقرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [سورة النساء] إلى قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [سورة النساء] ويضع أصبعيه قال ابن يونس أحد رواته: وضع أبو هريرة إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه.

فالجواب ما قال البيهقي: «قلت: والمراد بالإشارة المروية في هذا الخبر تحقيق الوصف لله عز وجل بالسمع والبصر، فأشار إلى محلي السمع والبصر منا لإثبات صفة السمع والبصر لله تعالى كما يقال قبض فلان على مال فلان ويشار باليد على معنى أنه حاز ماله، وأفاد هذا الخبر أنه سميع بصير له سمع وبصر لا على معنى أنه عليم، إذ لو كان بمعنى العلم لأشار في تحقيقه إلى القلب لأنه محل العلوم منا، وليس في الخبر إثبات الجارحة، تعالى الله عن شبه المخلوقين علواً كبيراً».

وأما حديث الطبراني^(٢): «وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفاً لا حساب عليهم ولا عذاب، مع كل واحد سبعين ألفاً وثلاث حثيات من حثيات ربي عز وجل» فقد أعله الحافظ ابن حجر في الفتح بالاختلاف في سنده^(٣)، وكذا الحافظ البيهقي^(٤).

وأما ما ورد عن مجاهد في تفسير المقام المحمود بأنه إجلال الله

= صحيح ابن حبان (١٨٧/٦) كتاب النكاح: باب معاشررة الزوجين، ذكر لعن المرأة التي لم تجب زوجها إلى ما دعاها إليه.
 (١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص/١٧٩).
 (٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢٩/٨ - ١٣٠).
 (٣) فتح الباري (١١/٣٤٦).
 (٤) الأسماء والصفات (ص/٣٢٩ - ٣٣٠).

للنبي معه على عرشه فليس فيه حجة قال بعض الحفاظ: أما رفع ذلك إلى النبي ﷺ فباطل، وكذا ما ورد عن عائشة، قال الحفاظ ابن الجوزي^(١): «قلت: هذا حديث مكذوب لا يصح عن رسول الله ﷺ» اهـ، وأما ما أخرجه ابن أبي حاتم عن سعيد بن أبي هلال أحد صغار التابعين أنه بلغه أن المقام المحمود أن رسول الله ﷺ يكون يوم القيامة بين الجبار وبين جبريل فيغبطه بذلك أهل الجمع فلا حجة فيه أيضًا فإنه مرسل^(٢)، وكذلك ما أخرجه الطبري عن عبد الله بن سلام أن محمدًا يوم القيامة على كرسي الرب بين يدي الرب.

قلنا: الجواب يكفي لعدم إثبات صورة الله بهذه المرويات أن الصفة عند العلماء لا تثبت بقول صحابي أو تابعي إنما تثبت الصفة لله بالكتاب والأحاديث المرفوعة الصحاح، فهذه القاعدة تريح من تكلف الجواب عن بعض ما يروى عن أفراد الصحابة والتابعين.

وقال الحفاظ البيهقي في كتاب الأسماء والصفات^(٣) ما نصه: «قال الشيخ رضي الله عنه: المحبة والبغض والكراهية عند بعض أصحابنا من صفات الفعل، فالمحبة عنده بمعنى المدح له بإكرام مكتسبه، والبغض والكراهية بمعنى الذم له بإهانة مكتسبه، فإن كان المدح والذم بالقول فقولُه كلامه وكلامه من صفات ذاته» اهـ.

وقال^(٤) ما نصه: «فمعنى قوله ﷺ: «لا ينظر إليهم» أي لا يرحمهم، والنظر من الله تعالى لعباده في هذا الموضع رحمته لهم ورأفته بهم وعائده عليهم فمن ذلك قول القائل: انظر إليّ نظر الله إليك أي ارحمني رحمك الله» اهـ.

(١) دفع شبه التشبيه: الحديث (٣٩).

(٢) فتح الباري (٤٠٠/٨).

(٣) كتاب الأسماء والصفات (ص/٥٠١).

(٤) كتاب الأسماء والصفات (ص/٤٨١).

وقال^(١) ما نصه: «قال رسول الله ﷺ: «لا يتوضأ أحدكم فيحسن وضوءه ويسبغه ثم يأتي المسجد لا يريد إلا الصلاة فيه إلا تبشيش الله به كما يتبشيش أهل الغائب بطلعته»^(٢). قال أبو الحسن بن مهدي قوله: «تبشيش الله» بمعنى رضي الله، وللعرب استعارات في الكلام، ألا ترى إلى قوله: ﴿فَأَذْفَهَا اللَّهُ لِيَأْسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [سورة النحل] بمعنى الاختبار وإن كان أصل الذوق بالفم، والعرب تقول ناظر فلاناً وذوق ما عنده أي تعرّف واختبر، واركب الفرس وذقه، قال الشيخ: وقد مضى في حديث أبي الدرداء: «يستبشر»، وروي ذلك أيضاً في حديث أبي ذر ومعناه يرضى أفعالهم ويقبل نيتهم فيها والله أعلم اهـ.

وقال^(٣) ما نصه: «قال أبو سليمان: فيها قوله: «الله أفرح» معناه أَرْضَى بالتوبة وأقبل لها. والفرح الذي يتعارفه الناس من نعوت بنى آدم غير جائز على الله عز وجل إنما معناه الرضا» اهـ.

وقال^(٤) ما نصه: «قال أبو زكريا الفراء: العَجِبُ وإن أسند إلى الله تعالى فليس معناه من الله كمعناه من العباد، ألا ترى أنه قال: ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [سورة التوبة] وليس السخري من الله كمعناه من العباد وكذلك قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِكُمْ﴾ [سورة البقرة] ليس ذلك من الله كمعناه من العباد، وفي هذا بيان الكسر لقول شريح وإن كان جائزاً لأن المفسرين قالوا: بل عجبت يا محمد ويسخرون هم، فهذا وجه النصب. قال الشيخ: وتمام ما قال الفراء في قول غيره وهو أن قوله: ﴿بِكُلِّ عَجِبْتُمْ وَيَسْخَرُونَ﴾ بالرفع أي جازيتهم على عجبهم لأن الله

(١) كتاب الأسماء والصفات (ص/٤٧٨).

(٢) رواه أيضاً أبو داود الطيالسي في مسنده (ص/٣٠٧)، وابن حبان في صحيحه انظر

الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٣/٦٧).

(٣) كتاب الأسماء والصفات (ص/٤٧٧).

(٤) كتاب الأسماء والصفات (ص/٤٧٥).

سبحانه أخبر عنهم في غير موضع بالتعجب من الحق فقال: ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ﴾ [سورة صر] فأخبر عنهم أيضاً أنهم قالوا: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [سورة طه] فقال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ [سورة الصفات] أي بل جازيت على المتعجب، وقد قيل إن قل مضمرة فيه ومعناه قل يا محمد بل عجبْتُ أنا من قدرة الله، والأول أصح. وقد يكون العَجَبُ بمعنى الرضا في مثل ما مضى من قصة الإيثار وحديث الاستغفار، وقد يكون العَجَبُ بمعنى وقوع ذلك العمل عند الله عظيمًا اهـ.

وقال البيهقي^(١) في الكلام على حديث مما ضحكت يا رسول الله، قال: «من ضحك رب العالمين» ما نصه: «فأما المتقدمون من أصحابنا فإنهم فهموا من هذه الأحاديث ما وقع الترغيب فيه من هذه الأعمال وما وقع الخبر عنه من فضل الله سبحانه، ولم يشتغلوا بتفسير الضحك مع اعتقادهم أن الله ليس بذي جوارح ومخارج، وأنه لا يجوز وصفه بكشر الأسنان وفقر الفم، تعالى الله عن شبه المخلوقين علواً كبيراً» اهـ.

وقال^(٢) ما نصه: «قال أبو الحسن: فمعنى قول النبي ﷺ: «يضحك الله» أي يبين ويبيد من فضله ونعمه ما يكون جزاءً لعبده».

وقال ما نصه^(٣): «وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال سمعت أبا محمد ابن عبد الله المزني يقول: حديث النزول قد ثبت عن رسول الله ﷺ من وجوه صحيحة وورد في التنزيل ما يصدقه وهو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رُؤُكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [سورة الفجر] والمجيء والنزول صفتان منفيتان عن الله تعالى من طريق الحركة والانتقال من حال إلى حال بل هما صفتان من صفات الله تعالى بلا تشبيه» اهـ.

(١) كتاب الأسماء والصفات (ص/٤٧٤).

(٢) كتاب الأسماء والصفات (ص/٤٧٣).

(٣) كتاب الأسماء والصفات (ص/٤٥٦).

فإن قيل كيف يصح تأويل حديث: «ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول هل من داع فاستجيب له وهل من مستغفر فأغفر له وهل من سائل فأعطيه» برواية أبي هريرة وأبي سعيد الخدري التي رواها النسائي وصححها عبد الحق ولفظها: «إن الله يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول ثم يأمر منادياً» إلى آخره مع أن في الرواية المشهورة: «أن الله يقول هل من داع فاستجيب له وهل من مستغفر فأغفر له وهل من سائل فأعطيه» فكيف ينسجم هذا مع القول بأن الملائكة هم الذين ينزلون بأمر الله؟ فالجواب: أن يحمل على أن الملك ينادي مبلغاً عن الله لا على أنه يقول عن نفسه تلك الكلمات، فيكون هذا كالذي ورد في الصحيحين في حديث المعراج وهو قوله ﷺ: «فلما جاوزت نادى منادٍ أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي» وكما أن هذا المنادي يقول هذا مبلغاً عن الله لأنه لا يجوز أن يقال عن الملك إنه يعبر عن نفسه بهذا الكلام؛ وكذلك الألفاظ التي وردت في حديث النزول على الرواية المشهورة لا يقوله الملك على معنى أنه هو الذي يجيب ويغفر ويعطي، فيكون المعنى في حديث النزول على الرواية المشهورة: إن ربكم يقول هل من داع فيستجاب له هل من مستغفر فيغفر له وهل من سائل فأعطيه؛ وحديث المعراج يكون معناه إن المنادي وهو الملك قال قال الله تعالى: أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي؛ ونقول: كما صح ذلك صح هذا. والشأن في تنزيل الألفاظ على المعاني التي جرت عليها أساليب العرب في لغتهم من المجاز والكناية، ولهذا شاهد في قوله تعالى: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [سورة النساء] فإن المعنى لا يستقيم إلا بالتأويل بأن يقدر «وقالوا» أي المشركون أو «يقولون» لأنهم كانوا يقولون ما يحصل من رضاء ونعمة فمن الله وما كان من جذب وقحط فمن شؤم محمد. لأن الحق الذي يجب اعتقاده أن الخير أي الرضاء والسيئة أي القحط والمصائب كلاهما بتقدير الله ومشيئته. وخلقته كما قال قبل هذه الآية: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [سورة النساء] فكما أنه لا بد من تقدير «يقولون» أو

«قالوا» كذلك لا بد في حديث النزول من تأويل ينزل ربنا بنزول الملائكة بأمر الله وندائهم بأمر الله بما ذكر.

فإن قيل: كيف عاب على المنافقين والمشركين قولهم ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ (٧٨) [سورة النساء] ورد عليهم ذلك بقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ (٧٨) [سورة النساء] ثم قال بعد ذلك: ﴿مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكُمْ﴾ (٧٩) [سورة النساء] أخبره بعين قولهم المردود عليهم.

قلنا: إن الثاني حكاية قولهم أيضًا، وفيه إضمار تقديره: ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ (٧٨) [سورة النساء] فيقولون ﴿مَا أَصَابَكُمْ﴾ (٧٩) [سورة النساء] الآية.

قال الحافظ^(١) البيهقي ما نصه: «قلت: وهو كما روي في حديث آخر: «سبحان الذي في السماء عرشه، سبحان الذي في الأرض موطنه» وإنما أراد آثار قدرته، والله اعلم.

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدوس، قال: سمعت عثمان بن سعيد الدارمي يقول: سمعت علي بن المديني يقول في حديث خولة رضي الله عنها عن النبي ﷺ: «إن آخر وطئة بوج» قال سفيان - يعني ابن عيينه - فسرته فقال: إنما هو آخر خيل الله بوج، قال الدارمي: والوج مدينة الطائف. قلت الوج واد بالطائف كما قال ابن مهدي، وهو من حصنها قريب. وكانت مدينة الطائف أيضًا تسمى وجًا كما قال الدارمي اهـ.

(١) كتاب الأسماء والصفات (ص/٤٦٢).

ثم قال^(١) ما نصه: «باب ما جاء في قوله عز وجل: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِيَالْمُرْصَادِ﴾ [سورة الفجر] أخبرنا أبو زكريا يحيى بن إبراهيم بن محمد ابن يحيى، أنا أبو الحسن أحمد بن محمد الطرائفي، ثنا عثمان بن سعيد، ثنا عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِيَالْمُرْصَادِ﴾ يقول: يسمع ويرى» اهـ.

وقال^(٢) ما نصه: «باب ما جاء في إثبات الوجه صفة لا من حيث الصورة لورود خبر الصادق به» اهـ.

فائدة: الأصل الذي بينى عليه إثبات قدم صفات الله تعالى هو الإجماع القطعي، قال السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب: «إعلم أن حكم الجواهر والأعراض كلها الحدوث فإذا العالم كله حادث، وعلى هذا إجماع المسلمين بل كل الملل ومن خالف في هذا فهو كافر لمخالفة الإجماع القطعي» اهـ، أنظر إتحاف السادة المتقين^(٣)، فلا مخلص من مخالفة هذا الإجماع إلا بالتأويل الإجمالي أو التفصيلي.

(١) كتاب الأسماء والصفات (ص/٤٣١).

(٢) كتاب الأسماء والصفات (ص/٣٠١).

(٣) إتحاف السادة المتقين (٢/٩٤).

قواعد نافعة:

أحدها: ما ذكره الحافظ الفقيه البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه ونصه: «والثانية: لا تثبت الصفة لله بقول صحابي أو تابعي إلا بما صح من الأحاديث النبوية المرفوعة المتفق على توثيق رواتها، فلا يحتج بالضعيف ولا بالمختلف في توثيق رواته حتى لو ورد إسناد فيه مُخْتَلَف فيه وجاء حديث آخر يَعْضُدُهُ فلا يُحْتَجُّ به» ١. هـ.

الثانية: قال فيه أيضًا^(١) ما نصّه: «وإذا روى الثقة المأمون خبرًا متصل الإسناد رُدَّ بأمور: أحدها: أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه لأن الشرع إنما يَرُدُّ بمجوزات العقول وأما بخلاف العقول فلا، والثاني: أن يخالف نص الكتاب أو السنة المتواترة فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ، والثالث: أن يخالف الإجماع فيستدل على أنه منسوخ أو لا أصل له، لأنه لا يجوز أن يكون صحيحًا غير منسوخ وتجمع الأمة على خلافه» انتهى.

الثالثة: ذكر علماء الحديث أن الحديث إذا خالف صريح العقل أو النص القرآني أو الحديث المتواتر ولم يقبل تأويلًا فهو باطل، وذكره الفقهاء والأصوليون في كتب أصول الفقه كتاج الدين السبكي في جمع الجوامع وغيره.

قال أبو سليمان الخطابي^(٢): «لا تثبت لله صفة إلا بالكتاب أو خبر مقطوع له بصحته يستند إلى أصل في الكتاب أو في السنة المقطوع على صحتها، وما بخلاف ذلك فالواجب التوقف عن اطلاق ذلك ويتأول على ما يليق بمعاني الأصول المتفق عليها من أقوال أهل العلم من نفي التشبيه».

ثم قال: «وذكر الأصابع لم يوجد في شيء من الكتاب ولا من السنة

(١) الفقيه والمتفقه (ص/١٣٢).

(٢) الأسماء والصفات (ص/٣٣٥ - ٣٣٦).

التي شرطها في الثبوت ما وصفناه، وليس معنى اليد في الصفات بمعنى الجارحة حتى يتوهم بثبوتها ثبوت الأصابع بل هو توقيف شرعي أطلقنا الاسم فيه على ما جاء به الكتاب من غير تكليف ولا تشبيه اهـ.

أما الحديث المعروف بحديث الجارية الذي رواه مسلم^(١) أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فسأله عن جارية له، قال: قلت: يا رسول الله أفلا أعتقها، قال: «أنتني بها» فأتاه بها فقال لها: «أين الله»، قالت: في السماء، قال: «من أنا»، قالت: «أنت رسول الله»، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة». فليس معناه أن الله يسكن السماء كما توهم بعض الجهلة بل معناه أن الله عالي القدر جدًا. وهذا يوافق اللغة قال النابغة الجعدي^(٢):

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإننا لنرجو فوق ذلك مظهرًا

ثم إن رواية مسلم طعن فيها بعض العلماء بالاضطراب سندًا ومثنا لأمرين: الأول: الاضطراب لأنه روي بلفظ رواه ابن حبان^(٣) في صحيحه عن الشريد بن سويد الثقفي قال: قلت يا رسول الله: إن أمي أوصت أن نعتق عنها رقبة وعندني جارية سوداء، قال: «ادع بها» فجاءت فقال: «من ربك» قالت: الله، قال: «من أنا»، قالت: رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»، ورواه البيهقي بلفظ^(٤): «أين الله»، فأشارت إلى السماء بإصبعها، وروي بلفظ^(٥): «من ربك» قالت: الله ربي، قال: «فما دينك» قالت: الإسلام، قال: «فمن أنا» قالت: أنت رسول الله، قال:

(١) صحيح مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته.

(٢) انظر تاج العروس (٣/٣٧٤) مادة (ظ هـ ر)، وانظر أيضًا لسان العرب (٤/٥٢٠) مادة (ظ هـ ر).

(٣) الإحسان (١/٢٠٦ و ١/٢٥٦).

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٧/٣٨٨).

(٥) السنن الكبرى (٧/٣٨٨).

«أعتقها». وروي بلفظ عند مالك^(١): «أتشهدين أن لا إله إلا الله»، قالت: نعم، قال: «أتشهدين أنني رسول الله»، قالت: نعم، قال: «أتوقنين بالبعث بعد الموت»، قالت: نعم، فقال رسول الله ﷺ: «أعتقها».

فرواية مالك هي الصحيحة التي توافق الأصول لكونها جاءت على الجادة إلا أنه ليس فيها: «فإنها مؤمنة»، فترجح على رواية مسلم لأنها في معنى الحديث المشهور^(٢): «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله» الحديث، وفي معنى الحديث الذي رواه النسائي في السنن الكبرى^(٣) عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ دخل على غلام من اليهود وهو مريض فقال له: «أسلم». فنظر إلى أبيه فقال له أبوه: أطع رسول الله ﷺ. فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «الحمد لله الذي أنقذه بي من النار».

والأمر الثاني: أن رواية: «أين الله» مخالفة للأصول لأن من أصول الشريعة أن الشخص لا يُحكّم له بقول الله في السماء بالإسلام لأنها ليست كلمة التوحيد، ولأن هذا القول مشترك بين اليهود والنصارى وغيرهم وإنما الأصل المعروف في شريعة الله ما جاء في الحديث المشهور المتقدم ذكره.

فإن قيل: كيف تكون رواية مسلم «أين الله»، فقالت: في السماء» إلى آخره، مردودة مع رواية مسلم له وكل ما رواه مسلمٌ موسومٌ بالصحة، فالجواب: أن عدداً من أحاديث مسلم ردها علماء الحديث.

(١) أخرجه مالك في الموطأ: كتاب العناقة والولاء: باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان، باب «فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فدخلوا سبيلهم»، ومسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله.
(٣) السنن الكبرى (١٧٣/٥).

ولو صحَّ حديثُ الجارية لم يكن معناه أن الله ساكنُ السماء كما توهم بعضُ الجهلة بل لكان معناه أن الله عالي القدرِ جداً وعلى هذا المعنى أقرَّ بعض أهل السنة بصحة رواية مسلم هذه وحملوها على خلاف الظاهر، وحملها المشبهة على ظاهرها فضلوا، ولا ينجيهم من الضلال قولهم إننا نحمل كلمة في السماء بمعنى أنه فوق العرش لأنه بقولهم ذلك أثبتوا له مثلاً وهو الكتاب الذي كتب الله فيه: «إِن رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي» وهو فوق العرش فيكونون أثبتوا المماثلة بين الله وبين ذلك الكتاب لأنهم جعلوا الله وذلك الكتاب مستقرَّين فوق العرش فيكونون كذبوا قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ﴿١١﴾.

وعلى اعتقادهم هذا يلزم أن يكون الله محاذياً للعرش بقدر العرش أو أوسع منه أو أصغر وأن يكون مربعاً كما أن العرش مربع إن قالوا بقول ابن تيمية إنه ملاء العرش. وكل ما جرى عليه التقدير حادث محتاج إلى من جعله على ذلك المقدار قال تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدُ بِمِقْدَارٍ﴾ ﴿٨﴾ [سورة الرعد].

قال الحافظ الفقيه اللغوي محمد مرتضى الزبيدي: «من جعل الله تعالى مُقَدَّرًا بمقدار كفر» أي لأنه جعله ذا كمية وحجم والحجم والكمية من موجبات الحدوث، وهل عرفنا أن الشمس حادثة مخلوقة من جهة العقل إلا لأن لها حجماً، ولو كان لله تعالى حجمٌ لكان مثلاً للشمس في الحجمية ولو كان كذلك ما كان يستحق الألوهية كما أن الشمس لا تستحق الألوهية. فلو طالب عابد الشمس هؤلاء المشبهة بدليل عقلي على استحقاق الله الألوهية وعدم استحقاق الشمس الألوهية لم يكن عندهم دليل، وغاية ما يستطيعون أن يقولوا قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ﴿١٢﴾ [سورة الزمر] فإن قالوا ذلك لعابد الشمس يقول لهم عابد الشمس أنا لا أؤمن بكتابكم أعطوني دليلاً عقلياً على أن الشمس لا تستحق

الألوهية فهنا ينقطعون. وكون ذلك الكتاب فوق العرش ثابت أخرج حديثه البخاري وغيره، ولفظ البخاري ومسلم^(١): «لما قضى الله الخلق كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش إن رحمتي سبقت غضبي»، وفي رواية عند مسلم^(٢): «لما قضى الله الخلق كتب في كتابه على نفسه فهو موضوع عنده إن رحمتي تغلب غضبي». ولفظ رواية ابن حبان^(٣): «لما خلق الله الخلق كتب في كتاب يكتبه على نفسه وهو مرفوع فوق العرش إن رحمتي تغلب غضبي».

فإن حاول محاول أن يؤول فوق بمعنى دون قيل له هذا التأويل لا يجوز إلا بدليل ولا دليل على لزوم التأويل في هذا الحديث، كيف وقد قال بعض العلماء: إن اللوح المحفوظ فوق العرش لأنه لم يرد نص صريح بأنه فوق العرش ولا بأنه تحت العرش فبقي الأمر على الاحتمال أي احتمال أن اللوح المحفوظ فوق العرش واحتمال أنه تحت العرش فعلى قول إنه فوق العرش يكون المشبه قد جعل اللوح المحفوظ معادلا لله أي أن يكون الله بمحاذاة قسم من العرش واللوح بمحاذاة قسم من العرش، وهذا تشبيه له بخلقه لأن محاذاة شيء لشيء من صفات المخلوق.

ومما يدل على أن ذلك الكتاب فوق العرش فوقية حقيقية لا تحتل التأويل الحديث الذي رواه النسائي^(٤): «إن الله كتب كتابا قبل خلق السموات والأرض بألفي سنة وقال إبراهيم: بألفي عام، فهو عنده على

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: أول كتاب بدء الخلق، وكتاب التوحيد: باب وكان عرشه على الماء، وباب قوله تعالى ﴿يَعْلَمُونَ وَلَقَدْ سَبَّحْتَ كُلَّمَا أَعْيَاذًا﴾ [سورة الصافات]، وباب قوله تعالى ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ﴾ في لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ [سورة البروج]، وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب التوبة: باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر الإحسان (٥/٨).

(٤) السنن الكبرى (٦/٢٤٠)، وعمل اليوم والليلة (ص/٥٣٦).

«العرش» الحديث. وكذلك ينافي تأويل «فوق» في الحديث بمعنى تحت رواية ابن حبان التي فيها: «مرفوع فوق العرش» ورواية النسائي التي فيها: «على العرش» فثبت بهذا أن الموجود فوق العرش هو هذا الكتاب، وبطل قولهم ان فوق العرش لا مكان.

وأما معنى «عنده» المذكور في الحديث فهو للتشريف كما في قوله تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقَدَّرٍ﴾ [سورة القمر] وقد أثبت اللغويون أن عند تأتي لغير الحيز والمكان، فكلمة عند في هذا الحديث لتشريف ذلك المكان الذي فيه الكتاب، وسبحان الله والحمد لله رب العالمين.

وقال الحافظ المحدث ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي ما نصه^(١): «وقوله - أي النبي - «فهو عنده فوق العرش» لا بد من تأويل ظاهر لفظه «عنده» لأن معناها حضرة الشيء والله تعالى منزه عن الاستقرار والتحيز والجهة، فالعندية ليست من حضرة المكان بل من حضرة الشرف أي وضع ذلك الكتاب في محل معظم عنده» اهـ.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنصُورٍ﴾ [سورة هود] إنما تدل عند في هذه الآية أن ذلك بعلم الله وليس المعنى أن تلك الحجارة مجاورة لله تعالى في المكان، فمن يحتج بمجرد كلمة عند لإثبات المكان لله ومجاورته شيئاً من خلقه فهو من أجهل الجاهلين. وهل يقول عاقل إن تلك الحجارة التي أنزلها الله على أولئك الكفرة نزلت من العرش إليهم.

والحاصل أن عند تأتي للمكان والزمان وبمعنى الحكم، يقال هذا عند الله أفضل من هذا. قال المفسر النحوي اللغوي الزجاج في تفسيره^(٢) ما نصه:

(١) طرح الشريب: كتاب القضاء والدعاوى: باب تسجيل الحاكم على نفسه (٨/ ٨٤).

(٢) تفسير القرآن، مخطوط في مكتبة كوبريلي/ استانبول.

«قوله جلّ وعزّ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ ﴿١٣٥﴾﴾ [سورة البقرة]. قال أهل اللغة: معناه يأتيهم الله بما وعدهم من العذاب والحساب كما قال: ﴿فَأَنَّهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴿١٣٦﴾﴾ [سورة الحشر]، أي أتاهم بخذلانه إياهم». اهـ.

وقول الوهاية إن هذه الآية تنفي عن الله المشابهة فيما يعرفه الناس لا تنفي المماثلة المطلقة فهذا تحكم محض، لأنه تقييد للنص بلا دليل.

أما من أخذ حديث الجارية المتقدم على ظاهره ومنع التأويل فيقال له: ماذا تفعل بحديث أبي موسى الأشعري^(١) الذي هو أصح إسناداً من حديث الجارية وهو: «أيها الناس، اربعوا على أنفسكم، إنكم ليس تدعون أصمّ ولا غائباً، إنكم تدعون سميماً قريباً، والذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلة أحدكم»، فإن أخذ بظاهر هذا الحديث انتقض عليه مذهبه للتناقض، وإن قال: أوّل هذا الحديث ولا أوّل حديث الجارية، كان هذا تحكماً.

وإثبات المكان لله يقتضي إثبات الجهة التي نفاها علماء الإسلام عن الله تعالى سلفهم وخلفهم كما قال أبو جعفر الطحاوي في كتابه المسمى «العقيدة الطحاوية» والذي ذكر فيه أنه بيان عقيدة أهل السنة والجماعة: «لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات».

فتبين أن نفي تحيّر الله في جهة هو عقيدة السلف، لأن الطحاوي من السلف وقد بيّن أن هذا معتقد أبي حنيفة وصاحبيه الذين ماتوا في القرن الثاني خاصة ومعتقد أهل السنة عامة.

وأما حديث النزول الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما، ولفظ

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الذكر والدعاء والقرية والاستغفار: باب استجاب خفض الصوت بالذكر، والبخاري بنحوه في كتاب المغازي: باب غزوة خيبر.

البخاري: حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة وأبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرنني فأغفر له»^(١)، فلا يجوز أن يحمل على ظاهره لإثبات النزول من علو إلى سفلى في حق الله تعالى. قال النووي في شرحه على صحيح مسلم^(٢): «هذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيه مذهبان مشهوران للعلماء: أحدهما: وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله تعالى وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد، ولا يتكلم في تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق؛ والثاني: مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي أنها تتأول على ما يليق بها بحسب مواظمتها، فعلى هذا تأولوا هذا الحديث تأويلين أحدهما: تأويل مالك بن أنس وغيره، معناه تنزل رحمته وأمره وملائكته، كما يقال فعل السلطان كذا إذا فعله أتباعه بأمره، والثاني: أنه على الاستعارة ومعناه الإقبال على الداعين بالإجابة والالطف» ١. هـ.

وببطل ما ذهبت إليه المشبهة من اعتقاد نزول الله بذاته إلى السماء الدنيا أن بعض رواة البخاري ضبطوا كلمة (ينزل) بضم الياء وكسر الزاي، فيكون المعنى نزول المَلَك بأمر الله الذي صرح به في حديث أبي هريرة وأبي سعيد من أن الله يأمر ملكًا بأن ينزل فينادي، فتبين أن المشبهة ليس لها حجة في هذا الحديث.

(١) رواه البخاري في صحيحه كتاب الصلاة: باب الدعاء والصلاة من آخر الليل. ورواه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه.

(٢) شرح صحيح مسلم النووي (٣٦/٦).

قال القرطبي في تفسير سورة ءال عمران عند قوله تعالى: ﴿وَالْمُسْتَضِيرِينَ﴾ بِالْأَسْحَارِ ﴿٧﴾ [سورة ءال عمران] بعد ذكره حديث النزول وما قيل فيه ما نصه^(١): «وأولى ما قيل فيه ما جاء في كتاب النسائي مفسراً عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله ﷺ: «إن الله عز وجل يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول ثم يأمر منادياً فيقول: هل من داع يستجاب له، هل من مستغفر يُغفر له، هل من سائل يُعطى» صححه أبو محمد عبد الحق، وهو يرفع الإشكال ويوضح كل احتمال وأن الأول من باب حذف المضاف، أي ينزل ملك ربنا فيقول. وقد روي ينزل بضم الياء وهو يبين ما ذكرنا» اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري ما نصه^(٢): «استدل به من أثبت الجهة وقال هي جهة العلو، وأنكر ذلك الجمهور لأن القول بذلك يفضي إلى التحيز تعالى الله عن ذلك، وقد اختلف في معنى النزول على أقوال» اهـ، ثم قال: «وقد حكى أبو بكر بن فورك أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله على حذف المفعول أي ينزل ملكاً»، ويقويه ما رواه النسائي من طريق الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما بلفظ: «إن الله يمهل حتى يمضي شطر الليل ثم يأمر منادياً يقول: هل من داع فيستجاب له» الحديث، وفي حديث عثمان بن أبي العاص: «يُنَادِي مناد هل من داع يستجاب له» الحديث، قال القرطبي: وبهذا يرتفع الإشكال» اهـ.

قال بدر الدين بن جماعة في كتابه إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل ما نصه^(٣): «اعلم أن النزول الذي هو الانتقال من علو إلى سفلى لا يجوز حمل الحديث عليه؛ لوجوه:

(١) تفسير القرطبي (٣٩/٤).

(٢) فتح الباري (٣٠/٣).

(٣) إيضاح الدليل (ص/١٦٤).

الأول: النزول من صفات الأجسام والمحدثات ويحتاج إلى ثلاثة أجسام: منتقل، ومنتقل عنه، ومنتقل إليه، وذلك على الله تعالى محال.

الثاني: لو كان النزول لذاته حقيقة لتجددت له في كل يوم وليلة حركات عديدة تستوعب الليل كله، وتنقلات كثيرة؛ لأن ثلث الليل يتجدد على أهل الأرض مع اللحظات شيئاً فشيئاً، فيلزم انتقاله في السماء الدنيا ليلاً ونهاراً من قوم إلى قوم، وعوده إلى العرش في كل لحظة على قولهم، ونزوله فيها إلى سماء الدنيا، ولا يقول ذلك ذو لب وتحصيل.

الثالث: أن القائل بأنه فوق العرش، وأنه ملأه كيف تسعه سماء الدنيا، وهي بالنسبة إلى العرش كحلقة في فلاة، فيلزم عليه أحد أمرين؛ إما اتساع سماء الدنيا كل ساعة حتى تسعه، أو تضائل الذات المقدس عن ذلك حتى تسعه، ونحن نقطع بانتفاء الأمرين» ١.١ هـ.

فالأيات والأحاديث الموهمة ظاهرها تشبيه الله بخلقه لا بدّ من تأويلها على معنى لائق بالله عزّ وجلّ أو الامتناع عن التأويل واعتقاد تنزيه الله عن صفات الحدوث والمخلوقين.

قاعدة مهمة:

إن الشرع إنما ثبت بالعقل، فلا يتصور وروده بما يكذب العقل فإنه شاهده، فلو أتى بذلك لبطل الشرع والعقل معاً، إذا تقرّر هذا فنقول: كل لفظ يرد من الشرع في الذات والأسماء والصفات مما يوهم خلاف العقل فلا يخلو إما أن يكون متواتراً أو واحداً، فإن كان واحداً وهو نص لا يحتمل التأويل قطعنا بتكذيب ناقله أو سهوه أو غلظه، وإن كان ظاهراً فالظاهر منه غير مراد، وإن كان متواتراً فلا يتصور أن يكون نصّاً لا يحتمل التأويل، فلا بُدّ أن يكون ظاهراً أو محتملاً، فحينئذ نقول الاحتمال الذي دلّ العقل على خلافه ليس بمراد منه، فإن بقي بعد إزالته

احتمال واحد تعين أنه المراد بحكم الحال، وإن بقي احتمالان فصاعدًا فلا يخلو إما أن يدل قاطع على تعيين واحد منها أو لا، فإن دَلَّ حمل عليه، وإن لم يدل قاطع على التعيين فهل يعين بالظن والاجتهاد؟ اختلف فيه، فمذهب السلف عدم التعيين خشية الإلحاد.

إبطال شبهة: فإن قالوا جميع ما ذكرتموه تأويل والتأويل ممنوع منه قلنا: قد أولتم قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [سورة الحديد] وقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاعِيَهُمْ﴾ [سورة المجادلة] الآية، وقوله عليه السلام^(١): «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن»، وقوله عليه السلام^(٢): «الحجر الأسود يمين الله في الأرض» فحملتم المعية في الآيتين على معية العلم والإحاطة والمشاهدة كما قال تعالى لموسى وأخيه هارون ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [سورة طه]، وحملتكم الحديث الأول على معنى «يقبله كيف يشاء»، وحملتكم قوله عليه السلام «الحجر الأسود يمين الله في الأرض» أي محل عهده الذي أخذ به الميثاق على بني آدم، فإن صح منكم تأويل ذلك لمخالفته العقل فيجب تأويل جميع ما تمسكتم به مما ذكرنا ونحوه، كذلك قالوا: إنما أولنا ذلك لأنه خلاف ضرورة العقل وما صرتم إليه يحتاج إلى نظر العقل وهو حرام وبدعة، قلنا: لا بد من الاعتراف بصدق نظر العقل وإلا لم يثبت لكم شرع تُسندون إليه شيئًا من المعارف والأحكام، فإن قالوا: قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَسْأَلُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [سورة الأعراف] قلنا: فقد قال تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [سورة الأعراف] فإن قالوا: يجب الوقوف على قوله ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [سورة الأعراف] وتكون الواو للاستئناف وليست عاطفة، وحظ الراسخين في العلم الإيمان به، قلنا: الإيمان به واجب على عموم

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب القدر: باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، وأحمد في مسنده (١٦٨/٢)، والحاكم في المستدرک (٢٨٨/٢).
(٢) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٣٢٨/٦).

المؤمنين فلا يبقى لوصفهم بالرسوخ في العلم وأنهم أولو الألباب فائدة بل الراسخ في العلم ذو اللب يعلم من المتشابه الوجه الذي شابه به الباطل فينفيه والوجه الذي شابه به الحق فيثبته كقوله تعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [سورة الحجر] مترددٌ بين البعضية وهو باطل وبين إضافة التشريف والتعظيم وهو حق فيعينه له .

فوائد مهمة في دفع شبه المشبهة :

* الأولى: لو فرضت مناظرة بين المجسم كالوهابي الذي يثبت الحد والكمية والحجم لله وبين عابد الشمس، فقال الوهابي لعابد الشمس: أنت دينك باطل لأنك تعبد غير الله وأنا ديني هو الصحيح، فقال له عابد الشمس: أنا معبودي شيء محسوس تعترف بوجوده ويعترف كل الناس بوجوده وتعترف بعظم نفعه للأبدان وللنبات وللشجر وللأرض وللهواء وللماء، أما معبودك الذي أنت تقول هو الله شيء ليس بمرئي لي ولا لك، إنما أنت تتوهم أن شيئاً موجوداً فوق العرش إلهك الذي تزعمه فكيف يكون ديني باطلاً ودينك حقاً، فإن قال الوهابي: لأن الله قال في القرآن ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [سورة إبراهيم] قال عابد الشمس: أنا لا أؤمن بكتابك أعطني دليلاً حسيّاً يشهد به الحس أو دليلاً عقليّاً، انقطع الوهابي المجسم عن الإجابة أمام هذا المشرك عابد الشمس .

* الثانية: ولو فرضت هذه المناظرة بين مسلم منزّه لله عن الكمية والحدّ لأجابه بقوله: إن معبودي موجود لا كالموجودات ليس له كمية ولا حدّ فهو الذي لا يحتاج إلى خالق يوجدّه ولا إلى مخصص خصصه بل هو منزّه عن ذلك، وأما معبودك الذي هو الشمس فله كمية وحدّ فيحتاج إلى من جعله على هذا الحدّ والكميّة والشكل فلا يصلح أن يكون إلهاً، بل الذي جعله على هذا الحدّ والكميّة هو الذي يصلح أن يكون إلهاً معبوداً، والحق يقضي بأن الشيء الذي له حد لا بد له من حادّ حدّه

بذلك الحدّ، فيكون السني المنزه عن الحدّ والجسمية غلب عابد الشمس وأفحمه، وبهذا الدليل العقلي ينكسر عابد الشمس وينقطع، فالحمد لله الذي وفق أهل السنة لمعرفة الدليل العقلي والنقلي المتعاضدين، والنقلي هو قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى] فإنه ينفي عن الله الجسمية والتحيّز وكل صفات الجسمية، والله الحمد على هذه النعمة.

* الثالثة: قد سبق في هذا الكتاب أن حديث: «ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا» الحديث، المراد به نزول الملائكة بأمره تعالى ليبلغوا عنه أنه وعد من يدعو بالاستجابة ومن يستغفره بالمغفرة ومن يسأله بالإعطاء. قال ابن تيمية في شرح هذا الحديث في كتابه شرح حديث النزول وغيره^(١) بأن الله ينزل إلى السماء الدنيا ولا يخلو منه العرش، فهذا من أسخف القول، كيف يجعل النزول نزولاً من العرش إلى السماء الدنيا من غير أن يخلو منه العرش، وهذا مصداق قول الحافظ أبي زرعة العراقي^(٢) فيه إن علمه أكبر من عقله.

* الرابعة: قولهم: قال مالك رضي الله عنه: «الاستواء معلوم والكيفية مجهولة» أو «والكيف مجهول»، يريدون بذلك أن استواء الله جلوس على العرش لكن لا نعرف كيفية ذلك الجلوس. والجواب عن ذلك: روي عن الإمام مالك صيغتان الأولى وهي الثابتة عنه بالإسناد «استوى كما وصف نفسه ولا يقال كيف وكيف عنه مرفوع»، والثانية «الاستواء معلوم والكيف غير معقول»، ومعنى «والكيف غير معقول» أي أن الله لا يقبل العقل أن يكون له كيف أي هيئة من الهيئات، وليس معناه أن استواءه هو الجلوس لكن لا تُعرف كيفية جلوسه وهذا الذي تريده الوهابية وغيرهم من المجسّمة.

(١) شرح حديث النزول (ص/٦٦)، والمنهاج (١/٢٦٢).

(٢) الأجزاء المرضية (ص/٩٢ - ٩٣).

* الخامسة: إيرادهم كلمة «بلا كيف» على غير المعنى الذي رُوِيَ عن مالك والليث بن سعد والأوزاعي وسفيان الثوري رضي الله عنهم بأنهم كانوا يقولون في بعض النصوص التي ظواهرها إثبات الجسمية أو صفات الجسمية كحديث النزول: «أمروها كما جاءت بلا كيف»، أي ازووا اللفظ ولا تعتقدوا تلك الظواهر التي هي من صفات الجسم، فالأئمة مرادهم نفي الجسمية وصفاتها عن الله أي أن هذه النصوص ليس معانيها الجسمية وصفاتها من حركة وسكون لأن الله تعالى نفى الجسمية وصفاتها عن نفسه بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (١)، وأراد الأئمة رد تلك النصوص إلى هذه الآية المحكمة، أما الوهابية فيريدون بذلك إثبات كيف الله لكن يموهون على الناس بقولهم إن هذه النصوص محمولة على الجسمية وصفات الجسمية لكن لا نعرف كيفية تلك الكيفية.

* السادسة: قولهم إن استواء الله على العرش جلوس لكن لا كجلوسنا ويستشهدون لذلك بقول بعض الأئمة «الله وجه لا كوجهنا ويد لا كأيدينا وعين لا كأعيننا». والجواب عنها: أن الجلوس في لغة العرب لا يكون إلا من صفات الأجسام، فالعرب لا تطلق الجلوس إلا على اتصال جسم بجسم على أن يكون أحد الجسمين له نصفان نصف أعلى ونصف أسفل، وليس للجلوس في لغة العرب معنى إلا هذا، وهم في هذا أثبتوا - أي الوهابية - الجسمية لله وبعض صفاتها ولا يجوز ذلك على الله لأنه لو كان كذلك لكان له أمثال لا تحصى، فالجلوس يشترك فيه الإنسان والجن والملائكة والبقر والكلب والقرود والحشرات وإن اختلفت صفات الجلوس. ويقال لهم: أما الوجه واليد والعين فليست كذلك فإن الوجه في لغة العرب يُطلق على الجسم وعلى غير الجسم، والوجه بمعنى الجسم هو هذا الجزء الذي هو مركب في ابن آدم وفي سائر ذوات الأرواح. وأما معنى الوجه الذي هو غير هذا الجزء في لغة العرب فمنه المُلْك كما فسر سفيان الثوري في تفسيره^(١)

(١) تفسير القرآن الكريم (ص/١٩٤).

والبخاري في جامعه قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ ﴿٨٨﴾ [سورة القصص] قالوا: إلا ملكه، ويطلق الوجه إذا أضيف إلى الله بمعنى ما يقرب إلى الله من الأعمال كالصلاة والصيام وسائر الأعمال الصالحة. ويطلق على الذات، والذات بالنسبة إلى المخلوقين الجرم الكثيف أو اللطيف كحجم الإنسان وحجم النور والريح هذا معنى الذات في المخلوق، أما الذات إذا أضيف إلى الله فمعناه حقيقته لا بمعنى الحجم الكثيف أو اللطيف. وقد روى ابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان، وأقرب ما تكون المرأة من وجه الله إذا كانت في قعر بيتها»، فالوجه هنا ليس له معنى إلا الطاعة فلا يفسر هنا بالذات أي ذات الله الذي هو حقيقة لا يشبه الحقائق، والحديث صححه ابن حبان والحافظ أبو الحسن بن القطان في كتاب النظر. ولا يتجرأ الوهابية أن يفسروا الوجه هنا بالذات. وأما اليد فلها في لغة العرب معانٍ منها ما هو أجرام وأجسام ومنها ما هو غير الأجرام، فاليد تأتي بمعنى الجارحة التي هي مركبة في الإنسان وفي البهائم، وتأتي بمعنى غير الجرم كالقوة، وتأتي بمعنى العهد. وأما العين فتطلق في لغة العرب على الجرم كعين الإنسان والحيوانات، وتطلق على الذهب، وتطلق على الجاسوس، وتطلق على الماء التابع، وتطلق بمعنى الحفظ. وبهذا بان الفرق بين الجلوس وبين الوجه واليد والعين.

فلما كانت هذه الألفاظ الثلاثة واردة في القرآن مضافة إلى الله كان لها معانٍ غير الجسم وصفات الجسم؛ فأراد أبو حنيفة وغيره من الذين أطلقوا هذه العبارة «الله وجه لا كوجوهنا ويدٌ لا كأيدينا وعين لا كأعيننا» معاني هذه الألفاظ الثلاثة التي هي غير الجسم ولا هي صفة جسم مما يليق بالله كالقوة والملك والذات والحفظ كما قال المفسرون في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلْيُصَنِّعْ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ ﴿٢٦﴾ [سورة طه] قالوا: على حفظي.

ولهم - أي الوهابية - تمويه آخر وهو قولهم: «ثبت لله ما أثبت لنفسه ونفني عنه ما نفى عن نفسه»، يقال لهم: أنتم على عكس الحقيقة تثبتون لله

الجسمية وصفاتها والحركة والسكون والتحيز في جهة واحدة أو مكان واحد وهذا شيء نفاه الله عن نفسه بقوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى] تدعون أن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [سورة طه] أنه جلوس على العرش والجلوس صفة للإنسان والجن والملائكة والبقر وسائر البهائم والكلاب والقرود والحشرات وهذا تنقيص لله تعالى، أما الذي تنفونه وهو تفسير الاستواء بالقهر فهو شيء أثبتته الله لنفسه بقوله ﴿وَهُوَ الْوَّاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [سورة الرعد]. لذلك جرت عادة المسلمين أن يسموا أولادهم عبد القاهر ولم يسم أحد من المسلمين عبد الجالس. ويقال لهم: أثبت الله لنفسه الاستواء الذي يليق به وهو القهر وبمعناه الاستيلاء وقد قال شارح القاموس وأبو القاسم الأصبهاني اللغوي المشهور في مفردات القرآن إن الاستواء إذا عُذِّي بَعَلَى كَانَ معناه الاستيلاء^(١)، ولا معنى لقول ابن الأعرابي أن الاستيلاء لا يكون إلا عن سبق مغالبة، فإنكم تركتم الاستواء اللائق لله تعالى وعمدتم إلى الاستواء الذي هو لا يليق به وهو الجلوس.

وأشد شبهة لهم قولهم إنه يلزم من نفي التحيز في المكان عن الله تعالى كالتحيز في جهة فوق نفي لوجوده تعالى، يقال لهم: ليس من شرط الوجود التحيز في المكان لأن الله تبارك وتعالى كان قبل المكان والزمان والجهات والأجرام الكثيفة واللطيفة، وقد قال رسول الله ﷺ: «كان الله ولم يكن شيء غيره» فأفهمنا أن الله تعالى كان قبل المكان والزمان والنور والظلام والجهات، فإذا صح وجوده قبل هؤلاء وقبل كل مخلوق صح وجوده بلا تحيز في جهة ومكان بعد وجود الخلق. وهذا الحديث الذي رواه البخاري وغيره تفسير لقول الله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ [سورة الحديد] فقد وصف ربنا نفسه بالأولية المطلقة فلا أول على

(١) بصائر ذوي التمييز (٢/١٠٧)، مفردات القرآن (ص/٢٥١).

الإطلاق إلا الله، أما أولية بعض المخلوقات بالنسبة لبعض فهي أولية نسبية. وأنتم أيها المجسمة لما حصرتم الموجود فيما يتصوره الوهم وهو ما يكون متحيزاً في جهة ومكان، فهذا قياس منكم للخالق بالمخلوق، لأن المخلوق لما كان لا يخرج عن كونه جرمًا كثيفًا أو لطيفًا أو صفة تابعة للجرم كالحركة والسكون قطعتم بعدم صحة وجود ما ليس كذلك، فهذا التقرير بطلت شبهتهم وتمويههم.

واعلموا أن أصل مصيبتكم هو أنكم جعلتم الله جرمًا فقلتم: لا يصح وجود الله بلا تحيز في جهة ولم تقبل نفوسكم وجود ما ليس بمتحيز وهو الله تعالى الذي نفى عن نفسه المثل بقوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (سورة الشورى) وخرجتم عما توارد عليه السلف والخلف وهو قولهم: «مهما تصورت ببالك فالله بخلاف ذلك» قال هذه العبارة الإمام أحمد بن حنبل والإمام الزاهد الناسك ذو النون المصري وهما كانا متعاصرين، وبمعناه عبارة الشافعي المشهورة: «من انتهض لمعرفة مُدْبِرِهِ فانتَهَى إِلَى مَوْجُودٍ يَنْتَهِي إِلَيْهِ فِكْرُهُ فَهُوَ مَشْبَهٌ»، وأنتم يا معشر المشبهة معتقدكم أن الله جرم حتى قال بعضهم إنه جرم بقدر العرش من الجوانب الأربعة، وقال بعضكم إنه يزيد على العرش، وقال بعضكم هو على بعض العرش، وقال بعضكم إنه بصورة إنسان طوله سبعة أشبار بشبر نفسه، وزعيمكم ابن تيمية مرة قال إنه بقدر العرش لا يفضل منه شيء بل يزيد، ومرة قال إنه جالس على الكرسي وقد أخلى موضعًا لمحمد ليُقعده فيه، والأول من هذين القولين في كتابه المنهاج^(١) والثاني في الفتاوى^(٢) وكتابه المسمى كتاب العرش الذي اطلع عليه الإمام المفسر التُّخَوِيُّ اللُّغَوِيُّ أَبُو حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيُّ^(٣)، وقال الحافظ أبو سعيد العلائي شيخ مشايخ الحافظ

(١) المنهاج (١/ ٢٦٠ - ٢٦١).

(٢) الفتاوى (٤/ ٣٧٤).

(٣) النهر الماد: تفسير آية الكرسي.

ابن حجر العسقلاني إن ابن تيمية قال إنه بقدر العرش لا أصغر ولا أكبر^(١). وقول الوهابية إن الفطرة في كل إنسان تقضي بأن الله متحيز بجهة الفوق أي العرش منقوض بشواهد الوجود لأن من الناس من يعتقدون أن هذه السماء الدنيا التي لونها الخضرة الخفيفة هي الله، ومن الناس من يعتقد أن الله كتلة نورانية حتى إنه ظهر من بعض الناس المنتسبين للإسلام أن الله في مكة والمدينة، وبعض المشبهة قالوا بأنه في إحدى السموات السبع، ومنهم من بلغت به الوقاحة وهو أحد مشبهة الحنابلة ألف كتاباً رتبته هكذا: باب اليمين باب العين ثم باب كذا ثم باب كذا إلى أن قال باب الفرج لم يرد فيه شيء، فيقال للوهابية: يا معشر المشبهة أتي هؤلاء على الفطرة التي تزعمون أن الإنسان إذا خلّي وطبعه يجزم أن الله متحيز في السماء، وما هي الفطرة التي خلق الله عليها البشر التي هي الصواب والحق؟ إنما الفطرة هي ما وافق العقل والدليل العقلي ووافق التنزيه عن الجسميّة وصفاتها وعوارضها، وهذا ما فهمه جمهور علماء الطوائف المنتسبة إلى الإسلام.

وأما العلو الوارد وصف الله تعالى به فنذكر ما قاله الإمام أبو منصور البغدادي في تفسير الأسماء والصفات^(٢) ونصه: «والوجه الثالث أن يكون العلو بمعنى الغلبة، قال الله عز وجل: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [سورة آل عمران] أي الغالبون لأعدائكم، يقال منه: علوت قرني أي غلبته، ومنه قوله عز وجل: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة القصص] أي غلب وتكبر وطغى، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَأَنْ لَا تَقْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ [سورة الدخان] أي لا تتكبروا، وكذلك قوله: ﴿أَلَّا تَقْلُوا عَلَىٰ وَأَنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [سورة النمل] أي لا تتكبروا. فإذا كان مأخوذاً من العلو فمعنى وصف الله عز وجل بأنه عليّ أنه ليس فوقه أحد، وليس معناه أنه في مكان دون

(١) ذخائر القصر (ص/٣٢ - ٣٣).

(٢) تفسير الأسماء والصفات (ق/١٥١).

مكان، وإن كان مأخوذاً من ارتفاع الشأن فهو سبحانه أرفع شأننا من أن نشبهه به شيئاً اهـ.

فائدة مهمة

للمشبهة شبهة شديدة فرعوها على نفي موجود غير متحيز في جهة وهي قولهم: إن القول بأن الله تعالى موجود لا هو داخل العالم ولا هو خارجه نفي لوجود الله، وهذه الشبهة يبطلها أن الله تعالى ليس بجرم صغير ولا كبير، فيصح وجوده من غير أن يكون داخل العالم ولا خارجه، وقد قرّر ذلك جهابذة العلماء من مشاهير علماء المذاهب الأربعة، بل هذا هو معتقد الأشاعرة والماتريدية وهم مطبقون على ذلك، وقد دلّ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (١) على التنزيه، وأن الله لا يشبه شيئاً من خلقه بوجه من الوجوه ومن جميع الوجوه التي هي من معاني الخلق، كالاتصاف بالحدوث والحركة والسكون والاجتماع والافتراق، والاتصاف بالمكان والاتصال بالعالم والانفصال عنه لأن كل هذه الصفات من معاني الخلق، فلا يصح أن يتصف الله بها، وقد صرح الحافظ ابن الجوزي الحنبلي^(١) بأن الله لا يجوز عليه الاتصال بالعالم والانفصال عنه ونص عبارته بعد كلام: «فإن قيل نفي الجهات يحيل وجوده، قلنا: إن كان الموجود يقبل الاتصال والانفصال فقد صدقت، فأما إذا لم يقبلهما فليس خلوه من طرفي النقيض بمحال. فإن قيل: أنتم تلزموننا بأن نقرّ بما لا يدخل تحت الفهم، قلنا: إن أردت بالفهم التخيل والتصور فإن الخالق لا يدخل تحت ذلك إذ ليس بمحس ولا يدخل تحت ذلك إلا جسم له لون وقدر، فإن الخيال قد أنس بالمبصرات فهو لا يتوهم شيئاً إلا على وفق ما رآه، لأن الوهم من نتائج الحس، وإن أردت أنه لا يعلم بالعقل فقد دللنا أنه ثابت بالعقل لأن العقل مضطر إلى التصديق بموجب الدليل، واعلم أنك لما لم تجد إلا جسمًا أو عرضًا وعلمت تنزيه الخالق عن

(١) الباز الأشهب (ص/٥٩).

ذلك بدليل العقل الذي صرفك عن ذلك فينبغي أن يصرفك عن كونه متحيزاً
أو متحركاً أو منتقلاً» ١.١.هـ.

وقال ابن حجر الهيتمي^(١) بعد كلام ما نصه: «ومن ثم قال الغزالي
معناه أن مصحح الاتصال والانفصال الجسمية والتحيز وهو محال - على
الباريء - فانفك عن الضدين، كما أن الجماد لا هو عالم ولا جاهل،
لأن مصحح العلم هو الحياة فإذا انتفت الحياة انتفى الضدان» ١.١.هـ.

قال النووي في روضة الطالبين^(٢) نقلاً عن المتولي: «أو أثبت ما هو
منفي عنه - أي الله - بالإجماع كالألوان أو أثبت له الاتصال والانفصال
كان كافراً» ١.١.هـ. والمتولي من أصحاب الوجوه من الشافعية.

وقال صاحب كتاب الدرر الثمين والمورد المعين العلامة الحبر الشيخ
محمد بن أحمد ميارة المالكي^(٣) ما نصه:

«سئل الإمام العالم أبو عبد الله سيدي محمد بن جلال هل يقال المولى
تبارك وتعالى لا داخل العالم ولا خارج العالم؟ فأجاب السائل: هكذا نسمعه
من بعض شيوخنا، واعترضه بعضهم بأن هذا رفع للنقيضين، وقال بعض
فقهائنا في هذه المسألة هو الكل، أي الذي قام به كل شيء، وزعم أنه للإمام
الغزالي، وأجاب بعضهم بأن هذا السؤال معضل ولا يجوز السؤال عنه،
وزعم أن ابن مقلّاش هكذا أجاب عنه في شرحه على الرسالة، وأجاب بأننا
نقول ذلك ونعتمد به ونعتقد أنه لا داخل العالم ولا خارج العالم، العجز عن
الإدراك إدراك، لقيام الدلائل الواضحة على ذلك عقلاً ونقلاً، أما النقل
فالكتاب والسنة والإجماع، وأما الكتاب فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

(١) الإعلام بقواطع الإسلام بهامش الزواجر (٢/٤٣ - ٤٤).

(٢) روضة الطالبين (١٠/٦٤).

(٣) الدرر الثمين (ص/٢٤ - ٢٥).

وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾ فلو كان في العالم أو خارجاً عنه لكان مماثلاً وبيان الملازمة واضح، أما في الأول فلأنه إن كان فيه صار من جنسه فيجب له ما وجب له، وأما في الثاني فلأنه إن كان خارجاً لزم إما اتصاله وإما انفصاله، وانفصاله إما بمسافة متناهية أو غير متناهية، وذلك كله يؤدي لافتقاره إلى مخصص.

وأما السنة فقوله ﷺ: «كان الله ولا شيء معه».

وأما الإجماع فأجمع أهل الحق قاطبة على أن الله تعالى لا جهة له فلا فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال ولا أمام ولا خلف.

وأما العقل فقد اتضح لك اتصافاً كلياً مما مر في بيان الملازمة في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ﴿١١﴾، والاعتراض بأنه رفع للنقيضين ساقط لأن التناقض إنما يعتبر حيث يتصف المحل بأحد النقيضين ويتواردان عليه، وأما حيث لا يصح تواردهما على المحل ولا يمكن الاتصاف بأحدهما فلا تناقض، كما يقال مثلاً «الحائط لا أعمى ولا بصير» فلا تناقض لصدق النقيضين فيه لعدم قبوله لهما على البدلية، وكما يقال في الباري أيضاً لا فوق ولا تحت وقس على ذلك، وقول من قال إنه الكل زاعماً أنه للغزالي فقضية تنحو منحى الفلسفة أخذ بها بعض المتصوفة، وذلك بعيد من اللفظ، وما أجاب به بعضهم بأنه معضل لا يجوز السؤال عنه ليس كما زعم لوضوح الدليل على ذلك، وإن صح ذلك عن ابن مقلّاش فلا يلتفت إليه في هذا لعدم إتقانه طريق المتكلمين إذ كثير من الفقهاء ليس له خبرة به فضلاً عن إتقانه. ١. هـ.

وذكر ذلك أيضاً من الحنفية - أي أنه تعالى ليس داخل العالم ولا خارجه - شيخ المتكلمين على لسان أهل السنة أبو المعين النسفي^(١)،

(١) تبصرة الأدلة (١/١٧٦ - ١٧٧).

والإمام القونوي، والعلامة البياضي^(١) وغيرهما من مشاهيرهم.

أقول: إذا تبين هذا فلا يهولئك شبهة المجسمة ليصرفوك عن التنزيه إلى التشبيه بقولهم: لا يفهم وجوده تعالى بلا مكان ولا كمية ولا اتصال وانفصال عن العالم. فيقال لهم: من المخلوق ما يجب الإيمان بوجوده ولا يفهم بالتصور مع أن العقل يثبت وهو النور والظلام فإنهما حادثان أوجدهما الله بعد أن لم يكونا موجودين، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [سورة الأنعام] فيجب علينا اعتقاد أنهما لم يكونا في بعض ما مضى من الزمن، لم يكن هذا ولا هذا، فلا يتصور عقل الإنسان وجود وقت لم يكن فيه نور ولا ظلام، فإذا صحَّ هذا فكيف لا يصح وجود الله بلا كمية أي حد ولا مكان ولا جهة من الجهات ولا اتصال بالعالم ولا انفصال عنه بل الإيمان بصحة هذا أولى، لأن ذلك في المخلوق وهذا في الخالق الذي قال عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

(١) إشارات المرام (ص/١٩٧ - ١٩٨).

فائدة أخرى في إثبات إطلاق الوجه مضافاً إلى الله على غير معنى الجسم روى الترمذي^(١) في سننه عن عبد الله عن النبي: قال: «المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان»، ورواه البزار بزيادة: «وأقرب ما تكون من وجه ربها وهي في قعر بيتها»، قال الحافظ أبو الحسن بن القطان في كتاب النظر^(٢): «وهو صحيح».

فإن الوجه هنا متعين لمعنى الطاعة وفي هذا إثبات جهل المشبهة الذين يحملون الوجه الوارد مضافاً إلى الله على الجزء المعروف من ابن آدم وغيره، وفي هذا تأييد لترجيح تفسير الوجه الوارد في قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [سورة القصص] بما يتقرب به إلى الله وهي الطاعات، وروى الحديث أيضاً ابن حبان^(٣) بلفظين، فما الذي دعا الوهابية لفهم الوجه بمعنى الجسم مع تركهم للمعنى الذي ورد في السنة الوجه المضاف إلى الله تعالى بالطاعة، فبهذا يكونون مثل بيان بن السمعان التميمي الذي قال في قول الله تعالى ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ ﴿١٨﴾ إن العالم يفنى كله لأنه شيء والله شيء يفنى لكن يستثنى وجهه، فالوهابية وهؤلاء من أصل واحد وهو التجسيم، ومصيبتهم الكبرى أنهم لا يفهمون موجوداً غير جسم فلذلك يستفرغون جهدهم في جعل الله جسماً متصفاً بصفات الجسم، فكيف يدعي هؤلاء أنهم عرفوا قول الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ﴿١١﴾ وءامنوا به، فلو عرفوا ذلك وءامنوا به لما جعلوه جسماً لأن العالم أعيان وصفات قائمة به كالحركة والسكون.

(١) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب الرضاع: باب (١٨).

(٢) النظر في أحكام النظر (ص / ١٣٨).

(٣) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٤٤٦/٧).

فائدة مهمة في تنزيه الله تعالى عن المكان والحد

وقال الإمام أبو القاسم الأنصاري النيسابوري شارح كتاب الإرشاد لإمام الحرمين^(١) بعد كلام في الاستدلال على نفي التحيز في الجهة عن الله تعالى ما نصه: «ثم نقول سبيل التوصل إلى درك المعلومات الأدلة دون الأوهام، ورُب أمر يتوصل العقل إلى ثبوته مع تقاعد الوهم عنه، وكيف يدرك العقل موجودًا يحاذي العرش مع استحالة أن يكون مثل العرش في القدر أو دونه أو أكبر منه، وهذا حكم كل مختص بجهة. ثم نقول الجوهر الفرد^(٢) لا يتصور في الوهم وهو معقول بالدليل، وكذلك الوقت الواحد والأزل والأبد، وكذلك الروح عند من يقول إنه جسم، ومن أراد تصوير الأرض والسماء مثلاً في نفسه فلا يتصور له إلا بعضها، وكذلك تصوير ما لا نهاية له من معلومات الله تعالى ومقدوراته، فإذا زالت الأوهام عن كثير من الموجودات فكيف يُطلَبُ بها القديم سبحانه الذي لا تشبهه المخلوقات فهو سبحانه لا يتصور في الوهم فإنه لا يتصور إلا صورة ولا يُتَقَدَّرُ إلا مُقَدَّرٌ، قال الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣) ومن لا مثل له لا يتمثل في الوهم، فمن عرفه عرفه بنعت جلاله بأدلة العقول وهي الأفعال الدالة عليه وعلى صفاته، وقد قيل في قوله تعالى ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ﴾^(٤): إليه انتهى فكر من تفكَّر هذا قول أبي بن كعب وعبد الرحمن بن أنعم، وروى أبي بن كعب عن النبي ﷺ: «لا فِكْرَةَ في الرب» وروى أنس أن النبي ﷺ قال: «إذا ذكر الله تعالى فانتهوا»، وقال: «تفكروا في الخلق ولا تتفكروا في الخالق».

فإن قيل كيف يعقل موجود قائم بالنفس ليس بداخل العالم ولا خارج

منه.

(١) شرح الإرشاد (ق/٥٨ - ٥٩)، مخطوط.

(٢) الجوهر الفرد هو الجزء الذي لا يتجزأ لتناهيه في القلة وسمي جوهرًا لأن الجسم يتركب من جوهرين فردين فأكثر.

قلنا: عرفتم استحالة ذلك ضرورة أم دلالة، وقد أوضحنا معنى مباينته بالنفس، وهكذا الجواب عن قولهم خلق الله العالم في نفسه أم مباينًا عنه. قلنا: خلقه على مقدار نفسه أو أكبر منه أو أصغر أو فوق نفسه أو تحته.

ثم نقول: حروف الظروف إنما تستعمل في الأجرام المحدودة^(١) وكذلك الدخول والخروج من هذا القبيل وكذلك المماسمة والمباينة، وقد أجبنا عن المباينة.

فإن قالوا: كيف يرى بالأبصار من لا يتحيز ولا يقوم بالمتحيز.

قلنا: الرؤية عندنا لا تقتضي جهة ولا مقابلة وإنما تقتضي تعيين المرئي، وبهذا يتميز عن العلم فإن العلم يتعلق بالمعدوم وبالمعلوم على الجملة تقديرًا، وكذلك لا يقتضي اتصال شعاع بالمرئي فهي كالعلم أو في معناه.

فإن قيل: ألستم تقولون الإدراك يقتضي نفس المدرك.

قلنا: لا يقتضي تعيينه ولا تحديده.

فإن قالوا: كيف يُدرك وجود الإله سبحانه.

قلنا: لا كيفية للأزلي ولا حيث له وكذلك لا كيفية لصفاته، ولا سبيل لنا اليوم إلى الإخبار عن كيفية إدراكه ولا إلى العلم بكيفية إدراكه وكما أن الأكمه الذي لا يبصر الألوان إذا سئل عن المميز بين السواد والبياض والإخبار عن كفيتهما فلا جواب له، كذلك نعلم ان من لا جهة له لا

(١) أي على وجه الحقيقة، إن استعملت على وجه المجاز فإنها تستعمل على المجاز كقوله تعالى ﴿أَفَى اللَّهِ شَكٌّ﴾ [سورة إبراهيم]، أو يكون مراد المؤلف ان حروف الظروف لا تستعمل على معنى الظرفية في حق الله تعالى إنما تستعمل على هذا المعنى في حق الأجرام.

يشار إليه بالجهة. فإن قالوا: من أبصر شيئاً يمكنه التمييز بين رؤيته لنفسه وبين رؤيته ما يراه، فإذا رأيتم الإله سبحانه كيف تميزون بين المرئيين، قلنا: من لا جهة له لا يشار إليه بالجهة ومن لا مثل له لا إيضاح له بالمثال، ومن لا أشكال له فلا أشكال فيه.

ثم نقول لهم: أنتم إذا رأيتم الإله كيف تميزون بينه وبين العرش وهو دونه سبحانه بالرؤية، أتميزون بينهما بالشكل والصورة أم باللون والهيئة، ومن أصلكم أن المرئي شرطه أن يكون في مقابلة الرائي، وكيف يرى القديم سبحانه نفسه، وكيف يرى الكائنات مع استتار بعضها ببعض فلا يرى على هذا الأصل بطون الأشياء، وهذا خلاف ما عليه المسلمون، وإذا كان العرش دونه فلا يحجبه عنا حالة الرؤية، قال الأستاذ أبو إسحق: من رأى الله تعالى فلا يرى معه غيره - أي في حال رؤيته للحق - فاندفع السؤال على هذا الجواب اهـ.

ثم قال ما نصه: «فصل في نفي الحد والنهاية

اعلم أن القديم سبحانه لا يتناهى في ذاته على معنى نفي الجهة والحد عنه، ولا يتناهى في وجوده على معنى نفي الأولية عنه فإنه أزلي أبدي صمدي، وكذلك صفات ذاته لا تتناهى في ذاتها ووجودها ومتعلقاتها إن كان لها تعلق، ومعنى قولنا: لا تتناهى في الذات قيامها بذات لا نهاية له ولا حد ولا منقطع ولا حيث، وقولنا لا تتناهى في الوجود إشارة إلى أزليتها ووجوب بقائها وأنها متعلقة بما لا يتناهى كالمعلومات والمقدورات والمُخْبِرَاتِ».

ثم قال: «وأما الجوهر فهو متناه في الوجود والذات لأنه لا يشغل إلا حيزاً له حكم النهاية وهو حادث له مفتتح ويجوز عدمه. والعرض متناه في الذات من حيث الحكم على معنى أنه لا ينسب على محلين، ومتناه في الوجود على معنى أنه لا يبقى زمانين، ويتناهى في تعلقه فإنه لا يتعلق بأكثر من واحد.

أما المجسمة فإنهم أثبتوا للقديم سبحانه الحد والنهاية، فمنهم من أثبت له النهايات من ست جهات، ومنهم من أثبتها من جهة واحدة وهي جهة تحت، ومنهم من لا يطلق عليه النهاية. واختلفوا في لفظ المحدود فمنهم من أثبته ومنهم من منعه وأثبت الحد، وقد بينا أن اثبات النهاية من جهة واحدة توجب إثباتها من جميع الجهات ولأن النهاية والانقطاع من الجهة الواحدة تقدر في العظمة، بدليل أنه لو لم يتناه لكان أعظم مما كان، فلما تناهى فقد صَغُرَ، ويجب نفي الصغر عنه كما وجب إثبات العظمة له، يوضح ما قلناه أنهم قالوا إنما منعنا كونه وسط العالم لأنه يوجب اتصافه بالصغر، فإثبات النهاية من جانب يفضي إلى النهاية من جميع الجوانب، فقد تحقق إذا بنفي النهاية والحد عنه استحالة الاتصال والانفصال والمحاذاة عليه لاستحالة الحجمية والجُتَّة عليه، بل هو عظيم الذات لانتفاء النهايات والصغر عنه لا لَجَسَامَةٍ ولا لصورة و«شَبَحَ» اهـ.

ثم قال: «فصل في معنى العظمة والعلو والكبرياء والفوقية: أجمع المسلمون على أن الله تعالى عظيم وأعظم من كل عظيم، ومعنى العظمة والعلو والعزة والرفعة، والفوقية واحد وهو استحقاق نعوت الجلال وصفات التعالي على وصف الكمال وذلك تقدسه عن مشابهة المخلوقين، وتنزهه عن سمات المحدثين وعن الحاجة والنقص، واتصافه بصفات الإلهية كالقدرة الشاملة للمقدورات، والإرادة النافذة في المرادات، والعلم المحيط بجميع المعلومات، والجود البسيط، والرحمة الواسعة، والنعمة السابعة، والسمع والبصر والقول القديم، والطول العميم والوجه واليد والبقاء والمجد» اهـ.

بَيَانُ

أن عقيدة الحلول والاتحاد عقيدة كفرية مخالفة للإسلام

تساهل بعض الناس واستحلوا النطق بكلمات الكفر في غير محله وادعوا أن لها تأويلاً، ومن أمثلة ذلك ما ادعاه بعض جهلة المتصوفة أن هذا البيت الذي ينشده بعض أدياء الشاذلية وغيرهم في حضرة الذكر وهو قولهم:

فما في الوجود سوى واحد ولكن تكثر لما صفا
فقال بعض هؤلاء: إن تأويله أن الله تكثر بصفاته.

قلنا: هذا تأويل بعيد وفيه زيادة في الكفر لأن هذا البيت فيه نسبة التغير إلى الله تعالى وهذا كفر، ونسبة حدوث الصفاء في ذاته تعالى كفر، ونسبة التكثر إلى الله تعالى كفر، والله تعالى مستحيل عليه التغير فهو تعالى ذاته أزلي وصفاته أزلية بأزلية الذات، ولا يوصف الله بالصفاء ولا بالكدر لأن هذه أوصاف الخلق.

وعلى كل تقدير لا يجوز إثبات صفة لله لم ترد في الكتاب والسنة حتى بقول صحابي لا تثبت كما قال الفقيه الحافظ أبو بكر الخطيب في كتابه «الفقيه والمتفقه»، فكيف تثبت بغيره.

وهذا البيت موجود في بعض الكتب وفي الديوان المنسوب للشيخ عبد الغني النابلسي رضي الله عنه ولا نراه صحيحاً عنه بل نرى أنه مدسوس عليه ومفتري كما دس على الشيخ محي الدين بن عربي رضي

الله عنه كما قال صاحب «المعروضات المزبورة» الحنفي: «قد تيقنا أن اليهود دسوا عليه» وهذا الظن هو اللائق به وبأمثاله.

وليعلم أن كتاب «الفتوحات المكية» يحتوي على كلمات كثيرة من الكفر الصريح الذي لا تأويل له كما قال المحدث الحافظ ولي الدين العراقي في رسالة له سماها «الأجوبة المرضية»^(١)، وكذا كتاب «فصوص الحكم» وبعض غيرهما من مؤلفات الشيخ محي الدين بن عربي رضي الله عنه.

وأما الشيخ محي الدين بن عربي رضي الله عنه فاعتقادنا فيه أنه من العلماء الصالحين والصوفية الصادقين الزاهدين، ترجمه الحافظ ابن حجر في لسان الميزان^(٢) وذكر أنه اعتدَّ به حفاظ عصره كابن النجار وغيره.

وأكثر ما في كتابيه المذكورين مما هو مدسوس عليه مما ليس من كلامه كلمات الوحدة المطلقة ففي كتابه «الفتوحات المكية» ما يخالف ذلك فإن فيها ذم عقيدة الوحدة المطلقة وذم عقيدة الحلول.

فمما فيه لإبطال الوحدة المطلقة والحلول قوله في كتاب الأسرار من «الفتوحات المكية» ونص عبارته: «ما قال بالاتحاد إلا أهل الإلحاد، ومن قال بالحلول فدينه معلول» اهـ.

فبعد هاتين العبارتين الصريحتين في إبطال عقيدة الوحدة المطلقة وعقيدة الحلول لا يجوز أن يُصدَّق على الشيخ محي الدين رضي الله عنه ما في بعض المواضع الأخرى من هذا النوع.

(١) الأجوبة المرضية، مخطوط (ق/١٧٢).

(٢) لسان الميزان (٥/٣٥٣).

وقد حضرتُ مجلس الشيخ الولي أحمد الحارون الدمشقي رحمه الله وكان معروفًا في بلده دمشق بالكشف فسألته عن عبارة نسبها بعض الناس الى الشيخ ابن عربي الفتوحات المكية فقال الشيخ أحمد: «هذا الشيخ ما له حق في أن يذكر هذا، الفتوحات المكية فيها دس كثير» اهـ.

وقد قال الشيخ عبد الوهاب الشعراني رضي الله عنه في كتابه «لطائف المنن والأخلاق» ما يؤيد ما ذكرنا ونصه^(١): «وقد نقل الشيخ محي الدين ابن العربي في الفتوحات المكية إجماع المحققين على أن من شرط الكامل أن لا يكون عنده شطح عن ظاهر الشريعة أبدًا بل يرى أن من الواجب عليه أن يُحِقَّ الحقَّ وَيُبْطِلَ الباطلَ وَيَعْمَلَ على الخروج من خلاف العلماء ما أمكن. انتهى. هذا لفظه بحروفه ومن تأمله وفهمه عرف أن جميع المواضع التي فيها شطح في كتبه ممدوسة عليه لا سيما كتاب «الفتوحات المكية» فإنه وضعه حال كماله بيقين، وقد فرغ منه قبيل موته بنحو ثلاث سنين، ويقرئنا ما قاله في «الفتوحات المكية» في مواضع كثيرة من أن الشطح كله رعونة نفس لا يصدر قط من محقق، وبقربنة قوله أيضًا في مواضع: من أراد أن لا يضلَّ فلا يرم ميزان الشريعة من يده طرفة عين بل يستصحبها ليلاً ونهارًا عند كل قول وفعل واعتقاد انتهى» انتهى كلام الشعراني.

ثم قال الشيخ الشعراني في «لطائف المنن» ما نصه^(٢): «وليحذر أيضًا من مطالعة كتب الشيخ محي الدين بن عربي رضي الله تعالى عنه لعلو مراقبها ولما فيها من الكلام الممدسوس على الشيخ لا سيما الفصوص والفتوحات المكية، فقد أخبرني الشيخ أبو طاهر عن شيخه عن الشيخ بدر الدين بن جماعة أنه كان يقول: جميع ما في كتب الشيخ محي الدين

(١) لطائف المنن والأخلاق (ص/٣٩٠).

(٢) لطائف المنن والأخلاق (ص/٣٩٤).

من الأمور المخالفة لكلام العلماء فهو مدسوس عليه، وكذلك كان يقول الشيخ مجد الدين صاحب القاموس في اللغة.

قلت: وقد اختصرتُ الفتوحات المكية وحذفتُ منها كل ما يخالف ظاهر الشريعة فلما أُخبرت بأنهم دسوا في كتب الشيخ ما يوهم الحلول والاتحاد وَرَدَّ عليَّ الشيخ شمس الدين المدني بنسخة الفتوحات التي قابلها على خط الشيخ بقونية فلم أجد فيها شيئاً من ذلك الذي حذفته ففرحت بذلك غاية الفرح فالحمد لله على ذلك» انتهى كلام الشعراني.

وقال الشيخ أبو الهدى الصيادي ما نصه^(١): «والكثير من هذه الفرقة قام قائمهم وقعد قاعدتهم منهمكاً بمطالعة كتب الشيخ محي الدين بن عربي طاب مرقده، ولا بدع فكتب الشيخ كُثِرَتْ فيها الدسائس من قبيل ذوي الزيف والبهتان وعصائب الشيطان، وهذا الذي يطيب القول به لمن يريد براءة الذمة من القطع بما لم يعلم والله تعالى قال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [سورة الإسراء]، وقد نسبوا أعني الدسائس للشيخ ما لا يصح لا عقلاً ولا شرعاً، ولا ينطبق على حكمة نظرية ولا يوافق صحاح القواعد العرفانية» اهـ.

ثم قال بعد كلام ما نصه^(٢): «والحق يقال: الذي عليه أهل الورع من علماء الدين أنه لا يحكم على ابن عربي رحمه الله نفسه بشيء لأننا لسنا على يقين من صدور مثل هذه الكلمات منه ولا من استمراره عليه إلى وفاته، ولكننا نحكم على مثل هذا الكلام بأنه كفر» اهـ.

وقال صاحب «المعروضات المزبورة» أحد الفقهاء الحنفية المشهورين: «تيقنا أن اليهود دسوا عليه في فصوص الحكم» اهـ.

(١) مراحل السالكين (ص/٦١).

(٢) مراحل السالكين (ص/٦٩).

قلت: وهذا الكلام المنسوب للشيخ محي الدين ليس من دين الله وهو مناف للتوحيد الذي هو أصل الدين وأصل التصوف الإسلامي، فما هذا الكلام إلا زندقة وهو كفر صريح لا تأويل له، وهو دس على الشيخ محي الدين بن عربي رضي الله عنه فهو لا يتفوه بمثل هذا الكلام المنافي للتوحيد ولعقيدة المسلمين.

وقد وقع الشطح والغلو من كثير من المنتسبين للطرق الصوفية لاسيما في عصرنا هذا فاعتقدوا اعتقادات كفرية وتلفظوا بأقوال شنيعة وهم يظنون أنهم يتكلمون بالأسرار التي تخفى على مخالفيهم وأنهم على مرتبة ومقام عال والواقع أنهم ينطبق عليهم قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ (١١٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١١٤﴾ [سورة الكهف].

والعجب كيف ينتسبون إلى التصوف الإسلامي وهم ضد الصوفية لأن التصوف الإسلامي ما ذهب إليه الجنيد وأمثاله وهو موافق للنصوص القراءانية كقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَكُنْ لَكَ يَدٌ وَكَمْ يُؤَلِّدُ ﴿٣﴾ [سورة الإخلاص]، فإن هذا صريح في أن الله ليس أصلاً لغيره ولا فرعاً عن غيره، فهؤلاء القائلون بالوحدة والحلول مصادمون لهذا النص وغيره، فكفرهم أسمح الكفر وأشنعه..

وهؤلاء الأدياء مخالفون أيضاً لسيد الطائفة الصوفية الإمام الجنيد بن محمد البغدادي رضي الله عنه فقد قال: «التوحيد إفراد القديم من المحدث»، فقول الإمام الجنيد في واد وهؤلاء الجهلة الذين يقولون مرة بعبارات الوحدة ومرة بعبارات الحلول أي حلول الله في خلقه في واد آخر، فما أبعد ما بين الوادين.

وقد تجرأ بعضهم فقال: «وقد ألفت السادة الصوفية نفعنا الله بهم الكتب والرسائل في إثبات وحدة الوجود وأقاموا الأدلة النقلية والعقلية على إثباتها» اهـ.

الجواب: هذا الكلام مردود لأن الصوفية الذين على نهج الإمام الجنيد البغدادي رضي الله عنه ردوا هذه العقيدة الفاسدة قال السيد أبو العلمين الإمام أحمد الرفاعي رضي الله عنه: «إياك والقول بالوحدة فإنه من الأباطيل»، وقال أيضاً ما نصه: «لفظتان ثلثتان في الدين: القول بالوحدة، والشطح المجاوز حُدَّ التحدث بالنعمة»، وذم الشيخ محي الدين ابن عربي رضي الله عنه في كتابه «الفتوحات» عقيدة وحدة الوجود وعقيدة الحلول وقال قولاً شديداً في ذم هاتين العقيدتين ونصه: «من قال بالحلول فدينه معلول، وما قال بالاتحاد إلا أهل الإلحاد»، فكيف بعد هذا يقول هذا المؤلف إن هذا قول السادة الصوفية، وكيف يتجرأ أن ينسب إليهم ما هو ضد التوحيد.

قال الشيخ أبو الهدى الصيادي الرفاعي في كتابه مراحل السالكين ما نصه^(١): «ومن أشرف مراتب الصبر مرتبة الصبر عن الكلام في الذات والصفات والوقوف مع ظواهر النصوص في العموم والخصوص، فكم زلق بمثل هذا الكلام زلق وكم فارق بالخوض فيه للحق مفارق، نعق ناعقهم فتدرج والعياذ بالله تعالى إلى القول بوحدة الوجود المطلقة واندفع مع تلك المزلقة، وزعم أن علوم أهل الله تعالى هي عبارة عن هذه الأغلاط السقيمة والكلمات الذميمة، وقفى ما لم يعلم وأراد أن يصعد إلى السطح بغير سُلَّم، وتكلم بما سكت عنه الأنبياء والمرسلون، وتباعد عن الخوض به الآل والصحابة والوارثون والصديقون والمقربون، حتى

(١) مراحل السالكين (ص/٦٠).

صار والعياذ بالله ملعبة الشيطان، وخبط عقله خابط النقصان، واخترع من مخيلته لقلقة الزور والبهتان، ووقف مع إبليس في مراتعه، وحرف الكلم عن مواضعه، وهدم جدران الحقيقة، وسلك من طرق الزندقة والإلحاد أسوء طريقة، وادعى الوصلة ولكن إلى النار وبئس القرار، وفارق منهاج السلف الأخيار.

وقد أدبنا رسول الله ﷺ وبلغنا الأحكام كلها، وتركنا على محجة بيضاء ليلها كنهارها، ولم يأت في كتاب الله ولا في سنة رسوله عليه الصلاة والسلام ما يشير لهذه الأغاليط التي وضعها واضعهم حتى زلق والعياذ بالله فجعل الخلق عين الخالق والمرزوق هو الرازق، وغلط وغلط ولم يكتف حتى زعم أن زندقته هي الطريقة المثلى والمحجة الموصلة إلى [الله]، وجعل الكفر سعيًا مشكورًا والإلحاد طريقًا مبرورًا وظلمة الباطل نورًا.

والكثير من هذه الفرقة قام قائمهم وقعد قاعدتهم منهمكًا بمطالعة كتب الشيخ محي الدين بن عربي طاب مرقد، ولا بدع فكتب الشيخ كثرت فيها الدسائس من قبيل ذوي الزبغ والبهتان وعصائب الشيطان، وهذا الذي يطيب القول به لمن يريد براءة الذمة من القطع بما لم يعلم والله تعالى قال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [سورة الإسراء].

وقد نسبوا أعني الدسائسين للشيخ ما لا يصح لا عقلاً ولا شرعاً، ولا ينطبق على حكمة نظرية ولا يوافق صحاح القواعد العرفانية، حتى تجرد لرد كلامه أمة من العلماء وبعضهم ظناً بل جزماً بأن كل ذلك من كلامه أفتوا بتكفيره وقالوا فيه ما لا يقال، وحكموا عليه بذلك فيما ظهر لهم بقوله الذي لا نشك في دسه عليه» انتهى كلام الصيادي، ثم ساق بعد ذلك جملة من أقوالهم الكفرية الشنيعة التي تشمئز لها النفوس وتنفر منها القلوب.

ثم قال بعد ذلك ما نصه: «أليست هذياناتهم هذه ودسائسهم على الشيخ وأمثاله كلها إلحادًا وزندقة وإبطالًا لجميع الشرائع وإفسادًا في دين الإسلام، لأنه معلوم بالبدهة أن ثبوت ذوات الأنبياء وشرائعهم وثبوت الجنة والنار والثواب والعقاب في دار الجزاء إنما يُبثنى على ثبوت الحقائق في الخارج، وإذا انتفى ثبوتها فيه انتفى ثبوت ذوات الأنبياء عليهم السلام وغيرهم من الأمور المذكورة بالضرورة فلا يتأتى حينئذ إثبات رسول ومرسل إليه فيلزم من ذلك بطلان جميع الأمور الدينية والتكاليف الشرعية.

وأما القول بإقرار الأديان وادعاء الإيمان بالزسل تسترًا وتلبيسًا مع نفي الحقائق وسلب الوجود عن الأشياء المستلزم إبطال الشرائع فتناقض ظاهرٌ ومحالٌ باهرٌ بل هو عين الزندقة والإلحاد المنافيان للشرائع والأديان فانظر وأنصف إن كنت أهلاً للإنصاف.

فلما عجزوا عن إقامة البرهان وسوق الأدلة إلى إثبات المرام بهتوا وتحصنوا مع ارتكاب أنواع المحالات الفظيعة في ترويح تلك الأباطيل الشيعة بادعاء الكشف والعيان كما قال سعد الدين التفتازاني رحمه الله في رسالته، ويروجون تلك السفسطة النافية لدين الإسلام ولزوم الأحكام بإحالتها على الكشف ويتفوهون بأن درجة الكشف وراء طور العقل وأنت خبير بأن مرتبة الكشف نيل ما ليس له العقل ينال لا نيل ما هو ببديهة العقل محال، ولا ينبغي أن يتوهم أن ذلك من قبيل ما ليس له العقل ينال بل هو مستحيل وللعقل في إبطاله تمكن ومجال.

ثم إن ما يناله الكشف ولا يناله العقل عبارة عندهم عن الممكن الذي الطريق إليه العيان دون البرهان لا المحال الممتنع الوجود في الأعيان إذ الكشف لا يجعل الممتنع متصفاً بالإمكان موجوداً في الأعيان» اهـ.

وقال أيضًا في موضع آخر من تلك الرسالة: فكيف يحل لمسلم أن يسمي بالتصوف هذه الزندقة وأولئك الكفرة الزنادقة بالمتصوفة، بل التصوف في لسان القوم عبارة عن التخلق بالأخلاق النبوية والتمسك بقوائم الشريعة المنظهرة المحمدية في العلمية والعملية لا عن عقيدة المعطلة والسوفسطائية والدهرية.

ومما يزيد لضلال أولئك الملحدين كشفًا وإيضاحًا ولحال أولئك المبطلين هتكًا وافتضاحًا أنهم يجمعون في إثبات تلك الزندقة الملعونة بين إقامة الحجة والبرهان وبين ادعاء ظهورها عليهم بالكشف والعيان مع أنه من المعلوم عند أهل العرفان أن التعبير عن المعلوم بالكشف والعيان ليس في حيز الإمكان لقصور العبارة عن بيان هذه الحال وتعذر الكشف عنها بالمقال فلا يمكن إيداعه في الكتب والرسائل فضلًا عن إثباته بالحجج والدلائل وناهيك ببديهة العقل الحاكمة على بطلان زندقته التي أصولها المكابرات وفروعها الضلالات والمحالات التي لم يسمع بمثلها من الكفرة الأقدمين لا من المجوس ولا من المشركين، انتهى.

وكما قال السيد الشريف في حاشية التجريد: ذهب جماعة من الصوفية إلى أن ليس في الواقع إلا ذات واحدة وهي حقيقة وجود ولها تقيدات بقيود اعتبارية بحسب ذلك تتراءى أي تُظن موجودات متميزة فيتوهم من ذلك تعدد حقيقي وليس كذلك بل الكل حقيقة واحدة كالبحر في توجه فيتوهم الصغير الذي لا يعقل أن ذلك المرتفع والمنخفض غير الماء، أما العاقل فلا يخفى عليه أن ليس هناك إلا بحر، وتعين وأن هذه الحالة أمور اعتبارية فكذلك ليس في الوجود سوى الله تعالى، وأن هذه الصور المرئية والكثرة المشهودة أمور اعتبارية وخيالات وهمية ليس لها حقيقة مغايرة لحقيقة الحق، أقول: هذا خروج عن طور العقل فإن بداهيته شاهدة بتعدد الموجودات تعددًا حقيقيًا وأنه ذوات وحقائق مختلفة بالحقيقة دون الاعتبار فقط، انتهى.

وأيضاً قال في شرح المواقف: إن حقائق الموجودات متخالفة بالضرورة وما يقال من أن الكل ذات واحدة تتعدد بحسب الأوصاف لا غير فالمتقيدون بطور العقل يعدونه مكابرة لا يلتفت إليها، انتهى.

وقال بعضهم: قال أصحاب الذوق الوهمي: «إذا تعارض الكشف وظاهر الشرع قدمنا الكشف لأن الخبر ليس كالمعاينة»، ولم يدروا أن أخبار الله ورسوله فوق مرتبة عيان الخلق فكيف بالكشف الذي هو محلّ اللبس.

وقال الإمام الطحاوي رحمه الله: إن العلم علمان: علم في الخلق موجود وعلم في الخلق مفقود، فإنكار العلم الموجود كفر وادعاء العلم المفقود كفر، ولا يثبت الإيمان إلا بقبول العلم الموجود وترك طلب العلم المفقود انتهى.

أراد بالعلم المفقود علم القدر والغيب الذي طواه الله تعالى عن أنامه ونهاهم عن مرامه، وأراد بالعلم الموجود علم الشريعة أصولها وفروعها فمن أنكر شيئاً مما جاء به الرسل كان من الكافرين، وكذا من ادعى علم الغيب.

وأيضاً قال شارح عقيدة الطحاوي: وهذا القول الذي هو ظاهر الفساد قد قضى بقوم إلى القول بالحلول والاتحاد وهو أقبح من كفر النصاري في الاعتقاد، فإن النصاري خصّوه بالمسيح من الكائنات وهؤلاء عمّوا جميع الكائنات. ومن فروع هذا التوحيد عندهم والعياذ بالله أن فرعون وقومه كاملو الإيمان عارفون بالله تعالى على التحقيق والإيقان، ومن فروع أنه لا فرق في التحريم والتحليل بين الأم والأخت والأجنبية، ولا فرق بين الماء والخمر والزنى والنكاح فكل من عين واحدة بل هو العين الواحدة، ومن فروع أن الأنبياء ضيقوا على الناس، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً، انتهى.

كأنه أشار إلى أقوال دست على الشيخ محي الدين من أنه قال في الفصوص: «من ادعى الألوهية فهو صادق في دعواه»، ومن أنه أباح المكث للجنب والحائض في المسجد، وأنه يقول بقدوم العالم، ومن أنه قال: «ضيق ابن أبي كبشة أمر الدنيا على الموحدين»، وأن فرعون خرج من الدنيا طاهراً مطهراً كما نقل ذلك عماد الدين بن كثير بسنده عن العلامة تقي الدين السبكي عن شيخ الإسلام ابن دقيق العيد القائل في آخر عمره: «لي أربعون سنة ما تكلمت بكلمة إلا وأعددت لها جواباً بين يدي الله تعالى»، قال الإمام الجزري رحمه الله بعد كلام: «وبالجملة فالذي أقوله وأعتقده وسمعتة ممن أثق به من شيوخي الذين هم حجة بيني وبين الله تعالى أن من صح عنه هذا الكلام وأمثاله مما يخالف الشرع المطهر وقاله وهو في عقله ومات وهو معتقد ظاهره فهو أنجس من اليهود والنصارى فإنهم لا يستحلون أن يقولوا ذلك، ولا يلتفت إلى قول من قال إن هذا الكلام المخالف لظاهر المرام ينبغي أن يؤوّل بما يوافق أحكام الإسلام فإنه غلط من قائله وكيف يؤول قولهم:

الرب حق والعبد حق يا ليت شعري من المكلف

وقولهم: «ما عرف الله إلا المعطلة والمجسمة لأن الله تعالى يقول:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ﴿١١﴾ فهذا دليل المعطلة، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾

﴿١١﴾ دليل المجسمة»، وقولهم: ما عبد من عبد إلا الله لأن الله تعالى

يقول: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ ﴿٢٣﴾ [سورة الإسراء]، وقوله في

فرعون: قبضه الله تعالى طاهراً مطهراً لم يقترف ذنباً والله تعالى يقول:

﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فأنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ

الظالمين﴾ ﴿٤٥﴾ وبعثناهم أئمةً بدعوتك إلى النكارِ ويومَ القيمة لا يُصرون

﴿٤٦﴾ وأبعثناهم في هذه الدنيا لئلا تكونوا يومَ القيمة هم من المقبولين

﴿٤٦﴾ [سورة القصص]. ثم إنما يؤول كلام المعصوم، ولو فتح باب تأويل

كل كلام ظاهر الكفر لم يكن في الأرض كافر. انتهى.

والحق يقال: الذي عليه أهل الورع من علماء الدين أنه لا يحكم على ابن عربي رحمه الله نفسه بشيء لأننا لسنا على يقين من صدور مثل هذه الكلمات منه ولا من استمراره عليه إلى وفاته، ولكننا نحكم على مثل هذا الكلام بأنه كفر.

وقد تجرأ بعضهم فقال: هذه الكلمات من اصطلاحات الصوفية توافقوا على ألفاظ وأرادوا بها معاني غير المعاني المتعارفة منها، فأجاب بعض الفضلاء عن تلبس هذا الملبس بقوله: «إن أراد هذا المغفل بالصوفية الصوفية الحقيقية المسلمين التابعين للكتاب والسنة فزور ويهتان لأنهم إنما اصطلمحوا على ألفاظ مطابقة في تفسيرها لقواعد الإسلام وأحكام الشرع غير مخالفة لشيء منها على ما هو في البرهان المؤيد والرسالة القشيرية ونحوهما.

وإن أراد بالصوفية هؤلاء الملاحدة فإننا قد اطلعنا على اصطلاحاتهم المخالفة لقواعد الإسلام بل لقواعد جميع الملل والأديان، واختبرنا مذهبهم حقيقة الاختبار فكله فاسد وإلى الوهم والخيال راجع وعائد، والسادة الصوفية أهل المراتب العلية هم كما قال الشرف المقري رحمه الله تعالى:

على الحق كانوا ليس فيهم لوحدة ولا لحلول الحق ذكر لذاكر
ويا ليت شعري هل يجوز لأحد أن يصطلح على ما يخالف الشرع
واللغة ويوجب كفر صاحبه ويصير سبباً لفتح باب الشر والفساد لسائر
الملاحدة والزنادقة المبطلين، فويل ثم ويل لمن يدعي العلم ويظهر
الفضل فينخدع ويغتر بمثل هذه الشبهات الركيكة الوهمية والتليسات
الإلحادية الزندقية، ولم يفرق بينهما وبين الاصطلاحات الإسلامية».

وقال بعضهم: «إن كلامهم شبيه بالمتشابه في الكتاب والسنة من حمله

على ظاهره كفر وله معنى سوى المعنى المتعارف»، وقال بعض العلماء في جوابه: «بأن المتشابه هو الكلام الذي فيه اشتباه الطرفين يشبه المردود بظاهره ويحتمل المقبول بتأويل مطابق لظاهره وهذا لا يتأتى في ظاهر عباراتهم بل هي نص صريح في أن الحق هو الوجود المطلق وأن العالم صورته وهويته، وأيضاً هل يجوز لأحد غير الشارع أن يتكلم بكلمات متشابهة مخالفة للشرع ويداوم عليها ويكتبها في الكتب ويدونها في الزبير ويحرض الناس على قبولها والعمل بها كلا لا يجوز ذلك لغير الشارع ﷺ أبداً. ولا تغتر أيها المحب بقول من يقول: «إن هذه الكلمات من أمور القلب» فذلك جهل أو عناد لأن الألفاظ قوالب المعاني وموضوعة لها، والمعاني إنما تؤخذ من الألفاظ وإلا لما ثبت كفر أحد. ولا إيمانه مع أن العلماء والعقلاء اجتمعوا على أن مذاهب الرجال تعرف من كلامهم في كتبهم وإلا فقد فُقد الأمن من كل شيء».

قال سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى: «صرف الكلام عن ظاهره وجواز تأويله وحمله على المجاز إنما يُحكى إذا لم يصرح المتكلم أن مقصوده حقيقة الكلام ولم يقم على إثباتها البرهان، فعند التصريح وإقامة الدليل على إثبات مفهومه الضريح يصير محكماً في إفادة الحقيقة غير قابل للتأويل وحمله على المجاز، وذلك كتصريح الملاحدة الوجودية بأن الله تعالى هو الموجود المطلق المنبسط في الظاهر، ثم تليقهم المغالطة في صورة البرهان على إثباته ثم تفريغهم عليه بأن كل من عبد الأصنام فقد عبد الله وكل من ادعى الألوهية فهو صادق في دعواه فلذلك بعد ما صار محكماً بالتصريح وإقامة الدليل لا يقبل التجوز والتأويل.

وبهذا يظهر لك بطلان ما يقوله الذابون عن هؤلاء الملاحدة ان ليس مراده الوجودية ما تفهمه العامة بل لهم تأويل لا يفهمه إلا الخاصة». انتهى.

وقولهم: «لعل له تأويلاً» عين الفساد في الدين ان يتكلم شخص

بكلام هو كفر وإلحاد في ملة الإسلام ويرغب فيه ويدعو إليه ثم يقال: «لعل له تأويلاً عند أهل الباطن» وهل باطن دين الإسلام يخالف ظاهره.

فإن قالوا: «كلاهما حق»، يقال لهم: هذا مخالف لقوله تعالى ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالَةُ﴾ [سورة يونس].

وأيضاً مخالف لإجماع المسلمين أن الحق واحد في الاعتقادات التي يكفر مخالف الحق فيها، ولهذا أجمع أهل زمان الحلاج على قتله مع أن كلامه أقرب إلى إمكان التأويل من كلام غيره.

وقولهم: «صدور ذلك عنهم يكون في حال السكر والغيبة وهم غير مؤاخذين لأنهم غير مكلفين في ذلك الحال».

فالجواب: قد تقرر أن صدور مثل كلمة أو كلمتين أو نحو ذلك حال السكر والشطح قد يمكن لا تأليف كتاب وتأسيس قواعد وتفريع فروع مبنية عليها وترتيب مقدمات وبراهين بزعمهم كتأسيس أن الحق سبحانه هو الوجود المطلق الظاهر في صورة الموجودات وأن الموجودات عينه وهويته، ثم تفريع أن من عبد شيئاً فإنما عبد الله فأى مسلم يحلُّ له أن يسمع مثل هذا ثم يقول: «لعل له تأويلاً» أو «لعله قاله القائل حال سكره» أو أن يعتقد أن القوم أهل الله يقولون أو يعتقدون مثل هذا الكلام وحاشاهم بل هم مبرؤون من كل ذلك وقائل ذلك هالك.

فالحاصل أن القائلين بالوحدة المطلقة لهم اعتقاد خارج عن الشرع والعقل وهم مصرحون بذلك، ويقولون إن متابعة العقل حجاب وكذلك العلم الاستدلالي وإنما ينال العلم الذي يدعونه بالذوق لا بتقليد الأنبياء ولا ببراهين العلماء يريد بذلك قائلهم أن نظر العقل قاصر عن إدراك الأمور كما هو حَقُّها، فكذلك الأخبار أيضاً قاصرة عنه لأنه لا يمكن الوصول إليها إلا بالذوق لا بالوحي فلذلك السنة الأنبياء والرسول قاصرة عنها، فلم يبق العلم

الكامل والإدراك التام إلا في التجلي والكشف، فهذا إنكار لجميع الشرائع وصريح في عدم قبولها كما قال كثير من الوجودية: «كُمّل الأولياء يأخذون العلم من المعدن الذي أخذ منه الأنبياء والرسل من ذلك المعدن فالعلم الذي أخذ بواسطة الرّواة والأسانيد ليس بعلم»، وهذا هو الضلال البعيد والعصيان الذي ما عليه من مزيد.

وصرح بعض الفضلاء أن هذه الضلالة المستحيلة في العقول سرت في جماعة من المسلمين نشأوا في الابتداء على الزهد والخلوة والعبادة فلما حصلوا من ذلك على شيء صفت أرواحهم وانكشفت لهم ما كانت الشواغل الشهوانية مانعة من انكشافه، وقد طرق أسماعهم من خرافات رهبان النصارى أنه إذا حل روح القدس في شيء نطق بالحكمة وظهر له أسرار ما في هذا العالم مع تشوف النفوس إلى المقاصد العلية فذهبوا إلى هذه المقالة السخيفة، فمنهم من صرح بالاتحاد على المعنى الذي قالته الرهبان وزادوا عليهم ولم يقتصروه على المسيح كما ذهبت إليه غلاة الروافض في سيدنا الإمام علي رضي الله تعالى عنه من الحلول، ولهم في ذلك كلمات يعسر تأويل كلها لمن يريد الاعتذار عنهم بل منها ما لا يقبل التأويل.

ولهم في التأويل خلط وخبط كلما أرادوا أن يقربوا من المعقول ازدادوا بُعداً حتى إنهم استنبطوا قضية حلت لهم الراحة وقنعوا في مغالطة الضرورة بالمغيب وهي أن ما هم فيه يزعمون وراء طور العقل وأنه يفهم بالوجدان ولا يقدر على الإيضاح به اللسان والحال أن التكليف في أمر الدين لم يجر إلا بمقدار الوُسع والوسع هو الوسع العقلي لا غير، والله تعالى قال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة البقرة] أي طاقتها ووسع عقلها، والنبى ﷺ لم يمتحن الأمة إلا بما تعي به العقول، فعلى هذا ما كان وراء طور العقل لم يكن من الدين، وهذه أحكام الدين

التي يجب اعتقادها دائرة على محور العقل ولا يضر بعض الأحكام عدم وصول بعض العقول لفهمها ولحقائق أسرار الشرع فيها بل الغاية من هذا المعنى أن العقول الكاملة أعني عقلاء العلماء العاملين وأهل العرفان واليقين محيططة بفهم حقائق الأحكام المعتمدة، ولذلك قال شيخنا شيخ مشايخ الإسلام القطب الغوث الأكبر الإمام السيد أحمد الرفاعي رضي الله عنه وعنا به: «كل دين لم يحط بالعقل فليس بدين وكل عقل لم يحط بالدين فليس بعقل» أي ليس بعقل كامل، وقد أوردنا في هذا المقصد كلمات العلماء الأعلام احتجاجاً على قواصر الأفهام كي لا يزعم أحدهم أن قولنا محض انتصار لمذهبنا في طريقتنا العلية الرفاعية بالرد على الوجودية.

ومن كلام علماء الدين رضي الله عنهم تعلم أيها المحب صحة مذهب السادة الرفاعية أنصار السنة السننية فتمسك بهديهم وسر بطريقهم وخذ بقولهم ودع شقاشق أهل الوحدة المطلقة فإنها عين الزندقة، ولا تُفَرِّط ولا تُفَرِّط، وبريء القوم الذين اشتهروا بالصلاح والعرفان من نسبة الأقوال المكفرة إليهم وحملها عليهم، وقل بدسها في كتبهم وعلى ألسنتهم فقد وضع الموضوعون على لسان الشارع المأمون ﷺ، وتحقق بظاهر الشرع الشريف، واعمل به اتباعاً للعلماء العاملين أكابر الدين، ودع ما يريبك إلى ما لا يريبك، وقف مع السنة، وتباعد عن الفتنة، واهجر المارقين والضالين، واندمج في الصالحين الصادقين، وأن الله لمع المتقين»، انتهى كلام الصيادي.

وقال في نفس الكتاب ما نصه^(١): «وأزلت الناس في هذه الوَهْدَات زمر المتشيخة من الفقهاء والصوفية الذين انبعثوا مع هفوات آرائهم وأعجبتهم طقطقة النعال حولهم وكثرة المعتقدين والطلاب فوسوس لهم

(١) مراحل السالكين (ص/٥١).

الشیطان وخذعهم فأحدثوا في المذاهب والطرق الشریفة ما لم یقل به السلف، یریدون بذلك زیادة استمالة الناس من العامة، وها هم بین ظهرا نی الأمة یكذبون علی الله ویفترون علی رسوله ﷺ والله تعالی قال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [سورة العنكبوت]، یخوضون فی الدین ویغشون المسلمین ویأتون بالعجب العجیب من المعتقدات الفاسدة والبضائع الخبیثة الكاسدة، ویبیحون المحرمات ویحرفون معانی الأخبار والآیات، ویفسرون كلام الله بأرائهم، ویجذبون جماهیر العامة من بحبوحه صحتهم إلى هدة دائهم، یتكلمون بالحلول والاتحاد، ویبثون فی الأرض الفساد والإلحاد، ویكثرون من الشطحات والدعاوی العریضة والترهات، فمثل أولئك عصابة الخدعة والمکر والفرار منهم یجب كما یجب الفرار من المجدوم» اهـ.

ثم قال فی نفس الكتاب ما نصه^(١): «قال إمام الطریق سیدنا الغوث الأكبر الرفاعی: «أقرب الناس إلى الزندقة المتصوفة المشغولون عن العبادات بالخوض فی الكلام علی الذات والصفات» اهـ، ثم قال: «وقال رضی الله عنه: «قل لمدعی الوحدة المطلقة أنت محوز عن غیرك بجهتك ومكانك وهو منزه عن الجهة والمكان، وأنت محاط بثوبك وهو بكل شیء محیط، وأنت مسؤر بالعجز فی كل شیء وهو علی كل شیء قدير، فكذب وهمك كما كذبك وجودك لتدخل فی أعداد المؤمنین الصادقین، فكل ما یطرأ علیه الحدث من جانب فهو حادث، فاتق الله ونزه ربك فإن التوحید أفراد القدم عن الحدث» اهـ.

وقد أورد أبو الهدی الصیادی قبل هذا الكلام فی كتابه هذا آیاتاً أولها:

(١) مراحل السالكین (ص/٧٨).

طريقة الغوث الكبير الأمجد أحمد نسل المصطفى رب اليد
طريقة السنة والكتاب والآل أهل الحق والأصحاب
ثم قال فيها:

طريقة القول برد الشطح والأخذ ما بين الوري بالنصح
طريقة البعد عن الإلحاد مثل حلول ساء واتحاد
وقال أيضًا في كتابه «الطريقة الرفاعية» ما نصه^(١): «الطريقة الرفاعية رد
القول بالوحدة المطلقة والحلول بل ورد الشطحات والدعاوى العريضة
التي لا يقول بها الشرع ولا يرتضيها العقل»، ثم قال: «وحيث إن القول
بالوحدة المطلقة والحلول يؤدي إلى الكفر والعياذ بالله تعالى، والشطحات
العريضة تؤدي إلى الفتنة وتزلق بقدم الرجل إلى النار فاجتنبها واجب،
وتركها ضربة لازب، وكل ذلك من طريق شيخنا الإمام السيد أحمد
الرفاعي الحسيني رضي الله عنه وعنا به، وبهذا أمر أتباعه وأشياعه وحث
على ذلك أصحابه وأحزابه، وقد أوضح كل ذلك في كتابه «البرهان
المؤيد» وفي الكثير من مجالسه الشريفة ومقولاته المنيفة وتناقلها أتباعه
بطناً بعد بطن وجيلاً بعد جيل» اهـ.

وقال في كتابه «الكوكب الدرّي» ما نصه^(٢): «خاتمة استطرادية: من
قال: أنا الله، أو ما في الوجود إلا الله، أو لا موجود إلا الله، أو الكل
هو الله، أو نحو ذلك فإن كان عاقلاً صاحباً في قيد التكليف فلا خلاف
بين المسلمين جميعاً في كفره لمخالفته نص القرآن إذ يلزم حينئذ نفي
الخالق والمخلوق والرسول والمرسل إليه والجنة والنار للزوم الاتحاد من
هذا القول، وهو أشد زللاً والعياذ بالله من الذين قالوا بالحلول والاتحاد

(١) الطريقة الرفاعية (ص/١٥).

(٢) الكوكب الدرّي في شرح بيت القطب الكبير (ص/١١ - ١٢).

وقد خصصوهما بسيدنا عيسى فقط عليه الصلاة والسلام بخلاف من قال ما تقدم فإنه يلزم من قوله الشمول لكل الموجودات، وبهذا صرح بعضهم فقال:

وما الكلب والخنزير إلا إلهنا وما الله إلا راهب في كنيسة وهذا كفر وضلال تشعر منه جلود الذين يخشون ربهم، وأما إن كان قائل ما تقدم غائباً عن شعوره مغمى عليه فقد سقط عنه التكليف فلا يكفر حينئذ ولا يؤاخذ شرعاً، كما أنه لا يجوز تقليده مطلقاً، ولا ريب أن التفوه بمثل ذلك من كل عاقل مكلف يغضب الله ورسوله ﷺ.

واعلم أن أهل الطريق الحق لا ينحرفون في الأقوال والأفعال عن ظاهر الشرع، وكفى بالشرع والشارع قدوة وإماماً والسلام» انتهى كلام الصيادي.

ولتأييد ما ذكرناه نورد ما ذكره الحافظ السيوطي الذي جمع بين علم الشريعة والتصوف في رسالته «تنزيه الاعتقاد عن الحلول والاتحاد»^(١) ونص عبارته: «وما زالت العلماء ومحققو الصوفية يبينون بطلان القول بالحلول والاتحاد وينبهون على فساده ويحذرون من ضلاله» اهـ، ثم ساق السيوطي جملة من أقوال الأئمة في ذلك نورد بعضها:

«قال الإمام فخر الدين الرازي في كتاب «المحصل في اصول الدين»: مسألة: الباري تعالى لا يتحد بغيره لأنه حال الاتحاد - يعني على زعمهم - إن بقيا موجودين فهما اثنان لا واحد».

«وقال الإمام أبو الحسن الماوردي صاحب الحاوي الكبير في مناظرة ناظرها لبعض الحلوليين: لا ينفع التنزيه مع القول بالاتحاد والحلول فإن دعوى التنزيه مع ذلك إلحاد، وكيف يصح توحيد مع اعتقاد أنه سبحانه حل في البشر».

(١) الحاوي للفتاوي (٢/ ١٣٠ - ١٣٧).

«وقال القاضي عياض المالكي في الشفا ما معناه: أجمع المسلمون على كفر أصحاب الحلول ومن ادعى حلول الباريء سبحانه في أحد الأشخاص كقول بعض المتصوفة والباطنية».

«وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في قواعد الكبرى: ومن زعم أن الإله يحل في شيء من أجساد الناس أو غيرهم فهو كافر».

«وقال صاحب كتاب «نهج الرشاد في الرد على أهل الوحدة والحلول والاتحاد»: حدثني الشيخ كمال الدين المراغي قال: اجتمعت بالشيخ أبي العباس المرسي تلميذ الشيخ الكبير أبي الحسن الشاذلي وفأوضته في هؤلاء الاتحادية فوجدته شديد الإنكار عليهم والنهي عن طريقهم وقال: أتكون الصنعة هي الصانع».

ثم قال صاحب نهج الرشاد: «وما زال عباد الله الصالحون من أهل العلم والإيمان ينكرون حال هؤلاء الاتحادية، قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في شرح المقاصد: ومنهم بعض المتصوفة القائلون بأن السالك إذا أمعن في السلوك وخاض معظم لجة الوصول فربما يحل الله فيه تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً كالنار في الجمر بحيث لا تمايز أو يتحد به بحيث لا أثينية ولا تغاير وصح - على زعمهم - أن يقول: هو أنا وأنا هو، قال التفتازاني: وفساد الرأيين غني عن البيان».

وذكر الحافظ أبو نعيم الاصبهاني في أول كتابه حلية الأولياء أنه جمع فيه أسامي جماعة من أعلام المحققين من الصوفية وأئمتهم من قرن الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم وذلك لما انتشر في الأمصار في كل قطر المتسبون اليهم من الفسقة الفجار والمباحية والحلولية الكفار.

تنبية: قال العز بن عبد السلام: «يُعزَّر وليُّ قال «أنا الله» ولا ينافي ذلك ولايته لأنه غير معصوم» يعني أن الولي إذا قال بلسانه في حال

ارتفاع التكليف عنه ذلك لغيبة عقله يُعزر لأنه ينكف عن قوله بالتعزير، لأن التعزير يؤثر في المجنون كما تؤثر العقوبة بالضرب في البهائم، ولم يُرد أن الولي يتكلم بكلمة الكفر في حال صحوه بإرادة لأن الولي معصوم عن أن يتكلم بكفر ما دام بحالة التكليف كما دل على ذلك الحديث القدسي^(١): «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به» الحديث، وفي رواية: «ويكون من أوليائي وأصفيائي»^(٢).

وليحذر العاقل من هؤلاء المتصوفة الذين لا يراعون الشريعة، ومن عادتهم أنهم إذا عارضهم معارض فيما يخالفون فيه الشرع يقولون: «أنتم أهل الظاهر ونحن أهل الباطن لا نتفق» فيقال لهؤلاء الجهلة: الله تعالى ما جعل شريعتين شريعة للمتصوفة وشريعة للمتمسكين بشرعه بل لا يصل متصوف إلا بكمال التمسك بالشريعة، ولا يصل متصوف إلى الولاية إلا بالتمسك بشرع الله ثم بعد الولاية يزداد تمسكاً بالشريعة فعندئذ يستحق العلم اللدني، أما من لم يتمسك بالشريعة على التمام فحرام عليه العلم اللدني.

فإن قالوا: أليس قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ (٢٨٦) [سورة البقرة] قيل لهم: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ (٢٨٦) معناه أدوا كل الفرائض واجتنبوا كل المحرمات فهذا الذي يُعلمه الله العلم اللدني أما بدون ذلك مستحيل شرعاً أن يعطيه الله تعالى العلم اللدني.

وهؤلاء ابتعدوا من نصوص الشريعة كل البعد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣): «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد»، أي كل أمر لا يوافق

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الرقاق: باب التواضع.

(٢) عزاها الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٣٤٥/١١) للطبراني.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الأقضية: باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور.

شريعتنا فهو مردود عند الله تعالى، فما أبعدهم من سيرة سيد الطائفة الصوفية الجنيد بن محمد البغدادي رضي الله عنه فقد قال: «الطريق إلى الله مسدودة إلا على المقتفين آثار رسول الله».

وما أشد تلبيس هؤلاء على الناس وما أكثر المُسَلِّمين لهم فلذلك قال الجنيد رضي الله عنه للحلاج: «لقد فتحت في الإسلام ثغرة لا يسدها إلا رأسك» فتحقت فراسة الجنيد فيه فإنه قتل فخفت فنتته لأنه كان له طائفة كانوا يسمون الحلاجية زاغوا عن الحق وانحرفوا.

بَيَانُ

الاجتهاد وشروطه

الاجتهاد هو استخراج الأحكام التي لم يرد فيها نص صريح لا يحتمل إلا معنى واحداً من الكتاب والسنة، فالمجتهد هو من له أهلية ذلك بأن يكون عالماً بالأحكام في كتاب الله، وبناسخه ومنسوخه، وعامه وخاصه، ومطلقه ومقيده وغير ذلك، ويستدل على ما احتمل التأويل بالسنة وبالإجماع، فإن لم يكن فبالقياس على ما في الكتاب، فإن لم يكن فبالقياس على ما في السنة، فإن لم يكن فبالقياس على ما اتفق عليه السلف وإجماع الناس ولم يعرف له مخالف. ولا يجوز القول في شيء من العلم إلا من هذه الأوجه، ولا يكون صالحاً لأن يقيس حتى يكون عالماً بما مضى قبله من السنن وأقوال السلف وإجماع الناس واختلاف العلماء ولسان العرب، ويكون صحيح العقل ليفرق بين المشتبهات، ولا يعجل ويسمع ممن خالفه ليتنبه بذلك على غفلة إن كانت، وأن يبلغ غاية جهده، وينصف من نفسه حتى يعرف من أين قال ما قال. وتشتترط العدالة وهي السلامة من الكبائر ومن المداومة على الصغائر وهي أن تغلب على حسناته من حيث العدد. ويشترط فوق ذلك شرط هو ركن عظيم في الاجتهاد وهو فقه النفس، أي قوة الفهم والإدراك.

اختلاف المجتهدين

الاختلاف على وجهين:

الأول: الاختلاف في المنصوص عليه، ولا يحل الاختلاف فيه كالصلوات المفروضات وتحريم الزنى واللواط وغير ذلك؛ فمن علم بالنص ثم خالف في ذلك فقد كذب الله تعالى ورسوله في خبرهما

فيحكم بكفره، ومن خالف ولم يعلم بالنص ولم ينكر أمرًا معلومًا من الدين بالضرورة كفرضية الصلوات الخمس وتحريم الزنى واللواط وجلب البيع فلا يكفر.

والثاني: الاختلاف في غير المنصوص عليه والمجمع عليه ويسوغ فيه الاجتهاد كاختلاف بعض الصحابة في بعض المسائل، فقد اختلف اجتهاد أبي بكر عن اجتهاد علي وزيد بن ثابت في مسألة توريث الإخوة مع الجد، وكذلك اختلاف الشافعي وأبي حنيفة في مسألة نقض مس المرأة الأجنبية بلا حائل الوضوء.

المقلد:

وأما المقلد فهو الذي لم يصل إلى تلك المرتبة بل يعمل بما قال المجتهدون كالشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم.

والدليل على أن المسلمين على هاتين المرتبتين قوله ﷺ: «نصر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها، فرب حامل فقه لا فقه له»^(١). والشاهد في الحديث قوله: «فرب حامل فقه لا فقه له». وفي رواية: «فرب مبلغ أوعى من سامع»^(٢) فإنه يفهمنا أن من الناس من حفظ الرواية فقط، وليس عنده مقدرة على فهم ما يتضمنه الحديث من المعاني، وفي لفظ لهذا الحديث «فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»^(٣).

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٤٩/١٧) من حديث عمير بن قنادة الليثي. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٣٨/١): «ورجاله موثقون إلا أبي لم أر من ذكر محمد بن نصر شيخ الطبراني».

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه: كتاب العلم: باب ما جاء في الحديث على تبليغ السماع، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وقال: هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في ترتيب صحيح ابن حبان لابن بلبان (١٤٣/١).

(٣) وهي رواية الطبراني والترمذي وابن حبان.

وهذا المجتهد هو مورد قوله ﷺ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»^(١) وإنما خص رسول الله ﷺ في هذا الحديث الحاكم بالذكر لأنه أحوج إلى الاجتهاد من غيره، فقد مضى مجتهدون في السلف حاكمون كالخلفاء الستة أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ والحسن بن عليّ وعمر بن عبد العزيز، وكابن سريج القاضي. ومضى مجتهدون غير حاكمين كالشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وأبي حنيفة وغيرهم.

والمراد بالحاكم هنا المجتهد، قال النووي في شرح مسلم^(٢) ما نصه: «قال العلماء: أجمع المسلمون على أن هذا الحديث في حاكم عالم أهل للحكم فإن أصاب فله أجران أجر باجتهاده وأجر بإصابته وإن أخطأ فله أجر باجتهاده. وفي الحديث محذوف تقديره إذا أراد الحاكم فاجتهد. قالوا: فأما من ليس بأهل للحكم فلا يحل له الحكم فإن حكم فلا أجر له، بل هو عاثم ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحق أم لا، لأن إصابته اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي فهو عاص في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم لا، وهي مردودة كلها ولا يعذر في شيء من ذلك» اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح^(٣) ما نصه: «وقع في الحديث بدأ بالحكم قبل الاجتهاد، والأمر بالعكس فإن الاجتهاد يتقدم الحكم إذ لا يجوز الحكم قبل الاجتهاد اتفاقاً» اهـ.

وقد عدّ علماء الحديث الذين ألفوا في كتب مصطلح الحديث

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الأقضية: باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، كلاهما من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٢) شرح صحيح مسلم (١٢/١٣ - ١٤).

(٣) فتح الباري (١٣/٣١٩).

المفتين^(١) في الصحابة أقل من عشرة، فإذا كان الأمر في الصحابة هكذا فمن أين يصح لكل مسلم يستطيع أن يقرأ القرآن ويطلع في بعض الكتب أن يقول: «أولئك رجال ونحن رجال فليس علينا أن نقلدهم»، وقد ثبت أن أكثر السلف كانوا غير مجتهدين، بل كانوا مقلدين للمجتهدين منهم. ففي صحيح البخاري^(٢) أن رجلاً كان أجييراً لرجل فزنى بامرأته فسأل أبوه فقيل له: إن على ابنك مائة شاة وأمة، ثم سأل أهل العلم فقالوا له: إنما على ابنك جلد مائة وتغريب عام، ف جاء إلى الرسول ﷺ مع زوج المرأة فقال: يا رسول الله إن ابني هذا كان عسيقاً (أي أجييراً) على هذا وزنى بامرأته فقال لي ناس: على ابنك الرجم ففديت ابني منه بمائة من الغنم ووليدة، ثم سألت أهل العلم فقالوا: إنما على ابنك جلد مائة وتغريب عام. فقال رسول الله ﷺ: «لأقضين بينكما بكتاب الله، أما الوليدة والغنم فردّ عليه، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام». فهذا الرجل مع كونه من الصحابة سأل أناساً من الصحابة فأخطؤوا الصواب، ثم أفتاه الرسول بما يوافق ما قاله أولئك العلماء من الصحابة.

فإذا كان الرسول أفهمنا أن بعض من كانوا يسمعون منه الحديث ليس لهم فقه أي مقدرة على استخراج الأحكام من حديثه، وإنما حظهم أن يرووا عنه ما سمعوه مع كونهم يفهمون اللغة العربية الفصحى، فما بال هؤلاء الغوغاء الذين يتجرءون على قول «أولئك رجال ونحن رجال» ويعنون بقولهم: «أولئك رجال» المجتهدين كالأنمة الأربعة.

وفي هذا المعنى ما أخرجه أبو داود^(٣) من قصة الرجل الذي كانت

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (ص/٢٩٦ - ٢٩٧)، وتدريب الراوي للسيوطي (٢١٨/٢ - ٢١٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأحكام: باب هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً وحده للنظر في الأمور، من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الطهارة: باب في المجروح يتيمم، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

برأسه شجة فأجنب في ليلة باردة فاستفتى من معه، فقالوا له: اغتسل، فاغتسل فمات، فأخبر رسول الله ﷺ فقال: «قتلوه قتلهم الله» فإنه لو كان الاجتهاد يصح من مطلق المسلمين لما ذم رسول الله هؤلاء الذين أفتوه وليسوا من أهل الفتوى.

ثم وظيفة المجتهد التي هي خاصة له القياس أي أن يعتبر ما لم يرد فيه نص بما ورد فيه نص لشبه بينهما. فالحذر الحذر من الذين يحثون أتباعهم على الاجتهاد مع كونهم وكون متبوعهم بعيدين عن هذه الرتبة، فهؤلاء يخربون ويدعون أتباعهم إلى التخريب في أمور الدين؛ وشبيه هؤلاء أناس تعودوا في مجالسهم أن يوزعوا على الحاضرين تفسير آية أو حديث ثم يبدي كل رأيه مع أنه لم يسبق لهم تلقى معتبر من أفواه العلماء. وهؤلاء المدعون شذوا عن علماء الأصول لأن علماء الأصول قالوا: القياس وظيفة المجتهد، وخالفوا علماء الحديث أيضًا.

فلاجتهاد مشروع لأهله وليس لكل فرد من أفراد المسلمين وإلا لضاع الدين، والفوضى لا تليق بالدين قال الأئمة الأوديين: [البسيط]
لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا
وروى البخاري^(١) عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «تفقهوا قبل أن تسودوا».

ولقد قيض الله تعالى لخدمة دينه علماء أمناء متقين ورعين، وأمر بالرجوع إليهم في أمر دينهم فقال: ﴿فَتَشَلُّواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة النحل] ومن هؤلاء أصحاب المذاهب الأربعة الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد. ثم لم يشترط هؤلاء وغيرهم من المجتهدين على الذين يريدون اتباع

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم: باب الاغتباط في العلم والحكمة.

مذاهبهم معرفة الدليل وطريق الاستنباط، كما أن الصحابة لم يكونوا ملتزمين بذكر الدليل عند الإفتاء.

قال الزركشي في تشنيف المسامع^(١) ممزوجاً بالمتن ما نصه: «وقال - أي ابن دقيق العيد - في خطبة شرح الإلمام: والأرض لا تخلو من قائم لله بالحجة، والأمة الشريفة لا بد فيها من سالك إلى الحق على واضح المحجة إلى أن يأتي أمر الله في أشراط الساعة الكبرى ويتتابع بعده ما لا يبقى معه إلا قدوم الأخرى، ومراده بالأشراط الكبرى طلوع الشمس من مغربها مثلاً ونحوه، وقد يوجه ما اختاره من أنه لا يخلو الزمان عن مجتهد لثلا يلزم اجتماع الأمة على ترك الاجتهاد الذي هو فرض على الكفاية، وله أن يحمل الحديث السابق «حتى إذا لم يبق» على ما قبل ذلك، وقال والده العلامة مجد الدين في كتابه تليقح الأفهام عزَّ المجتهد في هذه الأعصار: وليس ذلك لتعذر حصول ءالة الاجتهاد بل لإعراض الناس في اشتغالهم عن الطريق المفضية إلى ذلك» اهـ.

التحول والتلفيق:

وأما التحول من مذهب لآخر فيجوز إذا لم يؤد إلى مخالفة الإجماع، أي لم يؤد إلى عمل اتفق المجتهدون على عدم جوازه.

وأما تتبع رخص المذاهب فيجوز لا على الإطلاق، بل لا بد من مراعاة ما اعتبره المجتهدون في المسألة التي وقع التقليد فيها مما يتوقف عليه صحتها كي لا يقع في حكم مسألة واحدة تركيب من اجتهدين لم يجزه واحد من المجتهدين.

والمعتمد أن تتبع الرخص ليس بفسق كما قال بعض الشافعية وغيرهم وقد صرح بذلك ابن أمير الحاج الحنفي تلميذ الحافظ ابن حجر وغيره،

(١) تشنيف المسامع (٤/٦١٦).

بل هو القول الراجح الموافق للحديث الذي أخرجه البخاري: «ما خيّر رسول الله ﷺ بين أمرين قط إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثماً»^(١) وحديث البخاري أيضاً: «كان رسول الله يحب ما يخفف عن أمته»^(٢).

والتلفيق جوزه بعض ومنعه بعض، فالذين جوزوه أجازوا لمن كان متوضئاً على مذهب أبي حنيفة وضوءاً صحيحاً ثم لمس امرأة أجنبية أن يصلي على مذهب الشافعي، وقد قال العلماء: إن ترك التلفيق أحسن خروجاً من الخلاف.

فائدة: من كتاب التقرير والتحبير لابن أمير الحاج في بيان جواز تقليد المجتهد والانتقال إلى مجتهد آخر وتتبع الرخص، وأن العامي لا مذهب له ولا يجب عليه التزام مذهب على الدوام بل يجوز له الانتقال عنه إلى مذهب آخر، قال ممزوجاً بالمتن ما نصه^(٣):

«مسئلة: لا يرجع المقلد فيما قلّد المجتهد فيه أي عمل به اتفاقاً، ذكره الآمدي وابن الحاجب؛ لكن قال الزركشي: وليس كما قالوا، ففي كلام غيرهما ما يقتضي جريان الخلاف بعد العمل أيضاً، وكيف يمتنع إذا اعتقد صحته، لكن وجه ما قالاه أنه بالتزامه مذهب إمام مكلف به ما لم يظهر له غيره والعامي لا يظهر له، بخلاف المجتهد حيث ينتقل من أمانة إلى أمانة؛ وفضل بعضهم فقال: التقليد بعد العمل إن كان من الوجوب إلى الإباحة ليترك كالحنفي يقلّد في الوتر، أو من الحظر إلى الإباحة ليفعل^(٤) كالشافعي يقلّد في أن النكاح بغير ولي جائز، والفعل والترك لا ينافي الإباحة واعتقاد

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأدب: باب قول النبي ﷺ: «يسرّوا ولا تعسّروا».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الصلاة: أبواب مواقيت الصلاة: باب ما يصلي بعد العصر من الفوائت ونحوها.

(٣) التقرير والتحبير (٣/٣٥٠ - ٣٥٤).

(٤) في الأصل: «ليترك».

الوجوب أو التحريم خارج عن العمل وحاصل قبله، فلا معنى للقول بأن العمل فيها مانع من التقليد، وإن كان بالعكس فإن كان يعتقد الإباحة يقلد في الوجوب أو التحريم فالقول بالمنع أبعد، وليس في العامي إلا هذه الأقسام، نعم المفتي على مذهب إمام إذا أفتى بكون الشيء واجباً أو مباحاً أو حراماً ليس له أن يقلد ويفتي بخلافه لأنه حينئذ محض تشهي كذا. ١. هـ.

قلت: والتوجيه المذكور ساقط فإن المسئلة موضوعة في العامي الذي لم يلتزم مذهباً معيناً كما يفصح به لفظ الأمدي، ثم ذكرهما بعد ذلك ما لو التزم مذهباً معيناً على أن الالتزام غير لازم على الصحيح كما ستعلم، وقد قال الإمام صلاح الدين العلائي: ثم لا بد وأن يكون ذلك مخصصاً بحالة الورع والاحتياط إذ لا يمنع فقيه من الرجوع في مثل ذلك.

قلت: وقد قدمنا في فصل التعارض أن مشايخنا قالوا في القياسين إذا تعارضا واحتيج إلى العمل يجب التحري فيهما، فإذا وقع في قلبه أن الصواب أحدهما يجب العمل به، وإذا عمل به ليس له أن يعمل بعده بالآخر إلا أن يظهر خطأ الأول وصواب الآخر فحينئذ يعمل بالثاني، أما إذا لم يظهر خطأ الأول فلا يجوز له العمل بالثاني لأنه لما تحرى ووقع تحريه على أن الصواب أحدهما وعمل به وصح العمل حكم بصحة ذلك القياس وأن الحق معه ظاهراً، وببطلان الآخر وأن الحق ليس معه ظاهراً مما لم يرتفع ذلك بدليل سوى ما كان موجوداً عند العمل به لا يكون له أن يصير إلى العمل بالآخر، فعلى قياس هذا إذا تعارض قولاً مجتهدين يجب التحري فيهما فإذا وقع في قلبه أن الصواب أحدهما يجب العمل به وإذا عمل به ليس له أن يعمل بالآخر إلا إذا ظهر خطأ الأول، لأن تعارض أقوال المجتهدين بالنسبة إلى المقلد كتعارض الأقيسة بالنسبة إلى المجتهد، وستسمع عنهم أيضاً ما يشده. والله سبحانه أعلم.

وهل يقلد غيره أي غير من قلده أولاً في شيء في غيره أي غير ذلك

الشيء، كأن يعمل أولاً في مسألة بقول أبي حنيفة وثانياً في أخرى بقول مجتهد آخر، المختار كما ذكر الآمدي وابن الحاجب نعم للقطع بالاستقراء التام بأنهم أي المستفتين في كل عصر من زمن الصحابة وهلم جرا كانوا يستفتون مرة واحداً ومرة غيره غير ملتزمين مفتياً واحداً وشاع وتكرر ولم ينكر؛ وهذا إذا لم يلتزم مذهباً معيناً فلو التزم مذهباً معيناً كأبي حنيفة أو الشافعي فهل يلزمه الاستمرار عليه فلا يعدل عنه في مسألة من المسائل فقيل: يلزم لأنه بالتزامه يصير ملزماً به كما لو التزم مذهبه في حكم حادثة معينة، ولأنه اعتقد أن المذهب الذي انتسب إليه هو الحق فعليه الوفاء بموجب اعتقاده، وقيل لا يلزم وهو الأصح كما في الرافعي وغيره لأن التزامه غير ملزم إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله، ولم يوجب الله ولا رسوله على أحد من الناس أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة فيقلده في دينه في كل ما يأتي ويلز دون غيره، على أن ابن حزم قال: أجمعوا أنه لا يحل لحاكم ولا مفت تقليد رجل فلا يحكم ولا يفتي إلا بقوله ١.١.هـ.

وقد انطوت القرون الفاضلة على عدم القول بذلك، بل لا يصح للعامي مذهب ولو تمذهب به، لأن المذهب إنما يكون لمن له نوع نظر واستدلال وبصر بالمذاهب على حسبه، أو لمن قرأ كتاباً في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى إمامه وأقواله، وأما من لم يتأهل لذلك البتة بل قال أنا حنفي أو شافعي أو غير ذلك لم يصر كذلك بمجرد القول، كما لو قال أنا فقيه أو نحوي أو كاتب لم يصر كذلك بمجرد قوله، يوضحه أن قائله يزعم أنه متبع لذلك الإمام سالك طريقه في العلم والمعرفة والاستدلال، فأما مع جهله وبعده جداً عن سيرة الإمام وعلمه بطريقه فكيف يصح له الانتساب إليه إلا بالدعوى المجردة والقول الفارغ من المعنى، كذا ذكره فاضل متأخر.

قلت: ولو شاححه مشاحح في أن قائل أنا حنفي مثلاً لم يرد به أنه متبع لأبي حنيفة في جميع هذا المذكور بل متبعه في الموافقة فيما أدى إليه اجتهاده عملاً واعتقاداً فسيظهر جوابه مما يذكره قريباً.

ثم قال الإمام صلاح الدين العلائي: والذي صرح به الفقهاء في مشهور كتبهم جواز الانتقال في أحاد المسائل والعمل فيها بخلاف مذهب إمامه الذي يقلد مذهبه إذا لم يكن ذلك على وجه التبع للرخص، وشبهوا ذلك بالأعمى الذي اشتبهت عليه أواني ماء وثياب تنجس بعضها، إذا قلنا ليس له أن يجتهد فيها بل يقلد بصيراً يجتهد فإنه يجوز أن يقلد في الأواني واحداً وفي الثياب آخر ولا منع من ذلك؛ وقيل: كمن لم يلتزم، إن عمل بحكم تقليداً لمجتهد لا يرجع عنه، أي عن ذلك الحكم، وفي غيره أي غير ما عمل به تقليداً لمجتهد له تقليد غيره من المجتهدين، قال السبكي: وهو الأعدل، وقال المصنف: وهو الغالب على الظن لعدم ما يوجهه أي اتباعه فيما لم يعمل به شرعاً، بل الدليل الشرعي اقتضى العمل بقول المجتهد وتقليده فيه فيما احتاج إليه وهو قوله تعالى: ﴿فَتَشَاوَرُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة النحل] والسؤال إنما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة، وحينئذ إذا ثبت عنده قول المجتهد وجب عمله به، والتزامه لم يثبت من السمع اعتباره ملزماً، كمن التزم كذا لفلان من غير أن يكون لفلان عليه ذلك لا يحكم عليه به إنما ذلك في النذر لله تعالى، ولا فرق في ذلك بين أن يلتزم بلفظه كما في النذر، أو بقلبه وعزمه على أن قول القائل مثلاً: قلدت فلاناً فيما أفتى به من المسائل تعليق التقليد أو الوعد به ذكره المصنف وقال: ويتخرج منه أي من كونه كمن لم يلتزم جواز اتباعه رخص المذاهب أي أخذه من كل منها ما هو الأهون فيما يقع من المسائل، ولا يمنع منه مانع شرعي إذ للإنسان أن يسلك الأخف عليه إذا كان له إليه سبيل بأن لم يكن عمل بآخر فيه، وقال أيضاً: والغالب أن مثل هذه

إلزامات منهم لكف الناس عن تتبع الرخص وإلا أخذ العامي في كل مسألة بقول مجتهد قوله [الذي هو] أخف عليه، وأنا لا أدري ما يمنع هذا من العقل والسمع وكون الإنسان يتبع ما هو أخف على نفسه من قول مجتهد مسوِّغ له الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمّه عليه؛ وكان ﷺ يحب ما خفف عليهم كما قدمنا في فصل الترجيح أن البخاري أخرجه عن عائشة بلفظ: عنهم، وفي لفظ: ما يخفف عنهم، أي أمته وذكرنا ثمة عدة أحاديث صحيحة دالة على ذلك. قلت: لكن ما [مر] عن ابن عبد البر من أنه لا يجوز للعامي تتبع الرخص إجماعاً إن صح احتاج إلى جواب، ويمكن أن يقال لا نسلم صحة دعوى الإجماع إذ في تفسيق المتتبع للرخص عن أحمد روايتان، وحمل القاضي أبو يعلى الرواية المفسقة على غير متأول ولا مقلد، وذكر بعض الحنابلة إن قوي دليل أو كان عامياً لا يفسق، وفي روضة النووي وأصلها عن حكاية الحناطي وغيره عن ابن أبي هريرة أنه لا يفسق به، ثم لعله محمول على نحو ما يجتمع له من ذلك ما لم يقل بمجموعه مجتهد كما أشار إليه بقوله: وقيد أي جواز تقليد غيره متأخر وهو العلامة القرافي بأن لا يترتب عليه أي تقليد غيره ما يمنعانه أي يجتمع على بطلانه كلاهما، فمن قلّد الشافعي في عدم فرضية الدلك للأعضاء المغسولة في الوضوء والغسل، ومالكاً في عدم نقض اللمس بلا شهوة للوضوء، فتوضأ ولمس بلا شهوة وصلى إن كان الوضوء بدلك صحت صلاته عند مالك وإلا إن كان بلا ذلك بطلت عندهما أي مالك والشافعي.

وقال الروياني: يجوز تقليد المذاهب والانتقال إليها بثلاثة شروط: أن لا يجمع بينها على صورة تخالف الإجماع، كمن تزوج بغير صداق ولا ولي ولا شهود فإن هذه الصورة لم يقل بها أحد، وأن يعتقد فيمن يقلده الفضل بوصول أخباره إليه ولا يقلد أمياً في عماية، وألا يتتبع رخص المذاهب. وتعقب القرافي هذا بأنه إن أراد بالرخص ما ينقض فيه قضاء

القاضي وهو أربعة: ما خالف الإجماع أو القواعد أو النص أو القياس الجلي فهو حسن متعين، فإن ما لا نقره مع تأكده بحكم الحاكم فأولى أن لا نقره قبل ذلك، وإن أراد بالرخص ما فيه سهولة على المكلف কিমা كان يلزمه أن يكون من قلد مالكا في المياه والأرواث وترك الألفاظ في العقود مخالفاً لتقوى الله وليس كذلك، وتعقب الأول بأن الجمع المذكور ليس بضائر فإن مالكا مثلاً لم يقل إن من قلد الشافعي في عدم الصداق إن نكاحه باطل، وإلا لزم أن تكون أنكحة الشافعية عنده باطلة، ولم يقل الشافعي إن من قلد مالكا في عدم الشهود إن نكاحه باطل وإلا لزم أن تكون أنكحة المالكية بلا شهود عنده باطلة. قلت: لكن في هذا التوجيه نظر غير خاف، ووافق ابن دقيق العيد الروياني على اشتراط أن لا يجتمع في صورة يقع الإجماع على بطلانها، وأبدل الشرط الثالث بأن لا يكون ما قلد فيه مما ينقض فيه الحكم لو وقع. واقتصر الشيخ عز الدين بن عبد السلام على اشتراط هذا وقال وإن كان المأخذان متقاربين جاز.

والشرط الثاني انشراح صدره للتقليد المذكور وعدم اعتقاده لكونه متلاعبا بالدين متساهلاً فيه، ودليل هذا الشرط قوله ﷺ: «والإثم ما حاك في الصدر». فهذا تصريح بأن ما حاك في النفس ففعله إثم. اهـ. قلت: أما عدم اعتقاد كونه متلاعبا بالدين متساهلاً فيه فلا بد منه، وأما انشراح صدره للتقليد فليس على إطلاقه، كما أن الحديث كذلك أيضاً وهو بلفظ: «والإثم ما حاك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس» في صحيح مسلم^(١)، ولفظ: «والإثم ما حاك في القلب وتردد في الصدر وإن أفتاك الناس وأفتوك» في مسند أحمد^(٢)، فقد قال الحافظ المتقن ابن رجب في الكلام على هذا الحديث مشيراً إليه باللفظ الأول: إنه إشارة

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب البر والصلة والآداب: باب تفسير البر والإثم.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٢٢٨/٤).

إلى أن الإثم ما أثر في الصدر حرجًا وضيقًا وقلقًا واضطرابًا فلم ينشرح له الصدر، ومع هذا فهو عند الناس مستنكر بحيث ينكرونه عند اطلاعهم عليه، وهذا أعلى مراتب معرفة الإثم عند الاشتباه وهو ما استنكره الناس فاعله وغير فاعله؛ ومن هذا المعنى قول ابن مسعود: «ما رآه المؤمنون حسنًا فهو عند الله حسن وما رآه المؤمنون قبيحًا فهو عند الله قبيح»، ومشيرًا إليه باللفظ الثاني يعني ما حاك في صدر الإنسان فهو إثم وإن أفتاه غيره بأنه ليس بإثم فهذه مرتبة ثانية وهو أن يكون الشيء مستنكرًا عند فاعله دون غيره وقد جعله أيضًا إثمًا، وهذا إنما يكون إذا كان صاحبه ممن شرح صدره بالإيمان وكان المفتي له يفتي بمجرد ظن أو ميل إلى هوى من غير دليل شرعي، فأما ما كان مع المفتي به دليل شرعي فالواجب على المستفتي الرجوع إليه وإن لم ينشرح له صدره، وهذا كالرخص الشرعية مثل الفطر في السفر والمرض وقصر الصلاة ونحو ذلك مما لا ينشرح به صدر كثير من الجهال فهذا لا عبرة به. وقد كان النبي ﷺ أحيانًا يأمر أصحابه بما لا ينشرح به صدر بعضهم فيمتنعون من فعله فيغضب من ذلك، كما أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة فكرهه من كرهه منهم، وكما أمرهم بنحر هديهم والتحلل من عمرة الحديبية فكرهوه، وكرهوا مقاضاته لقريش على أن يرجع من عامه وعلى أن أتاه منهم يرده إليهم. وفي الجملة فما ورد النص به فليس للمؤمن إلا طاعة الله ورسوله كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا الْمُؤْمِنَاتِ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [سورة الأحزاب] وينبغي أن يتلقى ذلك بانسراح الصدر والرضا فإن ما شرعه الله ورسوله يجب الرضا والإيمان به والتسليم له كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [سورة النساء] وأما ما ليس فيه نص عن الله ورسوله ولا عمن يقتدى بقوله من الصحابة وسلف الأمة فإذا وقع في نفس المؤمن المظمئن قلبه

بالإيمان المنشرح صدره بنور المعرفة واليقين منه شيء وحاك في صدره لشبهة موجودة ولم يجد من يفتي فيه بالرخصة إلا من يخبر عن رأيه وهو ممن لا يوثق بعلمه وبدينه بل هو معروف باتباع الهوى فهنا يرجع المؤمن إلى ما حاك في صدره وإن أفتاه هؤلاء المفتون وقد نص الإمام أحمد على مثل هذا. ١. هـ.

بقي هل بمجرد وقوع صحة جواب المفتي وحقيقته في نفس المستفتي يلزمه العمل به، فذهب ابن السمعاني إلى أن أولى الأوجه أنه يلزمه، وتعقبه ابن الصلاح بأنه لم يجده لغيره؛ قلت: وما ذكره ابن السمعاني موافق لما في شرح الزاهدي على مختصر القدوري وعن أبي أحمد العياضي العبرة بما يعتقده المستفتي فكل ما اعتقده من مذهب حل له الأخذ به ديانة ولم يحل له خلافه. ١. هـ. وما في رعاية الحنابلة: ولا يكفيه من لم تسكن نفسه إليه، وفي أصول ابن مفلح: الأشهر يلزمه بالتزامه، وقيل وبظنه حقاً، وقيل ويعمل به، وقيل يلزمه إن ظنه حقاً وإن لم يجد مفتياً آخر لزمه كما لو حكم به حاكم. ١. هـ. يعني ولا يتوقف ذلك على التزامه ولا سكون نفسه إلى صحته كما صرح به ابن الصلاح وذكر أنه الذي تقتضيه القواعد، وشيخنا المصنف رحمه الله على أنه لا يشترط ذلك لا فيما إذا وجد غيره ولا فيما إذا لم يوجد كما أسلفنا ذلك عنه في ذيل مسألة إفتاء غير المجتهد، حتى قال لو استفتي فقيهين أعني مجتهدين فاختلفا عليه الأولى أن يأخذ بما يميل إليه قلبه منهما، وعندني أنه لو أخذ بقول الذي لا يميل إليه جاز، لأن ميله وعدمه سواء والواجب تقليد مجتهد وقد فعل أصاب ذلك المجتهد أو أخطأ. ١. هـ. لكن عليه أن يقال ما قدمناه من أن القياس على تعارض الأقيسة بالنسبة إلى المجتهد يقتضي وجوب التحري على المستفتي والعمل بما يقع في قلبه أنه الصواب فيحتاج العدول عنه إلى الجواز بدونه إلى جواب.

ثم في غير ما كتاب من الكتب المذهبية المعتبرة أن المستفتي إن

أمضى قول المفتي لزمه وإلا فلا، حتى قالوا إذا لم يكن الرجل فقيهاً فاستفتى فقيهاً فافتاه بحلال أو حرام ولم يعزم على ذلك حتى أفتاه فقيهه الآخر بخلافه فأخذ بقوله وأمضاه لم يجر له أن يترك ما أمضاه فيه ويرجع إلى ما أفتاه به الأول، لأنه لا يجوز له نقض ما أمضاه مجتهداً كان أو مقلداً، لأن المقلد متعبد بالتقليد كما أن المجتهد متعبد بالاجتهاد؛ ثم كما لم يجر للمجتهد نقض ما أمضاه فكذا لا يجوز للمقلد لأن اتصال الإمضاء بمنزلة اتصال القضاء واتصال القضاء يمنع النقض فكذا اتصال الإمضاء. هذا وذكر الإمام العلائي أنه قد يرجح القول بالانتقال في أحد صورتين: إحداهما إذا كان مذهب غير إمامه يقتضي تشديداً عليه أو أخذاً بالاحتياط، كما إذا حلف بالطلاق الثلاث على فعل شيء ثم فعله ناسياً أو جاهلاً أنه المحلوف عليه، وكان مذهب إمامه الذي يقلده يقتضي عدم الحنث بذلك، فأقام مع زوجته عاملاً به ثم تَحَرَّجَ منه لقول من أوقع الطلاق في هذه الصورة فإنه يستحب له الأخذ بالاحتياط والتزام الحنث، ولذلك قال أصحابنا إن القصر في سفر جاوز ثلاثة أيام أفضل من الإتمام، والإتمام فيما إذا كان أقل من ذلك أفضل احتياطاً للخلاف في ذلك. والثانية إذا رأى للقول المخالف لمذهب إمامه دليلاً صحيحاً من الحديث ولم يجد في مذهب إمامه جواباً قوياً عنه ولا معارضاً راجحاً عليه، إذ المكلف مأمور باتباع النبي ﷺ فيما شرعه فلا وجه لمنعه من تقليد من قال بذلك من المجتهدين محافظة على مذهب التزم تقليده. ١. هـ.

قلت: وهذا موافق لما أسلفناه عن الإمام أحمد والقُدوري وعليه مشى طائفة من العلماء منهم ابن الصلاح وابن حمدان. والله سبحانه أعلم.

تكملة: نقل الإمام في البرهان إجماع المحققين على منع العوام من تقليد أعيان الصحابة بل من بعدهم أي بل قال: بل عليهم أن يتبعوا مذاهب الأئمة

الذين سبروا ووضعوا ودونوا لأنهم أوضحوا طرق النظر وهذبوا المسائل وبيتوها وجمعوها، بخلاف مجتهدي الصحابة فإنهم لم يعتنوا بتهديب مسائل الاجتهاد ولم يقرروا لأنفسهم أصولا تفي بأحكام الحوادث كلها وإلا فهم أعظم وأجل قدرا، وقد روى أبو نعيم في الحلية أن محمد بن سيرين سئل عن مسألة فأحسن فيها الجواب، فقال له السائل ما معناه ما كانت الصحابة لتحسن أكثر من هذا، فقال محمد: لو أردنا فقههم لما أدركته عقولنا. وعلى هذا أي على أن عليهم أن يقلدوا الأئمة المذكورين لهذا الوجه ما ذكر بعض المتأخرين وهو ابن الصلاح منع تقليد غير الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رحمهم الله لانضباط مذاهبهم وتقييد مطلق مسائلهم وتخصيص عمومها وتحرير شروطها إلى غير ذلك، ولم يُدرَ مثله أي هذا الشيء في غيرهم من المجتهدين الآن لانقراض أتباعهم.

وحاصل هذا أنه امتنع تقليد غير هؤلاء الأئمة لتعذر نقل حقيقة مذهبهم وعدم ثبوته حق الثبوت لا لأنه لا يقلد، ومن ثمة قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: لا خلاف بين الفريقين في الحقيقة بل إن تحقق ثبوت مذهب عن واحد منهم جاز تقليده وفاقا وإلا فلا.

وقال أيضا: إذا صح عن بعض الصحابة مذهب في حكم من الأحكام لم يجز مخالفته إلا بدليل أوضح من دليله، هذا وقد تعقب بعضهم أصل الوجه لهذا بأنه لا يلزم من سبر هؤلاء كما ذكر وجوب تقليدهم لأن من بعدهم جمع وسبر، كذلك إن لم يكن أكثر ولا يلزم وجوب اتباعهم بل الظاهر في تعليقه في العوام أنهم لو كلفوا تقليد الصحابي لكان فيه من المشقة عليهم من تعطيل معاشهم وغير ذلك ما لا يخفى، وأيضا كما قال ابن المنير يتطرق إلى مذاهب الصحابة احتمالات لا يتمكن العامي معها من التقليد، ثم قد يكون الإسناد إلى الصحابي لا على شروط الصحة، وقد يكون الإجماع انعقد بعد ذلك القول على قول آخر،

ويمكن أن تكون واقعة العامي ليست الواقعة التي أفتى فيها الصحابي وهو ظان أنها هي لأن تنزيل الوقائع على الوقائع من أدق وجوه الفقه وأكثرها غلطاً، وبالجملة القول بأن العامي لا يتأهل لتقليد الصحابة قريب من القول بأنه لا يتأهل للعمل بأدلة الشرع إما لأن قوله حجة فهو ملحق بقول الشارع وإما لأنه في علو المرتبة يكاد يكون حجة، فامتناع تقليده لعلو قدره لا لنزوله فلا جرم أن قال المصنف: وهو أي هذا المذكور صحيح بهذا الاعتبار، وإلا فمعلوم أنه لا يشترط أن يكون للمجتهد مذهب مدون وأنه لا يلزم أحدًا أن يتمذهب بمذهب أحد الأئمة بحيث يأخذ بأقواله كلها ويدع أقوال غيره كما قدمناه بأبلغ من هذا، ومن هنا قال القرافي: انعقد الإجماع على أن من أسلم فله أن يقلد من شاء من العلماء بغير حجر، وأجمع الصحابة رضي الله عنهم أن من استفتى أبا بكر أو عمر وقلدهما فله أن يستفتي أبا هريرة ومعاذ بن جبل وغيرهما ويعمل بقولهما من غير تكبير، فمن ادعى دفع هذين الإجماعين فعليه الدليل.

هذا وقد تكلم أتباع المذاهب في تفضيل أئمتهم، قال ابن المنير: وأحق ما يقال في ذلك ما قالت أم الكملة عن بنيتها: ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها، فما من واحد منهم إذا تجرد النظر إلى خصائصه إلا ويفنى الزمان لناشرها دون استيعابها، وهذا سبب هجوم المفضلين على التعيين فإنه لغلبة ذلك على المفضل لم يبق فيه فضلة لتفضيل غيره عليه، وإلى ضيق الأذهان عن استيعاب خصائص المفضلين جاءت الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَمَا تُرِيدُهُمْ مِّنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [سورة الزخرف]، ويريد والله أعلم أن كل آية إذا جرد النظر إليها قال الناظر هي أكبر الآيات وإلا فما يتصور في آيتين أن يكون كل منهما أكبر من الأخرى بكل اعتبار وإلا لتناقض الأفضلية والمفضولية، والحاصل أن هؤلاء الأربعة انخرقت بهم العادة على معنى الكرامة عناية من الله تعالى بهم إذا قيست أحوالهم بأحوال

أقرانهم، ثم اشتهار مذاهبهم في سائر الأقطار واجتماع القلوب على الأخذ بها دون ما سواها إلا قليلاً على ممر الأعصار مما يشهد بصلاح طوبيتهم وجميل سريرتهم ومضاعفة ثوبتهم ورفع درجتهم، تخدمهم الله تعالى برحمته وأعلى مقامهم في بحبوحة جنته وحشرنا معهم في زمرة نبينا محمد وعترته وصحابته وأدخلنا بصحبته دار كرامته». انتهى ما قاله ابن أمير الحاج.

بَيَانُ حُكْمِ سَابِ النَّبِيِّ وَأَنَّهُ كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ

اعلم أن سب النبي ﷺ وانتقاصه كفر، ويكون صاحبه كافراً خارجاً من دين الإسلام بالإجماع، ويقتل بعد استتابته أي الطلب منه الرجوع عن ذلك والدخول في دين الإسلام بالشهادتين إن لم يتب، فإن تاب ودخل في الإسلام فلا يقتل عند بعض العلماء ويقتل عند آخرين.

وحكم من ينكر كون سب النبي كفراً أو يشك في ذلك أنه يكفر، قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [سورة البقرة] وقال الله تعالى: ﴿قُلْ أَبِإِنَّئِهِ وَعِآئِنِهِ وَرُسُولِهِ كُنْتُمْ فَتَاهُونَ﴾ [١٥] لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿١٦﴾ [سورة التوبة].

روى أبو داود في سننه وغيره^(١) عن عكرمة قال: ثنا ابن عباس أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي ﷺ وتقع فيه، فبينهاها فلا تنتهي ويزجرها فلا تنزجر، قال: فلما كانت ذات ليلة جعلت تقع في النبي ﷺ وتشتمه، فأخذ المِغُول^(٢) فوضعه في بطنها وانكأ عليها فقتلها، فوقع بين رجلها طفل، فلطخت ما هناك بالدم، فلما أصبح ذكر ذلك للنبي ﷺ،

(١) رواه أبو داود في سننه: كتاب الحدود: باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ، والبيهقي في السنن الكبرى (٦٠/٧).

(٢) المِغُول: حديدة تجعل في السوط فيكون لها غلاف، وقيل: هو سيف دقيق له قفا يكون غمده كالسوط، وقيل: هو سوط في جوفه سيف دقيق يشده الفاتك على وسطه ليغتال به الناس، كذا في لسان العرب.

فجمع الناس فقال: «أنشد الله رجلاً فعل ما فعل لي عليه حق إلا قام»، قال: فقام الأعمى يتخطى الناس وهو يتزلزل حتى قعد بين يدي النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أنا صاحبها، كانت تشتمك وتقع فيك، فأنهاها فلا تنتهي، وأزجرها فلا تنزجر، ولي منها ابنان مثل اللؤلؤتين، وكانت بي رفيقة، فلما كان البارحة جعلت تشتمك وتقع فيك، فأخذت المغول فوضعت في بطنها واتكأت عليها حتى قتلتها، فقال النبي ﷺ: «ألا أشهدوا أن دمها هدر» ١.٥.

وفي شرح روض الطالب^(١) لذكر الأَنْصَارِي الشافعي في معرض ما يكفر ما نصه: «أو كذب نبياً في نبوته أو غيرها، أو جحد آية من المصحف مجمعا عليها أي على ثبوتها أو زاد فيه كلمة معتقدا أنها منه، أو استخف بنبي بسب أو غيره» ١.٥.

وفي تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام^(٢) للقاضي برهان الدين إبراهيم بن فرحون المالكي ما نصه: «فصل: وكذلك الحكم في سب الأنبياء عليهم السلام (أي أنه من الكفر) قال القاضي عياض: من سب النبي ﷺ أو عابه أو ألحق به نقصاً في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلته من خصاله، أو عرّض به أو شبّهه بشيء على طريق السب والازدراء عليه أو النقص لشأنه أو الغض منه والعيب له فهو سب، تلويحاً كان أو تصريحاً، وكذلك من لعنه أو دعا عليه أو تمى مضرّة له أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم، أو عبث في جهته العزيزة بسخف من الكلام أو بشيء مما جرى من البلاء والمحنة عليه، أو غمصه^(٣) بشيء من العوارض البشرية الجائزة والمعهودة لديه، قُتِل. وهذا كله إجماع من العلماء وأئمة الفتوى من

(١) أسنى المطالب شرح روض الطالب، كتاب الردة (٤/١١٧).

(٢) انظر هامش كتاب فتح العلي المالكي على مذهب الإمام مالك لمحمد عيش المالكي، (٢/٢٨٥).

(٣) غمصه: أي احتقره وعابه وتهاون بحقه، كذا في القاموس مادة (غ م ص).

لُدُن الصحابة رضوان الله عليهم إلى هلمّ جرًا» ١.١.هـ.

وفي كتاب الدرّ المختار على متن تنوير الأبصار^(١) في مذهب أبي حنيفة في باب حكم سبّ الأنبياء ما نصّه: «والكافر بسبّ نبي من الأنبياء فإنه يقتل حدًّا ولا تقبل توبته»^(٢) مطلقًا، ولو سبّ الله تعالى قبلت لأنه حق الله تعالى، والأول حق عبد لا يزول بالتوبة، ومن شك في عذابه وكفره كفر» ١.١.هـ.

وفي ردّ المحتار على الدرّ المختار لابن عابدين^(٣) الحنفي ما نصّه: «قال ابن سحنون المالكي: أجمع المسلمون على أنّ شاتمهم (أي شاتم النبي) كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر»^(٤) ١.١.هـ.

ثم قال أيضًا^(٥): «أقول ورأيت في كتاب الخراج لأبي يوسف ما نصّه: وأيّما رجل مسلم سبّ رسول الله ﷺ أو كذّبه أو عابه أو تنقّصه فقد كفر بالله تعالى وبنات منه امرأته، فإن تاب وإلا قتل، وكذلك المرأة إلا أن أبا حنيفة قال: لا تقتل المرأة وتجبر على الإسلام» ١.١.هـ.

فإن قيل: كيف يكون سبّ النبي كفرًا وقد ترك النبي ﷺ قتل الرجل الذي قال له: «اعدل إنك لا تعدل».

فالجواب: أنّ الرسول ﷺ لم يترك قتله لأنه لم يكفر وإنما لمصلحة أخرى، أما الحديث فقد رواه البخاري بهذا اللفظ^(٦): «حدّثنا عبد الله بن

(١) انظر هامش رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين (٣/٢٩٠).

(٢) المراد بعدم قبول توبته عدم إعفائه من القتل، وليس المراد أنه لا يصح دخوله في الإسلام بل إن أفلح عن الكفر وتشهد صبح دخوله في الإسلام بالإجماع.

(٣) رد المحتار على الدر المختار (٣/٢٩٠).

(٤) مجموعة رسائل ابن عابدين: الرسالة الخامسة (١/٣١٦).

(٥) رد المحتار على الدر المختار (٣/٢٩١).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب استتابة المرتدين: باب من ترك قتال الخوارج للتألف وأن لا ينفّر الناس عنه.

محمد، حدثنا هشام، أخبرنا معمر، عن الزُّهري، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد قال: بينا النبي ﷺ يقسم جاء عبد الله بن ذي الحُوَيْصِرَةَ التميمي فقال: اعدل يا رسول الله، فقال: «ويلك، ومن يعدل إذا لم أعدل» قال عمر بن الخطاب: دعني أضرب عنقه، قال: «دعه فإن له أصحابًا يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية؛ ينظر في قَدِّهِ فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر في نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر في نضيه فلا يوجد فيه شيء، قد سبق الفرث والدم؛ أبيتهم رجل إحدى يديه»، أو قال: «ثدييه مثل ثدي المرأة»، أو قال: «مثل البضعة تدرُدرُ، يخرجون على حين فرقة من الناس»، قال أبو سعيد: أشهد سمعت من النبي ﷺ، وأشهد أن عليًا قتلهم وأنا معه، جيء بالرجل على النعت الذي نعته النبي ﷺ. قال: فنزلت فيه: ﴿وَمَنْ مَّن يَلْمُكَ فِي الصَّغِيرَاتِ﴾ [سورة التوبة] ١٥٨ هـ.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني^(١) ما نصّه: «قوله: قال عمر بن الخطاب: يا رسول الله ائذن لي فأضرب عنقه، في رواية شعيب ويونس» فقال: بزيادة فاء، وقال: ائذن لي فيه فأضرب عنقه، وفي رواية الأوزاعي: فأضرب بزيادة لام، وفي حديث عبد الله بن عمرو من طريق مقسم عنه: فقال عمر: يا رسول الله ألا أقوم عليه فأضرب عنقه. وقد تقدم في المغازي من رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم عن أبي سعيد في هذا الحديث: فسأله رجل أظنه خالد بن الوليد قتلُهُ. وفي رواية مسلم^(٢): فقال خالد بن الوليد بالجزم، وقد ذكرت وجه الجمع بينهما في أواخر المغازي، وأن كلاً منهما سأل.

ثم رأيت عند مسلم من طريق جرير عن عمارة بن القعقاع بسنده،

(١) فتح الباري (٢٢/٢٩٣).

(٢) صحيح مسلم: كتاب الزكاة: باب ذكر الخوارج وصفاتهم.

فيه: فقام عمر بن الخطاب فقال: يا رسول الله ألا أضرب عنقه؟ قال: «لا»، ثم أدبر؛ فقام إليه خالد بن الوليد سيف الله فقال: يا رسول الله أضرب عنقه؟ قال: «لا». فهذا نص في أنّ كلاً منهما سأل، وقد استشكل سؤال خالد في ذلك، لأن بعث علي إلى اليمن كان عقب بعث خالد بن الوليد إليها، والذهب المقسوم أرسله علي من اليمن كما في صدر حديث ابن أبي نعم عن أبي سعيد؛ ويُجاب بأن عليًا لما وصل إلى اليمن رجع خالد منها إلى المدينة، فأرسل علي الذهب فحضر خالد قسمته. وأما حديث عبد الله بن عمرو فإنه في قصة قسم وقع بالجعرانة^(١) من غنائم حنين، والسائل في قتله عمر بن الخطاب جزماً؛ وقد ظهر أن المعترض في الموضوعين واحد كما مضى قريباً.

قوله: قال: «دعه»، في رواية شعيب: فقال له: «دعه» كذا لأبي ذر، وفي رواية الأوزاعي: فقال: «لا»، وزاد أفلح بن عبد الله في روايته: فقال: «ما أنا بالذي أقتل أصحابي».

قوله: «فإن له أصحاباً»، هذا ظاهره أن ترك الأمر بقتله بسبب أن له أصحاباً بالصفة المذكورة، وهذا لا يقتضي ترك قتله مع ما أظهره من مواجهة النبي ﷺ بما واجهه، فيحتمل أن يكون لمصلحة التألف كما فهمه البخاري، لأنه وصفهم بالمبالغة في العبادة مع إظهار الإسلام، فلو أذن في قتلهم لكان ذلك تنفيراً عن دخول غيرهم في الإسلام؛ ويؤيده رواية أفلح ولها شواهد، ووقع في رواية أفلح: «سيخرج أناس يقولون مثل قوله» انتهى كلام ابن حجر.

ثم إن رسول الله ﷺ أمر بقتله بعد ذلك ففي «الفتح»^(٢) ما نصّه:

(١) ماء بين الطائف ومكة، وهي إلى مكة أقرب، معجم البلدان (١٤٢/٢).

(٢) فتح الباري (١٢/٢٩٨ - ٢٩٩).

«تنبيه: جاء عن أبي سعيد الخدري قصة أخرى تتعلق بالخوارج فيها ما يخالف هذه الرواية، وذلك فيما أخرجه أحمد^(١) بسند جيد عن أبي سعيد، قال: جاء أبو بكر إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إني مررت بوادي كذا فإذا رجل حسن الهيئة متخشع يصلي فيه، فقال: «أذهب إليه فاقتله»، قال: فذهب إليه أبو بكر فلما رآه يصلي كره أن يقتله، فرجع؛ فقال النبي ﷺ لعمر: «أذهب فاقتله»، فذهب فراءه على تلك الحالة فرجع؛ فقال: «يا علي اذهب إليه فاقتله»، فذهب علي فلم يره؛ فقال النبي ﷺ: «إن هذا وأصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ثم لا يعودون فيه، فاقتلوهم هم شر البرية»؛ وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو يعلى^(٢) ورجاله ثقات؛ ويمكن الجمع بأن يكون هذا الرجل هو الأول، وكانت قصته هذه الثانية متراخية عن الأولى؛ وأذن ﷺ في قتله بعد أن منع منه لزوال علة المنع وهي التألف، فكأنه استغنى عنه بعد انتشار الإسلام كما نهى عن الصلاة على من ينسب إلى النفاق بعد أن كان يجري عليهم أحكام الإسلام قبل ذلك. وكان أبا بكر وعمر تمسكا بالنهاي الأول عن قتل المصلين، وجملا الأمر هنا على قيد أن لا يكون لا يصلي^(٣)، فلذلك عدلا عدم القتل بوجود الصلاة أو غلبا جانب النهي. ثم وجدت في مغازي الأموي من مرسل الشعبي في نحو أصل القصة: ثم دعا رجلا فأعطاهم، فقام رجل فقال: إنك لتقسم وما نرى عدلا، قال: «إذا لا يعدل أحد بعدي»، ثم دعا أبا بكر فقال: «أذهب فاقتله»، فذهب فلم يجده، فقال: «لو قتلت لرجوت أن يكون أولهم وءآخهم». فهذا يؤيد الجمع الذي ذكرته لما يدل عليه «ثم» من التراخي. والله أعلم. ا.هـ.

(١) مسند أحمد (١٥/٣).

(٢) مسند أبي يعلى (١٥٠/٤).

(٣) كذا في الأصل، ولعل الصواب: «على أن لا يكون يصلي».

بيان

كيف يؤخذ علم الدين وأن العلم بالتعلم لا بالمطالعة

اعلم أنه يجب على كل مكلف أن يتعلم من علم الدين قدرًا لا يستغني عنه كل فرد من المكلفين، وهو ينقسم إلى علم العقيدة وعلم الأحكام.

فمن الواجب على المكلف معرفته واعتقاده من أمور العقيدة: الإيمان بالله وبما جاء عن الله، والإيمان برسول الله وبما جاء عن رسول الله، كمعرفة الشهادتين وصفات الله الواجب معرفتها وتنزيهه تعالى عما لا يليق به ونحو ذلك، وتصديق الرسول محمد بكل ما جاء به عن الله من أخبار الأمم السابقة والأشياء التي تحصل في البرزخ ويوم القيامة أو تحليل شيء أو تحريمه ونحو ذلك، ومعرفة الأشياء التي تخرج من الإسلام كأنواع الكفر كي يجتنبه. ومن الواجب معرفته من الأحكام: معرفة أحكام الصلاة من شروط وأركان ومبطلات والطهارة ونحو ذلك.

وهذه الأمور لا تؤخذ بالمطالعة من الكتب، لأنه قد يكون في هذه الكتب التي يطالعها الشخص درسٌ وافتراء على الدين، أو قد يفهم منها أشياء على خلاف ما هي عليه عند السلف والخلف على ما تناقلوه جيلٌ عن جيل من الأمة فيؤدي عبادة فاسدة، أو يقع في تشبيه الله بخلقه والتمثيل والكفر والضلال. وعلى كلِّ فليس ذلك سبيل التعلم الذي نهجَه السلف والخلف، قال الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي أحد كبار محدثين: «لا يؤخذ العلم إلا من أفواه العلماء».

إذا لا بدَّ من تعلم أمور الدين من عارف ثقة يكون أخذ عن ثقة وهكذا

إلى الصحابة، قال بعض السلف: «الذي يأخذ الحديث من الكتب يسمّى صَحْفِيًّا والذي يأخذ القراءان من المصحف يسمّى مصحفياً ولا يسمّى قارئاً»، وقال رسول الله ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، إنما العلم بالتعلم والفقه بالتفقه»^(١).

وروى مسلم^(٢) عن ابن سيرين أنه قال: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم».

ولو سُمع من عالم كلام مخالف للشرع فعلى السامع أن ينبهه عن خطئه إن كان تنبيهه لا يجرّ إلى مفسدة أعظم فقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [سورة آل عمران]، فقد مدح الله تبارك وتعالى أمة النبي محمد ﷺ بهذه الصفة. وإن العالم التقي الناصح للناس الشفيق على دينه الورع الذي يخاف الله إذا أخطأ فبيّن له خطؤه ولو أمام جمع من الناس يعود عنه ويبين للناس ذلك.

فقد أخرج سعيد بن منصور^(٣) والبيهقي^(٤) عن الشعبي قال: «خطب عمر ابن الخطاب فحمد الله تعالى وأثنى عليه وقال: ألا لا تغالوا في صداق النساء! فإنه لا يبلغني عن أحد ساق أكثر من شيء ساقه رسول الله ﷺ أو سيق إليه إلا جعلت فضل ذلك في بيت المال، ثم نزل فعرضت له امرأة من فريش فقالت: يا أمير المؤمنين أكتاب الله تعالى أحق أن يتبع أو قولك؟ قال:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم: باب العلم قبل القول والعمل.

(٢) صحيح مسلم: المقدمة: باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب وأنه ليس من الغيبة المحرمة، بل من الذب عن الشريعة المكرمة.

(٣) سنن سعيد بن منصور: كتاب النكاح: باب ما جاء في الصداق، (١/١٦٦ - ١٦٧).

(٤) سنن البيهقي: كتاب الصداق: باب لا وقت في الصداق كثر أو قل (٧/٢٣٣).

بل كتاب الله تعالى ، فما ذاك؟ قالت : نهيت الناس ، إنفأ أن يغالوا في صدق النساء ، والله تعالى يقول في كتابه : ﴿وَأَتَيْتُهُنَّ بِقِنطَارٍ فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [سورة النساء] فقال عمر : كل أحد أفقه من عمر - مرتين أو ثلاثاً - ثم رجع إلى المنبر فقال للناس : إني كنت نهيتكم أن تغالوا في صدق النساء ألا فليفعل رجل في ماله ما بدا له . ا. هـ .

قال الحافظ اللغوي محمد مرتضى الزبيدي في شرح الإحياء^(١) ما نصه : «واستماع العلم النافع في دينه ودنياه و(في الآخرة أفضل من اشتغاله بالتوافل) من الصلوات ، (فقد روى أبو ذر) جندب بن جنادة رضي الله عنه عن النبي ﷺ (إن حضور مجلس علم أفضل من صلاة ألف ركعة) . وفي خبر آخر : «لأن يتعلم أحدكم باباً من العلم أو يعلمه خير له من صلاة ألف ركعة»^(٢) قيل : يا رسول الله ومن قراءة القرآن أيضاً؟ قال : «وهل ينفع قراءة القرآن إلا بعلم» . ا. هـ .

(١) إتحاف السادة المتقين (٣/ ٢٧٧) .

(٢) أي من التوافل .

بَيَانُ أَيِّ الْعُلُومِ أَوْلَى تَحْصِيلاً وَأَنَّهُ مَعْرِفَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ

قال الله تعالى: ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَسْتَغْفِرُ لَدَيْكَ يَا اللَّهُمَّ ﴾ [سورة محمد]، هذه الجملة من القرآن فيها إشارة إلى علمين: علم التوحيد بقوله: ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [سورة محمد] وعلم الفروع بقوله: ﴿ وَأَسْتَغْفِرُ لَدَيْكَ يَا اللَّهُمَّ ﴾ [سورة محمد]، وقد قَدَّمَ اللهُ تعالى ما فيه إشارة إلى علم التوحيد على ما فيه إشارة إلى علم الفروع؛ فعلمنا من ذلك أنه أولى من علم الفروع وهو أفضل العلوم وأعلاها وأشرفها وأولاها، وقد خصَّ رسول الله ﷺ نفسه بالترقي في هذا العلم فقال: «فوالله إني لأعلمكم بالله وأشدكم له خشية» رواه البخاري^(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ سئل أيُّ العمل أفضل فقال: «إيمان بالله ورسوله»^(٢)، لأن الأعمال الصالحة لا تقبل بدون الإيمان بالله ورسوله.

وروى مسلم^(٣) عن عائشة أنها قالت: قلت: يا رسول الله، ابن جُدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين، فهل ذلك نافع؟ قال: «لا ينفعه، إنه لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين»، فاعتبر رسول الله ﷺ

(١) صحيح البخاري: كتاب الأدب: باب من لم يواجه الناس بالعتاب.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الإيمان: باب من قال إن الإيمان هو العمل.

(٣) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: باب الدليل على أن من مات على الكفر لا ينفعه عمل.

عمل عبد الله بن جدعان من التصديق على المحتاجين وصلوة الرحم وغير ذلك غير نافع له لأنه لم يكن يؤمن بالله . وكان عبد الله مفسدًا في مكة فطرده أبوه، قال له لست ابني، فكره الحياة فذهب إلى جبل فوجد شقًا فقال لعل في هذا ثعبانًا يقتلني، فوجد ثعبانًا عيناه تلمعان فظنه ثعبانًا حقيقيًا فاقترب فوجده ثعبانًا من ذهب إلا عيناه من لؤلؤ، فطمع في الحياة .

وقال الغزالي: «لا تصح العبادة إلا بعد معرفة المعبود»، أي أن من لم يعرف الله تعالى بل يشبهه بخلقه بالضوء أو غيره، أو اعتقد أنه ساكن في السماء أو أنه جالس على العرش أو وصفه بصفة من صفات البشر، فهذا عبادته تكون لشيء توهمه في مخيلته فيكون مشركًا بالله، فلا تصح عبادته .

وروى ابن ماجه^(١) عن جندب بن عبد الله قال: «كنا مع النبي ﷺ ونحن فتيان حزاورة فتعلمنا الإيمان قبل أن نتعلم القرآن، ثم تعلمنا القرآن فازدنا به إيمانًا» .

وقال الشافعي رضي الله عنه^(٢): «أحكمننا ذلك قبل هذا»، أي أتقنا علم التوحيد قبل فروع الفقه .

وقال أبو حنيفة في الفقه الأيسر: «اعلم أن الفقه في الدين أفضل من الفقه في الأحكام» .

وقال أيضًا: «أصل التوحيد وما يصح الاعتقاد عليه وما يتعلق بالاعتقادات هو الفقه الأكبر» .

(١) سنن ابن ماجه: المقدمة: باب في الإيمان، وقال الحافظ البوصيري: إسناده هذا الحديث صحيح، رجاله ثقات .

(٢) ذكره ابن عساكر في تبیین كذب المفتري (ص/٣٤٢)، وأخرجه البيهقي في مناقب الشافعي (٤٥٧/١) .

وقال الإمام أبو الحسن الأشعري: «أول ما يجب على العبد العلم بالله ورسوله ودينه».

ومما يجب معرفته على كل مكلف ثلاث عشرة صفة لله تعالى وهي: الوجود، والقدم، والوحدانية، والبقاء، والقيام بالنفس، والمخالفة للحوادث، والقدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام. ذكر ذلك عبد المجيد الشرنوبى^(١)، والفضالي^(٢) وقبلهما صاحب السنوسية^(٣) وأبو بكر الدمياطي^(٤) المشهور بالسيد البكري في كتابه «إعانة الطالبين»، والبيجوري صاحب «شرح جوهرة التوحيد»، وأحمد المرزوقي صاحب «عقيدة العوام»، وغيرهم كثير.

ثم إنه لأهمية هذا العلم ألّف العالم المتكلم الفقيه محمد بن هبة الله المكي رسالة سماها «حدائق الفصول في علم الكلام» والتي اشتهرت فيما بعد باسم «قصيدة أو عقيدة ابن مكي»، وقد أهداها للسلطان يوسف صلاح الدين رحمه الله فأقبل عليها وأمر بتعليمها حتى للصبيان في المدارس، فقرر تدريس هذه القصيدة في المدارس فسميت لذلك بالعقيدة الصلاحية، وقد كان صلاح الدين عالماً فقيهاً شافعياً له إمام بعلم الحديث يحضر مجالس المحدثين وله رواية عنهم، حفظ التنبيه في الفقه الشافعي.

وفي الفتاوى البيزانية^(٥) ما نصه: «تعليم صفة الخالق مولانا جل جلاله للناس وبيان خصائص مذهب أهل السنة والجماعة من أهم الأمور، وعلى الذين تصدوا للوعظ أن يلقنوا الناس في مجالسهم على منابهم ذلك قال

(١) عبد المجيد الشرنوبى في شرح تائية السلوك (ص/٦٠ و١٣٥).

(٢) الفضالي في شرحه للعقيدة السنوسية.

(٣) السنوسي في عقيدته المسماة العقيدة السنوسية.

(٤) إعانة الطالبين (١/٢٥).

(٥) الفتاوى البيزانية (٦/٣٢٠).

الله تعالى ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الذاريات] وعلى الذين يؤمنون في المساجد أن يعلموا جماعتهم شرائط الصلاة وشرائع الإسلام وخصائص مذاهب الحق، وإذا علموا في جماعتهم مبتدعاً أرشده وإن كان داعياً إلى بدعته منعه، وإن لم يقدرُوا رفعوا الأمر إلى الحكام حتى يجلوهُ عن البلدة إن لم يمتنع. وعلى العالم إذا علم من قاضٍ أو من آخر يدعو الناس إلى خلاف السنة أو ظن منه ذلك أن يعلم الناس بأنه لا يجوز اتباعه ولا الأخذ عنه، فعسى يخلط في أثناء الحق باطلاً يعتقدُه العوام حقاً ويعسر إزالته» اهـ.

ثم قال^(١): «ومن اعتقد الحلال حراماً أو على العكس يكفر» اهـ.

ثم قال: «قال الإمام الزاهد الصفار: لا يستثني مؤمن في إيمانه فإن ابن عمر رضي الله عنهما أخرج شاة ليذبح فمر به رجل فقال: أمؤمن أنت؟ فقال: نعم إن شاء الله تعالى، فقال: لا يذبح نسكي من يشك في إيمانه، ومر به آخر وقال: أنا مؤمن، فأمره بالذبح فلم ير من يستثني في إيمانه أهلاً للذبح، وقال الزاهد: يجب إكفار القدرية - أي المعتزلة - في نفيهم كون الشر بخلق الله تعالى وفي دعواهم أن كل فاعل خالق فعل نفسه، ويجب إكفار الكيسانية في إجازتهم البداء على الله تعالى» اهـ. ثم قال: «وأحكام هؤلاء أحكام المرتدين» اهـ، ثم قال: «ويجب إكفار الخوارج في إكفارهم جميع الأمة سواهم». ا.هـ.

وقال العلامة البياضي^(٢) الحنفي ما نصه: «الثانية: وجوب بيان مذهب أهل السنة ليعرف أهلها ويحب من اتصف به من المسترشدين، ورد مذاهب المخالفين ليجتنب عنها كل أحد ويغض الزائغين، فقد قال

(١) الفتاوى البيضاوية (٦/٣٢١).

(٢) إشارات المرام (ص/٣٨).

مشايخنا رحمهم الله تعالى: تعليم صفة الإيمان للناس وبيان خصائل أهل السنة والجماعة من أهم الأمور، وألف السلف فيها تأليف كثيرة كما في سير الذخيرة والتتارخانية، وأشار إليه بقوله: إذا مال إلى الحق وعرف أهله كان لهم وليًا». ١. هـ.

بَيَانُ

الإيمان والإسلام والردة

اعلم أن الإيمان لغة التصديق، وشرعاً تصديق مخصوص، وهو التصديق بما جاء به النبي ﷺ. والإسلام لغة الانقياد، وشرعاً انقيادٌ مخصوص، وهو الانقياد لما جاء به النبي ﷺ بالنطق بالشهادتين.

والإسلام والإيمان متلازمان لا يُقبل أحدهما بدون الآخر، وإن كانا مختلفين من حيث معنيهما الأصليان، فقد قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الفقه الأكبر: «لا يكون إيمان بلا إسلام ولا إسلام بلا إيمان فهما كالظهر مع البطن»^١ هـ. فكما أن الظهر لا ينفصل عن البطن مع أنهما مختلفان فكذلك الإيمان لا ينفصل عن الإسلام والإسلام لا ينفصل عن الإيمان، فمن آمن بما جاء به الرسول ﷺ وصدق ذلك بالنطق بالشهادتين بلسانه فهو مسلم مؤمن، إن مات على ذلك لا بُدَّ أن يدخل الجنة.

وأما قول الله عز وجل: ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّا قُلٌّ لَّمَ تَوَمَّنُوا وَلَكِن قَوْلًا أَسَلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [سورة الحجرات]. فالمراد بأسلمنا فيه الإسلام اللغوي الذي هو الانقياد لا الشرعي، حيث إن هؤلاء الأعراب كانوا يظهرون للناس أنهم يحبون الرسول ﷺ وأنهم منقادون له خوفاً من القتل وفي قلوبهم كره النبي.

قال أبو حيان^(١) في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَكِن قَوْلًا أَسَلَمْنَا ﴾ [سورة الحجرات] ما نصّه: «فهو اللفظ الصادق من أقوالهم وهو الانقياد والاستسلام ظاهراً»^١ هـ.

(١) تفسير النهر الماد مجلد ٣ - القسم الثاني ص/٩٨٢.

وقال القرطبي^(١): «ومعنى ﴿وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [سورة الحجرات]: أي استسلمنا خوف القتل والسيي وهذه صفة المنافقين» ا.هـ فليس في هذه الآية أن هؤلاء الأعراب كانوا مسلمين حقيقة غير مؤمنين.

وما جاء في الحديث وفيه: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به»^(٢)، و: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»^(٣) والحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «فوالذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده»^(٤)، ونحو هذا ليس المراد به نفي أصل الإيمان عنه، بل المراد نفي الإيمان الكامل الذي يكون به متبعا للنبي اتباعا كاملا.

قال الحافظ ابن حجر^(٥) في الفتح في هذا الحديث الأخير ما نصه: «قوله: «لا يؤمن» أي إيمانا كاملا» ا.هـ.

وقال النووي في شرح مسلم^(٦) ما نصه: «قوله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه» أو قال: «لجاره ما يحب لنفسه». هكذا هو في مسلم لأخيه أو لجاره على الشك، وكذا هو في مسند عبد بن حميد على الشك، وهو في البخاري وغيره: «لأخيه» من غير شك، قال العلماء رحمهم الله: معناه لا يؤمن الإيمان التام، وإلا فأصل الإيمان يحصل لمن لم يكن بهذه الصفة ا.هـ.

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٦ / ٣٤٨).

(٢) قال النووي في الأربعين: حديث حسن صحيح رواه في كتاب الحججة بإسناد صحيح.

(٣) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير.

(٤) صحيح البخاري: كتاب الإيمان: باب حب الرسول ﷺ من الإيمان.

(٥) فتح الباري (١ / ٥٨).

(٦) شرح صحيح مسلم (٢ / ١٦).

فلذلك لا يقال فلان مسلم ولكنه ليس بمؤمن أو العكس، بل يقال فلان كامل الإيمان أو ناقص الإيمان لأن الإيمان يزيد وينقص، فمن آمن بالله ورسوله وأدى الواجبات واجتنب المحرمات فهذا مسلم مؤمن وإيمانه كامل، ومن ترك بعض الواجبات كالصلوات الخمس أو ارتكب بعض المحرمات كأكل الربا وشرب الخمر فهذا مسلم مؤمن وإيمانه ناقص.

قال النووي في شرح مسلم^(١) باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ما نصّه: «في الباب قوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» الحديث، وفي رواية: «ولا يغفل أحدكم حين يغفل وهو مؤمن»، وفي رواية: «والنوبة معروضة بعد»، هذا الحديث مما اختلف العلماء في معناه، فالقول الصحيح الذي قاله المحققون إن معناه لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان، وهذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء ويراد نفي كماله ومختاره كما يقال: لا علم إلا ما نفع، و: لا مال إلا الإبل. و: لا عيش إلا عيش الآخرة، وإنما تأولناه على ما ذكرناه لحديث أبي ذر وغيره: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ»، وحديث عبادة بن الصامت الصحيح المشهور أنهم بايعوه ﷺ على أن لا يسرقوا ولا يزنوا ولا يعصوا إلى آخره، ثم قال لهم ﷺ: «فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ فَعَلَ وَلَمْ يَعَاقِبْ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ»، فهذان الحديثان مع نظائرهما في الصحيح مع قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [سورة النساء]، مع إجماع أهل الحق على أن الزاني والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك لا يكفرون بذلك، بل

(١) المرجع السابق (٢/٤١ - ٤٢).

هم مؤمنون ناقصو الإيمان إن تابوا سقطت عقوبتهم، وإن ماتوا مصرين على الكبائر كانوا في المشيئة فإن شاء الله تعالى عفا عنهم وأدخلهم الجنة أولاً، وإن شاء عذبهم ثم أدخلهم الجنة، وكل هذه الأدلة تضطرننا إلى تأويل هذا الحديث وشبهه، ثم إن هذا التأويل ظاهر سائغ في اللغة مستعمل فيها كثير» انتهى كلام النووي.

بِمَ يَنْتَهِي اسْمُ الْإِيمَانِ عَنِ الْمُؤْمِنِ

ليعلم أنه لا يزول اسم الإيمان والإسلام عن المؤمن إلا بالردة التي هي أفحش أنواع الكفر، ويسمى عندئذ كافراً، ولا يجوز مناداته بالمسلم ولا بالمؤمن كما فعل الإمام الشافعي فإنه قال لحفص الفرد بعدما ناقشه في مسألة الكلام: «لقد كفرت بالله العظيم» ففي مناقب الشافعي للبيهقي^(١) ما نصه: «عن محمد بن إسحاق بن خزيمة قال: سمعت الربيع يقول لما كلم الشافعي رحمه الله حفصاً الفرد فقال حفص: القرآن مخلوق، قال الشافعي: كفرت بالله العظيم». ١. هـ.

كذلك كفر عدد من المجتهدين الحجاج بن يوسف الثقفي كما ذكر ذلك الحافظ العسقلاني في تهذيب التهذيب في ترجمة الحجاج^(٢)، ومن جملة الذين كفروه سعيد بن جبير رضي الله عنه والشعبي، وكذلك كفر القاضي المالكي تقي الدين محمداً الباجري لزندقته وإلحاده، وكان والده من العلماء الأجلاء كما في القاموس مع شرحه^(٣).

وفي حديث البخاري^(٤): «من بدل دينه فاقتلوه» دليل على جواز تكفير

(١) مناقب الشافعي، البيهقي (٤٠٧/١).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/٢١٠ - ٢١٣).

(٣) تاج العروس، فصل الباء من باب القاف، (٢٨٣/٦).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير: باب لا يعذب بعذاب الله، وفي

كتاب استنابة المرتدين: باب حكم المرتد والمرتدة، وفي كتاب الاعتصام: باب قول الله

تعالى: ﴿وَأَكْرَهُمْ سُورَةَ﴾ [سورة الشورى].

المعین لأن المرتد لما يقتل يكون ذلك تكفيراً له بالتعيين .

وكذلك لعن الكافر المعین جائز وإن لم يرد نص قرءاني أو حديثي صحيح بموته على الكفر، لما رواه ابن حبان^(١) في صحيحه عن ابن عمر أنه سمع النبي ﷺ قال في صلاة الفجر حين رفع رأسه من الركوع: «ربنا لك الحمد» في الركعة الآخرة، ثم قال: «اللهم العن فلاناً وفلاناً»، دعا على أناس من المنافقين فأنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [سورة آل عمران] ففيه دليل على جواز لعن الكافر المعین الذي لم يعلم موته على الكفر، لأن هؤلاء أسلموا فيما بعد، فكان لعن الرسول لهم من غير أن يعلم عاقبتهم .

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٣/٢٢١).

الردة وأقسامها المجمع عليها

الردة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: أفعال وأقوال واعتقادات كما اتفق على ذلك أهل المذاهب الأربعة: الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة.

ومما استدل به أهل الحق على أن الكفر ثلاثة أقسام آيات منها قوله تعالى: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ [سورة التوبة] فهذه الآية يفهم منها أن الكفر منه قولِي، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ [سورة الحجرات] فهذه الآية يفهم منها أن الكفر منه اعتقادي لأن الارتياب أي الشك يكون بالقلب، وقوله تعالى: ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ﴾ [سورة فصلت] يفهم منه أن الكفر منه فعلي، وهذه المسئلة إجماعية اتفق عليها علماء المذاهب الأربعة.

وكل من الثلاثة كفر بمفرده فالكفر القولِي كفر ولو لم يقترن به اعتقاد ولا فعل، والكفر الفعلي كفر ولو لم يقترن به اعتقاد وانسراح الصدر به ولا قول، والكفر الاعتقادي كفر ولو لم يقترن به قول ولا فعل. وإنما يشترط للقول الكفري انسراح الصدر في المكروه على قول الكفر بالقتل ونحوه. فالمكروه هو الذي لا يكفر لمجرد القول بعد أن أكره إلا أن يشرح صدره بما يقوله فعندئذ يكفر، لأن المسلم المكروه على قول الكفر إن قال كلمة الكفر لإنقاذ نفسه مما هدده به الكفار وقلبه غير منشراح بما يقوله فلا يحكم بكفره، وأما إن تغير خاطره بعد الإكراه فشرح صدره بقول الكفر كفر، وهذا معنى قول الله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ مِنْ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة النحل] فألغى هذا الحكم الشرعي الذي اتفق عليه علماء الإسلام وجاءت به هذه الآية

أشخاص من أهل هذا العصر أحدهم سيد سابق في كتابه فقه السنة وحسن قاطرجي وشخص من آل هضبي في كتاب سماه «دعاة لا قضاة» وشخص سوري من آل الإدلي. فليحذر هؤلاء فهؤلاء حرّفوا شرع الله وخالفوا حكم المسلمين من الخلفاء ونوابهم فإنهم لم يكونوا يقولون الشخص الذي تكلم بكلمة الكفر والردة عند تقديمه إليهم للحكم عليه هل كنت شارحاً صدرك بما قلت من قول الكفر بل كانوا يجرون عليه حكم الردة بمجرد اعترافه أو شهادة شاهدين عليه بأنه قال كلمة كذا من الكفر. وهذه كتب التواريخ الإسلامية تشهد بذلك في الوقائع التي ذكرت فيها كواقعة قتل الحلاج فإنه أصدر عليه حكم الردة لقوله أنا الحق أي أنا الله ونحو ذلك من كلمات الردة، فأصدر القاضي أبو عمر المالكي في بغداد أيام الخليفة المقتدر بالله حكماً عليه فقطعت يداؤه ورجلاه ثم قطعت رقبته ثم أحرقت جثته ثم دُرّ رماده في دجلة، وهذا التشديد عليه ليرتدع أتباعه لأنه كان له أتباع عرفوا بالحلاجية. وكان الإمام الجنيد رضي الله عنه سيد الطائفة الصوفية تفرّس فيه بما آل إليه أمره لأنه قال للحلاج: «لقد فتحت في الإسلام ثغرة لا يسدها إلا رأسك».

وجهلة المتصوفة خالفوا سيد الصوفية الجنيد فصاروا يهونون أمر النطق بكلمات الردة ممن ينتسب إلى التصوف فلا يكفرون أحداً منهم لقول أنا الله أو أنا الحق، أو قال إن الرسول ﷺ يعلم جميع ما يعلمه الله، أو إن الله يحل في الأشخاص، أو إن الله كان واحداً ثم صار كثيراً فيزعمون أن العالم أجزاء من الله.

أما الصوفية الحقيقيون فهم بريئون منهم، فهؤلاء في وادٍ وأولئك في وادٍ آخر. بل قال الإمام الجنيد رضي الله عنه: لو كنت حاكماً لضربت عنق من سمعته يقول لا موجود إلا الله.

ومن شأن هؤلاء أعني جهلة المتصوفة أن يقولوا إذا نُقلَ عن أحدهم

كلمة كفر «يؤوّل» ولو كانت مما لا يقبل التأويل وهؤلاء من أبعد خلق الله عن علم الدين، فإن علماء الإسلام متفقون على أن التأويل البعيد لا يقبل إنما التأويل يُقبل إذا كان قريباً قال ذلك الإمام الكبير حبيب بن ربيع المالكي وإمام الحرمين الشافعي والشيخ الإمام تقي الدين السبكي، ويُقَل معنى هذا عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة.

وإننا نورد لتأييد كلامنا بعض نصوص أهل المذاهب الأربعة قال ابن حجر الهيتمي الشافعي^(١) ما نصّه: «ثم كفر المسلم أي قطعه للإسلام إما أن يكون بنية بالقلب حالاً أو مآلاً، وإن قصد الكفر وغيره على السواء. وكذا إن تردد بأن جرى شك ينافي الجزم بالنية، ولا تأثير لما يجري في الفكر من غير اختيار؛ أو تعمد فعل ولو بقلبه استهزاءً أو جحوداً، أو تعمد قول باعتقاد لذلك الفعل أو القول أي معه أو مع عناد من الفاعل أو القائل أو مع استهزاء أي استخفاف منهما ظاهر كالتعرض لسب الله أو رسوله» ا.هـ.

وقال النووي في روضة الطالبين^(٢) ما نصّه: «الردة: وهي قطع الإسلام، ويحصل ذلك تارة بالقول الذي هو كفر وتارة بالفعل، وتحصل الردة بالقول الذي هو كفر سواء صدر عن اعتقاد أو عناد أو استهزاء» ا.هـ.

وفي كتاب مواهب الجليل للحطّاب المالكي^(٣) ما نصّه: «الردة كفر المسلم بصريح لفظ يقتضيه أو فعل يتضمنه» ا.هـ.

وفي منح الجليل للشيخ محمد عليش المالكي^(٤) ما نصّه: «وسواء كفر

(١) فتح الجواد بشرح الإرشاد (٢/٢٩٨).

(٢) روضة الطالبين: كتاب الردة (١٠/٦٤).

(٣) مواهب الجليل شرح مختصر خليل (٦/٢٧٩).

(٤) منح الجليل شرح مختصر خليل (٩/٢٠٥).

(أي المرتد) بقول صريح في الكفر كقوله: كفرت بالله أو برسول الله أو بالقرآن، أو: الإله اثنان أو ثلاثة، أو: العزيرُ ابن الله، أو بلفظ يقتضيه أي يستلزم اللفظ للكفر استلزماً بيّناً كجحد مشروعية شيء مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة، فإنه يستلزم تكذيب القرآن أو الرسول؛ وكاعتقاد جسمية الله أو تحيزه^١. ا.هـ.

وقال الفقيه ابن عابدين الحنفي في رد المحتار على الدر المختار^(١) ما نصّه: «قوله: وركنها إجراء كلمة الكفر على اللسان، هذا بالنسبة إلى الظاهر الذي يحكم به الحاكم، وإلا فقد تكون بدونه كما لو عرض له اعتقاد باطل أو نوى أن يكفر بعد حين»^١. ا.هـ.

وقال تاج الدين السبكي في طبقاته^(٢) ما نصّه: «ولا خلاف عند الأشعري وأصحابه بل وسائر المسلمين أن من تلفظ بالكفر أو فعل أفعال الكفر أنه كافر بالله العظيم مخلد في النار وإن عرف بقلبه»^١. ا.هـ.

وفي شرح منتهى الإرادات للبهوتي الحنبلي^(٣) ما نصّه: «باب حكم المرتد: وهو لغة الراجع قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْدُوا عَلَىٰ أَذْيَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾ [سورة المائدة]، وشرعاً من كفر ولو كان مميزاً بنطق أو اعتقاد أو فعل أو شك طوعاً ولو كان هازلاً بعد إسلامه»^١. ا.هـ.

فيتبين لك مما ذكرنا أن المذاهب الأربعة متفقة على هذا التقسيم أي تقسيم الكفر إلى أنواعه الثلاثة: الكفر القولي والكفر الفعلي والكفر الاعتقادي، وعلى هذا التقسيم كان مفتي ولاية بيروت الأسبق الشيخ عبد الباسط الفاخوري فإنه يقول في كتابه الكفاية لذوي العناية^(٤) في أحكام

(١) رد المحتار على الدر المختار، باب المرتد (٢٨٣/٣).

(٢) طبقات الشافعية (٩١/١).

(٣) شرح منتهى الإرادات، باب حكم المرتد (٣٨٦/٣).

(٤) الكفاية لذوي العناية، الفصل الأول في أحكام الردة.

الردة والعياذ بالله تعالى ما نصّه: «وهي قطع مكلف مختار الإسلام ولو امرأة بنية كفر أو فعل مكفر أو قول مكفر، سواء قاله استهزاء أو اعتقاداً أو عناداً». ١. هـ.

وكذلك جاء هذا التقسيم في كتب تعليم الواجبات الدينية الصادرة من مكتب التوجيه والإرشاد باليمن ألفها واطلع عليها مائة شيخ من الأزهر واليمن ففيها ما نصّه^(١): «الردة هي الكفر بعد الإيمان بقول أو فعل أو اعتقاد وقد سبق بيان ذلك في الكتاب الأول (الإيمان)». ١. هـ. وساق أسماء المشايخ الذين راجعوا الكتاب.

وكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة يخرج من الإسلام بمفرده ولو لم ينضم إليه النوع الآخر. فيحصل بالاعتقاد المكفر لو لم يصحبه قول أو فعل، ففي الفتاوى المهدية للشيخ محمد العباسي الحنفي^(٢) ما نصّه: «سئل في رجل لم تجر على لسانه كلمة لكنه اعتقد بقلبه ما يكفر هل يكون كافراً وإن لم يتلفظ، أو يتوقف كفره على اجتماع القول والاعتقاد بالقلب أجاب: لا يتوقف كفره على اجتماع القول مع الاعتقاد في القلب بل إذا اعتقد بقلبه ما يكفر يكون كافراً كما أنه لو جرى على لسانه كلمة الكفر فإنه يحكم بكفره ظاهراً، ففي الدرّ وحواشيه من الردّة أن ركن الردّة إجراء كلمة الكفر على لسانه وهذا بالنسبة إلى الظاهر الذي يحكم به الحاكم، وإلا فقد تكون بدونه كما لو عرض له اعتقاد باطل أو نوى أن يكفر بعد حين. والله تعالى أعلم». ١. هـ.

ولا يشترط للوقوع في الكفر انشراح الصدر بالإجماع، فقد قال ملا علي القاري^(٣) في شرحه على الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة ما نصّه:

(١) انظر باب الردّة.

(٢) الفتاوى المهدية، باب التعزير والردة، وحدّ القذف والبيعة (٢/٢٧).

(٣) شرح الفقه الأكبر (ص/١٦٥).

«ففي حاوي الفتاوى: مَنْ كَفَرَ بِاللِّسَانِ وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ فَهُوَ كَافِرٌ وَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ عِنْدَ اللَّهِ. انتهى. وهو معلوم من مفهوم قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [سورة النحل] ١. هـ.

قال الحافظ ابن حجر ما نصه^(١): «قلت: وممَّن جَنَحَ إِلَى بَعْضِ هَذَا الْبَحْثِ الطَّبْرِيُّ فِي تَهْذِيبِهِ فَقَالَ بَعْدَ أَنْ سَرَدَ أَحَادِيثَ الْبَابِ - يَعْنِي أَحَادِيثَ الْخَوَارِجِ -: فِيهِ الرَّدُّ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنَ الْإِسْلَامِ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ حُكْمَهُ إِلَّا بِقَصْدِ الْخُرُوجِ مِنْهُ عَالِمًا فَإِنَّهُ مُبْطَلٌ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: «يَقُولُونَ الْحَقَّ وَيَقْرءُونَ الْقُرْءَانَ وَيَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ وَلَا يَتَعَلَّقُونَ مِنْهُ بِشَيْءٍ» وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُمْ لَمْ يَرْتَكِبُوا اسْتِحْلَالَ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ إِلَّا بِخَطَأٍ مِنْهُمْ فِيمَا تَأْوَلَوْهُ مِنْ عَيْبِ الْقُرْءَانِ عَلَى غَيْرِ الْمُرَادِ مِنْهُ، ثُمَّ أُخْرِجَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَذَكَرَ عِنْدَهُ الْخَوَارِجُ وَمَا يَلْقَوْنَ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْءَانِ فَقَالَ: يُؤْمِنُونَ بِمُحْكَمِهِ وَيُهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ» اهـ.

ثم قال ما نصه^(٢): «وفيه أن من المسلمين من يخرج من الدين من غير أن يقصد الخروج منه ومن غير أن يختار دينًا على دين الإسلام، وأن الخوارج شرّ الفرق المبتدعة من الأمة المحمدية ومن اليهود والنصارى، قلت: والأخير مبني على القول بتكفيرهم مطلقًا وفيه منقبة عظيمة لعمر لشدته في الدين، وفيه أنه لا يكتفى في التعديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهود بتعديله الغاية في العبادة والتشكف والورع حتى يختبر باطن حاله» اهـ.

وكذلك لا يشترط عدم الغضب، فمن تلفظ بلفظ الكفر غاصبًا عامدًا أي بغير سبق لسان، كفر قال النووي في روضة الطالبين ما نصه^(٣): «ولو

(١) فتح الباري (١٢/٣٠٠).

(٢) فتح الباري (١٢/٣٠١ - ٣٠٢).

(٣) انظر روضة الطالبين (١٠/٦٨).

غضب على ولده أو غلامه فضربه ضرباً شديداً، فقال له رجل: أأنت مسلماً؟! فقال: لا، متعمداً كفر». ا.ا.هـ.

وفي الفتاوى الهندية ما نصه^(١): «وإذا قيل لرجل: ألا تخشى الله، فقال في حالة الغضب: لا، يصير كافراً. كذا في فتاوى قاضيخان». ا.ا.هـ.

وهذا فيه الرد على ما ذكره سيد سابق في كتابه الذي سماه فقه السنة^(٢) ونصه: «إن المسلم لا يعتبر خارجاً عن الإسلام ولا يحكم عليه بالردة إلا إذا انشرح صدره بالكفر واطمأن قلبه به ودخل فيه بالفعل لقول الله تعالى ﴿وَلَيْكِن مِّنْ شَرَحٍ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾... ا.ا.هـ. لأن الآية هي في المكروه ليست عامة له ولغيره.

فالله تعالى أفهمنا بهذه الآية حكمين في المكروه أولهما: أن المكروه على الكفر إن كان قلبه مطمئناً بالإيمان ولم ينشرح صدره بالكفر أنه معذور لا يحكم عليه بالكفر.

والثاني: أن المكروه إذا شرح صدره بالكفر حكم عليه بالكفر، فخالف هذا سيد سابق وتبعه حسن قاطرجي اللبناني فقالا: لا يحكم على من يقول كلمات الردة بالكفر إلا أن يختار على دين الإسلام ديناً غيره ويشرح صدره به ويعتقده، فهما بذلك عطلاً حكم هذه الآية وخرجاً عن إجماع المسلمين.

(١) انظر الفتاوى الهندية (٢/٢٦١).

(٢) انظر باب الردة من كتابه (٢/٤٥٣).

أمثلة لبعض ألفاظ الردّة

* ومن جملة ما يخرج المسلم من الإسلام سبُّ الله بالإجماع كما في الشفا للقاضي عياض^(١)، فقد قال ما نصه: «لا خلاف أنّ سبَّ الله تعالى من المسلمين كافراً حلالاً الدّم» ا.هـ.

* ونفي صفة من صفاته الواجبة له إجماعاً كالقدرة والعلم، وذلك بالإجماع. وأما ما رواه يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي أن الله أسماء وصفات لا يَسَعُ أحداً ردّها ومَنْ خالف بعد ثبوت الحجّة عليه فقد كفر. وأما قبل قيام الحجّة فإنه يعذر بالجهل لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الرّؤية والفكر. فمراده بذلك أن صفات الله قسمان: قسم يدرك ثبوته لله بالعقل كالصفات الثلاث عشرة: القدرة والإرادة والسمع والبصر والعلم والكلام والحياة والوجود والقِدَم والوحدانية والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والبقاء، والقسم الثاني ما لا يدرك بالعقل والرّؤية والفكر؛ فالقسم الأول يكفر جاحده، والقسم الثاني لا يكفر جاحده قبل العلم بالحجّة لأنه يتعلق بالسمع بدليل قوله «لا يدرك بالعقل والرّؤية والفكر»؛ وليس مراد الشافعي بقوله «يعذر بالجهل» ما كان من تلك الصفات الثلاث عشرة، فإنه يدرك ثبوته لله بالعقل والسمع، فمن جهل شيئاً منها فنفي فلا عذر له فإنها شرط للألوهية قال الحافظ ابن الجوزي: «مَنْ نفى قدرة الله على كل شيء كافر بالاتفاق» أي بلا خلاف.

فإذا عرف هذا علِمَ فساد قول بعض المدّعين للعلم إن الشافعي نفى الكفر عمّن جهل صفات الله على وجه يشمل الجهل بقدرة الله على كل شيء والعلم بكل شيء وسائر الصفات الثلاث عشرة، فإن هذا تخليط

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢٧٠).

وجهل فظيع؛ فلا يهولتك أيها الطالب للحق تمويه الجاهل الذي يزعم أن من جحد قدرة الله على كل شيء وعلمه بكل شيء لا يكفر بل يكون معذورًا إن كان جاهلاً، فنص الشافعي يرد ما زعمه، فإن كلام الشافعي يبين أن مراده الأسماء والصفات التي لا يستدل على ثبوتها لله بالعقل إلا بالنقل. فإن العقل لو لم يرد نص بذلك يدرك ثبوت القدرة الشاملة لله والعلم الشامل والإرادة الشاملة ووجوب السمع والبصر له على ما يليق به، وهكذا بقية الصفات الثلاث عشرة؛ أما الوجه واليد والعين ونحوها مما ورد في النص إطلاقه على الله على أنها صفات لا جوارح فإن ذلك لا يدرك بالعقل. ولنضرب لذلك مثلاً: شخص سمع إضافة اليد والعين إلى الله تعالى فأنكر لأنه لم يسمع بأن النص ورد بذلك فإنه لا يكفر بل يعلم أن هذا مما ورد به النص، فإن أنكر بعد علمه بورود النص في ذلك كفر، وكذلك من أنكر أن المؤمن من أسماء الله لأنه لم يعلم في القرآن تسمية الله بذلك فلا يكفر بل يقال له هذا ورد شرعاً تسميته به في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ﴾ [سورة الحشر]. فهل يعتقد ذو فهم في الشافعي أنه لا يكفر من نفي صفة من تلك الصفات الثلاث عشرة التي يدل العقل عليها وقد كفر حفصاً الفرد لأنه لا يثبت لله الكلام الذاتي الذي هو أحد معنيي القرآن ويُطلق القول بمخلوقية القرآن مع ذلك، فقد قال الشافعي رضي الله عنه لحفص بعدما ناظره: «لقد كفرت بالله العظيم» كما سبق، فكيف ينسب للشافعي بعد هذا أنه لا يكفر من نفي قدرة الله أو علمه أو سمعه للمسموعات أو بصره للمبصرات أو صفة الوجدانية أو صفة القدم أو نحو ذلك، وأنه يقول إن كان جاهلاً يعذر على وجه الإطلاق.

وقد رد ابن الجوزي قول ابن قتيبة^(١): «قد يغلط في بعض الصفات

(١) فتح الباري (٦/٥٢٣).

قوم من المسلمين فلا يكفرون بذلك»، فقال: «جحده صفة القدرة كفر اتفاقاً» اهـ. يعني - ابن قتيبة - بذلك قصة الرجل الذي قال رسول الله ﷺ فيه: «كان رجل يسرف على نفسه، فلما حضره الموت قال لبيته: إذا أنا مت فأحرقوني ثم اطحنوني ثم ذروني في الريح، فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحدًا»^(١)، حيث ظن ابن قتيبة أن هذا الرجل شك في قدرة الله عليه، قال ابن الجوزي: «جحده صفة القدرة كفر اتفاقاً»، وإنما معنى قوله: «لئن قدر الله علي» أي ضيق، فهي كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾ [سورة الطلاق] أي ضيق، وأما قوله: «لعلني أضل الله» كما في رواية لهذا الحديث فمعناه لعلني أفوته؛ ولعل هذا الرجل قال ذلك من شدة جزعه وخوفه كما غلط ذلك الآخر فقال: أنت عبدي وأنا ربك، أو يكون قوله: «لئن قدر علي» بتشديد الدال، أي قدر علي أن يعذبني ليعذبني.

قال الحافظ ابن حجر^(٢): «وأظهر الأقوال أنه قال ذلك في حال دهشته وغلبة الخوف عليه حتى ذهب بعقله». وتتمة الحديث المذكور: «فلما مات فعل به ذلك فأمر الله الأرض فقال: اجمعي ما فيك منه، ففعلت فإذا هو قائم فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: يا رب خشيتك، فغفر له». والحديث أخرجه البخاري وغيره، وأخرجه ابن حبان^(٣) بلفظ: «توفي رجل كان نباشاً فقال لولده: أحرقوني». ا.هـ.

وقال النووي^(٤): «اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث فقالت طائفة: لا يصح حمل هذا على أنه أراد نفي قدرة الله، فإن الشاك في قدرة الله تعالى

(١) صحيح البخاري: كتاب الأنبياء: الباب الأخير. وصحيح مسلم: كتاب التوبة: باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه.

(٢) فتح الباري (٥٢٣/٦).

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه: كتاب الرقاق، انظر الإحسان (٢٢/٢).

(٤) شرح صحيح مسلم (٧١/١٧).

كافر، وقد قال في آخر الحديث إنه إنما فعل هذا من خشية الله تعالى والكافر لا يخشى الله تعالى ولا يُغفر له، قال هؤلاء: فيكون له تأويلان أحدهما: أن معناه لمن قدر عليّ العذاب أي قضاه يقال منه قدر بالتخفيف وقدر بالتشديد بمعنى واحد، والثاني: أن قدر هنا بمعنى ضيق عليّ قال الله تعالى: ﴿فَقَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾ [سورة الفجر]. وهو أحد الأقوال في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [سورة الأنبياء]. وقالت طائفة: اللفظ على ظاهره ولكن قاله هذا الرجل وهو غير ضابط لكلامه ولا قاصد لحقيقة معناه ومعتقد لها بل قاله في حالة غلب عليه فيها الدهش والخوف وشدة الجزع، بحيث ذهب تيقظه وتدبر ما يقوله، فصار في معنى الغافل والناسي، وهذه الحالة لا يؤاخذ فيها وهو نحو قول القائل الآخر الذي غلب عليه الفرح حين وجد راحلته: أنت عبدي وأنا ربك فلم يكفر بذلك الدهش والغلبة والسهو. انتهى كلام النووي.

فإذا عرف هذا علم أنه لا يعذر أحد في نفي القدرة عن الله ونحوها من صفاته بسبب الجهل مهما بلغ الجهل بصاحبه. وكن على ذكر واستحضار لتثقل ابن الجوزي الإجماع، والشافعي يجلب مقامه عن أن يخرج من الإجماع.

* ومن الكفر قول المعتزلة: الله قادر بذاته لا بقدرة عالم بذاته لا بعلم، لأنه يلزم منه نفي كونه قادرًا وعالمًا. وقول بعضهم الذي هو مختلف فيه: لازم المذهب ليس بمذهب شرطه أن لا يكون اللازم بيّنًا كما ذكره ابن الحاجب في أصوله وغيره^(١)، ففي هذه الحال أي حال كون اللازم بيّنًا يكون مذهبًا على القولين أي عند الذين قالوا لازم المذهب ليس مذهبًا وعند الذين قالوا لازم المذهب مذهب، فقول المعتزلي إن الله قادر بذاته على الممكنات العقلية لا بقدرة يلزم من ذلك نفي كونه قادرًا من باب اللازم البيّن.

(١) انظر هامش الفروق للقرافي (١/١٤٧).

* ومن جملة المكفّرات أيضًا سب النبي - كما مر في باب مفصلاً - أو غيره من الأنبياء والاستهزاء بهم وتكذيبهم كنفى الآخرة والشواب والعقاب والبعث والجنة والنار والخلود فيهما، ولا عبرة بما قاله بعض المفتونين من أن النار تنفى محتجاً بقوله تعالى: ﴿لَيَبِيْنَ فِيهَا أَحْقَابًا ۝٢٣﴾ لَا يَذُوْقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ [سورة النبأ]، قال: والأحقاب جمع حُقْب وهو ثمانون عامًا، وجمع تكسير على وزن أفعال، وهو من أبنية جموع القلّة التي تكون لثلاثة وما فوقها إلى العشرة، وهذا شطح كبير لأنه مخالف للنصوص الصريحة في بقاء النار منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ۝١٦﴾ خٰلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجْدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٥﴾ [سورة الأحزاب] وغيره، فيتعين القول إن معنى ﴿لَيَبِيْنَ فِيهَا أَحْقَابًا ۝٢٣﴾ أي أحقابًا لا نهاية لها، وهو من باب استعمال بعض أبنية جمع القلّة بمعنى جمع الكثرة.

ففي كتاب لسان العرب^(١) ما نصّه: «قال - أي الفراء -: الحُقْبُ ثمانون سنة، والسنة ثلاثمائة وستون يومًا، اليوم منها ألف سنة من عدد الدنيا، قال: وليس هذا مما يدلّ على غاية كما يظن بعض الناس، وإنما يدلّ على الغاية التوقيت، خمسة أحقاب أو عشرة، والمعنى أنهم يلبثون فيها أحقابًا كلّمًا مضى حُقْبُ تَبِعَهُ حُقْبٌ آخر؛ وقال الزّجاج: المعنى أنهم يلبثون فيها أحقابًا لا يذوقون في الأحقاب بردًا ولا شرابًا، وهم خالدون في النار أبدًا كما قال الله عزّ وجلّ». ١. هـ.

* ومن الكفر أيضًا إنكار نبوة نبي مجمع على نبوته كموسى وعيسى وإبراهيم وءادم عليهم الصلاة والسلام، أما نبوة ءادم فقد اتفق المسلمون عليها وأجمعوا، ونقل إجماعهم أبو منصور التميمي البغدادي المتوفى سنة ٤٢٩ هجرية في موضعين من كتابه فقال ما نصّه^(٢): «أجمع أصحاب

(١) لسان العرب مادة (ح ق ب) (١/٣٢٦).

(٢) أصول الدين (ص/١٥٧).

التواريخ من المسلمين على أنّ عدد الأنبياء عليهم السلام مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً كما وردت به الأخبار الصحيحة أولهم أبونا آدم عليه السلام وءآخرهم نبينا محمد ﷺ» ا.هـ.

وقال في موضع آخر^(١): «أجمع المسلمون وأهل الكتاب على أنّ أول من أرسل من الناس آدم عليه السلام» ا.هـ.

وفي الحديث^(٢) عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وبيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه إلا تحت لوائي، وأنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر» ا.هـ.

وأما تكفير منكر نبوته فهو في الفتاوى الهندية^(٣) ففيها ما نصه: «عن جعفر فيمن يقول: ءامننّ بجميع أنبيائه ولا أعلم أنّ آدم نبيٌّ أم لا، يكفر كذا في العتابية» ا.هـ.

وقال ملا علي القاري في الفقه الأكبر^(٤) ما نصه: «والأنبياء عليهم الصلاة والسلام كلّهم أي جميعهم الشامل لرسولهم ومشاهيرهم وغيرهم أولهم آدم عليه الصلاة والسلام على ما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة فما نُقل عن بعض من إنكار نبوته يكون كفراً» ا.هـ.

وفي قول الله تعالى: ﴿ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٧٧﴾ لَئِن بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَنَّكَ إِنَِّّي أَتَّقِي اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٧٨﴾ إِنَِّّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ ﴿٧٩﴾ [سورة المائدة]

الآية دليل على رسالة آدم، وأن أبناءه كانوا على شريعة أنزلت على

(١) أصول الدين (ص/١٥٩).

(٢) أخرجه الترمذي: في كتاب المناقب: باب في فضل النبي ﷺ وقال عقبه: حسن صحيح.

(٣) الفتاوى الهندية (٢/٢٦٣).

(٤) انظر الفقه الأكبر (ص/٥٦).

أبيهم، وفي حديث البخاري^(١): «لا تُقتل نفسٌ ظلمًا إلا كان على ابن آدم الأول كِفْلٌ من دمها»، دليل أيضًا لأنه لو لم يكن مرسلًا إلى أبنائه لم يكونوا مكلفين، فلم يكن يكتب على ابن آدم الأول ذنب.

وقد أخبر الله تبارك وتعالى في كتابه بفضل البشر، ولو كان أولهم آدم وأبنائه عائشين بغير شريعة يعملون بها لكانوا كالبهائم ليس لهم ذلك الفضل الذي ناله أبوهم بإسجاد الملائكة له.

وروى ابن حبان في صحيحه^(٢) قال: «أخبرنا محمد بن عمرو بن يوسف، حدثنا محمد بن عبد الملك بن زنجويه، حدثنا أبو توبة، حدثنا معاوية بن سلام، عن أخيه زيد بن سلام قال: سمعت أبا سلام قال: سمعت أبا أمامة أن رجلاً قال: يا رسول الله أنبيأ كان آدم؟ قال: «نعم مكلم»، قال: فكم كان بينه وبين نوح؟ قال: «عشرة قرون».

وفيه^(٣) عن أبي ذر أنه قال: «قلت: يا رسول الله كم الأنبياء؟ قال: «مائة ألف وعشرون ألفاً» قلت: يا رسول الله كم الرسل من ذلك؟ قال: «ثلاثمائة وثلاثة عشر جمًا غفيرًا» قال: قلت: يا رسول الله من كان أولهم؟ قال: «آدم» قلت: يا رسول الله أنبي مرسل؟ قال: «نعم، خلقه الله بيده ونفخ فيه من روحه وكلمه قبلًا». رواه ابن حبان وصححه، وكلام من تكلم في إبراهيم ابن هشام بن يحيى الغساني أحد رواة هذا الحديث لا يضر تصحيحه، لأن ابن حبان ذكره في كتابه الثقات^(٤).

ورواه الحافظ ابن حجر في المطالب العالية^(٥) في عدة مواضع مطولاً

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجنائز: باب قول النبي ﷺ: «يُعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه» إذا كان النوح من سته.

(٢) انظر الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان (٢٤/٨).

(٣) انظر الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان (١/٢٨٧ - ٢٨٩).

(٤) كتاب الثقات (٧٩/٨).

(٥) المطالب العالية (٣/١١٤).

وعزاه لمحمد بن أبي عمر، ومختصرًا وعزاه لإسحاق بن راهويه^(١)

وقد ذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث في شرح البخاري عازيًا^(٢) له لابن حبان مع ذكر أن ابن حبان صححه ولم ينتقده لكون ذلك الراوي المختلف فيه وجد لحديثه شواهد، وكثير من الأحاديث يكون في إسنادها من هو مختلف في توثيقه ويوجد لحديثه شاهد فيقوى بالشاهد^(٣).

وقال في موضع آخر^(٤): «قوله ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ الآية، قيل: قدّم ذكر نوح فيها لأنه أول نبي أرسل أو أول نبي عوقب قومه، فلا يرد كون آدم أول الأنبياء مطلقًا كما سيأتي بسط القول في ذلك في الكلام على حديث الشفاعة» اهـ.

ويحتم كونه رسولاً أن النبي غير الرسول يكون تابعاً لرسول قبله ولم يكن قبل آدم بشر حتى يكون فيهم رسول وادم نبياً تابعاً له.

أما حديث البخاري^(٥) الذي فيه أن الناس يأتون نوحاً يوم القيامة فيقولون: أنت أول الرسل إلى أهل الأرض فمعناه أنه أول رسول أرسل إلى قبائل متعددة لأن من كان قبله لم يكونوا كذلك؛ دلّ على ذلك كلمة «إلى أهل الأرض».

(١) المطالب العالية (٣/٢٦٩).

(٢) فتح الباري (٦/٣٦١).

(٣) قال الشيخ المحدث حبيب الرحمن الأعظمي الهندي في تعليقه على هذا الحديث قال البوصيري: «رواه الطيالسي وابن أبي شيبة وابن أبي عمير وإسحاق بن راهويه وأبو يعلى وأحمد والحرث فذكره مختصرًا وابن حبان فذكره بزيادة طويلة جدًا». اهـ. انظر تعليق الشيخ حبيب الرحمن على المطالب العالية لابن حجر العسقلاني (٣/١١٤).

(٤) فتح الباري (١/٩).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب أحاديث الأنبياء: باب قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾ [سورة هود].

ومن الدليل على رسالة آدم أنه أحل له أن يزوج بنيه من بناته الذكر من هذا البطن من الأنثى من البطن الآخر، ثم نسخ هذا الحكم بموته. ولولا أن فعل آدم الذي فعله من تزويج بنيه من بناته بوحي أوحى إليه لأنه رسول من الله لكان ذلك التصرف تصرفاً باطلاً ولكان ذلك كتسافد الحمير، ولكان البشر الأول لا نسب لهم شرعي بل كانوا أبناء زنى، وذلك منافٍ لكرامة آدم عند الله؛ ففي رسالة آدم على الإطلاق تكذيب للدين فهو كفر، فهو كإنكار نبوته الذي نقل الإجماع على أنه كفر غير واحد منهم ابن حزم فقد ذكر: إن المخالف في ذلك متفق على كفره وذلك في كتابه مراتب الإجماع^(١).

وينطبق هذا الحكم على بعض الوهابية كأبي بكر الجزائري مؤلف كتاب منهاج المسلم وكتاب عقيدة المسلم، وتسمية هذين الكتابين بهذين الاسمين تحريف للحقيقة، فهذان الكتابان جديران بأن يسميا بضد ذلك فيقال في الأول: ضد منهاج المسلم وفي الثاني: ضد عقيدة المسلم.

* ومن الكفر اعتقاد جواز نبوة أحد بعد نبينا محمد ﷺ، لما فيه من تكذيب للقرآن والسنة وإجماع المسلمين المعلوم بين علمائهم وعوامهم، أما القرءان فقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ (سورة الأحزاب)، أما السنة فقوله ﷺ: «وأنا العاقب الذي ليس بعده نبي» أخرجه البخاري وغيره^(٢). ومخالفة القاديانية أتباع غلام أحمد القادياني الباكستاني الذي ادعى النبوة لهذا، وتأويلهم للخاتم بمعنى الزينة كفر، وهذا غلام أحمد قال عن نفسه إنه نبي رسول، وقال إنها نبوة تجديدية، وقال إنها نبوة ظلية أي تحت ظل محمد، ثم المسلمون قاموا ليقتلوه أول ما دعا

(١) مراتب الإجماع (ص/١٧٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب: باب ما جاء في أسماء رسول الله، ومسلم في صحيحه: كتاب الفضائل: باب في أسمائه ﷺ، والترمذي في سننه: كتاب الأدب: باب ما جاء في أسماء النبي ﷺ، وأحمد في مسنده (٨٠/٤).

إلى الإيمان بأنه نبي فاحتمى بالإنكليز، فشرطوا عليه أن يعطل حركة الجهاد في الهند كلها، فقال فيما ادعى إنه وحي من الله: «يجب علينا شكر الدولة البريطانية لأنهم أحسنوا إلينا بأنواع الامتنان، وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان، وحرام علينا وعلى جميع المسلمين محاربة الإنكليز»، فوفى بالشرط الذي طلبوا منه، ثم قام مقامه بعض ذريته لتلك الدعوة. ومن جملة تمويهااتهم أنهم يقولون: معنى «لا نبي بعدي» المذكور في الحديث لا نبي آخر في حال حياتي، وهذا تحريف للحديث، بل معناه أنا آخر النبيين لا يأتي بعدي نبي إلى يوم القيامة.

ويصدق هذا الحديث الصحيح الذي رواه مسلم^(١) فإنه ﷺ قال: «وَأَخْتَمَ بِي النَّبِيُّونَ». وهذا يزيد معنى وخاتم النبيين وضوحاً أنه بمعنى آخرهم أي بمعنى الآخر الذي لا نبي بعده، وكذلك قوله ﷺ لعلي رضي الله عنه عند السفر إلى تبوك: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي»، رواه البخاري^(٢)، وقوله ﷺ: «لم يبق من النبوة إلا المبشرات» قالوا: وما المبشرات؟ قال: «الرؤيا الصالحة». رواه البخاري^(٣). وهذا التمويه يرد أيضاً بقوله ﷺ: «لو كان بعدي نبي لكان عمر» رواه الترمذي^(٤)، وبالحديث الذي فيه إخبار النبي أنه سيأتي بعده كذابون كل منهم يزعم أنه رسول الله، فغلام أحمد داخل في هؤلاء لأن الرسول ذكر أنهم ثلاثون ولم يدع في حياة رسول الله النبوة إلا الأسود العنسي ومسيلمة الكذاب.

* ومن الكفر الفعلي كتابة الفاتحة بالبول ولو كان لغرض الاستشفاء، وما يوجد في حاشية ابن عابدين نقلاً عن صاحب الهداية من أنه يجوز

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: أول كتاب المساجد ومواضع الصلاة.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب: باب مناقب علي رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التعبير: باب المبشرات.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب المناقب: باب في مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

كتابة الفاتحة بالدم على الجبهة لمن رعف وكذلك بالبول إن علم فيه شفاء، فهو مردود، وهو مجرد رأي لبعض الحنفية لم ينقل عن صاحب المذهب أبي حنيفة ولا عن أحد من كبار أصحابه؛ ومستبعد أن يكون من كلام ابن عابدين لأنه ذكر في ثبته أنه لا يجوز كتابة القرآن بالدم فقال فيه ^(١) ما نصه: «ومنها ما رأيت به بخطه أيضًا مما يكتب للرعاف على جبهة المرعوف: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكِ وَكَسَمَاءِ أَقْلِي وَغِيصَ الْمَاءِ وَفُصِيَ الْأَمْرُ﴾ [سورة هود]. ولا يجوز كتابتها بدم الرعاف كما يفعله بعض الجهال لأن الدم نجس فلا يجوز أن يكتب به كلام الله تعالى». ١.١ هـ. فليحذر هذا النقل الذي في الحاشية فإن المذهب الحنفي بريء منها، فوبالها على من قالها ومن اتبعها أو صدّقها.

فائدة مهمة: ويجب على من وقعت منه ردة أن يعود فورًا إلى الإسلام بالشهادتين والإفلاع عما وقعت به الردة، ولا يكفي للدخول في الإسلام قول أستغفر الله بدل الشهادتين، ويدل على ذلك ما رواه ابن حبان ^(٢) عن عمران ابن حصين قال: أتى رسول الله ﷺ رجل فقال: يا محمد، عبد المطلب خير لقومه منك كان يطعمهم الكبد والسنام وأنت تنحرهم، فقال له ما شاء الله، فلما أراد أن ينصرف قال: ما أقول قال: «قل اللهم قني شر نفسي واعزم لي على رشد أمري» فانطلق الرجل ولم يكن أسلم، وقال لرسول الله: إني أتيتك فقلت علمني فقلت: قل اللهم قني شر نفسي واعزم لي على رشد أمري، فما أقول الآن حين أسلمت، قال: «قل اللهم قني شر نفسي واعزم لي على رشد أمري، اللهم اغفر لي ما أسررت وما أعلنت وما أخطأت وما عمدت وما جهلت». والدليل فيه أن الرسول لما جاءه هذا الرجل كافرًا لم يأمره بالاستغفار باللسان لأنه لا ينفعه وهو على كفره، ثم لما جاءه وقد أسلم أمره بالاستغفار وأما قوله تعالى حكاية عن نوح: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ

(١) عقود اللآلي (ص/١٨٧).

(٢) انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢/١٢٨).

عَقَابًا ﴿٧﴾ [سورة نوح] فمعناه: اطلبوا المغفرة من الله بالدخول في الإسلام، وليس الاستغفار اللساني المجرد عن الدخول في الإسلام أي الإيمان بالله ونبى ذلك الوقت وهو نوح.

وروى هذا الحديث أحمد والنسائي^(١) عن عمران بن حصين، عن أبيه قال: «أتى رسول الله ﷺ رجل فقال: يا محمد، عبد المطلب خير لقومك منك كان يطعمهم الكبد والسنام وأنت تنحرهم قال: فقال ما شاء الله، فلما أراد أن ينصرف قال: ما أقول قال: «قل اللهم قني شر نفسي واعزم لي على رشد أمري» فانطلق ولم يكن أسلم. ثم إنه أسلم فقال: يا رسول الله إني كنت أتيتك فقلت علمني فقلت قل: «اللهم قني شر نفسي واعزم لي على رشد أمري» فما أقول الآن حين أسلمت؟ قال: «قل: اللهم قني شر نفسي واعزم لي على رشد أمري، اللهم اغفر لي ما أسررت وما أعلنت وما أخطأت وما عمدت وما علمت وما جهلت».

أخبرنا أبو جعفر بن أبي سريح الرازي، قال: أخبرني محمد بن سعيد وهو ابن سابق القزويني، قال: ثنا عمرو وهو ابن أبي قيس، عن منصور، عن ربيعي بن حراش، عن عمران بن حصين، عن أبيه أنه أتى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد كان عبد المطلب خيرًا لقومك منك، كان يطعمهم الكبد والسنام وأنت تنحرهم، فقال له ما شاء الله أن يقول، ثم قال له: «قل اللهم قني شر نفسي واعزم لي على رشد أمري»، ثم أتاه وهو مسلم فقال: قلت لي ما قلت فكيف أقول الآن وأنا مسلم؟ قال: «قل: اللهم اغفر لي ما أسررت وما أعلنت وما أخطأت وما عمدت وما جهلت».

أخبرني زكريا بن يحيى، قال: حدثنا عثمان هو ابن أبي شيبة، قال: حدثنا محمد بن بشر، قال: حدثنا زكريا هو ابن أبي زائدة، قال: حدثنا

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٤/٤٤٤)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (ص/٥٤٧ - ٥٤٩).

منصور بن المعتمر، قال: حدثني ربعي بن حراش، عن عمران بن حصين، قال: جاء حصين إلى النبي ﷺ قبل أن يسلم فقال: يا محمد كان عبد المطلب خيلاً لقومك منك كان يطعمهم الكبد والسنام وأنت تنحرهم، فقال له رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقول، ثم إن حصيناً قال: يا محمد ماذا تأمرني أن أقول؟ قال: «تقول: اللهم إني أعوذ بك من شر نفسي وأسألك أن تعزم لي على رشد أمري». ثم إن حصيناً أسلم بعد ثم أتى النبي ﷺ فقال: إني كنت سألتك المرة الأولى وإني أقول الآن ما تأمرني أن أقول؟ قال: «قل اللهم اغفر لي ما أسررت وما أعلنت وما أخطأت وما جهلت وما علمت». ١.١. هـ. ورواية ابن حبان ليس فيها تسمية الرجل حصيناً^(١)

فتبين بهذا صحة ما قلت في تأليف لي ان المرتد إذا قال استغفر الله قبل أن يتشهد لا يزداد إلا ذنباً، لأن معناه اللهم اغفر لي وأنا كافر بك، وذلك مراغمة للدين فيكون ذلك منه زيادة كفر. واستغفار إبراهيم لأبيه الذي كان كافراً وهو على كفره معناه أنه يطلب له من الله المغفرة بالدخول في الإسلام لأن الإسلام كفارة الكفر، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [سورة الأنفال]، وعلى ذلك يحمل قول رسول الله ﷺ في حق أبي طالب حين عرض عليه الإسلام فأبى: «لأستغفرن لك ما لم أنه عنك»^(٢) أي ما لم يوح الله إلي أنك تموت كافراً. فهذه المسئلة من المهمات لأن كثيراً من الناس يقعون في الزدة بسبب الله أو غير ذلك ثم يقولون استغفر الله استغفر الله من دون أن يقولوا الشهادتين، وهؤلاء لا ينفعهم قول استغفر الله بل يزيدهم كفراً، وهذا كثير في بعض البلاد، فلينبهوا وليعلموا الصواب،

(١) وعلى روايته المعول وعليها اعتمادنا.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجنائز: باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله، وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان: باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ما لم يشرع في التزج وهو الغرغرة... إلخ، وأحمد في مسنده ٤٣٣/٥، والحاكم في المستدرک ٣٣٦/٢.

وإلى الله المرجع والمآب. وكان رجل ممن يتسبب إلى العلم قد رأى في تأليفي «الصراط المستقيم» هذه المسئلة فقال: هذا غير صحيح كيف لا يجوز لمن وقع في الردة أن يقول أستغفر الله قبل دخوله في الإسلام، فاستنكر ذلك استنكارًا شديدًا، ثم وجهت إليه من يورد عليه هذا الحديث، ولا أدري هل رجع عن رأيه أم لا.

وأما المجمع عليه فجحدته فيه تفصيل ذكره الزركشي في تشنيف المسامع ممزوجًا بالمتن فقال ما نصه^(١): «(ص) جاحد المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كافر قطعًا وكذا المشهور المنصوص في الأصح وفي غير المنصوص تردد، ولا يكفر جاحد الخفي ولو منصوصًا (ش) من جحد مجمعًا عليه فله أحوال أحدها: أن يكون ذلك المجمع عليه معلومًا من الدين بالضرورة كأركان الإسلام فهو كافر قطعًا، وليس كفره من حيث انه مجمع عليه بل لجحدته ما اشترك الخلق في معرفته، ولأنه صار بخلافه جاحدًا لصدق الرسول؛ واعلم أنه قد يستشكل قولهم المعلوم من الدين بالضرورة فإنه ليس في الأحكام الشرعية على قاعدة الأشعرية شيء يعلم كونه حكمًا شرعيًا إلا بدليل. وجوابه: أنها ثبتت بأعظم دليل وإنما سميت ضرورية في الدين من حيث أشبهت العلوم الضرورية في عدم تطرق الشك إليها واستواء الخواص والعوام في دركها.

الثانية: أن لا يبلغ رتبة الضروري لكنه مشهور فينظر فإن كان فيه نص كالصلوات ففي تكفيره خلاف والأصح نعم، وإن لم يكن فيه نص ففي الحكم بتكفيره خلاف، وصحح النووي في باب الردة التكفير ونقل الرافعي في باب حد الخمر عن الإمام أنه لم يستحسن إطلاق القول بتكفير المستحل، وقال: كيف نكفر من خالف الإجماع ونحن لا نكفر من رد أصل الإجماع وإنما نبدعه ونضله، وأول ما ذكره الأصحاب على

(١) تشنيف المسامع (ص/٢٣٥).

ما إذا صدق المجمعين على أن التحريم ثابت في الشرع ثم خالفه فإنه يكون ردًا للشرع.

الثالثة: أن يكون خفيًا لا يعرفه إلا الخواص كفساد الحج بالوطء قبل الوقوف، وتوريث بنت الابن السدس مع بنت الصلب، فإذا اعتقد المعتقد في شيء من هذا أنه خلاف إجماع العلماء لم يكفر لكن يحكم بضلاله وخطئه، ولا فرق في هذا بين المنصوص عليه وغيره لاشتراك الكل في الخفاء ولا يعلم فيه خلاف» اهـ.

• تنبيه مهم

في تحريم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بمغفرة جميع الذنوب

قال الشوبري في تجريده حاشية الرملي الكبير ما نصه^(١): «وجزم ابن عبد السلام في الأمالي والغزالي بتحريم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بمغفرة جميع الذنوب وبعدم دخولهم النار، لأننا نقطع بخبر الله تعالى وخبر رسول الله ﷺ أن فيهم من يدخل النار. وأما الدعاء بالمغفرة في قوله تعالى حكاية عن نوح: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدِي وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [سورة نوح] ونحو ذلك فإنه ورد بصيغة الفعل في سياق الإثبات، وذلك لا يقتضي العموم لأن الأفعال تكررات، ولجواز قصد معهود خاص وهو أهل زمانه مثلاً». اهـ.

وكذا ذكر الرملي في شرح المنهاج^(٢) وابن عابدين الحنفي في حاشيته^(٣)، فليس معنى الآية اغفر لجميع المؤمنين جميع ذنوبهم.

وهذا الدعاء فيه رد للنصوص، ورد النصوص كفر كما قال النسفي في عقيدته المشهورة، وقد قال أبو جعفر الطحاوي: «والأمن والإياس ينقلان عن ملة الإسلام»، وهذه عقيدة المرجئة، وهم من الكافرين من أهل الأهواء وذلك لقولهم لا يضرم مع الإسلام ذنب كما لا تنفع مع الكفر حسنة.

(١) انظر هامش شرح روض الطالب (١/٢٥٦).

(٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٢/٣٠٤).

(٣) حاشية رد المحتار (١/٥٢٢).

بَيَانُ

أَنَّ اللَّهَ هُوَ مَعِينُ الْمُؤْمِنِ عَلَى إِيمَانِهِ وَالْكَافِرِ عَلَى كُفْرِهِ

اعلم أن قول بعض العوام: «كل واحد على دينه الله يعينه» يُحكّم على قائله بحسب ما يفهمه من المعنى، فإن أراد الدعاء للمؤمن أن يعينه الله على الإيمان وللكافر بأن يعينه على كفره كفر، لأنه حينئذ يكون رضي بالكفر؛ وأما إن أراد الإخبار بأن الله هو الذي أعان المؤمن على إيمانه وهو الذي أعان الكافر على كفره فلا يُكفّر، لأنّ التعبير بإعانة المؤمن على إيمانه والكافر على كفره صرح به غير واحد من العلماء.

ففي كتاب حاشية الصفطي^(١) ما نصّه: «وفي الدرّ المختار: إذا سُمّي عند ذبح الشاة المسروقة لا تؤكل على الأصح لأنه مرتد حينئذ، وإنما حكم بكفره لأنّ التبرّك والاستعانة باسم الشيء لا تتصور إلا فيما فيه إذنه ورضاه، فإذا فعل ذلك يقتضي أنّ الله راضٍ بذلك، إذا اعتقد ذلك كفر، أفاده الخادمي. قال شيخنا الأمير^(٢): وهذا مردود لأن الإنسان يستعين بالله في جميع شهواته لأنّه المعين له على الخير والشر». ١. هـ.

وذكر الشيخ محمد المكي المالكي في كتابه تهذيب الفروق^(٣) ما نصّه: «ويؤيده ما في آخر صيد الدر المختار: ورأيت بخط ثقة سرق شاة فذبّحها

(١) حاشية الصفطي على شرح ابن تركي على العشماوية المعروفة باسم حاشية سنية وتحقيقات بهية (ص/٣).

(٢) حاشية الأمير (٧/١).

(٣) انظر هامش الفروق (١/١٤٦ - ١٤٧).

بتسمية فوجد صاحبها هل تؤكل؟ الأصح لا، لكفره بتسميته على الحرام القطعي بلا تملك ولا إذن. ١.١. هـ. وإن كان مذهبنا منع علة التكفير إذا لم يتهاون ولم يستحل فإنه المعين على الخير والشر. ١.١. هـ.

وقال إمام الحرمين الجويني الشافعي في كتابه الإرشاد^(١) ما نصه: «ثم السلف الصالحون كما سألوا الله تعالى الإيمان، كذلك سألوه أن يجنبهم الكفر، والقدرة على الإيمان قدرة على الكفر على أصول المعتزلة، فلئن كان الربُّ معيَّنًا على الإيمان بخلق القدرة عليه فيجبُ أن يكون معيَّنًا على الكفر بخلق القدرة عليه» ١.١. هـ.

وقال الشيخ محمد عرفة الدسوقي^(٢) المالكي في بيانه الإعانة ما نصه: «قوله وبالله تعالى أستعين أي وأستعين بالله تعالى على تأليف هذا الشرح أي أطلب منه الإعانة على تأليفه أي أطلب منه أن يخلق في القدرة على ذلك». ١.١. هـ.

وقال أبو عبد الله محمد الطالب بن حمدون بن الحاج المالكي ما نصه^(٣): «وإنما طلبت معونته تعالى لأن من أعانه الله تيسرت مطالبه ونجحت مآربه، ومن لم يعنه لم يحصل على طائل وإن كدَّ في دهر طائل» اهـ.

وأما الإمام فخر الدين الرازي فقال في كتابه محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين^(٤) في معرض رده على بعض الغلاة ما نصه: «وأيضًا فإنه تعالى يعين الكفرة على المسلمين ويمكنهم من قتل أوليائه». ١.١. هـ.

(١) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص/١٧٩).

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٦/١).

(٣) حاشية محمد الطالب على شرح ميارة (ص/١٤).

(٤) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمقدمين (ص/٣١١).

فليس مرادهم بالإعانة هنا الرضا والمحبة كما وهِمَ بعض الناس إنما معناه التمكين والإقدار، والله تعالى هو الذي يمكن العبد من عمل الخير وعمل الشر، لأنه هو الذي خلق لسان وفؤاد وجوارح المؤمن والكافر، فلولا أن الله أعطى المؤمن القدرة على الإيمان لم يؤمن، ولولا أنه أعطى الكافر القدرة على الكفر لم يكفر.

وتفسير الإعانة بالتمكين والإقدار موافق ومنسجم مع قول الله تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۗ﴾ [سورة الشمس]. وقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ۗ﴾ [سورة النجم].

بَيَانُ

حكم من يتلفظ بلفظ الكفر
بغير سبق لسان
وأنه يخرج من الإسلام
إن كان غير مكره بالقتل ونحوه

اعلم أن الألفاظ قسمان: صريح ليس له إلا وجه واحد؛ وظاهر يحتمل معنيين أحدهما أقرب من الآخر أو هما متساويان؛ فمن نطق بالكفر الصريح وهو عامد أي بغير سبق اللسان وغير مكره وعالمٌ بمعنى اللفظ فهذا يكفر سواء كان نطقه من باب السبِّ لله أو للرسول أو لغيره من الأنبياء أو الملائكة أو سبِّ شريعة الإسلام، أو من باب إنكار ما علم من الدين بالضرورة؛ ولا يدخله التأويل لأنه لو كان يدخله التأويل لتعطل تطبيق أحكام الردة وتلفظ من يشاء بما يشاء من الصريح ثم يقول كلامي له تأويل، وهذا باب من الفوضى كبير؛ فلا ينظر بعد كون اللفظ صريحاً إلى قصد الشخص ولا إلى معرفته بحكم تلك الكلمة أنها تخرج من الإسلام.

أما أن الصريح لا يؤول، فقد ذكر ذلك غير واحد من الأصوليين، كما نقل ذلك عنهم إمام الحرمين الجويني وأقرهم على ذلك، ففي كتاب نهاية المحتاج^(١) ما نصّه: «ونقل الإمام^(٢) عن الأصوليين أن إضمار التورية أي فيما لا يحتملها كما هو واضح لا يفيد، فيكفر باطناً أيضاً لحصول التهاون منه» ا.هـ.

(١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، كتاب الردة (٧/٣٩٤).

(٢) أي إمام الحرمين الجويني.

وفي تفسير القرطبي^(١) عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّيُّ قُلُوبَ لَمَنِ فِي أَيِّكُمْ مِنَ الْأَسْرَى﴾ [سورة الأنفال] إلى آخر الآية ما نصه: «قال علماؤنا إن تكلم الكافر بالإيمان في قلبه ولسانه ولم يمض فيه عزيمة لم يكن مؤمناً، وإذا وجد مثل ذلك من المؤمن كان كافراً، إلا ما كان من الوسوسة التي لا يقدر على دفعها فإن الله قد عفا عنها وأسقطها». ا.هـ.

وقال أيضاً^(٢) عند شرح قوله تعالى: ﴿وَلَمَنِ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَعُوذُ وَنَلْمُهُ قُلُوبَ لَمَنِ قُلُوبَ لَمَنِ قُلُوبَ لَمَنِ قُلُوبَ لَمَنِ قُلُوبَ﴾ [سورة التوبة] ما نصه: «قال القاضي أبو بكر بن العربي: لا يخلو أن يكون ما قالوه من ذلك جذاً أو هزلاً، وهو كيفما كان كفر، فإن الهزل بالكفر كفر لا خلاف فيه بين الأمة». ا.هـ.

وقال الإمام حبيب بن الربيع^(٣) وهو أحد كبار المالكية المتوسطين بين المتقدمين منهم والمتأخرين، وهو من أصحاب الوجوه الذين يستخرجون الأحكام بالاستنباط من نصوص الإمام مالك رضي الله عنه: «أدعاء التأويل في لفظ صراح لا يقبل». ا.هـ.

وفي الفتاوى الهندية^(٤) ما نصه: «رجل كفر بلسانه طائعا وقلبه مطمئن بالإيمان يكون كافراً ولا يكون عند الله مؤمناً، كذا في فتاوى قاضيخان». ا.هـ.

وأما من نطق بكلام له معنيان أحدهما كفري والآخر ليس بكفري فهذا إذا

(١) الجامع لأحكام القرآن (٥٥/٨).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٩٧/٨).

(٣) شرح الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٣٧٨/٤). وانظر أيضاً إكفار الملحدين في ضروريات الدين للمحدث محمد أنور شاه الكشميري (ص/٩٠).

(٤) الفتاوى الهندية (٢٨٣/٢).

لم يرد المعنى الكفري فلا يكفر، مثال ذلك أن يقول شخص: هذا خير من الله إذا رأى نعمة، كأن رأى عالماً جليلاً تقياً ناصحاً للناس شفوفاً عليهم، فإنه إن أراد أنه خير من عند الله فلا يكفر ولا بأس بذلك، وهذا فهم من ينطق بها غالباً، وإن أراد به أن ذلك العالم هو أفضل من الله فيكفر. ومثاله أيضاً أن يقول الشخص: تُكره الصلاة على النبي، فإن هذا اللفظ يحتمل من حيث اللغة أن قول اللهم صلّ على محمد مكروه وهذا كفر، ويحتمل أن الصلاة الشرعية مكروهة على الأرض المرتفعة المحدودة، لأن النبي يطلق على الأرض المرتفعة المحدودة فلا يكون كفراً ولو قال: تُكره الصلاة على النبي محمد كفر كفراً صريحاً لا يقبل التأويل لتعيين المعنى الأول.

ثم إن الكفر الصريح يُخرج قائله من الإسلام، سواء كان الشخص عالماً بالحكم أم لا، فقد جاء في الحديث الذي رواه الترمذي^(١) عن أبي هريرة وحسنه، وأقر الحافظ ابن حجر تحسينه، أنه ﷺ قال: «إن الرجل ليتكلم بالكلمة لا يرى بها بأساً يهوي بها في النار سبعين خريفاً». فأفهمنا رسول الله ﷺ بقوله: «لا يرى بها بأساً» أنه لا يشترط أن يكون الشخص عالماً بحكم تلك الكلمة أنها تخرج من الإسلام. وروى البخاري^(٢) ومسلم^(٣) هذا الحديث عن أبي هريرة أيضاً بلفظ: «إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتبين فيها يهوي بها في النار أبعد مما بين المشرق والمغرب».

فكلا الحديثين معناه أن العبد قد يتكلم بالكلمة الخبيثة المخرجة من الإسلام وهو لا يعرف أنها تخرج من الإسلام بل ولا يرى أنها معصية، وهذه المسافة المذكورة في الحديث نهاية قعر جهنم كما جاء في مسلم^(٤)

(١) سنن الترمذي: كتاب الزهد: باب فيمن تكلم بكلمة يُضحك بها الناس.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الرقاق: باب حفظ اللسان.

(٣) صحيح مسلم: كتاب الزهد والرقائق: باب التكلم بالكلمة يهوي بها في النار.

(٤) صحيح مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها: باب في شدة حرّ جهنم ويُعد قعرها وما تأخذ من المعدنين.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ سَمِعْنَا وَجِبَةً^(١) فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَدْرُونَ مَا هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «هَذَا حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ مِنْذُ سَبْعِينَ خَرِيفًا فَهُوَ يَهْوِي فِي النَّارِ الْآنَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَعْرِهَا».

فبعد هذا البيان الصريح من صاحب الشرع لا يعول على أي خلاف يخالفه، فقد قال الإمام المجتهد أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر: «إذا جاء الخبر ارتفع النظر». ١.٠ هـ. ومعناه إذا ثبت الحديث بطل الاجتهاد والرأي.

قال ملاً علي القاري في شرح الفقه الأكبر ما نصه^(٢): «قال القنوي: ولو تلفظ بكلمة الكفر طائعا غير معتقد له يكفر لأنه راضٍ بمباشرتة وإن لم يرض بحكمه كالهازل به فإنه يكفر وإن لم يرض بحكمه ولا يُعذر بالجهل». ١.٠ هـ.

فالقول بالتكفير هو القول الصحيح الذي عليه الجمهور الموافق للنصوص الشرعية الصحيحة، وأما من خالف هذا فليس من أصحاب الوجوه أهل التخريج وليس من المحققين، واعتبار أي قول ممن ينسب إلى العلم إن خالف الصواب يؤدي إلى الفوضى، ودين الله يُنزه عن الفوضى.

فمن قال إنه يعذر بجهله فقوله غير معتبر فاسد لأن العبرة بالدليل، وقائل هذا القول لم يأخذ كلامه هذا من أصول أئمة المذاهب، ولم ينقل عن أحد من حكام المسلمين الذين كانوا يحكمون بالردة على من تلفظوا بالألفاظ الكفرية ثم يجرون عليهم الحكم بالقتل أنهم كانوا يقولون للواحد من أولئك الأشخاص هل كنت عالماً بالحكم أن هذا الكلام كفر أم لا، بل كانوا يطبقون عليه حكم الردة بمجرد اعترافه أو شهادة عدلين، فهذا القول مخالف للإجماع الفعلي فلا يعطى أدنى التفات، الله يعصمنا من

(١) الوجبة بفتح الواو والموحدة بينهما جيم ساكنة: الهدئة وهي شدة صوت وقع الشيء الثقيل.

(٢) شرح الفقه الأكبر (ص/١٦٣).

الزلل المؤدي إلى مثل هذا الشذوذ. فلتحذف تلك المقالة التي يفهم منها المطالع الذي لا بصيرة له التعميم والإطلاق أي توهم أن الإنسان يعذر في كل كلمة كفرية إن كان يجهل أنها كفر، وهذا هدم للدين، وقد نصّ القاضي عياض وابن حجر وغيرهما على أنه لا يعذر بالجهل في الكفر.

وكذلك طوائف عديدة خرجوا من الإسلام وهم يزعمون أنهم مسلمون، وكفرهم الذي كفروا به صريح لا يتردد اثنان من أهل الحق أنهم كفار مع ظنهم بأنفسهم أنهم مسلمون، وهم طوائف عدة ذكروا بالتفصيل في كتب الفرق، كالحلاجية زعيمهم الحلاج الذي كان يكتب لأحدهم من الرحمن الرحيم إلى فلان بن فلان، ويعتبرون ذلك حقاً كما ذكر الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي في ترجمة الحلاج في تاريخ بغداد، ونقلوا عنه ألفاظ الوحدة المطلقة معتقدين بها، فأبي حظ في الإسلام لأمثال هؤلاء. فيلزم على قول هؤلاء المتفولين أن كل هؤلاء الفرق لم يخرجوا من الإسلام، لأنهم لم يقصدوا الخروج منه إلى دين غيره، وإنما اجتهدوا فأخطئوا كما زعم سيد سابق في كتابه فقه السنة^(١).

قال الإمام تقي الدين السبكي في فتاويه^(٢) بعد ذكره لحديث: «من قال لأخيه المسلم يا كافر فقد باء بها أحدهما، ومن رمى رجلاً بالكفر أو قال: عدو الله، وليس كذلك إلا حار عليه» ما نصه: «أقول: هذا الحديث الصحيح الذي ذكرته قائم على الحكم على مكفر هؤلاء المؤمنين بالكفر وإن كان المكفر معتقداً - أي للإسلام - كاعتقاد الساجد للصنم أو ملقي المصحف في القاذورات ونحوه، لا ينجيه اعتقاده للإسلام من الحكم بكفره» ١. هـ.

وأما بعض الحنفية المنقول عنهم خلاف هذا ممن هم ليسوا من أهل

(١) يقول سيد سابق: «إن المسلم لا يعتبر خارجاً من الإسلام، ولا يحكم عليه بالردة، إلا إذا انشرح صدره بالكفر، واطمأن قلبه به» من باب الردة، (٢/٤٥٣).

(٢) فتاوى السبكي (٢/٥٧٠).

التخريج بل هم من المتأخرين الذين لا ينظر إليهم في الإجماع والخلاف، ولا يؤخذ بقولهم إلا أن يكونوا نقلوا عن الإمام أو أصحاب الوجوه في المذهب فلا عبرة برأيهم هذا، فمنهم من قال مخالفاً للإجماع: «إنه لا يجوز أن يتزوج من ليس حسنياً أو حسينية من هي حسنية أو حسينية إلا إذا خشي عليها مفسدة» قلنا: إن الصحابة أجمعوا على تصويب عمر بن الخطاب في تزوجه ابنة علي الشريفة أم كلثوم، وقال بعضهم ممن هو أعلى منه مرتبة في العلم إنه يجوز الأكل في رمضان إلى طلوع الشمس، وهناك من قال بجواز وطء الجارية المملوكة بإباحة مالها لغيره، فهل ينظر إلى مثل هذا الخلاف أم يقال هو خلاف كالعدم. فلا يدفع قول هؤلاء قول المجتهدين المنوط بهم الإجماع والاختلاف، كما قال أبو بكر الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه، فللعلماء مراتب والآراء والأقوال مراتب، وليس كل العلماء في مرتبة واحدة؛ فمن كان أسير التقليد في غير محله تاه في الحيرة.

ويكفي في رد هذا أنه مخالف لما قال الإمام المجتهد محمد بن الحسن^(١) فيمن قال لمن رآه على معصية ظاهرة ألا تخاف الله فقال: لا أخافه. كفر ولا يمكن تأويله. ا.هـ. ولو كان جهل الشخص بحكم الكلمة أنها ردة عدواً لترك تكفيره ولم يقل هذا.

قال الحافظ تقي الدين السبكي في فتاويه: «ولا ينجيهم - أي الخوارج - اعتقاد الإسلام إجمالاً والعمل بالواجبات عن الحكم بكفرهم كما لا ينجي الساجد للصنم ذلك» نقل ذلك عنه الحافظ ابن حجر في فتح الباري^(٢)، ثم قال ابن حجر في الفتح ما نصه^(٣): «قلت وممن جنح إلى بعض هذا البحث الطبري في تهذيبه، فقال بعد أن سرد أحاديث الباب - يعني أحاديث

(١) انظر الفتاوى الهندية (٢/٢٦١).

(٢) فتح الباري (١٢/٣٠٠).

(٣) فتح الباري (١٢/٣٠٠).

الخوارج - : فيه الرد على قول من قال: لا يخرج أحد من الإسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه إلا بقصد الخروج منه عالمًا، فإنه مبطل لقوله في الحديث: «يقولون الحق ويقرءون القرآن ويمرقون من الإسلام ولا يتعلقون منه بشيء»، ومن المعلوم أنهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم إلا بخطأ منهم فيما تأولوه من أي القرآن على غير المراد منه». ا. هـ.

وقال أيضًا^(١): «وفيه أن من المسلمين من يخرج من الدين من غير أن يقصد الخروج منه، ومن غير أن يختار دينًا على دين الإسلام، وأن الخوارج شرّ الفرق المبتدعة من الأمة المحمدية ومن اليهود والنصارى. قلت: والأخير مبني على القول بتكفيرهم مطلقًا، وفيه منقبة عظيمة لعمر لشدته في الدين، وفيه أنه لا يكتفي في التعديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهود بتعديله الغاية في العبادة والتشف والورع حتى يختبر باطن حاله». ا. هـ.

ثم قال الحافظ^(٢) ما نصه: «قوله: وقول الله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [سورة النحل] وساق إلى ﴿عَظِيمٌ﴾ هو وعيد شديد لمن ارتد مختارًا، وأما من أكره على ذلك هو معذور بالآية لأن الاستثناء من الإثبات نفي فيقتضي أن لا يدخل الذي أكره على الكفر تحت الوعيد، والمشهور أن الآية المذكورة نزلت في عمار بن ياسر كما جاء من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر قال: أخذ المشركون عمارًا فعذبوه حتى قاربهم في بعض ما أرادوا فشكى ذلك إلى النبي ﷺ فقال له: «كيف تجد قلبك؟» قال: مطمئن بالإيمان، قال: «فإن عادوا فعد»، وهو مرسل ورجاله ثقات، أخرجه الطبري وقبله عبد الرزاق، وعنه عبد بن حميد، وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في السند فقال عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار، عن أبيه وهو مرسل

(١) فتح الباري (١٢/٣٠١ - ٣٠٢).

(٢) فتح الباري (١٢/٣١٢ - ٣١٣).

أيضًا، وأخرج الطبري أيضًا من طريق عطية العوفي عن ابن عباس نحوه مطولا وفي سنده ضعف، وفيه أن المشركين عذبوا عمارًا وأباه وأمه وصهيبًا وبلالا وخبابًا وسالمًا مولى أبي حذيفة فمات ياسر وامرأته في العذاب وصبر الآخرون، وفي رواية مجاهد، عن ابن عباس عند ابن المنذر أن الصحابة لما هاجروا إلى المدينة أخذ المشركون خبابًا وبلالا وعمارًا فأطاعهم عمار وأبى الآخرون فعذبوهما، وأخرجه الفاكهي من مرسل زيد بن أسلم، وأن ذلك وقع من عمار عند بيعة الأنصار في العقبة وأن الكفار أخذوا عمارًا فسألوه عن النبي ﷺ فجحدهم خبره فأرادوا أن يعذبوه فقال هو يكفر بمحمد وبما جاء به فأعجبهم وأطلقوه، فجاء إلى النبي ﷺ فذكر نحوه، وفي سنده ضعف أيضًا.

وأخرج عبد بن حميد من طريق ابن سيرين أن رسول الله ﷺ لقي عمار بن ياسر وهو يبكي فجعل يمسح الدموع عنه ويقول: «أخذك المشركون فغطوك في الماء حتى قلت لهم كذا، إن عادوا فعد»، ورجاله ثقات مع إرساله أيضًا، وهذه المراسيل تقوى بعضها ببعض، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق مسلم الأعمور وهو ضعيف، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: «عذب المشركون عمارًا حتى قال لهم كلامًا تقيّة فاشتد عليه، الحديث، وقد أخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس في قوله ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ (١٠٦)، قال: أخبر الله أن من كفر بعد إيمانه فعليه غضب من الله وأما من أكره بلسانه وخالفه قلبه بالإيمان لينجو بذلك من عدوه فلا حرج عليه إن الله إنما يأخذ العباد بما عقدت عليه قلوبهم. قلت: وعلى هذا فالاستثناء مقدم من قوله ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ﴾ (١٠٦) كأنه قيل فعليهم غضب من الله إلا من أكره لأن الكفر يكون بالقول والفعل من غير اعتقاد، وقد يكون باعتقاد فاستثنى الأول وهو المكره». ١. هـ.

ونقل الحافظ اللغوي محمد مرتضى الزبيدي^(١) عن الإمام علي مشكلات الإحياء: «ومن كذب بقدره الله تعالى وبما أوجد بها فقد كفر ولو لم يقصد الكفر، فإن أكثر اليهود والنصارى وسائر النحل ما قصدت الكفر إلا بظنها بأنفسها وهي كفار بلا ريب، وهذا وجه واضح قريب ولا يلتفت إلى ما مال إليه بعض من لا يعرف وجوه التأويل ولا يعقل كلام أولي الحكم ولا الراسخين في العلم». ١.١.هـ.

وقال تقي الدين السبكي^(٢) وهو ممن قيل ببلوغه درجة الاجتهاد: «إن إنكار القطعي كفر، ولا يشترط أن يعلم ذلك المنكر قطعيته ثم ينكر فيكون بذلك كافراً على ما يتوهمه الخائلون، بل يشترط قطعيته في الواقع». ١.١.هـ.

وما أشاعه بعض الناس كسيد سابق عن مالك وبعض عن أبي حنيفة من أنه إذا كان في المسئلة تسعة وتسعون وجهًا بالتكفير ووجه واحد بترك التكفير فينبغي للمفتي ترك التكفير، ليس له مستند، والمذكور في بعض كتب الحنفية أن ذلك في اختلاف الروايات أي عن الإمام أو عن صاحبيه، لأن في الاصطلاح الفقهي أن الرواية هي ما كان عن صاحب المذهب، ثم من المعلوم عند الفقهاء أنه لا عبرة بكل خلاف إلا خلاف له حظ من النظر كما قال القائل:

وليس كل خلاف جاء معتبرًا إلا خلاف له حظ من النظر
وإلا لجاز للشخص ان يأكل ويشرب في رمضان إلى طلوع الشمس
لوجود من قال به من المتقدمين، ولصح أيضًا الأخذ بقول من قال:
يجوز وطء الجارية المملوكة بإباحة مالكةا لغيره، وكلا الأمرين لا شيء،
ومن المعلوم أنه لا عبرة بالخلاف بعد الإجماع، فلا يظن ظان أن هذا
من المسائل التي اختلف فيها.

(١) إتحاف السادة المتقين (٩/٣٩٣).

(٢) إكفار الملحدين (ص/٣٣).

أقول: المقرر في كتب الحنفية أن من تكلم بكلمة لها وجوه أي معانٍ بعضها يقتضي الكفر وبعضها لا يقتضيه، حكم عليه بالوجه الذي لا يقتضي الكفر، إلا إذا قال أردت الوجه الآخر فليس للمفتي حينئذٍ أن يفتي إلا بالتكفير وأنه تبيين منه امراته. ومثل بعضهم لذلك بمن قال: «لا أريد الصلاة» قال: فإن أراد أنه لا يريد الصلاة لأنه قد صلى فلا يكفر، وكذلك إن أراد لا أصلي لقول من قال له صلّ يا فلان فلا يكفر أيضًا، وإن قال لا أريد الصلاة لأنه متكاسل فلا يكفر أيضًا، وإن أراد لا أصلي لأنها غير واجبة عليّ على وجه الإنكار لفرضيتها كفر، وعزا بعض الحنفية هذا إلى الإمام محمد بن الحسن صاحب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنهما.

أقول: من جعل هذا الأمر مطلقًا فأراد أنه لا يكفر الشخص إذا تلفظ بالألفاظ الكفر فقال واحد هذا كفر وقال آخر ليس بكفر وكان القائلون بتكفيره عددهم تسعة وتسعون وكان القائل بعدم تكفيره واحدًا إنه يأخذ بقول الواحد مع كون الكلمة المختلف فيها لا تحتل إلا معنى كفرًا واحدًا فقد افترى على دين الله وخرج من الإجماع.

وقد ذكر ملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر ما نصه^(١): «وقد ذكروا أن المسئلة المتعلقة بالكفر إذا كان لها تسعة وتسعون احتمالًا للكفر واحتمال واحد في نفيه فالأولى للمفتي والقاضي أن يعمل بالاحتمال النافي» اهـ.

هذا هو المعروف الثابت عند الفقهاء وقد نقل معناه عن محمد بن الحسن في لفظ يحتمل أربعة معاني، وأما ما يقال إنه إذا كان في المسئلة تسعة وتسعون قولًا بالتكفير وقول واحد بتركه أخذ بالقول الواحد فلا أصل له عن مالك ولا عن أبي حنيفة ولا عن واحد من الأئمة.

(١) شرح الفقه الأكبر (ص/١٦٢).

بيان

الفرق بين الرسول والنبي

يشارك الرسول والنبي في الوحي، فكلُّ قد أوحى الله إليه بشرع يُعمل به لتبليغه للناس، غير أن الرسول يوحى إليه بنسخ بعض شرع من قبله أي بنسخ بعض الأحكام التي كانت في زمن الرسول الذي قبله، أو بشرع جديد أي بأحكام لم تُنزل على من قبله من الأنبياء، أما النبي غير الرسول فإنه يوحى إليه ليبليغ شرع الرسول الذي قبله. وقد خفي هذا على كثير من الناس فغلطوا في هذا التعريف وادعوا أن النبي أوحى إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، وهذا الكلام لا يليق بمقام النبوة، فإن كل أنبياء الله مأمورون بالتبليغ، وكلهم أدوا ما أمروا به.

قال المفسر ناصر الدين البيضاوي في تفسيره^(١) ما نصه: «الرسول من بعثه الله بشريعة مجددة يدعو الناس إليها، والنبي يعمه ومن بعثه لتقرير شرع سابق كأنباء بني إسرائيل الذين كانوا بين موسى وعيسى عليهم السلام» اهـ.

وقال العلامة كمال الدين البياضي الحنفي في إشارات المرام^(٢) ما نصه: «فالنبي إنسان بعثه الله لتبليغ ما أوحى إليه، وكذا الرسول، فهو المراد هنا، ولذا اقتصر على الأنبياء» اهـ، وقال في موضع آخر من كتابه المذكور^(٣): «الثالثة: أن الرسول من جاء بشرع مبتدئ، والنبي من لم يأت به وإن أمر بالإبلاغ كما في شرح التأويلات الماتريديّة»، إلى أن قال: «واختاره المحققون وصرح به البيضاوي في سورة الحج» اهـ.

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٥٧/٤).

(٢) إشارات المرام من عبارات الإمام (ص/٣١١).

(٣) المرجع السابق (ص/٣٣٣).

وقال عصرينا الحافظ أحمد الغماري^(١) ما نصه: «الفرق بين النبي والرسول دقيق وقد خفي على كثير من الناس، والمشهور في كتب المتكلمين في الفرق بينهما أن الرسول إنسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه، والنبي إنسان أوحى إليه بشرع فلم يؤمر بتبليغه، وهذا كلام جاهل بالسنة والأخبار بل وبصريح القرءان، فإن قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [سورة الحج] صريح في إرسالهما حقًا، وكذلك قول النبي ﷺ: «وكان النبي يُبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس كافة»^(٢)، والأخبار والأحاديث التي فيها فأوحى الله إلى نبي من أنبيائه أن قل لفلان العابد أو للملك الفلاني أو للقرية الفلانية لا تكاد تنحصر وهذا هو الإرسال، والذي عندنا أن الرسول يفارق النبي في ثلاثة أمور». ثم قال: «الثالثة: أن الرسول يبعث بشريعة مستقلة والنبي يبعث بتقرير شريعة من قبله» اهـ.

ومما يدل أيضًا على ذلك قولُ الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرِيْبٍ مِّنْ نَّبِيِّ (٩٤)﴾ [سورة الأعراف] الآية أليس هذا الإرسال المذكور في هذه الآية هو إرسال تبليغ ودعوة إلى عبادة الله سبحانه وتعالى، وكيف يوفق بين هذه الآية وبين قولهم: «إن النبي أوحى إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه»؟ والله تعالى قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرِيْبٍ مِّنْ نَّبِيٍّ إِلَّا قَالَ مَرْفُوهًا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ (٢٤)﴾ [سورة سبأ]، وقال تعالى: ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَّبِيٍّ فِي الْأَوَّلِينَ (٦) وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ (٧)﴾ [سورة الزخرف]، نسأل الله تعالى التوفيق من الزلل إنه على كل شيء قدير.

قال المناوي في مقدمة فيض القدير^(٣) ما نصه: «والرسول والنبي طال

(١) جؤنة العطار (ص/٤٠ - ٤١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الصلاة: باب قول النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا».

(٣) فيض القدير (١/١٥ - ١٦).

فيما بينهما من النسبة الكلام، والمحققون كما قال ابن الهمام كالعضد والتفتازاني والشريف الجرجاني على ترادفهما لا فارق إلا الكتاب»، ثم قال: «وقال في المقاصد: النبي إنسان بعثه الله لتبليغ ما أوحى إليه، قال وكذا الرسول، قال الكمال ابن أبي شريف: هذا ينبيء عن اختياره للقول بترادفهما.

وفي شرح العقائد بعد ما ذكر أنه لا يقتصر على عدد في تسمية الأنبياء ما نصه: وكلهم كانوا مبلغين عن الله تعالى لأن هذا معنى النبوة والرسالة، قال الكمال ابن أبي شريف: هذا مبني على أن الرسول والنبي بمعنى واحد. وقال الإمام الرازي في تفسيره: ولا معنى للنبوة والرسالة إلا أن يشهد على الله أنه شرع هذا الحكم، وفي المواقف وشرحه في السمعيات: النبي من قال له الله تعالى أرسلتك إلى قوم كذا أو إلى الناس جميعاً أو بلغهم عني أو نحوه، ولا يشترط في الإرسال شرط.

وفيه في شرح الديباجة: الرسول نبي معه كتاب، والنبي غير الرسول من لا كتاب معه بل أمر بمتابعة شرع من قبله كيوشع. قال المولى خسرو: تبع - يعني الشريف - صاحب الكشاف في تفسير الرسول، واعتراضه بأنه لا يوافق المنقول في عدد الرسل والكتب إذ الكتب نحو مائة والرسل أكثر من ثلاثمائة مدفوع بأن مراده بمن معه كتاب أن يكون مأموراً بالدعوة إلى شريعة كتاب سواء أنزل على نفسه أو على نبي آخر. قال: والأقرب أن الرسول من أنزل عليه كتاب أو أمر بحكم لم يكن قبله وإن لم ينزل عليه كتاب، والنبي أعم لما في ذلك من النقص عما أورد على الأول من أنه يلزم عليه أن يكون من بعث بدون كتاب ولا متابعة من قبله خارجاً عن النبي والرسول معاً، اللهم إلا أن يقال إنه لا وجود لمثله. انتهى.

وقال الشيباني في شرح الفقه الأكبر: الرسول من بعث بشرع مجدد، والنبي يعمه ومن بعث بتقرير شرع سابق كأنبيا بني إسرائيل الذين بين

موسى وعيسى، ومن ثم شبه النبي ﷺ علماء أمته بهم». ثم قال: «وقال الصفوي: اختار بعض المحققين أن الرسول نبي أتاه الملك وقيل جبريل بوحي لا نوم ولا إلهام، والنبي أعم، واعترض بعدم شموله لما لم يكن بواسطة كما هو ظاهر المنقول في موسى قبل نزول الملك عليه ورفعته بأنه يصدق عليه أنه أتاه في وقت لا ينجع إذ يلزم أن يكون النبي قبل البعثة رسولاً حقيقة ولا قائل به.

وقد أفاد ما قرره المحققان التفتازاني والجرجاني أن مجرد الإيحاء لا يقتضي النبوة، إنما المقتضي لها إيحاء بشرع وتكليف خاص، فخرج من بعث لتكميل نفسه كزيد بن نفيل، ومن ثم قيل ونعم ما قيل: يعتقد كثير أن النبوة مجرد الوحي وهو باطل وإلا لزم نبوة نحو مريم وءاسية، والتزامه شاذ.

وما أورد على التفتازاني من أن قوله: النبي من بعث لتبليغ ما أوحى إليه أنه لا يشمل المبعوث إليه لتبليغ ما أوحى لغيره كما في بني إسرائيل. أجيب بأنه مأمور بتبليغ ذلك وهو مما أوحى إليه، أو أن شرع غيره المشير إليه فيما أوحى إليه في الجملة.

ومن هذه النقول اللامعة والمباحث الجامعة عرف صحة عزو العلامة ابن الهمام القول بالترادف إلى المحققين وأن الإمام الشهاب ابن حجر قد انحرف هنا عن صوب الصواب حيث حكم على من زعم الاتحاد بالغلط، ونسب الكمال بن الهمام إلى الاسترواح في نقله والسقط، ثم قال: إن الذي في كلام أئمة الأصوليين خلاف الاتحاد، قال: رأي المحققين خلاف هؤلاء، فإن إراد أن محققي أئمة الأصوليين خلاف العصد والتفتازاني والجرجاني وأن هؤلاء ليسوا بمحققين فهذا شيء لا يقوله محصل، وإن أرادهم فهذه نصوصهم قد تليت عليك، ولسنا ننازعه في أن المشهور بين الفقهاء ما ذكره الحلبي من التغير وأن الفارق الأمر بالتبليغ إنما الملام في إقدامه على تغليب ذلك المحقق ونسبته إلى الغفول

عن كلام المحققين من رأس القلم». انتهى كلام المناوي.

وقال الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي في أصول الدين^(١) ما نصه: «والفرق بينهما - أي النبي والرسول - أن النبي من أتاه الوحي من الله عز وجل ونزل عليه الملك بالوحي، والرسول من يأتي بشرع على الابتداء أو ينسخ بعض أحكام شريعة قبله». اهـ.

وقال القونوي النسفي في القلائد شرح العقيدة الطحاوية^(٢) ما نصه: «والفرق بين النبي والرسول أن الرسول من بعثه الله تعالى إلى قوم وأنزل عليه كتابًا أو لم ينزل لكن أمره بحكم لم يكن ذلك الحكم في دين الرسول الذي كان قبله، والنبي من لم ينزل عليه كتابًا ولم يأمره بحكم جديد بل أمره بأن يدعو الناس إلى دين الرسول الذي كان قبله». اهـ.

فائدة: قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى ﴿٥٦﴾﴾ [سورة الحج] الآية، فالله تعالى قال ﴿أَرْسَلْنَا ﴿٥٦﴾﴾، ثم في الآية ﴿مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴿٥٦﴾﴾ إطلاق الإرسال على النبي والرسول ويكفي هذا دليلاً على أن النبي يبلغ وعلى بطلان قول من يقول إن النبي ليس مأموراً بالتبليغ. ثم لا معنى للإرسال بدون الأمر بالتبليغ، فالرسول والنبي كلاهما مأموران بالتبليغ إنما الفرق بينهما بما سوى ذلك كالذي ذكره الإمام عبد القاهر ابن طاهر التميمي الذي قال فيه ابن حجر الهيتمي: «الإمام الكبير إمام أصحابنا»، وهذا الذي كان عليه المتقدمون فلا عبرة بالرأي الذي ذكره بعض المتأخرين المخالف للنص ولما قاله المتقدمون.

(١) أصول الدين (ص/١٥٤).

(٢) القلائد شرح العقائد (ص/٨٣).

بَيَانُ

تبرئة يوسف عليه السلام من الهمّ بالفاحشة

اعلم أن الأنبياء عليهم السلام تجب لهم العصمة من الكفر ومن المعصية الكبيرة وكذا الصغيرة التي فيها خسة ودناءة وكذا كل ما لا يليق بمنصبهم قبل النبوة وبعدها. وأما وصف القرءان ليوسف عليه السلام بالهمّ فليس فيه دليل على همه بالفاحشة، والمقرر عند العلماء أن ظاهر الآية إذا كان يحتمل وجوهاً من التفسير منها ما يوافق الحق ومنها ما يخالفه يحمل على المعنى الذي ليس فيه محذور ولا يبطله نقل ولا عقل، لذا فإن القول بأن سيدنا يوسف عليه السلام هم بالزنا بامرأة العزيز أي قصد ذلك فهو كفر لأن فيه طعنًا وقدحًا بنبي من أنبياء الله، وهي دعوى باطلة بالنقل والعقل. فإذا كان الأمر كذلك يحمل الهمّ إما على أنه همّ بدفعها عنه وإما على أنه لم يحصل منه هم البتة على ما سيأتي بيانه بإذن الله تعالى، فنقول وبالله التوفيق:

قوله تعالى: ﴿وَزَوَّدْتَهُ﴾ (٢٣) أي طلبت امرأة العزيز واسمها زليخا وهي ﴿الَّتِي﴾ (٢٣) كان ﴿هُوَ﴾ (٢٣) أي سيدنا يوسف ﴿فِي بَيْتِهَا﴾ (٢٣) أي بمصر ﴿عَنْ نَفْسِهِ﴾ (٢٣) أي أن يواقعها بأن يعمل معها ما يفعله الرجل مع زوجته، فأبى ورفض ﴿وَعَلَّقَتِ الْأُبْرَصَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ (٢٣) أي قالت له: هَلُمَّ وأقبل وتعال ﴿قَالَ﴾ (٢٣) أي رد عليها سيدنا يوسف عليه السلام بقوله ﴿مَعَاذَ اللَّهِ﴾ (٢٣) أي أعوذ بالله وأعتصم به والجا إليه فيما دعوتني إليه، قاله إنكارًا لما طلبت منه ثم قال: ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ (٢٣) وفيه وجهان:

أحدهما: أنه أراد العزيز، قاله مجاهد وغيره، أي هو الذي اشترايني وأحسن مثواي أي أحسن منزلي وأكرمني واتممني فلا أخونه في أهله.

الثاني: أن الضمير في ﴿إِنَّهُ﴾ (٢٣) يعود على الله تعالى، قاله أبو حيان والزجاج، أي أن الله خالقي تولاني في طول مقامي ونجاني من الجب. أما معنى قوله تعالى ﴿لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ (٢٣) أي لا ينجح من ظلم ففعل ما ليس له فعله وجازى الإحسان بالسوء.

قال المفسر أبو حيان في «النهر الماد»^(١) ما نصه: «وما أحسن هذا التنصل من الوقوع في سوء استعاذ أولاً بالله الذي بيده العصمة وملكوت كل شيء ثم نبه على أن إحسان الله إليه لا يناسب أن يُجازى بالسوء، ثم نفى الفلاح عن الظالمين وهو الظفر والفوز بالبغية، فلا يناسب أن أكون ظالمًا أضع الشيء غير موضعه» اهـ.

﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾ (٢٤) أي قصدت وأرادت وعزمت امرأة العزيز على المعصية والزنا.

وأما تفسير الآية ﴿وَهُمْ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ (٢٤) [سورة يوسف] فاعلم أن أحسن ما قيل في تفسيرها: إن جواب لولا محذوف يدل عليه ما قبله أي لولا أن رأى برهان ربه لهم بها فلم يحصل منه همٌ بالزنا لأن الله أراه برهانه. وقال بعض المفسرين من أهل الحق إن معنى وهم بها أي هم بدفعها.

ومعنى ﴿لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ (٢٤) أن الله أعلمه البرهان أنك يا يوسف لو دفعتها لقاتل لزوجها دفعني ليجبرني على الفاحشة فلم يدفعها بل أدار لها ظهره ذاهبًا فشقت قميصه من خلف فكان الدليل عليها.

أما ما يروى من أن يوسف هم بالزنا وأنه حل إزاره وجلس منها مجلس الرجل من زوجته فإن هذا باطل لا يليق بنبي من أنبياء الله تعالى، قال تعالى في براءة يوسف ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْفَنِّ حَصَّصَ الْحَقُّ أَنَا رَوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (٥١) [سورة يوسف].

قال ابن الجوزي في تفسيره^(١): «ولا يصح ما يروى عن المفسرين أنه حل سراويل وقعد منها مقعد الرجل، فإنه لو كان هذا دل على العزم والأنبياء معصومون من العزم على الزنا» اهـ.

وقال فخر الدين الرازي في تفسيره^(٢): «إن يوسف عليه السلام كان بريئاً عن العمل الباطل والهم المحرم، وهذا قول المحققين من المفسرين والمتكلمين وبه نقول وعنه نذب» اهـ.

وقال المفسر اللغوي أبو حيان الأندلسي في تفسيره^(٣): «الذي نقوله: إن يوسف عليه الصلاة والسلام لم يقع منه همٌ بها البتة، بل هو منفي لوجود رواية البرهان كما تقول: قارنت لولا أن عصمك الله» اهـ.

قلنا: هذا هو الحق الذي يجب المصير إليه واعتقاده والذب عنه فإن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام منزهون عن الهم المحرم ومن تسلط الشيطان على قلوبهم فلا يحصل منهم الهم بالزنا ولا إرادة ذلك والقصد على فعله.

﴿كَذَلِكَ﴾ (٢٤) أي كذلك أريناه البرهان ﴿لِنَصْرِفَ عَنْهُ الشُّوْبَةَ﴾ (٢٤) أي الإثم أو مقدمات الفحشاء ﴿وَالْفَحْشَاءَ﴾ (٢٤) أي الزنا ﴿إِنَّهُمْ﴾ (٢٤) أي يوسف عليه السلام ﴿مِنَ عِبَادِنَا الْمُتَّخِصِينَ﴾ (٢٤) أي الذين أخلصهم الله لرسالته أي طهرهم واختارهم واصطفاهم للنبوّة.

﴿وَأَسْتَبَقَا الْبَابَ﴾ (٢٥) يعني يوسف والمرأة تسابقا إلى الباب كل واحد منهما يريد أن يسبق صاحبه، وأراد يوسف أن يسبق ليفتح ويخرج

(١) زاد المسير (٢٠٥/٤).

(٢) التفسير الكبير (١١٨/١٨).

(٣) النهر الماد (١١٤/٢).

وأرادت هي إن سبقت إمساك الباب لثلا يخرج فأدرسته فتعلقت بقميصه من خلفه فجذبتة ﴿وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ﴾ أي قطعته وشقته ﴿مِنْ دُبُرٍ﴾ أي من خلفه لأنه كان هو الأسبق إلى الباب وهي الطالبة له ﴿وَأَلْفِيَا﴾ أي وجدا وصادفا ﴿سَيِّدَهَا﴾ أي زوجها ﴿لَدَا الْبَابِ﴾ أي عند الباب، فلما رأت زوجها طلبت وجهها للحيلة وكادت - من الكيد - ف﴿قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا﴾ يعني الفاحشة ﴿إِلَّا أَنْ يُسَجَّنَ﴾ أي يحبس ﴿أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أي مؤلم بأن يضرب.

﴿قَالَ﴾ أي سيدنا يوسف متبرئاً مما رمته به من الخيانة ﴿هِيَ رَوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي﴾ أي هي طلبت مني الفاحشة وأبيت ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ أي حكم حاكم من أهلها ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبُلٍ﴾ أي من قدام ﴿فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ وإن كان قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ ﴿أَي مِنْ خَلْفٍ﴾ فكذبت وهو من الصديقين ﴿فَلَمَّا رَأَىٰ إِنَّهُ﴾ يعني هذا الصنيع ﴿مِنْ كَيْدِكُنَّ﴾ يعني من حيلكن ومكركن ﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾ وذلك لعظم فتنهن.

﴿يُوسُفُ﴾ يعني قال له زوجها: يا يوسف ﴿أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ أي اكنمه ولا تخبر به أحداً لثلا يشيع، ثم قال لزوجته ﴿وَأَسْتَغْفِرِي لِدُنْيَاكَ﴾ أي توبي من ذنبك ﴿إِنَّكَ كُنْتِ مِنَ الْغَاطِيِينَ﴾ يعني من المذنبين. قال المفسرون: ثم شاع ذلك الحديث في مصر حتى تحدث بذلك النساء.

يتبين من سياق الآيات أن يوسف عليه السلام بريء من قصد الزنا والهم بفعله، ويستدل لذلك بأمور منها:

- قوله تعالى ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ﴾، قال الفخر

الرازي^(١): «ذلك يدل على أن ماهية السوء والفحشاء مصروفة عنه» اهـ.

- وقال أيضًا^(٢): «إن الأنبياء عليهم السلام متى صدرت منهم زلة أو هفوة استعظمو ذلك وأتبعوها بإظهار الندامة والتوبة والتواضع، ولو كان يوسف عليه السلام أقدمها هنا على هذه الكبيرة المنكرة لكان من المحال أن لا يتبعها بالتوبة والاستغفار، ولو أتى بالتوبة لحكى الله تعالى عنه إتيانه بها كما في سائر المواضع وحيث لم يوجد شيء من ذلك علمنا أنه ما صدر عنه في هذه الواقعة ذنب ولا معصية» اهـ.

وقال أيضًا^(٣): «واعلم أن الذين لهم تعلق بهذه الواقعة: يوسف عليه السلام وتلك المرأة وزوجها والنسوة والشهود، ورب العالمين شهد ببراءته عن الذنب، وإبليس أقر ببراءته أيضًا عن المعصية، وإذا كان الأمر كذلك فحيث لم يبق للمسلم توقف في هذا الباب. أما بيان أن يوسف عليه السلام ادعى البراءة عن الذنب فهو قوله عليه السلام ﴿هِيَ رَوَدَّتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾ (٢٦) وقوله عليه السلام: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ (٣٣). وأما بيان أن المرأة اعترفت بذلك فلأنها قالت للنسوة: ﴿وَلَقَدْ رَوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِي، فَاسْتَعَصَمَ﴾ (٣٢) وأيضًا قالت: ﴿أَلَنْ حَصَّصَ الْحَقُّ أَنَا رَوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِي، وَإِنَّمَا لِمَنِ الْقَصْدَيْنِ﴾ (٥١). وأما بيان أن زوج المرأة أقر بذلك فهو قوله: ﴿إِنَّكُمْ مِنْ كَاذِبِينَ إِنَّ كَيْدَكُمْ عَظِيمٌ﴾ (٢٨) يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ﴾ (٢٩). وأما الشهود فقوله تعالى ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِّنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (٢٦). وأما شهادة الله تعالى بذلك فقوله: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّكُمْ مِنْ عِبَادِنَا الْمُتَحَلِّينَ﴾ (٢٤). فقد شهد الله تعالى في هذه الآية على

(١) التفسير الكبير (١٨/١١٨).

(٢) التفسير الكبير (١٨/١١٩).

(٣) التفسير الكبير (١٨/١١٩).

طهارته أربع مرات: أولها قوله: ﴿لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ﴾ (٢٤) واللام للتأكيد والمبالغة. والثاني قوله: ﴿وَالْفَحْشَاءَ﴾ (٢٤) أي كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء. والثالث قوله: ﴿إِنَّكُمْ مِنْ عِبَادِنَا﴾ (٢٤) مع أنه قال: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [سورة الفرقان]. والرابع قوله: ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ (٢٤) وفيه قراءتان: تارة باسم الفاعل وأخرى باسم المفعول فوروده باسم الفاعل يدل على كونه آتياً بالطاعات والقربات مع صفة الإخلاص، ووروده باسم المفعول يدل على أن الله تعالى استخلصه لنفسه واصطفاه، وعلى كلا الوجهين فإنه من أدل الألفاظ على كونه منزهاً عما أضافوه إليه. وأما بيان أن إبليس أقر بطهارته فلأنه قال: ﴿فِعْرَيْنِكَ لَأَعُوذَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٨٢) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلِصِينَ (٨٢) [سورة صر] فأقر بأنه لا يمكنه إغواء المخلصين ويوسف من المخلصين لقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلِصِينَ﴾ (٢٤) فكان هذا إقرار من إبليس بأنه ما أغواه وما أضله عن طريقة الهدى» اهـ.

وقال أيضاً^(١): «إلا أنا نقول: إن قوله ﴿وَهُمْ بِهَا﴾ (٢٤) لا يمكن حمله على ظاهره لأن تعليق الهم بذات المرأة محال لأن الهم من جنس القصد والقصد لا يتعلق بالذوات الباقية، فثبت أنه لا بد من إضمار فعل مخصوص يجعل متعلق ذلك الهم وذلك الفعل غير مذكور، فهم زعموا أن ذلك المضممر هو إيقاع الفاحشة بها، ونحن نضمّر شيئاً آخر يغير ما ذكره، وبيانه من وجوه: الأول: المراد أنه عليه السلام هم بدفعها عن نفسه ومنعها عن ذلك القبيح لأن الهم هو القصد فوجب أن يحمل في حق كل أحد على القصد الذي يليق به، فاللائق بالمرأة القصد إلى تحصيل اللذة والتنعم والتمتع، واللائق بالرسول المبعوث إلى الخلق القصد إلى زجر العاصي عن معصيته وإلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يقال: هممت بفلان أي بضربه ودفعه.

(١) التفسير الكبير (١٨/١٢٠ - ١٢١).

فإن قالوا: فعلى هذا التقدير لا يبقى لقوله: ﴿لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ فائدة. ﴿٢٤﴾

قلنا: بل فيه أعظم الفوائد وبيانه من وجهين: الأول: أنه تعالى أعلم يوسف عليه السلام أنه لو هم بدفعها لقتلته أو لكانت تأمر الحاضرين بقتله، فأعلمه الله تعالى أن الامتناع من ضربها أولى صوتاً للنفس عن الهلاك، والثاني: أنه عليه السلام لو اشتغل بدفعها عن نفسه فربما تعلق به فكان يتمزق ثوبه من قدام، وكان في علم الله تعالى أن الشاهد يشهد بأن ثوبه لو تمزق من قدام لكان يوسف هو الخائن، ولو كان ثوبه ممزقاً من خلف لكانت المرأة هي الخائنة، فالله تعالى أعلمه بهذا المعنى، فلا جرم لم يشتغل بدفعها عن نفسه بل ولى عنها حتى صارت شهادة الشاهد حجة له على براءته عن المعصية» انتهى باختصار.

فيتلخص مما ذكرناه أن الله عصم الأنبياء عن الرذائل ونزههم عنها، ويوسف عليه السلام لم يشتهيها لنفسه ولا أراد أن يواقعها ولم يهجم بذلك، هذا هو اللائق بالنبي وهذا ما نعتقه وهو اعتقاد المسلمين.

بيان

أن أول مخلوقات الله الماء

وفيه الردّ على من يقول «محمد أول مخلوقات الله»

من المفاسد التي انتشرت بين بعض العوام ما درج عليه بعض قراء المولد النبوي الشريف وبعض المؤذنين من قولهم: إن محمداً أول المخلوقات، وما ذاك إلا لانتشار حديث جابر الموضوع بينهم: «أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر» وفيما يلي نورد ردنا بالأدلة الشافية:

قال الله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [سورة الأنبياء]، وروى البخاري^(١) والبيهقي^(٢) أن رسول الله ﷺ قال: «كان الله ولم يكن شيء غيره وكان عرشه على الماء».

وروى ابن حبان^(٣) من حديث أبي هريرة قال: قلت: يا رسول الله إني إذا رأيتك طابت نفسي وقرت عيني فأنبثني عن كل شيء، قال: «كل شيء خلق من الماء».

وروى السُّدِّي^(٤) في تفسيره بأسانيد متعددة: «إن الله لم يخلق شيئاً مما خلق قبل الماء».

ففي الحديث الأول، نصّ على أنّ الماء والعرش هما أول خلق الله، وأما أنّ الماء قبل العرش فهو مأخوذ من الحديثين التاليين.

(١) صحيح البخاري: كتاب بدء الخلق: باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَدْرَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [سورة الروم].

(٢) الأسماء والصفات (١/٣٦٤).

(٣) صحيح ابن حبان، كتاب الصلاة، فصل في قيام الليل، راجع الإحسان (٤/١١٥).

(٤) فتح الباري (٦/٢٨٩).

قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري^(١) ما نصه: «قال الطيبي: هو فصل مستقل لأن القديم من لم يسبقه شيء، ولم يعارضه في الأولية، لكن أشار بقوله: «وكان عرشه على الماء» إلى أن الماء والعرش كانا مبدأ هذا العالم لكونهما خلقا قبل خلق السموات والأرض ولم يكن تحت العرش إذ ذاك إلا الماء» اهـ.

وفي تفسير عبد الرزاق^(٢) عن قتادة في شرح قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [سورة هود] ما نصه: «هذا بدء خلقه قبل أن يخلق السموات والأرض».

وأخرج ابن جرير^(٣) عن مجاهد رضي الله عنه في قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [سورة هود] قال: «قبل أن يخلق شيئاً».

فإن قيل: أليس قال رسول الله ﷺ: «أول ما خلق الله تعالى نور نبيك يا جابر، خلقه الله من نوره قبل الأشياء»، فالجواب: أنه يكفي في ردّ هذا الحديث كونه مخالفاً للأحاديث الثلاثة الصحيحة السابقة، وأما عزو هذا الحديث للبيهقي فغير صحيح، إنما ينسب إلى مصنف عبد الرزاق ولا وجود له في مصنفه بل الموجود في تفسير عبد الرزاق عكس هذا، فقد ذكر فيه أن أول الأشياء وجوداً الماء كما تقدّم.

وقال الحافظ السيوطي^(٤) في الحاوي: «ليس له - أي حديث جابر - إسناد يُعتمد عليه». اهـ.

(١) فتح الباري (٦/ ٢٨٩).

(٢) تفسير عبد الرزاق (٢/ ٣٠١).

(٣) تفسير الطبري (٤/ ١٢)، والدر المشور (٤/ ٤).

(٤) الحاوي للفتاوى (١/ ٣٢٥).

قلت: وهو حديث موضوع جزماً، وقد صرح الحافظ السيوطي في شرحه على الترمذي أنّ حديث أولية النور المحمّدي لم يثبت.

وقد ذكر عصرينا الشيخ عبد الله الغماري محدث المغرب^(١) أن عزو هذا الحديث الموضوع إلى مصنف عبد الرزاق خطأ لأنه لا يوجد في مصنفه، ولا جامعه ولا تفسيره، والأمر كما قال.

كما أنّ محدث عصره الحافظ أحمد بن الصديق الغماري^(٢) حكم عليه بالوضع محتجاً بأنّ هذا الحديث ركيك ومعانيه منكراً، قلت: والأمر كما قال، ولو لم يكن فيه إلا هذه العبارة: «خلق الله من نوره قبل الأشياء» لكفى ذلك ركاكة، لأنه مشكل غاية الإشكال، لأنه إن حُمل ضمير من نوره على معنى نور مخلوق لله كان ذلك نقيض المدعى لأنه على هذا الوجه يكون ذلك النور هو الأوّل ليس نور محمّد بل نور محمّد ثاني المخلوقات، وإن حُمل على إضافة الجزء للكل كان الأمر أفضح وأقبح لأنه يكون إثبات نور هو جزء الله تعالى، فيؤدي ذلك إلى أن الله مركب والقول بالتركيب في ذات الله من أشع الكفر لأنّ فيه نسبة الحدوث إلى الله تعالى، وبعد هذه الجملة من هذا الحديث المكذوب ركاكات بشعة يردّها الذوق السليم ولا يقبلها، ثم هناك علة أخرى وهي الاضطراب في ألفاظه، لأن بعض الذين أوردوه في مؤلفاتهم روهه بشكل وءآخرون روهه بشكل ءآخر، فإذا نُظِرَ إلى لفظ الزرقاني ثم لفظ الصاوي لوجد فرق كبير. ثم الركاكة دليل الوضع كما قال علماء الحديث لأن الرسول ﷺ لا يتكلم بكلام ركيك المعنى.

(١) مرشد الحائر لبيان وضع حديث جابر (ص/٤٣).

(٢) المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير (ص/٤).

وأما حديث: «أول ما خلق الله العقل» فليس له طريق يثبت كما قال الحافظ ابن حجر^(١)، ففي كتاب إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين لمرتضى الزبيدي^(٢) ما نصه: «ثم قال العراقي: أما حديث عائشة فرواه أبو نعيم في الحلية^(٣) قال: أخبرنا أبو بكر عبد الله بن يحيى بن معاوية الطلحي بإفادة الدارقطني عن سهل بن المرزبان بن محمد التميمي عن عبد الله بن الزبير الحميدي عن ابن عيينة عن منصور عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أول ما خلق الله العقل» فذكر الحديث، هكذا أورده في ترجمة سفيان بن عيينة ولم أجد في إسناده أحدًا مذكورًا بالضعف، ولا شك أن هذا مركب على هذا الإسناد ولا أدري ممن وقع ذلك، والحديث منكر. قلت: ولفظ حديث عائشة على ما في الحلية قالت عائشة: حدثني رسول الله ﷺ أن أول ما خلق الله العقل، قال: أقبل فأقبل، ثم قال له: أدير فأدير ثم قال: ما خلقت شيئًا أحسن منك، بكء اخذ وبك أعطي. قال أبو نعيم: غريب من حديث سفيان ومنصور والزهري لا أعلم له راويًا عن الحميدي إلا سهلاً، وأراه واهيًا فيه». انتهت عبارة مرتضى الزبيدي.

وقال الحافظ العراقي في المغني^(٤) بعد إيراده هذا الحديث: «رواه الطبراني في الأوسط من حديث أبي أمامة، وأبو نعيم من حديث عائشة بإسنادين ضعيفين» اهـ.

أما حديث أولية القلم قال الحافظ ابن حجر^(٥) في الجواب عنه ما نصه: «فيجمع بينه وبين ما قبله بأن أولية القلم بالنسبة إلى ما عدا الماء

(١) فتح الباري (٦/٢٨٩).

(٢) إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين (١/٤٥٣ - ٤٥٤).

(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٧/٣١٨).

(٤) المغني عن حمل الأسفار (١/٤٨).

(٥) فتح الباري (٦/٢٨٩).

والعرش، أو بالنسبة إلى ما منه صدر من الكتابة، أي أنه قيل له اكتب أول ما خلق، وأما حديث: «أول ما خلق الله العقل»، فليس له طريق ثبت وعلى تقدير ثبوته فهذا التقدير الأخير هو تأويله والله أعلم اهـ.

وأما قول ابن حجر الهيتمي في شرح الأربعين النووية: «أما أولية القلم نسبية وأما أولية النور المحمدي فهي مطلقة». اهـ، فهذا التأويل مخالف للحديث الصحيح، ومخالف للقاعدة الحديثية أنّ الضعيف إذا خالف الحديث الثابت فلا حاجة إلى التأويل، بل يعمل بالثابت ويترك الضعيف، وذلك مقرر في كتب المصطلح وفي كتب الأصول.

فإن قيل: أليس قال الرسول: «كنت أول النبيين في الخلق وءاخرهم في البعث»، وقال أيضاً: «كنت نبياً وءادم بين الماء والطين»، و: «كنت نبياً ولا ماء ولا طين».

فالجواب: أن الحديث الأول ضعيف^(١) كما نقل ذلك العلماء، وفيه بقية بن الوليد وهو مدلس، وسعيد بن بشير وهو ضعيف، ثم لو صح لم يكن فيه أنه أول خلق الله وإنما فيه أنه أول الأنبياء، ومعلوم أن البشر أولهم آدم الذي هو آخر الخلق باعتبار أجناس المخلوقات.

وأما الثاني والثالث فلا أصل لهما^(٢)، ولا حاجة لتأويل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [سورة الأنبياء] والحديث الصحيح لخبر وإه ضعيف أو موضوع لا أصل له، كما فعل ذلك بعض المتصوفة

(١) انظر أسنى المطالب (ص/٢٤٢)، والمقاصد الحسنة (ص/٥٢٠)، وكشف الخفا (٢/١٦٩ - ١٧٠).

(٢) التذكرة في الأحاديث المشتهرة (ص/١٧٢)، والمقاصد الحسنة (ص/٥٢٢)، وتمييز الطيب من الخبيث (ص/١٢٦)، وكشف الخفا (٢/١٧٣)، وتنزيه الشريعة (١/٣٤١)، والأسرار المرفوعة (ص/١٧٨)، وتذكرة الموضوعات (ص/٨٦)، وأسنى المطالب (ص/٢٤٣)، ومرشد الحائر (ص/٤٩).

حيث أوّل الآية بحديث جابر السابق الذكر وقال: إنّ للآية معنى مجازياً.

أما حديث ميسرة الفجر أنه قال: يا رسول الله متى كنت نبياً، قال: «كنت نبياً وءادم بين الروح والجسد»، فهو حديث صحيح رواه أحمد في مسنده^(١)، وقال الحافظ الهيثمي^(٢) بعد عزوه لأحمد وللطبراني^(٣) أيضاً: «ورجاله رجال الصحيح». وأما معناه فلا يدلّ على أوليته ﷺ بالنسبة لجميع الخلق، وإنما يدلّ على أنّ الرسول كان مشهوراً بوصف الرسالة بين الملائكة في الوقت الذي لم يتم تكوّن جسد آدم بدخول الروح فيه.

وقد أخرج أحمد^(٤) والحاكم^(٥) والبيهقي^(٦) في الدلائل عن العرياض ابن سارية رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إني عند الله في أم الكتاب لخاتم النبيين، وإن آدم لمنجدل في طينته...». قال البيهقي^(٧): «قوله ﷺ: «إني عبد الله وخاتم النبيين وإن آدم لمنجدل في طينته»، يريد به أنّه كان كذلك في قضاء الله وتقديره قبل أن يكون أبو البشر وأوّل الأنبياء صلوات الله عليهم». ١. هـ.

يقول عصرينا الشيخ عبد الله الغماري في رسالته «مرشد الحائر»^(٨): «وما يوجد في بعض كتب المولد النبوي من أحاديث لا خطاب لها ولا زمام هي من الغلو الذي نهى الله ورسوله عنه، فلا يعتمد على تلك الكتب ولا يقبل الاعتذار عنها بأنها في الفضائل، لأن الفضائل

(١) مسند أحمد (٥٩/٥).

(٢) مجمع الزوائد (٢٢٣/٨).

(٣) المعجم الكبير (٣٥٣/٢٠).

(٤) مسند أحمد (١٢٧/٤ - ١٢٨).

(٥) مستدرک الحاكم (٦٠٠/٢).

(٦) دلائل النبوة (٨٠/١ - ٨٣).

(٧) دلائل النبوة (٨١/١).

(٨) مرشد الحائر (ص/٤٩ و ٥٠).

يتساهل فيها برواية الضعيف، أما الحديث المكذوب فلا يقبل في الفضائل إجماعاً، والنبى يقول: «مَنْ حَدَّثَ عَنِي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ..»^(١)، ويقول: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٢)، وفضل النبي ﷺ ثابت في القرآن الكريم والأحاديث الصحيحة وهو في غنى عما يقال فيه من الكذب والغلو... ا.هـ.

فائدة مهمة:

سؤال موجه إلى هؤلاء القائلين بأن الرسول هو أول خلق الله، يقال لهم: ألسنتم تعتقدون أن إبليس خلق قبل آدم؟ فيقولون: بلى للنص الوارد في القرآن وهو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا خَلَقْتَهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ﴾^(٣) فيقال لهم: وهل سبق إبليس آدم عليه السلام بالخلق يقتضي أفضليته؟ فلا شك أنهم لا يقولون إن ذلك يقتضي أفضلية إبليس فيقال لهم: لماذا تتشبثون بقولكم «الرسول أول خلق الله» وأي طائل تحت قولكم هذا؟!.

أيضاً لا معنى لقول هؤلاء: إن الحديث الضعيف الإسناد إذا تلقته الأمة بالقبول فيكون صحيحاً لغيره كما ادعاه بعض من كتب في هذه

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: المقدمة: باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين والتحذير من الكذب عن رسول الله، والترمذي في سننه: كتاب العلم: باب ما جاء فيمن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب، وابن ماجه في سننه: المقدمة: باب من حدث عن رسول الله حديثاً وهو يرى أنه كذب.

(٢) روي من طرق عديدة منها ما أخرجه البخاري في صحيحه: في كتاب العلم: باب إن من كذب على النبي، وكتاب الأدب: باب من سمى بأسماء الأنبياء، ومسلم في المقدمة: باب تغليب الكذب على رسول الله، وأبو داود في سننه: كتاب العلم: باب في التشديد في الكذب على رسول الله، والترمذي في سننه: كتاب العلم: باب ما جاء في تعظيم الكذب على رسول الله، وبن ماجه في الحديث عن بني إسرائيل، وكتاب الفتن، وابن ماجه في سننه: المقدمة: باب التغليب في تعدد الكذب على رسول الله، وأحمد في مسنده في مواضع عديدة عن رواية عدة.

المسألة من الهند وحديث أولية النور كذلك، فيقال لهم: هذا لا ينطبق على هذا الحديث الموضوع لأن مرادهم بالأمة المجتهدون، فاذكروا لنا أيّ إمام من الأئمة المجتهدين الأربعة وغيرهم قال بذلك، فإن كان عندكم نص فأظهِروه، وهل تستطيعون أن تثبتوا ذلك عن أحد من أصحاب الأئمة الأربعة الذين تلقوا عن هؤلاء، كل ما في الأمر أنكم وجدتم هذا الكلام الذي تقولونه من كلام بعض المتأخرين مثل الزرقاني وابن حجر الهيتمي والقسطلاني الذي هو من أهل القرن العاشر وأشباههم ومن جاء بعد هؤلاء مثل يوسف النبهاني الذي هو من أهل القرن الرابع عشر والعجلوني وأبي بكر الأشخر وأمثالهم، فكيف تدعون أن هذا مما تلقته الأمة بالقبول؟!.

ومن سواهم ممن تحتجون بكلامهم متأخر عن ابن حجر الهيتمي.

إنما الذي ذكره العلماء في كتب الحديث أن الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول يكون صحيحاً لغيره مثل حديث^(١): «البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته»، وحديث^(٢) النهي عن بيع الكالئ بالكالئ، هذان الحديثان أئمة السلف من الفقهاء والمحدثين ومن تبعهم من الحفاظ والفقهاء الذين جاءوا بعدهم قالوا بصحة هذين الحديثين لأن الأمة تلقتهما بالقبول، أي أنّ جميع المجتهدين عملوا بهما مع ضعف إسنادهما فأين ما تدعون من هذا؟!.

(١) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الطهارة: باب الوضوء بماء البحر، والترمذي في سننه: أبواب الطهارة: باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور، وابن ماجه في سننه: كتاب الطهارة وسننها: باب الوضوء بماء البحر، والحاكم في المستدرک ١/١٤٠، وابن خزيمة في صحيحه ٥٩/١، كلهم من طريق مالك، وصححه الترمذي والحاكم وابن خزيمة.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٣/٧١، والبيهقي في سننه ٥/٢٩٠، والحاكم في المستدرک ٥٧/٢ وقال: حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

أما الحافظ ابن حجر العسقلاني فإنه لم يتعرض لما تقولونه بل صرح بما يُفهم من حديث: «كان الله ولم يكن شيء غيره وكان عرشه على الماء» بما دل عليه الحديث.

وأما عبد الرزاق الصنعاني صاحب المصنف فهو متقدم، فالثابت عنه ما في تفسيره من أولية الماء والعرش، ثم من شأن عبد الرزاق في مؤلفاته أن يورد الحديث من غير أن يصححه، فكتابه المصنف والجامع لا يتعرض فيهما للحكم على الأحاديث التي يذكرها بقول «صحيح أو حسن أو ضعيف»، فلو ثبت أن حديث جابر ذكره في مصنفه فلم يصححه ولم يحسنه، فهل يقول ذو إلمام بعلم الحديث بأن مجرد ذكر المحدث لحديث في تأليفه أنه صحيح، لا يقول هذا من مارس علم الحديث دراية.

وقد ادعى بعض المتعصبين لحديث أولية النور أنه وجد نسخة من المصنف فيها ذكر هذا الحديث ولم يُعرف لها أثر منذ نحو خمس عشرة سنة منذ قالها هذا الرجل.

فكيف ساغ لهم أن يحتجوا بحديث «أول ما خلق الله تعالى نور نبيك يا جابر» الذي لم يصححه أحد من الحفاظ.

على أن ابن حجر الهيثمي لما أورده في كتابه «شرح الأربعين النووية» لم ينقل أن أحداً من الحفاظ صحح حديث أولية النور المحمدي إنما قال عن نفسه أن ما ارتضاه من قبل نفسه وحاول تقوية رأيه بتأويل حديث الترمذي: «إن أول ما خلق الله تعالى القلم»، وهذا الحديث صححه الترمذي، لكن ابن حجر الهيثمي أول هذا الحديث فقال: «أولية القلم نسبية وأولية النور المحمدي حقيقية»، وكان الذي يليق به أن لا يتكلف هذا التأويل لأن تأويل النصوص الثابتة لا يصار إليه إلا للدليل عقلي أو نقلي ثابت وهنا لا يوجد واحد منهما.

وأما دعوى بعض الذين كتبوا في تأييد هذا الحديث أنّ السيوطي ما ضعفه إنما ضعف إسناده فلا ينافي ذلك ثبوته في نفسه من جهةٍ أخرى، فالجواب: أن عبارته في قوت المغتذي تأبى ذلك لأنَّ عبارته فيه وهذا نصُّها: «وأما حديثُ أولية النور المحمدي فلا يثبت» اهـ، فأضاف نفي الثبوت إلى الحديث نفسه، فهذا حكم على الحديث بالضعف ولم يذكر الإستاذ.

دليل وضع حديث جابر:

هذا الحديث فيه ثلاث علل على أنه موضوع:

الأولى: أنَّ أوَّله وهو نصُّ في أنَّ النور المحمدي أول المخلوقات على الإطلاق، ثم الجملة التي بعده وهي «خلقه الله تعالى من نوره قبل الأشياء»، فإنَّ قُدِّرت هذه الإضافة التي في كلمة نوره إضافة المِلْك إلى المالك كان المعنى أنَّ أول المخلوقات نورٌ خلقه الله تعالى ثم خلق منه نورَ محمدٍ فيكون هذا نقصًا لأوله فلا يصحُّ على هذا قولُ «نورُ محمدٍ أول المخلوقات على الإطلاق».

وأما إنَّ قُدِّرت هذه الإضافة إضافة الصفة إلى الموصوف فالبليَّة أشدُّ وأكبرُ لأنه يكون المعنى على هذا التقدير أنَّ نور محمد جزء من الله وهذا هو الشرك الأكبر والكفر الأشنع، لأنَّ من عقيدة أهل السنة أن الله تعالى لم يَنْحَلْ منه شيء ولا يَنْحَلْ هو من شيءٍ غيره وأنه ليس مركبًا وأنه ليس شيئًا له أجزاء وإنما الجزء للمخلوقات، وقد ذكر الشيخ عبد الغني النابلسي رضي الله عنه أن من اعتقد أن الله انحَلَّ منه شيء أو انحَلَّ هو من شيء فهو كافر وإن زعم أنه مسلم وأن من اعتقد أنه نور يتصوره العقل فهو كافر، فاعتقاد أن الرسول جزء من نور هو من ذات الله كاعتقاد النصارى أنَّ المسيح روحٌ هو جزء من الله.

ومن المعلوم أنَّ كلام الرسول لا ينقضُ بعضه بعضًا، وهذا الحديث الجملة الثانية منه تنقض الأولى، فالرسول منزَّة عن أن ينطق بمثله، فبهذا سقط الاحتجاج بهذا الحديث على دعوى أنَّ أول المخلوقات على الإطلاق نورٌ محمدٍ.

الثانية: قد حكم المحدث الحافظ أبو الفضل أحمد الغماري المغربي على هذا الحديث بأنه موضوع كما قدمنا، واستدل بما قرره علماء الحديث أن الركافة في الحديث دليل كونه موضوعًا وذلك ظاهر لمن تأمل في ألفاظه.

الثالثة: من جملة ألفاظه ما نقله سليمان الجمل في شرحه على الشماثل عن سعد الدين التفتازاني في شرح بزدة المديح عند قوله:

وكلء اي أتى الرسل الكرام بها فإنما اتصلت من نوره بهم وهذا نص عبارته^(١): «عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: سألت رسول الله ﷺ عن أول شيء خلقه الله فقال: هو نور نبيك يا جابر خلقه الله ثم خلق منه كل خير وخلق بعده كل شر، فحين خلقه أقامه قدامه في مقام القرب اثني عشر ألف سنة ثم جعله أربعة أقسام، فخلق العرش من قسم والكرسي من قسم وحملة العرش وخزنة الكرسي من قسم، وأقام القسم الرابع في مقام الحب اثني عشر ألف سنة ثم جعله أربعة أقسام، فخلق القلم من قسم والروح من قسم واللجنة من قسم وأقام القسم الرابع في مقام الخوف اثني عشر ألف سنة، ثم جعله أربعة أجزاء فخلق الملائكة من جزء وخلق الشمس من جزء وخلق القمر والكواكب من جزء وأقام الجزء الرابع في مقام الرجاء اثني عشر ألف سنة، ثم جعله أربعة أجزاء فخلق العقل من جزء والحلم والعلم من جزء والعصمة والتوفيق

(١) بلغة السالك لأقرب المسالك للصاوي (٢/٥٣٧).

من جزء وأقام الجزء الرابع في مقام الحياء اثني عشر ألف سنة، ثم نظر إليه فترشح ذلك النور عرقاً فقطرت منه مائة ألف وعشرون ألفاً وأربعة آلاف قطرة فخلق الله تعالى من كل قطرة روح نبي أو رسول، ثم تنفست أرواح الأنبياء فخلق الله من أنفاسهم نور أرواح الأولياء والسعداء والشهداء والمطيعين من المؤمنين إلى يوم القيامة، فالعرش والكرسي من نوري، والكروبيون والروحانيون من الملائكة من نوري، وملائكة السموات السبع من نوري، والجنة وما فيها من النعيم من نوري، والشمس والقمر والكواكب من نوري، والعقل والعلم والتوفيق من نوري، وأرواح الأنبياء والرسل من نوري، والشهداء والسعداء والصالحون من نتائج نوري، ثم خلق الله اثني عشر حجاباً فأقام النور وهو الجزء الرابع في حجاب ألف سنة وهي مقامات العبودية وهي حجاب الكرامة والسعادة والرؤية والرحمة والرفقة والحلم والعلم والوقار والسكينة والصبر والصدق واليقين فعبد الله ذلك النور في كل حجاب ألف سنة، فلما خرج النور من الحجب ركب الله في الأرض فكان يضيء، وركب فيه النور في جبينه ثم انتقل منه إلى شيث ولده، وكان ينتقل من طاهر إلى طيب إلى أن وصل إلى صلب عبد الله بن عبد المطلب ومنه إلى زوجه أمي ءامنة، ثم أخرجني إلى الدنيا فجعلني سيد المرسلين وخاتم النبيين ورحمة للعالمين وقائد الغر المحجلين هكذا كان بدء خلق نبيك يا جابر. اهـ.

واللفظ الذي ساقه العجلوني ونسبه إلى مصنف عبد الرزاق وهذا نصه: «عن جابر بن عبد الله قال: قلت: يا رسول الله بأبي أنت وأمي أخبرني عن أول شيء خلقه الله قبل الأشياء قال: يا جابر إن الله تعالى قد خلق قبل الأنبياء نور نبيك من نوره فجعل ذلك النور يدور بالقدرة حيث شاء الله ولم يكن في ذلك الوقت لوح ولا قلم ولا جنة ولا نار ولا ملك ولا سماء ولا أرض ولا شمس ولا قمر ولا جن ولا إنس، فلما أراد الله تعالى أن يخلق الخلق قسم ذلك النور أربعة أجزاء فخلق من الجزء الأول

القلم ومن الثاني اللوح ومن الثالث العرش، ثم قسم الجزء الرابع أربعة أجزاء فخلق من الأول حملة العرش ومن الثاني الكرسي ومن الثالث باقي الملائكة، ثم قسم الجزء الرابع أربعة أجزاء فخلق من الأول السموات ومن الثاني الأرضين ومن الثالث الجنة والنار، ثم قسم الجزء الرابع أربعة أجزاء فخلق من الأول نور أبصار المؤمنين ومن الثاني نور قلوبهم وهي المعرفة بالله تعالى ومن الثالث نور أنفسهم وهو التوحيد لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ. اهـ.

وبين الروایتين المنقولتين اختلاف كبير فظاهر هذا اضطراب والاضطراب من موجبات الضعف.

ثم إن الإسناد الذي ذكر لهذا الحديث منقطع بين إسحاق بن إبراهيم الدبيري وعبد الرزاق، فقد ظهر بذلك أن فيه ثلاث علل: الاضطراب، وانقطاع الإسناد، والركاكة، والركاكة من علامات الوضع كما قرره علماء الحديث في كتب المصطلح.

وأخيرًا نقول لهؤلاء وأمثالهم: إن الأفضلية ليست الأسبقية في الوجود بل الأفضلية بتفضيل الله، فالله تعالى يفضل ما شاء من خلقه على ما شاء، فالله تعالى جعل سيدنا محمدًا أفضل خلقه على الإطلاق وأكثرهم بركة.

بيان

معنى العبادة وأن مجرد
التوسل والاستغاثة والنداء
وطلب ما لم تجر به العادة ليس شركاً،
وكذلك التبرك بآثار النبي ﷺ

اعلم أنه لا دليل حقيقي يدل على عدم جواز التوسل بالأنبياء والأولياء في حال الغيبة أو بعد وفاتهم بدعوى أن ذلك عبادة لغير الله، لأنه ليس عبادة لغير الله مجرد النداء لحَيٍّ أو مَيِّتٍ، ولا مجرد الاستغاثة بغير الله، ولا مجرد قصد قبر وليٍّ للتبرك، ولا مجرد طلب ما لم تجر به العادة بين الناس، ولا مجرد صبغة الاستعانة بغير الله تعالى، أي ليس ذلك شركاً، لأنه لا ينطبق عليه تعريف العبادة عند اللغويين، لأن العبادة عندهم الطاعة مع الخضوع، قال اللغوي^(١) الزجاج وهو من أشهرهم: «قوله عز وجل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾» معنى العبادة في اللغة الطاعة مع الخضوع، ويقال: هذا طريق معبد إذا كان مُدلاًّ بكثرة الوطء، ومُعَبَّدٌ إذا كان مطلياً بالقطران، فمعنى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: نطيع الطاعة التي يخضع معها اهـ. ونقل هذا عنه اللغوي الأزهري^(٢) وهو من كبارهم، وقال مثلهما الفراء، وقال بعضهم: «العبادة أقصى غاية الخشوع والخضوع»، وقال بعض: «نهاية التذلّل» كما يفهم ذلك من كلام شارح القاموس مرتضى الزبيدي خاتمة اللغويين، وهذا الذي يستقيم لغةً وعرفاً.

(١) تفسير القرءان للزجاج.

(٢) تهذيب اللغة (٢/٢٣٤).

وليس مجرد التذلل عبادة لغير الله وإلا لكفر كل من يتذلل للملوك والعظماء، وقد ثبت أن معاذ بن جبل لما قَدِمَ من الشام سجد لرسول الله ﷺ، فقال الرسول: «ما هذا؟» فقال: يا رسول الله إني رأيت أهل الشام يسجدون لبطارقتهم وأساقفتهم، وأنت أولى بذلك، فقال: «لو كنت أَمْرًا أحدًا أن يسجد لأحدٍ لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»^(١)، ولم يقل له رسول الله ﷺ كفرت، ولا قال له أشركت مع أن سجوده للنبي مظهر كبير من مظاهر التذلل. وعن عائشة أن رسول الله ﷺ كان في نفر من المهاجرين والأنصار فجاء بغير فسجد له فقال أصحابه: يا رسول الله سجد لك البهائم والشجر فنحن أحق أن نسجد لك فقال: «اعبدوا ربكم وأكرموا أخاكم» رواه أحمد^(٢) وإسناده جيد.

فهؤلاء الذين يكفرون الشخص لأنه قصد قبر الرسول أو غيره من الأولياء للتبرك فهم جهلوا معنى العبادة وخالفوا ما عليه المسلمون، لأن المسلمين سلفًا وخلفًا لم يزالوا يزورون قبر النبي، وليس معنى الزيارة للتبرك أن الرسول يخلق لهم البركة، بل المعنى أنهم يرجون أن يخلق الله لهم البركة بزيارتهم لقبره.

والدليل على جواز ما قدمنا ما أخرجه البزار^(٣) من حديث عبد الله بن عباس عن رسول الله ﷺ قال: «إن لله ملائكة سياحين في الأرض سوى الحفظة يكتبون ما يسقط من ورق الشجر فإذا أصاب أحدكم عرجة بأرض فلاة فليناد: أعينوا عباد الله». قال الحافظ الهيثمي^(٤): «رواه الطبراني ورجاله

(١) أخرجه البيهقي في سننه (٧/٢٩١، ٢٩٢) وأخرجه ابن ماجه في سننه: كتاب النكاح: باب حق الزوج على المرأة، وقال الحافظ البوصيري في المصباح (١/٣٢٤): رواه ابن حبان في صحيحه. وقال السندي: كأنه يريد أنه صحيح الإسناد. اهـ. وانظر الإحسان (٦/١٨٦ - ١٨٧).

(٢) مسند أحمد (٦/٧٦).

(٣) كشف الأستار عن زوائد البزار (٤/٣٤).

(٤) مجمع الزوائد (١٠/١٣٢).

ثقات»، وحسنه الحافظ ابن حجر في أماليه مرفوعًا - أي أنه من قول الرسول - وأخرجه الحافظ البيهقي^(١) موقوفًا على ابن عباس بلفظ: «إن الله عز وجل ملائكة سوى الحفظة يكتبون ما سقط من ورق الشجر فإذا أصاب أحدكم عرجة بأرض فلاة فليناد: أعينوا عباد الله يرحمكم الله تعالى». والرواية الأولى تقوي ما ورد بمعناها من بعض الروايات التي في إسنادها ضعف، وقد تقرر عند علماء الحديث أن الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال والدعوات والتفسير، كما ذكر الحافظ البيهقي في المدخل.

وروى البيهقي^(٢) أيضًا بإسناد صحيح عن مالك الدار - وكان خازن عمر - قال: «أصاب الناس قحط في زمان عمر فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ فقال: يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا، فأناه رسول الله ﷺ في المنام فقال: إيت عمر فأقرئه مني السلام وأخبره أنهم يسقون وقل له: عليك بالكيس الكيس، فأنتي الرجل فأخبر عمر فقال: «يا رب ما ألوا إلا ما عجزت» اهـ. وهذا الرجل هو بلال بن الحرث المزني الصحابي، فهذا الصحابي قد قصد قبر الرسول للتبرك فلم ينكر عليه عمر ولا غيره.

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري^(٣) ما نصه: «وروى ابن أبي شيبه بإسناد صحيح من رواية أبي صالح السمان عن مالك الدار قال: أصاب الناس قحط في زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ فقال: يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا، فأنتي الرجل في المنام فقيل له: ائت عمر... الحديث. وقد روى سيف في الفتوح أن الذي رأى المنام المذكور هو بلال بن الحرث المزني أحد الصحابة» اهـ.

(١) شعب الإيمان (١/٤٤٥).

(٢) انظر البداية والنهاية (٧/٩١ - ٩٢).

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٤٩٥ - ٤٩٦).

وقال ابن كثير^(١) ما نصه: «وقد روينا أن عمر عسَّ المدينة ذات ليلة عام الرمادة فلم يجد أحدًا يضحك، ولا يتحدثُ الناسُ في منازلهم على العادة، ولم يرَ سائلًا يسأل، فسأل عن سبب ذلك ف قيل له: يا أمير المؤمنين إنَّ السَّوَال سألوا فلم يعطوا فقطعوا السَّوَال، والنَّاس في همٍّ وضيق فهم لا يتحدثون ولا يضحكون. فكتب عمر إلى أبي موسى بالبصرة أن يا غوثاه لأمة محمَّد، وكتب إلى عمرو بن العاص بمصر أن يا غوثاه لأمة محمَّد، فبعث إليه كل واحد منهما بقافلة عظيمة تحمل البُرِّ وسائر الأطعمة، ووصلت ميرة عمرو في البحر إلى جدَّة ومن جدَّة إلى مكة. وهذا الأثر جيِّد الإسناد». ا.هـ. وهذا فيه الرُّدُّ على ابن تيمية لقوله إنه لا يجوز التوسُّل إلا بالحيِّ الحاضر، فهذا عمر بن الخطَّاب استغاث بأبي موسى وعمرو بن العاص وهما غائبان.

ثمَّ يقولُ في الصحيفة التي تليها: «وقال سيفُ بن عمر، عن سهل بن يوسف السلمي، عن عبد الرَّحْمَنِ بن كعب بن مالك قال: كان عام الرمادة في آخر سنة سبع عشرة وأوَّل سنة ثماني عشرة أصاب أهل المدينة وما حولها جوع فهلك كثير من النَّاس حتى جعلت الوحش تأوي إلى الإنس، فكان النَّاس بذلك وعمرُ كالمحصور عن أهل الأمصار حتى أقبل بلال بن الحرث المزني فاستأذن على عمر فقال: أنا رسولُ رسول الله إليك، يقول لك رسول الله ﷺ: «لقد عهدتكَ كَيْسًا، وما زلتَ علي ذلك فما شأنك». قال: متى رأيت هذا؟ قال: البارحة، فخرج فنادى في النَّاس الصلاة جامعة، فصلى بهم ركعتين ثمَّ قامَ فقال: أيُّها النَّاس أنشدكم الله هل تعلمون مَنِّي أمرًا غيره خير منه فقالوا: اللّهم لا، فقال: إنَّ بلال بن الحرث يزعم ذبَّت وذبَّت^(٢). قالوا: صدق بلال فاستغث بالله ثمَّ بالمسلمين، فبعث إليهم وكان

(١) البداية والنهاية (٩٠/٧).

(٢) معناه كبت وكبت.

عمرُ عن ذلك محصورًا، فقال عمر: الله أكبر، بلغ البلاء مدته فانكشف، ما أذن لقوم في الطلب إلا وقد رفع عنهم الأذى والبلاء. وكتب إلى أمراء الأمصار أن أغثوا أهل المدينة ومن حولها، فإنه قد بلغ جهدهم، وأخرج الناس إلى الاستسقاء، فخرج وخرج معه العباس بن عبد المطلب ماشيًا، فخطب وأوجز وصلى ثم جثا لركبتيه وقال: اللهم إناك نعبدُ وإياك نستعين، اللهم اغفر لنا وارحمنا وارضَ عنا، ثم انصرف، فما بلغوا المنازل راجعين حتى خاضوا الغدران.

ثم روى سيفٌ عن مبشر بن الفضيل، عن جبير بن صخر، عن عاصم بن عمر بن الخطاب أن رجلاً من مزينة عام الرمادة سأله أهله أن يذبح لهم شاة فقال: ليس فيهنَّ شيء، فألحوا عليه فذبح شاةً فإذا عظامها حمرٌ فقال: يا محمداً. فلما أمسى أرى في المنام أن رسول الله ﷺ يقولُ له: «أبشر بالحياة، انت عمر فأقرئه مني السلام وقل له: إن عهدي بك وفي العهد شديد العقد فالكيس الكيس يا عمر»، فجاء حتى أتى باب عمر فقال لغلامه: استأذن لرسول الله ﷺ، فأتى عمر فأخبره، ففزع ثم صعد عمر المنبر فقال للناس: أنشدكم الله الذي هداكم للإسلام هل رأيتم مني شيئاً تكرهونه؟ فقالوا: اللهم لا، وعمّ ذلك؟ فأخبرهم بقول المزني - وهو بلال بن الحرث - ففطنوا ولم يفطن، فقالوا: إنما استبطأك في الاستسقاء فاستسقى بنا، فنادى في الناس فخطب فأوجز ثم صلى ركعتين فأوجز ثم قال: اللهم عجزت عنا أنصارنا وعجزت عنا حولنا وقوتنا وعجزت عنا أنفسنا، ولا حول ولا قوة إلا بك، اللهم اسقنا وأحي العباد والبلاء.

وقال الحافظ أبو بكر البيهقي: أخبرنا أبو نصر بن قتادة وأبو بكر الفارسي قالا: حدثنا أبو عمرو بن مطر، حدثنا إبراهيم بن علي الدهلي، حدثنا يحيى ابن يحيى، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح عن مالك الدار قال: أصاب الناس قحط في زمن عمر بن الخطاب فجاء رجلٌ إلى قبر النبي

ﷺ فقال: يا رسول الله استسق الله لأمتك فإنهم قد هلكوا، فأتاه رسول الله ﷺ في المنام فقال: «أنت عمر فأقرئه مني السلام وأخبرهم أنهم مُسقون وقل له: عليك بالكيس الكيس»، فأتى الرجل فأخبر عمر فقال: «يا رب ما أوالوا إلا ما عجزت عنه» هذا إسناد صحيح. انتهى كلام ابن كثير. وهذا إقرار منه بصحة هذا الحديث من الحافظ ابن كثير.

قال الحافظ ولي الدين العراقي^(١) في شرح حديث: أن موسى قال: رب أدنني من الأرض المقدسة رمية بحجر وان النبي ﷺ قال: «والله لو أني عنده لأريتكم قبره إلى جنب الطريق عند الكثيب الأحمر» ما نصه: «وفيه استحباب معرفة قبور الصالحين لزيارتها والقيام بحقها، وقد ذكر النبي ﷺ لقبر السيد موسى عليه السلام علامة هي موجودة في قبر مشهور عند الناس الآن بأنه قبره، والظاهر أن الموضع المذكور هو الذي أشار إليه النبي عليه الصلاة والسلام، وقد دلّ على ذلك حكايات ومنامات، وقال الحافظ الضياء: حدثني الشيخ سالم التل قال: ما رأيت استجابة الدعاء أسرع منها عند هذا القبر، وحدثني الشيخ عبد الله بن يونس المعروف بالأرمني أنه زار هذا القبر وأنه نام فرأى في منامه قبة عنده وفيها شخص أسمر فسلم عليه وقال له: أنت موسى كليم الله، أو قال: نبي الله، فقال: نعم، فقلت: قل لي شيئاً، فأومأ إلي بأربع أصابع ووصف طولهن، فانتبهت فلم أدر ما قال، فأخبرت الشيخ ذياباً بذلك فقال: يولد لك أربعة أولاد، فقلت: أنا قد تزوجت امرأة فلم أقربها، فقال: تكون غير هذه، فتزوجت أخرى فولدت لي أربعة أولاد» انتهى.

وابن تيمية هو أول من منع التوسل بالنبي عليه السلام كما ذكر ذلك الفقيه علي السبكي في كتابه شفاء السقام^(٢) ونص عبارته: «اعلم أنه

(١) طرح الشريب (٣/٣٠٣).

(٢) شفاء السقام (ص/١٦٠).

يجوز ويحسن التوسل والاستعانة والتشفع بالنبي ﷺ إلى ربه سبحانه وتعالى، وجواز ذلك وحُسْنُهُ من الأمور المعلومة لكل ذي دين المعروفة من فعل الأنبياء والمرسلين وسير السلف الصالحين والعلماء والعوام من المسلمين، ولم ينكر أحد ذلك من أهل الأديان ولا سمع به في زمن من الأزمان حتى جاء ابن تيمية فتكلم في ذلك بكلام يلبس فيه على الضعفاء الأغمار، وابتدع ما لم يسبق إليه في سائر الأعصار...». اهـ.

قال بعض أهل العصر في كلام له في الرد على ابن تيمية: «فسعَى ابن تيمية في منع الناس من زيارته ﷺ يدل على ضغينة كامنة فيه نحو الرسول، وكيف يتصور الإشراك بسبب الزيارة والتوسل في المسلمين الذين يعتقدون في حقه عليه السلام أنه عبده ورسوله وينطقون بذلك في صلواتهم نحو عشرين مرة في كل يوم على أقل تقدير إدامةً لذكرى ذلك، ولم يزل أهل العلم ينهون العوام عن البدع في كل شؤونهم ويرشدونهم إلى السنة في الزيارة وغيرها إذا صدرت منهم بدعة في شيء، ولم يعدوهم في يوم من الأيام مشركين بسبب الزيارة أو التوسل، وكيف وقد أنقذهم الله من الشرك وأدخل في قلوبهم الإيمان، وأول من رماهم بالإشراك بتلك الوسيلة هو ابن تيمية وجرى خلفه من أراد استباحة أموال المسلمين ودمائهم لحاجة في النفس، ولم يخف ابن تيمية من الله في رواية عدّ السفر لزيارة النبي ﷺ سفر معصية لا تقصر فيه الصلاة عن الإمام أبي الوفاء بن عقيل الحنبلي، وحاشاه عن ذلك - راجع كتاب التذكرة له تجد فيه مبلغ عنايته لزيارة المصطفى ﷺ والتوسل به كما هو مذهب الحنابلة - وإنما قوله بذلك في السفر إلى المشاهد المعروفة بالعراق لما قارن ذلك من البدع في عهده وفي نظره، وإليك نص عبارته في التذكرة المحفوظة بظاهرة دمشق: فصل: ويستحب له قدوم مدينة الرسول صلوات الله عليه فيأتي مسجده فيقول عند دخوله: بسم الله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وافتح لي أبواب رحمتك، وكف عني

أبواب عذابك، الحمد لله الذي بلغ بنا هذا المشهد وجعلنا لذلك أهلاً، الحمد لله رب العالمين، إلى أن قال: واجعل القبر تلقاء وجهك وقم مما يلي المنبر وقل: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلى آخر ما تقوله في التشهد الأخير، ثم تقول: اللهم أعط محمدًا الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة والمقام المحمود الذي وعدته، اللهم صل على روحه في الأرواح وجسده في الأجساد كما بلغ رسالاتك وتلا آياتك وصدع بأمرك حتى أتاه اليقين، اللهم إنك قلت في كتابك لنبيك ﷺ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَأَسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [سورة النساء] وإنني قد أتيت نبيك تائبًا مستغفرًا فأسألك أن توجب لي المغفرة كما أوجبتها لمن أتاه في حياته، اللهم إني أتوجه إليك بنبيك ﷺ نبي الرحمة، يا رسول الله إني أتوجه بك إلى ربي ليغفر لي ذنوبي، اللهم إني أسألك بحقه أن تغفر لي ذنوبي، اللهم اجعل محمدًا أول الشافعين وأنجح السائلين وأكرم الأولين والآخرين، اللهم كما ءامنا به ولم نره وصدقناه ولم نلقه فأدخلنا مدخله واحشرنا في زمرة وأوردنا حوضه واسقنا بكأسه مشربًا صافيًا رويًا سائغًا هنيا لا نظماً بعده أبدًا، غير خزايا ولا ناكثين ولا مارقين ولا مغضوبًا علينا ولا ضالين، واجعلنا من أهل شفاعته. ثم تقدم عن يمينك فقل: السلام عليك يا أبا بكر الصديق، السلام عليك يا عمر الفاروق، اللهم اجزهما عن نبيهما وعن الإسلام خيرًا، ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [سورة الحشر] الآية. وتصلي بين القبر والمنبر في الروضة، وإن أحببت تمسح بالمنبر وبالحنانة وهو الجذع الذي كان يخطب عليه ﷺ فلما اعتزل عنه حن إليه كحنين الناقة. وتأتي مسجد قباء فتصلي لأن النبي ﷺ كان يقصده فيصلي فيه، وإن أمكنك فأت قبور الشهداء وزرهم وأكثر من الدعاء في تلك المشاهد حتى كأنك إلى موافقهم، واصنع عند الخروج ما

صنعت عند الدخول» ا.هـ.

وابن عقيل هذا من أساطين الحنابلة قال ابن تيمية عن كتابه عمدة الأدلة له إنه من الكتب المعتمدة في المذهب، ويقال عن كتابه المسمى بالفنون إنه في ثمانمائة مجلد.

ومن الدليل أيضًا على جواز التوسل بالأنبياء والصالحين حديث أبي سعيد الخدري الذي حسنه الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار^(١) وغيره، قال: «قال رسول الله ﷺ: «إذا خرج الرجل من بيته إلى الصلاة فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي هذا، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياءً ولا سمعة، خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك، أسألك أن تنقذني من النار وأن تغفر لي ذنوبي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، وكل الله به سبعين ألف ملك يستغفرون له، وأقبل الله عليه بوجهه حتى يقضي صلاته».

قال الحافظ الخطيب البغدادي^(٢) وهو الذي قيل فيه: إن المؤلفين في كتب الحديث دراية عيال على كتبه، ما نصه: «أخبرنا القاضي أبو محمد الحسن بن الحسين بن محمد بن رامين الأسترياذي، قال: أنبأنا أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي قال: سمعت الحسن بن إبراهيم أبا علي الخلال يقول: ما همّني أمر فقصدت قبر موسى بن جعفر فتوسلت به إلا سهل الله تعالى لي ما أحبّ.

أخبرنا إسماعيل بن أحمد الجيري قال: أنبأنا محمد بن الحسين السلمي قال: سمعت أبا الحسن بن مقسم يقول: سمعت أبا علي الصفار يقول: سمعت إبراهيم الحربي يقول: قبر معروف الثرياق المجزّب.

(١) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار. (مخطوط).

(٢) تاريخ بغداد (١/١٢٢ - ١٢٥).

أخبرني أبو إسحق إبراهيم بن عمر البرمكي قال: نبأنا أبو الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهري قال: سمعت أبي يقول: قبر معروف الكرخي مجرب لقضاء الحوائج، ويقال: إنه من قرأ عنده مائة مرة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص] وسأل الله تعالى ما يريد قضى الله له حاجته.

حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري قال: سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد بن جميع يقول: سمعت أبا عبد الله بن المحاملي يقول: أعرف قبر معروف الكرخي منذ سبعين سنة، ما قصده مهموم إلا فرج الله همّه.

أخبرنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي بن محمد الصيمري قال: نبأنا عمر بن إبراهيم المقرئ قال: نبأنا مكرم بن أحمد قال: نبأنا عمر ابن إسحق بن إبراهيم قال: نبأنا علي بن ميمون قال: سمعت الشافعي يقول: إنني لأتبرك بأبي حنيفة وأجيء إلى قبره في كل يوم - يعني زائراً - فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين وجئت إلى قبره وسألت الله تعالى الحاجة عنده، فما تبعد عني حتى تقضى.

ومقبرة باب بردان فيها أيضًا جماعة من أهل الفضل، وعند المصلّي المرسوم بصلاة العيد كان قبر يعرف بقبر النذور ويقال: إن المدفون فيه رجل من ولد علي بن أبي طالب رضي الله عنه يتبرك الناس بزيارته، ويقصده ذو الحاجة منهم لقضاء حاجته.

حدثني القاضي أبو القاسم علي بن المحسن التنوخي قال: حدثني أبي قال: كنت جالسًا بحضرة عضد الدولة ونحن مخيمون بالقرب من مصلّي الأعياد في الجانب الشرقي من مدينة السلام نريد الخروج معه إلى همدان في أول يوم نزل المعسكر، فوقع طرفه على البناء الذي على قبر النذور

فقال لي: ما هذا البناء؟ فقلت: هذا مشهد النذور، ولم أقل قبر لعلمي بطيرته من دون هذا، واستحسن اللفظة وقال: قد علمت أنه قبر النذور، وإنما أردت شرح أمره، فقلت: هذا يقال إنه قبر عبيد الله بن محمّد بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ويقال: إنه قبر عبيد الله ابن محمّد بن عمر بن علي بن أبي طالب، وإن بعض الخلفاء أراد قتله خفياً، فجعلت له هناك زُبَيْةً وسُيْرَ عليها وهو لا يعلم، فوقع فيها وأهيل عليه التراب حيناً، وإنما شهر بقبر النذور لأنه ما يكاد ينذر له نذر إلا صح وبلغ الناذر ما يريد ولزمه الوفاء بالنذر، وأنا أحد من نذر له مراراً لا أحصيتها كثرة نذوراً على أمور متعذرة، فبلغتها ولزمني النذر فوفيت به، فلم يتقبل هذا القول وتكلّم بما دلّ أن هذا إنما يقع منه اليسير اتفاقاً، فيتسوق العوام بأضعافه، ويسيرون الأحاديث الباطلة فيه، فأمسكت، فلما كان بعد أيام يسيرة ونحن معسكرون في موضعنا استدعاني في غدوة يوم وقال: اركب معي إلى مشهد النذور، فركبت وركب في نفر من حاشيته إلى أن جئت به إلى الموضع، فدخله وزار القبر وصلى عنده ركعتين سجد بعدهما سجدة أطال فيها المناجاة بما لم يسمعه أحد، ثم ركبنا معه إلى خيمته وأقمنا أياماً، ثم رحل ورحلنا معه يريد همذان، فبلغناها وأقمنا فيها معه شهوراً، فلما كان بعد ذلك استدعاني وقال لي: ألسنت تذكر ما حدثتني به في أمر مشهد النذور ببغداد فقلت: بلى، فقال: إني خاطبتك في معناه بدون ما كان في نفسي اعتماداً لإحسان عشرتك، والذي كان في نفسي في الحقيقة أن جميع ما يقال فيه كذب، فلما كان بعد ذلك بمديدة طرقتني أمر خشيت أن يقع ويتم، وأعملت فكري في الاحتيال لزواله ولو بجميع ما في بيوت أموالي وسائر عساكري، فلم أجد لذلك فيه مذهباً، فذكرت ما أخبرتني به في النذر لقبر النذور، فقلت: لِمَ لا أجرب ذلك، فنذرت إن كفاني الله تعالى ذلك الأمر أن أحمل إلى صندوق هذا المشهد عشرة آلاف درهم صحاحاً، فلما كان اليوم جاءتني الأخبار بكفايتي ذلك الأمر، فتقدمت إلى أبي القاسم عبد العزيز بن يوسف - يعني كاتبه - أن يكتب إلى أبي الريان وكان خليفته ببغداد يحملها

إلى المشهد، ثم التفت إلى عبد العزيز وكان حاضرًا، فقال له عبد العزيز: قد كتبت بذلك ونفذ الكتاب». ا.هـ.

قال الحافظ أبو القاسم بن عساكر^(١): «حدثني الشيخ الصالح الأصيل أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمر [ابن] الصفار الإسفرايني أن قبر أبي عوانة بإسفرين^(٢) مزارُ العالمِ ومبَرِّك الخلق». اهـ.

وفي هذا مع ما حصل من بلال بن الحرث من قصد قبر الرسول للتبرُّك والاستعانة به بيان لما كان عليه السلف والخلف من قصد قبور الأنبياء والصالحين للتبرُّك، وأنهم كانوا يرون ذلك عملاً حسناً، وفي ذلك نقض زعم ابن تيمية وابن قيم الجوزية أن زيارة القبر للتبرُّك شرك، وفي ذلك أيضاً بيان واضح أن هذا كان عمل المسلمين بلا تكبير، إنما التشويش على المتبرِّكين جاء من ابن تيمية وأتباعه، ولو تتبعنا شواهد ذلك من كتب المحدثين وغيرهم لطلال الكلام جذاً، وهذا الحافظ ابن عساكر كان شيخ المحدثين في عصره في بر الشام كله.

وقد قال الإمام مالك للخليفة المنصور لما حجَّ وزار قبر النبي ﷺ وسأل مالكا قائلاً: «يا أبا عبد الله أستقبل القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله ﷺ؟ قال: ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى الله تعالى؟ بل استقبله واستشفع به فيشفعه الله». ذكره القاضي عياض في الشفا^(٣) وساقه بإسناد صحيح، والسيد السمهودي في خلاصة الوفا، والقسطلاني في المواهب اللدنية، وابن حجر الهيتمي في الجوهر المنظم، وغيرهم.

(١) وفيات الأعيان (٦/٣٩٤).

(٢) بليدة حصينة من نواحي نيسابور، معجم البلدان (١/١٧٧).

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/٩٢ - ٩٣).

وقد روى البيهقي في دلائل النبوة^(١): عن عمر رضي الله عنه قال: «قال رسول الله ﷺ: «لما اترفء اءم الخطيئة قال: يا رب أسألك بحق محمد إلا ما عفرت لي، فقال الله عز وجل: يا ءام كيف عرفت محمءاً ولم أخلقء، قال: لأنك يا رب لما خلقتني بيدك ونفخت في من رءحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوباً: لا إله إلا الله محمء رسول الله، فعلمت أنك لم تضيف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك» الحديث، ورواه الحاكم^(٢) وصحءه، ووصفه السبكي بأنه جيد^(٣)، وأخرجه الطبراني في الأوسط^(٤) والصغير^(٥).

وروى البخاري في كتاب الأدب المفرد^(٦) عن عبد الرحمء بن سعد قال: «خءرت رجل ابن عمر فقال له رجل: اءكر أحب الناس إليك فقال: يا محمء، فذهب خءر رءله» ا.هـ.

وفي كتاب الحكايات المءشورة للحافظ الضياء المقدسي الحنبلي، أنه سمع الحافظ عبد الغني المقدسي الحنبلي يقول: إنه خرج في عضءه شيء يشبه الءمءل فأعيتة مءاواته، ثم مسح به قبر أحمد بن حنبل فبريء ولم يعد إليه، وهذا الكتاب بخط الحافظ المءكور محفوظ بظاهرية دمشق.

وأخرج أحمد في المسند^(٧) بإسناد حسن كما قال الحافظ ابن حجر^(٨) أن الحءرء بن حسان البكري قال لرسول الله ﷺ: «أعوء بالله ورسوله أن

(١) دلائل النبوة (٤٨٩/٥).

(٢) مستءرك الحاكم، كتاب التاريخ (٦١٥/٢).

(٣) انظر شفاء السقام (ص/١٦٣).

(٤) عزاه له الهيمبي في معجم الزوائد (٢٥٣/٨) وقال: وفيه من لم أعرفهم.

(٥) المعجم الصغير (ص/٣٥٥).

(٦) الأدب المفرد (ص/٣٢٤).

(٧) مسند أحمد (٣/٤٨١ - ٤٨٢).

(٨) فتح الباري (٨/٥٧٩).

أكون كوافد عاد». ولفظ الحديث كما في مسند أحمد: حدّثنا عبد الله حدّثني أبي ثنا زيد بن الحباب قال حدّثني أبو المنذر سلام بن سليمان النحوي قال ثنا عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن الحرث بن يزيد البكري^(١) قال: خرجت أشكو العلاء بن الحضرمي إلى رسول الله ﷺ، فمررت بالربذة فإذا عجوز من بني تميم مُنْقَطَع بها، فقالت لي: يا عبد الله إن لي إلى رسول الله ﷺ حاجة فهل أنت مبلغني إليه، قال: فحملتها فأتيت المدينة فإذا المسجد غاص بأهله، وإذا راية سوداء تخفق وبلال متقلّد السيف بين يدي رسول الله ﷺ، فقلت: ما شأن الناس، قالوا: يريد أن يبعث عمرو بن العاص وجهًا، قال: فجلست، قال: فدخل منزله أو قال: رحله، فاستأذنت عليه فأذن لي فدخلت فسلمت، فقال: هل كان بينكم وبين بني تميم شيء، قال: فقلت: نعم، قال: وكانت لنا الدبيرة عليهم، ومررت بعجوز من بني تميم منقطع بها فسألنتني أن أحملها إليك، وما هي بالباب، فأذن لها فدخلت، فقلت: يا رسول الله إن رأيت أن تجعل بيننا وبين بني تميم حاجزًا فاجعل الدهناء، فحميت العجوز واستوفزت قالت: يا رسول الله فإلى أين تضطر مضرك؟ قال: قلت إنما مثلي ما قال الأول: معزاء حملت حتفها، حملت هذه ولا أشعر أنها كانت لي خصمًا، أعوذ بالله ورسوله أن أكون كوافد عاد، قال: «هيه وما وافد عاد؟» - وهو أعلم بالحديث منه ولكن يستطعمه - قلت: إن عادًا قحطوا فبعثوا وافدًا لهم يقال له قيل، فمرّ بمعاوية بن بكر فأقام عنده شهرًا يسقيه وتغنيه جاريتان يقال لهما الجرادتان، فلما مضى الشهر خرج إلى جبال تهامة فنادى: اللّهم إنك تعلم أنني لم أجد إلى مريض فأداويه ولا إلى أسير فأفاديه، اللّهم اسق عادًا ما كنت تسقيه، فمرت به سحابات سود فنودي منها اختر، فأومأ إلى سحابة منها سوداء فنودي منها: خذها رماذًا رمدًا لا تبقي من عاد أحدًا، قال: فما بلغني

(١) الحرث بن حسان البكري ويسمى الحرث بن يزيد البكري كما في الإصابة للحافظ ابن حجر العسقلاني.

أنه بعث عليهم من الريح إلا قدر ما يجري في خاتمي هذا حتى هلكوا. قال أبو وائل: وصدق، قال: فكانت المرأة والرجل إذا بعثوا وافداً لهم قالوا: لا تكن كوافد عاد. ١. هـ..

فماذا يقول هؤلاء الجاعلون بالتوسل بالنبي شركاً في إيراد أحمد بن حنبل لهذا الحديث يجعلونه مقرراً للشرك أم ماذا يقولون؟

قال ابن الحاج المالكي المعروف بإنكاره للبدع في كتابه المدخل^(١) ما نصه: «فالتوسل به عليه الصلاة والسلام هو محل حط أحمال الأوزار وأثقال الذنوب والخطايا لأن بركة شفاعته عليه الصلاة والسلام وعظمتها عند ربه لا يتعاضدها ذنب، إذ إنها أعظم من الجميع، فليستبشر من زاره ويلجأ إلى الله تعالى بشفاعة نبيه عليه الصلاة والسلام من لم يزره، اللهم لا تحزمننا من شفاعته بحرمته عندك. آمين يا رب العالمين.

ومن اعتقد خلاف هذا فهو المحروم، ألم يسمع قول الله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَأَسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [سورة النساء]. فمن جاءه ووقف ببابه وتوسل به وجد الله تواباً رحيمًا، لأن الله عز وجل منزّه عن خلف الميعاد وقد وعد سبحانه وتعالى بالتوبة لمن جاءه ووقف ببابه وسأله واستغفر ربه، فهذا لا يشك فيه ولا يرتاب إلا جاحد للمدين معاند لله ولرسوله ﷺ، نعوذ بالله من الحرمان». انتهى كلام ابن الحاج.

وأخرج الطبراني في معجميه الكبير^(٢) والصغير^(٣) عن عثمان بن حنيف أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان في حاجة له فكان عثمان لا

(١) المدخل (١/٢٥٩ - ٢٦٠).

(٢) المعجم الكبير (٩/١٧ - ١٨).

(٣) المعجم الصغير (ص/٢٠١ - ٢٠٢).

يلتفت إليه ولا ينظر في حاجته، فلقي عثمان بن حُنَيْف فشكى ذلك إليه فقال له عثمان بن حنيف: ائت الميضاة فتوضاً ثم ائت المسجد فصل فيه ركعتين ثم قل: «اللهم إني أسألك وأتوجهُ إليك بنبينا محمدٍ نبي الرحمة، يا محمدُ إني أتوجهُ بك إلى ربي عز وجل لتقضى لي حاجتي» وتذكر حاجتك ورح إليّ حتى أروحَ معك فانطلق الرجل فصنع ما قال عثمان له ثم أتى عثمان بن عفان، فجاء البواب حتى أخذه بيده فأدخله على عثمان ابن عفان فأجلسه معه على الطنفسة وقال: ما حاجتك؟ فذكر حاجته فقضاها له ثم قال له: ما ذكرت حاجتك حتى كانت هذه الساعة وقال له: ما كان لك حاجة فأتنا، ثم إن الرجل خرج من عنده فلقي عثمان بن حُنَيْف فقال له: جزاك الله خيراً ما كان ينظر في حاجتي ولا يلتفت حتى كلمته في، فقال عثمان بن حُنَيْف: والله ما كلمته ولكن شهدت رسول الله ﷺ وأتاه ضريب فشكا إليه ذهاب بصره فقال له النبي ﷺ: «أو تصبر» فقال: يا رسول الله إنه ليس لي قائد وقد شق عليّ، فقال له النبي: «ائت الميضاة فتوضاً ثم صل ركعتين ثم ادع بهذه الدعوات»، قال عثمان بن حنيف: فوالله ما تفرقنا وطال بنا الحديث حتى دخل علينا الرجل كأنه لم يكن به ضرٌّ قط. قال الطبراني: والحديث صحيح.

ففيه دليل على أن الأعمى توسل بالنبي ﷺ في غير حضرته، بل ذهب إلى الميضاة فتوضاً وصلى ودعا باللفظ الذي علمه رسول الله، ثم دخل على النبي ﷺ والنبي لم يفارق مجلسه لقول راوي الحديث عثمان بن حُنَيْف: فوالله ما تفرقنا وطال بنا المجلس حتى دخل علينا الرجل كأنه لم يكن به ضرٌّ قط^(١).

(١) المعجم الكبير للطبراني (١٧/٩ - ١٨)، والمعجم الصغير (ص/٢٠١ - ٢٠٢). قال الطبراني: والحديث صحيح.

فإن قيل: إن الطبراني لم يصحح بقوله: «والحديث صحيح» إلا الأصل وهو ما حصل بين النبي والأعمى ويسمى مرفوعاً، وأما ما حصل بين عثمان بن حنيف وذلك الرجل فلا يسمى حديثاً لأنه حصل بعد النبي ﷺ وإنما يسمى موقوفاً.

فالجواب: أن علماء الحديث يطلقون الحديث على المرفوع والموقوف، وقد نصّ على ذلك غير واحد منهم كابن حجر العسقلاني^(١) وابن الصلاح^(٢)، ففي كتاب فتاوى الرملي^(٣) ما نصه: «سئل عن تعريف الأثر فأجاب: إن تعريف الأثر عند المحذّثين هو الحديث سواء أكان مرفوعاً أو موقوفاً وإن قصره بعض الفقهاء على الموقوف» ١. هـ. فدعوى الألباني وبعض تلامذته وحملهم قول الطبراني: «والحديث صحيح» على ما حصل للأعمى مع رسول الله دون ما حصل للرجل مع عثمان بن حنيف دعوى باطلة مخالفة لقواعد الاصطلاح.

قال المناوي^(٤) في حديث: «اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة» ما نصه: «قال ابن عبد السلام: ينبغي كونه مقصوداً على النبي ﷺ وأن لا يقسم على الله بغيره من الأنبياء والملائكة والأولياء لأنهم ليسوا في درجته، وأن يكون مما خصّ به، قال السبكي: يحسن التوسل والاستعانة والتشفع بالنبي إلى ربه، ولم ينكر ذلك أحد من السلف ولا الخلف حتى جاء ابن تيمية فأنكر ذلك وعدل عن الصراط المستقيم وابتدع ما لم يقله عالم قبله وصار بين أهل الإسلام مُثَلَّةً. هـ.

(١) تدريب الراوي (٤٢/١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص/٢٣).

(٣) فتاوى الرملي بهامش الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي (٤/٣٧١).

(٤) فيض القدير (٢/١٣٤).

ومما يدل على جواز التوسل أيضًا ما رواه البخاري^(١) ومسلم^(٢) عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «انطلق ثلاثة نفر ممن كان قبلكم حتى أوامهم المبيت إلى غار فدخلوه، فانحدرت صخرة من الجبل فسدت عليهم الغار فقالوا: إنه لا ينجيكم من هذه الصخرة إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم، قال رجل منهم: اللهم كان لي أبوان شيخان كبيران وكنت لا أغبق قبلهما أهلاً ولا مالاً، فنأى بي طلب الشجر يوماً فلم أرح عليهما حتى ناما، فحلبت لهما غبوقهما^(٣) فوجدتهما نائمين فكرهت أن أوقظهما وأن أغبق قبلهما أهلاً أو مالاً، فلبثت والقدح على يدي أنتظر استيقاظهما حتى برق الفجر والصبية يتضاخون عند قدمي، فاستيقظا فشربا غبوقهما، اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك ففرج عنا ما نحن فيه من هذه الصخرة، فانفرجت شيئاً لا يستطيعون الخروج منه»، الحديث. فإذا كان التوسل بالعمل الصالح جائزاً فكيف لا يصح بالدوات الفاضلة كدوات الأنبياء، فهذا يكفي دليلاً لو لم يكن دليل سواه للتوسل بالأنبياء والأولياء.

وذكر المرادوي الحنبلي أيضًا في كتاب الإنصاف^(٤) تحت عنوان فوائد ما نصه: «ومنها - أي ومن الفوائد - يجوز التوسل بالرجل الصالح على الصحيح من المذهب وقيل يستحب» اهـ. فماذا يقول هؤلاء عن المذهب الحنبلي الذي قرّر أن التوسل بالنبي بعد موته سنة على رأي، وجائز فقط على رأي فهل يكفرون الحنابلة؟ وما معنى اعتزاز هؤلاء بأحمد مع أن أحمد في وإد وهم في وإدء آخر؟ وقد قال الإمام أحمد للمروالروذي^(٥): «يتوسل - أي

(١) صحيح البخاري: كتاب البيوع: باب إذا اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه فرضي.

(٢) صحيح مسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار: باب قصة أصحاب الغار الثلاثة، والتوسل بصالح الأعمال.

(٣) الغبوق: الطعام الذي يكون في النصف الأخير من النهار كالذي يؤكل العصر.

(٤) الإنصاف (٢/٤٥٦).

(٥) الإنصاف (٢/٤٥٦).

الداعي عند القحط وقلة المطر أو انقطاعه - بالنبي ﷺ في دعائه» اهـ.

وفي كتاب إتحاف السادة المتقين^(١) بشرح إحياء علوم الدين ما نصه: «وكان صفوان بن سليم المدني أبو عبد الله، وقيل أبو الحرث القرشي الزهري الفقيه العابد وأبوه سليم مولى حميد بن عبد الرحمن بن عوف قال أحمد: هو يُسْتَسْقَى بحديثه وينزل القطر من السماء بذكره، وقال مرة: هو ثقة من خيار عباد الله الصالحين، قال الواقدي وغيره مات سنة مائة واثنين وثلاثين عن اثنين وسبعين سنة» اهـ. أي أنه توفي قبل أن يولد الإمام أحمد. فهذا أحمد لم يقل يستسقى بدعائه كما يقول ابن تيمية إن التوسل بدعاء الشخص لا بذاته ولا بذكره، بل جعل أحمد ذكره سبباً لنزول المطر، فمن أين تحريم ابن تيمية للتوسل بالدوات الفاضلة؟

وفي فتاوى شمس الدين الرملي^(٢) ما نصه: «سئل عما يقع من العامة من قولهم عند الشدائد: يا شيخ فلان، يا رسول الله، ونحو ذلك من الاستغاثة بالانبياء والمرسلين والأولياء والعلماء والصالحين فهل ذلك جائز أم لا؟ وهل للرسل والأنبياء والأولياء والصالحين والمشايخ إغاثة بعد موتهم؟ وماذا يرجح ذلك؟

فأجاب: بأن الاستغاثة بالانبياء والمرسلين والأولياء والعلماء والصالحين جائزة، وللرسل والأنبياء والأولياء والصالحين إغاثة بعد موتهم، لأن معجزة الأنبياء وكرامات الأولياء لا تنقطع بموتهم، أما الأنبياء فلأنهم أحياء في قبورهم يصلون ويحججون كما وردت به الأخبار، وتكون الإغاثة منهم معجزة لهم، وأما الأولياء فهي كرامة لهم فإن أهل الحق على أنه يقع من الأولياء بقصد وبغير قصد أمور خارقة للعادة يجريها الله تعالى بسببهم» اهـ، أما قوله: «ويحجون» فإنه لم يثبت في السنة.

(١) إتحاف السادة المتقين (١٠/١٣٠).

(٢) فتاوى الرملي بهامش الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي (٤/٣٨٢).

قال نور الدين ملا علي القاري في شرح المشكاة ما نصّه: «قال شيخ مشايخنا علامة العلماء المتبحرين شمس الدين بن الجزري في مقدمة شرحه للمصابيح المسمى بتصحيح المصابيح: إني زرت قبره بنيسابور - يعني مسلم ابن الحجاج القشيري - وقرأت بعض صحيحه على سبيل التيمن والتبرك عند قبره ورأيت آثار البركة ورجاء الإجابة في تربته». ١. هـ.

فإن قيل: أليس في حديث: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث» دلالة على أن الميت لا ينفع غيره.

فالجواب: أنه ليس في الحديث الذي رواه ابن حبان^(١): «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له» دلالة على أن الميت لا ينفع غيره، إذ إن الحديث نفى استمرار العمل التكليفي الذي يتجدد به للميت ثواب، أما أن ينفع غيره فغير ممنوع بدليل أن سيدنا موسى ﷺ قال لمحمد عليه الصلاة والسلام في حديث المعراج: «ارجع فسل ربك التخفيف»^(٢)، وهذا نفع كبير لأمة محمد كان بعد موت موسى بسنين عديدة.

فإن قيل: أليس في توصل عمر بالعباس^(٣) بعد موت النبي ما يدل على أنه لا يتوصل بالنبي بعد موته.

فالجواب: أن توصل عمر بالعباس بعد موت النبي ليس لأن الرسول قد مات بل كان لأجل رعاية حق قرابته من النبي ﷺ، بدليل قول العباس حين قدمه عمر: «اللهم إن القوم توجهوا بي إليك لمكاني من نبيك»، روى هذا الأثر الزبير بن بكار.

(١) صحيح ابن حبان، فصل في الموت وما يتعلق به من راحة المؤمن وبشراه وروحه وعمله والثناء عليه، انظر الإحسان (٩/٥).

(٢) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات وفرض الصلوات.

(٣) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة: باب ذكر العباس بن عبد المطلب.

وروى الحاكم^(١) أيضًا أن عمر رضي الله عنه خطب الناس فقال: «أيها الناس إن رسول الله ﷺ كان يرى للعباس ما يرى الولد لوالده، يعظمه ويفخمه ويبرّ قسمه، فاقتدوا أيها الناس برسول الله ﷺ في عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله فيما نزل بكم»، وهذا يوضح سبب توسّل عمر بالعبّاس.

وأيضًا فإن ترك الشيء لا يدل على منعه كما هو مقرّر في كتب الأصول، فتترك عمر للتوسّل بالنبي ﷺ لا دلالة فيه أصلًا على منع التوسّل إلا بالحيّ الحاضر، وقد ترك النبي ﷺ كثيرًا من المباحات فهل دلّ تركه لها على حرمتها؟

وقد أراد سيّدنا عمر بفعله ذلك أن يبيّن جواز التوسّل بغير النبي ﷺ من أهل الصلاح ممّن ترجى بركته، ولذا قال الحافظ في الفتح^(٢) عقب هذه القصة ما نصّه: «ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستشفاع بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة» ا.هـ.

فإن قيل: أليس في حديث ابن عبّاس الذي رواه الترمذي^(٣) «إذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله» ما يدلّ على عدم جواز التوسّل بغير الله؟

فالجواب: أن هذا ليس فيه معارضة ما ذكرنا إذ إن المتوسّل يسأل الله، والحديث ليس معناه لا تسأل غير الله ولا تستعن بغير الله، إنما معناه أن

(١) مستدرك الحاكم، كتاب معرفة الصحابة (٣/٣٣٤) من حديث داود بن عطاء المدني عن زيد بن أسلم عن ابن عمر. قال الذهبي في التلخيص: هو في جزء الباناسي بعلو، وصح نحوه من حديث أنس، فأما داود فمتروك. قلت: تابعه عليه هشام بن سعد أخرجه البلاذري من طريقه عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر، انظر الفتح (٢/٤٩٧).

(٢) فتح الباري (٢/٤٩٧).

(٣) جامع الترمذي: كتاب صفة القيامة والرقائق والورع: باب (٥٩). وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

الأولى بأن يُسأل ويُستعان به هو الله تعالى، ونظير ذلك قوله ﷺ: «لا تصاحب إلا مؤمناً، ولا يأكل طعامك إلا تقياً» رواه ابن حبان^(١)، فكما لا يفهم من هذا الحديث عدم جواز صحبة غير المؤمن وعدم جواز إطعام غير التقي وإنما يفهم منه أن الأولى بالصحبة المؤمن وبالإطعام التقي، كذلك حديث ابن عباس لا يفهم منه إلا الأولوية، كما أن رسول الله ﷺ لم يقل لا تسأل غير الله ولا تستعن بغير الله، أليس هناك فرق بين أن يقال: لا تسأل غير الله وبين أن يقال: إذا سألت فاسأل الله؟

قال الحافظ ابن حجر في قصائده المسماة النيرات السبع:

يَا سَيِّدَ الرَّسْلِ الَّذِي مِنْهَاجُهُ حَاوِ كَمَالَ الْفَضْلِ وَالتَّهْدِيبِ
إِلَى أَنْ قَالَ:

فَأَشْفَعُ لِمَادِحِكَ الَّذِي بَكَ يَتَّقِي أَهْوَالَ يَوْمِ السِّدِينِ وَالتَّعْذِيبِ
فَلأَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ الأَثْرِيِّ فِي مَاهُوْلِ مَدْحِكَ نَظْمُ كُلِّ غَرِيبٍ
قَدْ صَحَّ أَنْ ضَنَاهُ زَادَ وَذَنْبَهُ أَصْلُ السَّقَامِ وَأَنْتَ خَيْرُ طَبِيبٍ
ثُمَّ قَالَ فِي قَصِيدَةٍ أُخْرَى:

يَا سَيِّدِي يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ شَرُفْتُ قِصَائِدِي بِمَدِيحِ فَيْكَ قَدْ رُصِفَا
إِلَى أَنْ قَالَ:

بِبَابِ جُودِكَ عَبْدٌ مَذْنُوبٌ كَلِيفٌ يَا أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهًا مُشْرِقًا وَقَفَا
بِكُمْ تَوْسَلُ يَرْجُو العَفْوَ عَنِ زَلَلٍ مِنْ خَوْفِهِ جَفْنُهُ الهَامِي لَقَدْ ذَرَقَا
وَإِنْ يَكُنْ نَسْبَةٌ يُعْزَى إِلَى حَجَرٍ فَطَالَمَا فَاضَ عَذْبًا طَيِّبًا وَصَفَا

(١) صحيح ابن حبان: كتاب البر والإحسان: باب الصحبة والمجالسة، راجع الإحسان (١) ٣٨٣، ٣٨٥.

ثم قال في قصيدة أخرى:

اضدح بمدح المصطفى واصدغ به
واقصد له واسأل به تُعْطِ الْمُئِي
قلب الحسود ولا تخف تَفْنِيدَا
وتعيشُ مهما عشتَ فيه سعيدا
خيرُ الأنام ومن لجا لجنايبه
لا بدغ أن أضحى به مسعودا

ثم قال في قصيدة أخرى:

فما تبلغ الأشعار فيه ومدحه
به ناطق نص الكتاب و ناقل
إلى أن قال:

ولي إن توسلتُ الهناء بمدحه
لأنني مُستَجِدِ هناك و سائل

ثم قال في قصيدة أخرى:

فإن أحرزَ فمدحك لي سروري
وإن أقنط فحمدك لي رجائي

ثم قال في قصيدة أخرى:

نبي براه الله أشرف خلقه
فرج نداءه إنه الغيث في الندى
وأسماءه إذ سماه في الذكر أحمدا
وخف من سطاها إنه الليث في العدا

ثم قال في قصيدة أخرى:

وإن قنطت من العصيان نفس
فباب محمد باب الرجاء

وذكر الحافظ السخاوي^(١) أن الشمس محمد بن علي القوصي الشافعي أرسل معه رسالة ليقرأها السخاوي لسيد المرسلين لكن لم يتفق للسخاوي تبليغها إلا بعد موته جاء فيها:

عسى تبلغ الأمال منه بنظرة
إلي فإن يفعل بفوز ألقه

(١) وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام (٢/٧٧٧).

فائدة

في بيان جواز نداء النبي بعد وفاته

تقدم أن البخاري ذكر في كتابه الأدب المفرد جواز نداء النبي بعد موته بيا محمّد وذلك خلاف معتقد الوهابية فإنه عندهم شرك، وأورده أيضًا ابن السني في كتابه عمل اليوم والليلة^(١)، ونص البخاري في كتابه المذكور:

«باب ما يقول الرجل إذا خدرت رجله: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا سفيان، عن أبي إسحق، عن عبد الرحمن بن سعد قال: خدرت رجل ابن عمر فقال له رجل: اذكر أحب الناس إليك؟ فقال: يا محمد» اهـ. وأورده ابن تيمية في كتابه المشهور الكلم الطيب^(٢) ونص عبارته:

«فصل في الرجل إذا خدرت رجله:

عن الهيثم بن حنش قال: كنا عند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فخدرت رجله فقال له رجل: اذكر أحب الناس إليك، فقال: يا محمّد فكأنما نشط من عقال» اهـ.

وذكره الحافظ شيخ القراء ابن الجزري في كتابيه: الحصن الحصين وعدة الحصن الحصين، وذكره الشوكاني أيضًا في كتابه «تحفة الذاكرين»^(٣) وهو غير مطعون به عندهم، ورواه أيضًا ابن الجعد^(٤).

وهذا الذي حصل من عبد الله بن عمر استغاثة برسول الله بلفظ يا محمّد،

(١) أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص/٧٢ - ٧٣).

(٢) الكلم الطيب (ص/٧٣).

(٣) تحفة الذاكرين (ص/٢٦٧).

(٤) مسند ابن الجعد (ص/٣٦٩).

وذلك عند الوهابية كفر أي الاستغاثة به ﷺ بعد موته، فماذا تفعل الوهابية يرجعون عن رأيهم من تكفير من ينادي يا محمد أم يتبرءون من ابن تيمية في هذه القضية وهو الملقب عندهم شيخ الإسلام، فيا لها من فضيحة عليهم وهو إمامهم الذي أخذ منه ابن عبد الوهاب بعض أفكاره التي خالف بها المسلمين، وهم في هذه المسئلة على موجب عقيدتهم يكونون كفروا ابن تيمية لأنه استحسن ما هو شرك عندهم.

ولو قال أحدهم: ابن تيمية رواه من طريق راوٍ مختلف فيه، يقال لهم: مجرد إيراد هذا في هذا الكتاب دليل على أنه استحسنه إن فرض أنه يراه صحيحًا وإن فرض أنه يراه غير ذلك، لأن الذي يورد الباطل في كتابه ولا يحذر منه فهو داع إلى ذلك الشيء، ومحاولة الألباني لتضعيف هذا الأثر لا عبرة بها، لأن الألباني محروم من الحفظ الذي هو شرط التصحيح والتضعيف عند أهل الحديث وقد اعترف في بعض المجالس بأنه ليس محدث حفظ بل قال: أنا محدث كتاب، وذلك بعد أن سأله محام سوري: يا أستاذ أنت محدث، فقال: نعم، فقال له: أتسرد لي عشرة أحاديث بأسانيدها، فأجابه الألباني: لا، أنا محدث كتاب، فأجابه المحامي: إذن أنا أستطيع أن أفعل ذلك. فخجله، فليعلم هو ومقلدوه أن تصحيحهم وتضعيفهم لغو في قانون أهل الحديث ولا اعتبار له، فليتوبوا إلى الله، فإن كان الرياء ساقهم إلى ذلك فالرياء من الكبائر.

تنبيه: قال بعض نفاة التوسل: قد كفانا أبو حنيفة رضي الله عنه المؤنة في إبطال التوسل حيث قال: أكره أن يقال: أسألك بحق فلان.

فالجواب: أن أهل المذهب الحنفي قالوا في تعليل ذلك إن مراد الإمام أن هذا اللفظ يوهم أن على الله حقًا لغيره لازمًا له كما ذكر ذلك ابن عابدين في رد المحتار^(١)، فيقال إنه كره هذا اللفظ فقط، ولم يقل

(١) رد المحتار على الدر المختار (٢٧٤/٥).

إني أكره التوسل بالأنبياء والأولياء إلى الله حتى يحتج بأبي حنيفة في منع التوسل على الإطلاق إن كان بهذا اللفظ وإن كان بغيره كأسألك بجاه فلان أو بحرمة فلان، فلو كان مراد أبي حنيفة تحريم التوسل على الإطلاق بجميع صورته لكان أهل مذهبه يفهمون ذلك وتجنبوا التوسل على الإطلاق، بل هم يتوسلون كغيرهم لا يختلف في ذلك علماؤهم وعوامهم. ويقال على فرض ثبوت ذلك عن أبي حنيفة ليس فيه حجة على منع قول المتوسل: أسألك يا الله بحق رسول الله، أو نحو ذلك لثبوت هذا اللفظ في حديث ابن ماجه وأحمد وغيرهما^(١): «مَنْ قَالَ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ وَبِحَقِّ مِمَّشَايَ هَذَا... الْحَدِيثِ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ حَسَنَهُ الْحَافِظُ ابْنُ جَعْفَرٍ فِي أَمَالِيهِ^(٢) كَمَا تَقَدَّمَ، وَكَذَا الْحَافِظُ الدِّمِيَاطِيُّ^(٣)، وَالْحَافِظُ أَبُو الْحَسَنِ الْمُقَدِّسِيُّ شَيْخَ الْحَافِظِ الْمُنْذَرِيِّ^(٤)، وَالْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ^(٥).

وأما ما يروى عن أبي يوسف أنه قال: «لا يدعى الله بغيره».

فالجواب: أنه لا حجة في ذلك لأنه مصادم للنص الثابت كحديث الثلاثة الذين أووا إلى الغار، فنزلت صخرة من الجبل فسدت فم الغار، فدعا كل من الثلاثة بصالح عمله، فانفجرت الصخرة عنهم فخرجوا من الغار، وقد تقدم؛ رواه البخاري في صحيحه وغيره^(٦).

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه: كتاب المساجد والجماعات: باب المشي إلى الصلاة عن أبي سعيد الخدري، وأحمد في مسنده (٢١/٣) عنه، والطبراني في الدعاء (٩٩٠/٢)، والبيهقي في الدعوات (٤٧/١).

(٢) نتائج الأفكار (٢٧٢/١).

(٣) المتجر الرابع في ثواب العمل الصالح (ص/٤٧١ - ٤٧٢).

(٤) الترغيب والترهيب (٢٧٣/٢).

(٥) المغني عن حمل الأسفار (٢٨٩/١).

(٦) تقدم تخريجه.

مسئلة: إن احتج مانعو التوسل بالأموات بقولهم: إنهم لا يسمعون وكذلك الحيّ الغائب، فلا معنى للتوسل بهم بأن يقال: يا رسول الله أغثنني، أو: أتوجه بك إلى الله ليقضي لي حاجتي، لأنه لا يسمع، وأما الحي الحاضر فيسمع.

فيجاب بأنه لا مانع شرعاً ولا عقلاً من أن يسمع النبي أو الولي كلام من يتوسل به وهو في القبر، أما النبي فلأنه حي أحياء الله بعد موته كما ثبت من حديث أنس عن رسول الله أنه قال: «الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون» صححه البيهقي في جزء حياة الأنبياء^(١)، وأورده الحافظ ابن حجر على أنه ثابت في فتح الباري^(٢) وذلك لما التزمه أن ما يذكره من الأحاديث شرحاً أو تنمة لحديث في متن البخاري فهو صحيح أو حسن، ذكر ذلك في مقدمة الفتح^(٣). ولأنه ثبت حديث: «ما من رجل مسلم يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه، إلا عرفه وردّ عليه السلام». صححه الحافظ عبد الحق الإشبيلي^(٤).

وأما الغائب الحي فإنه يدل على صحة سماعه خطاب من يناديه من بعيد قصة عمر رضي الله عنه في ندائه جيشه الذي بأرض العجم بقوله: يا سارية الجبل الجبل فسمعه سارية بن زئيم، وكان سارية قائد الجيش فانحاز بجيشه إلى الجبل فانتصروا، صححها الحافظ الدمياطي في جزء ألفه لهذه القصة، ووافقه الحافظ السيوطي على ذلك وحسنها الحافظ ابن حجر في الإصابة^(٥) وأوردها الحافظ الزبيدي في شرح القاموس^(٦) وقد

(١) حياة الأنبياء بعد وفاتهم رقم/١٥.

(٢) فتح الباري (٦/٤٨٧).

(٣) مقدمة فتح الباري (ص/٤).

(٤) إتحاف السادة المتقين (١٠/٣٦٥)، فيض القدير (٥/٤٨٧)، العاقبة (ص/١١٨).

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٢/٢)، وانظر أسد الغابة (٢/٢٤٤).

(٦) تاج العروس في شرح القاموس فصل السين من باب الواو والياء.

أفرد القطب الحلبي لطرقة جزءًا ووثق رجال هذا الطريق^(١).

ومن الدليل على صحة سماع الغائب النداء من بعيد ما رواه الفاكهي أن ابن عباس قال: «قام إبراهيم على الحجر فقال: يا أيها الناس كتب عليكم الحج فأسمع من في أصلاب الآباء وأرحام النساء فأجابه من آمن ومن كان سبق في علم الله أنه يحج إلى يوم القيامة: لبيك اللهم لبيك»، صححه الحافظ ابن حجر^(٢). وهذا الذي ثبت عن ابن عباس مما لا يقال بالرأي إلا بالتوقيف وهو مما عرف وانتشر عند المفسرين لمعنى قول الله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ [سورة الحج]، فما أبعد عن الحق من يقول من هؤلاء نفاة التوسل عن الأنبياء والأولياء بعد موتهم إنهم كالجماد وقد بلغ بعضهم في الوقاحة إلى أن قال: النبي لا ينفع بعد موته، ومنهم من يقول لقاصد زيارة الرسول ما تفعل بالعظم الرميم، حمانا الله تعالى من صنيع هؤلاء الذين ضلّ سعيهم وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا، يزعمون أنهم بهذا يكونون أقوى من غيرهم في توحيد الله، وكفاهم خزيًا اعتقادهم في الرسول أنه عظم رميم لم يبق له إحساس ولا شعور.

وفي الألفاظ الواردة في السلام على أهل القبور دلالة على سماع أهل القبور لسلام الزائرين، وذلك في نحو قول الزائر: «السلام عليكم يا أهل القبور، يغفرُ الله لنا ولكم، أنتم سلفنا ونحن بالأثر»^(٣) أخرجه الترمذي وحسنه، وما ورد في صحيح مسلم بلفظ: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين»^(٤) إلى آخره، فلولا صحة سماع الميت لم يكن لهذا الخطاب معنى ولا حجة في استدلال نفاة التوسل بقول الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ﴾ [سورة فاطر] فإنه مؤول لا يحمل على الظاهر توفيقًا بينه وبين ما ورد

(١) كشف الخفا (٥١٥/٢).

(٢) فتح الباري (٤٠٦/٣).

(٣) جامع الترمذي: كتاب الجنائز: باب ما يقول الرجل إذا دخل المقابر.

(٤) صحيح مسلم: كتاب الجنائز: باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها.

من الأحاديث التي ذكرناها، والمراد به تشبيه الكفار بمن في القبور في عدم انتفاعهم بكلامه وهم أحياء.

ومما يؤيد صحة سماع الموتى ما رواه البخاري^(١) أن رسول الله ﷺ قام على القليب - قليب بدر - وفيه قتلى المشركين، فجعل يناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم: يا فلان بن فلان ويا فلان بن فلان، قال: «فإننا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقًا، فهل وجدتم ما وعد ربكم حقًا». قال: فقال عمر: يا رسول الله ما تكلم من أجساد لا أرواح بها، فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفس محمد بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم». وروى البخاري أيضًا عن أنس عن النبي^(٢) ﷺ: «إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه وإنه ليسمع قرع نعالهم». فيقال للنفثة: النبي هو أفهم منكم ومن سائر الخلق بمعاني كتاب الله، فبعد هذا فقد انتسف تمويه ابن تيمية بقوله: لا يجوز التوسل إلا بالحي الحاضر.

وروى الترمذي^(٣) في سننه أن رجلاً ضرب خبائه ليلاً على قبر فسمع من القبر قراءة تبارك الذي بيده الملك إلى آخرها، فلما أصبح ذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «هي المانعة هي المنجية». حسنه السيوطي^(٤).

فإذا كان من على وجه الأرض عند القبر يسمع قراءة صاحب القبر، فأى مانع من أن يسمع صاحب القبر كلام من على وجه الأرض ولو كان في مسافة بعيدة من صاحب القبر بالنسبة لعباد الله الذين منحهم الله الكرامات.

(١) صحيح البخاري: كتاب المغازي: باب قتل أبي جهل.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الجنائز: باب ما جاء في عذاب القبر.

(٣) جامع الترمذي: كتاب فضائل القرآن: باب ما جاء في فضل سورة الملك.

(٤) الجامع الصغير (٥٦/٢) بنحوه.

التبرك بآثار النبي ﷺ

اعلم أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يتبركون بآثار النبي ﷺ في حياته وبعد مماته، ولا زال المسلمون بعدهم إلى يومنا هذا على ذلك، وجواز هذا الأمر يعرف من فعل النبي ﷺ وذلك أنه ﷺ قَسَمَ شعره حين حلق في حجة الوداع وأظفاره.

أما اقتسام الشعر فأخرجه البخاري^(١) ومسلم^(٢) من حديث أنس وأحمد^(٣) من حديث عبد الله بن زيد، ففي لفظ مسلم عنه قال: لما رمى ﷺ الجمرة ونحر نسكه وحلق، ناول الحائق شقّه الأيمن فحلق، ثم دعا أبا طلحة الأنصاري فأعطاه، ثم ناوله الشق الأيسر فقال: «احلق»، فحلق فأعطاه أبا طلحة فقال: «اقسمه بين الناس».

وفي رواية لمسلم: فبدأ بالشق الأيمن فوزعه الشعرة والشعرتين بين الناس ثم قال بالأيسر - أي قَعَلَ - فصنع مثل ذلك، ثم قال: «ههنا أبو طلحة»، فدفعه إلى أبي طلحة.

وفي رواية لمسلم أيضًا أنه عليه الصلاة والسلام قال للحلاق: «ها» وأشار بيده إلى الجانب الأيمن هكذا فقَسَمَ شعره بين من يليه، ثم أشار إلى الحلاق إلى الجانب الأيسر فحلقه فأعطاه أم سليم. ١. هـ.

فمعنى الحديث أنه وزع بنفسه بعضًا بين الناس الذين يلونه، وأعطى بعضًا لأبي طلحة ليوزعه في سائرهم، وأعطى بعضًا أم سليم ففيه التبرك بآثار

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الوضوء: باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان.
 (٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الحج: باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر ثم يحلق والابتداء في الحلق بالجانب الأيمن من رأس المحلوق.
 (٣) أخرجه أحمد في مسنده (٤٢/٤)، وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (١٩/٤): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح».

رسول الله ﷺ لأن الشعر لا يؤكل إنما يستعمل في غير الأكل، فأرشد الرسول أمته إلى التبرك بآثاره كلها حتى بُصاقه، وكان أحدهم أخذ شعرة والآخر أخذ شعرتين، وما قسمه إلا ليتبركوا به فكانوا يتبركون به في حياته وبعد وفاته، حتى إنهم كانوا يغمسونه في الماء فيسقون هذا الماء بعض المرضى تبركًا بآثر رسول الله ﷺ، وهذا الحديث في البخاري^(١) ومسلم^(٢) وأبي داود^(٣).

وقد صح أنه ﷺ بصق في في الطفل المعتوه، وكان يعتره الشيطان كل يوم مرتين وقال: «أخرج عدو الله أنا رسول الله» رواه الحاكم^(٤).

فقسم ﷺ شعره ليتبركوا به، وليستشفعوا إلى الله بما هو منه، ويتقربوا بذلك إليه، وليكون بركة باقية بينهم وتذكرة لهم، ثم تبع الصحابة في خطتهم في التبرك بآثاره ﷺ من أسعده الله، وتوارد ذلك الخلف عن السلف. فلو كان التبرك به في حال الحياة فقط لبين ذلك.

وخالد بن الوليد رضي الله عنه كانت له قلنسوة وضع في طيتها شعرا من ناصية رسول الله أي مقدم رأسه لما حلق في عمرة الجعرانة، وهي أرض بعد مكة إلى جهة الطائف، فكان يلبسها يتبرك بها في غزواته. روى ذلك الحافظ ابن حجر في المطالب العالية^(٥) عن خالد بن الوليد أنه

-
- (١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الوضوء: باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان.
 (٢) صحيح مسلم: كتاب الحج: باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر ثم يحلق، والابتداء في الحلق في الجانب الأيمن من رأس المخلوق.
 (٣) سنن أبي داود، كتاب المناسك: باب الحلق والتقصير.
 (٤) أخرجه الحاكم في المستدرک: كتاب التاريخ: باب اجتماع الشجرتين بأمر رسول الله ﷺ (٦١٨/٢). وصححه وأقره الذهبي في تلخيصه.
 (٥) انظر المطالب العالية (٩٠/٤). قال الشيخ المحدث حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه على الحديث: كذا في الأصلين وفي الإتحاف: فما وجهته في وجهه إلا فتح له، وفي الزوائد: فلم أشهد قتالا وهي معي إلا رزقت النصر. قال الحافظ البوصيري: رواه أبو يعلى بسند صحيح، وقال الحافظ الهيثمي: رواه الطبراني وأبو يعلى بنحوه ورجالهما رجال الصحيح (٣٤٩/٩)، انظر مسند أبي يعلى (١٣٩/١٣).

قال: «اعتمرنا مع رسول الله ﷺ في عمرة اعتمرها فحلق شعره، فسبقت إلى الناصية، فاتخذت قلنسوة فجعلتها في مقدمة القلنسوة، فما وجهت في وجه إلا فتح لي» ١. هـ. وعزاه الحافظ لأبي يعلى.

وقال ابن كثير في البداية والنهاية عند ذكره محنة الإمام أحمد ما نصه^(١): «قال أحمد: فعند ذلك قال - يعني المعتصم - لي: لعنك الله، طمعت فيك أن تجيئني فلم تجيئني، ثم قال: خذوه واخلعوه واسحبوه. قال أحمد: فأخذت وسحبت وخلعت وجيء بالعاقبين والسياط وأنا أنظر، وكان معي شعرات من شعر النبي ﷺ مصرورة في ثوبي، فجردوني منه وصرت بين العقابين». اهـ.

وأما الأظفار فأخرج الإمام أحمد في مسنده^(٢) أن النبي ﷺ قلم أظفاره وقسمها بين الناس.

أما جبهته ﷺ فقد أخرج مسلم في الصحيح^(٣) عن عبد الله بن كيسان مولى أسماء بنت أبي بكر قال: «أخرجت إلينا جبة طيالة كسروانية لها لبنة ديباج وفرجها مكفوفين بالديباج^(٤)، فقالت: هذه كانت عند عائشة حتى قبضت، فلما قبضت قبضتها، وكان النبي ﷺ يلبسها، فنحن نغسلها للمرضى يستشفى بها». وفي رواية «نغسلها للمريض منا».

وعن حنظلة بن حذيم قال: وفدت مع جدي إلى رسول الله ﷺ فقال:

(١) انظر البداية والنهاية (١٠/٣٣٤).

(٢) أخرجه الإمام في مسنده (٤٢/٤) من حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب الأذان، عن النبي ﷺ، وقال الحافظ الهيثمي في المجمع (٣/١٩) بعد عزوه لأحمد: «ورجاله رجال الصحيح».

(٣) صحيح مسلم: كتاب اللباس والزينة: باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء وخاتم الذهب والحريز على الرجال، وإباحته للنساء، وإباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع.

(٤) كذا وقع في جميع النسخ «وفرجها مكفوفين».

يا رسول الله إن لي بنين ذوي لحى وغيرهم هذا أصغرهم، فأدناني رسول الله ﷺ ومسح رأسي وقال: «بارك الله فيك»، قال الذبالي: فلقد رأيت حنظلة يؤتى بالرجل الوارم وجهه أو الشاة الوارم ضرعها فيقول: «بسم الله على موضع كف رسول الله ﷺ فيمسحه فيذهب الورم». رواه الطبراني في الأوسط والكبير وأحمد في المسند^(١)، وقال الحافظ الهيثمي^(٢): «ورجال أحمد ثقات».

وعن ثابت قال: كنت إذا أتيت أنسا يُخبرُ بمكاني فأدخل عليه فأخذ بيديه فأقبلهما وأقول: بأبي هاتان اليدان اللتان مستا رسول الله ﷺ، وأقبل عينيه وأقول: بأبي هاتان العينان اللتان رأتا رسول الله ﷺ. رواه أبو يعلى^(٣).

وهذا سيدنا أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه الذي هو أحد مشاهير الصحابة والذي هو أول من نزل الرسول عنده لما هاجر من مكة إلى المدينة، جاء ذات يوم إلى قبر رسول الله ﷺ فوضع وجهه على قبر النبي تبركاً وشوقاً، روى ذلك الإمام أحمد عن داود بن أبي صالح قال: أقبل مروان يوماً فوجد رجلاً واضعاً وجهه على القبر فقال: أتدري ما تصنع؟ فأقبل عليه أبو أيوب فقال: نعم جئت رسول الله ﷺ ولم آت الحجر، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تبكوا على الدين إذا وليه أهله ولكن ابكوا عليه إذا وليه غير أهله». رواه أحمد^(٤) والطبراني في الكبير^(٥) والأوسط^(٦).

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٦/٤) بنحوه، وأحمد في مسنده (٦٧/٥ - ٦٨) في حديث طويل.

(٢) مجمع الزوائد (٩/٤٠٨).

(٣) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٦/٢١١). وقال الحافظ الهيثمي في المعجم (٩/٣٢٥): «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح، غير عبد الله بن أبي بكر المقدمي وهو ثقة».

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٥/٤٢٢).

(٥) المعجم الكبير (٤/١٨٩)، وأخرجه الحاكم في المستدرک (٤/٥١٥). وصححه ووافقه الذهبي.

(٦) مجمع الزوائد (٥/٢٤٥).

وعن حليلة بنت أميمة، عن أمها قالت: «كان للنبي ﷺ قدح من عِيدان يبول فيه ويضعه تحت سريره، فقام فطلبه فلم يجده فسأل: «أين القدح؟» قالوا: شربته سرّة خادم أم سلمة التي قدمت معها من أرض الحبشة، فقال النبي ﷺ: «فقد احتظرت من النار بحظار» رواه الطبراني^(١) ورجاله رجال الصحيح غير عبد الله بن أحمد بن حنبل وحكيمة وهما ثقتان.

وأخرج البخاري^(٢) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه قال: جاءت امرأة بيرة، قال: أتدرون ما البردة؟ ف قيل له: نعم هي الشملة منسوج في حاشيتها قالت: يا رسول الله إني نسجت هذه بيدي أكسوكها، فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها فخرج إلينا وإنها إزاره فقال رجل من القوم: يا رسول الله أكسنيها، فقال: «نعم»، فجلس ثم رجع فطواها ثم أرسل بها إليه، فقال له القوم: ما أحسنت، سألتها إياه لقد علمت أنه لا يرد سائلاً، فقال الرجل: والله ما سألته إلا لتكون كفي يوم أموت، قال سهل: فكانت كفته.

وأخرج^(٣) أيضاً في صحيحه عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه قال: أتيت النبي ﷺ وهو في قبة حمراء من آدم ورأيت بلالا أخذ وضوء النبي ﷺ والناس يتندرون الوضوء فمن أصاب منه شيئاً تمسح به ومن لم يصب منه شيئاً أخذ من بلل يد صاحبه.

وروى ابن أبي شيبه في مصنفه^(٤) عن أبي مودودة قال: حدّثني يزيد بن عبد الملك بن قسيط قال: «رأيت نفرًا من أصحاب النبي ﷺ إذا خلا لهم المسجد قاموا إلى رقانة المنبر القرعاء فمسحوها ودعوا، قال: ورأيت يزيد يفعل ذلك» ا. هـ.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٤) / ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب البيوع: باب ذكر النجاج.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب اللباس: باب القبة الحمراء من آدم.

(٤) مصنف ابن أبي شيبه، باب من قبر النبي (٤/١٢١).

وفي كتاب سؤالات عبد الله بن أحمد بن حنبل لأحمد^(١) قال: «سألت أبي عن مسّ الرجل رمانة المنبر يقصد التبرّك، وكذلك عن مسّ القبر»، فقال: «لا بأس بذلك» اهـ.

وفي كتاب العلل ومعرفة الرجال ما نصّه^(٢): «سألته عن الرجل يمسّ منبر النبي ﷺ ويتبرّك بمسّه ويقبله ويفعل بالقبر مثل ذلك أو نحو هذا يريد بذلك التقرب إلى الله جلّ وعزّ فقال: لا بأس بذلك» اهـ.

وفي كتاب غاية المنتهى للشيخ مرعي الحنبلي ما نصّه^(٣): «ولا بأس بلمس قبر بيد لا سيما من تُرجى بركته، وسُنّ فعل ما يخفف عن الميت ولو بجعل جريدة رطبة في القبر وذكر وقراءة عنده.

وتستحب قراءة بمقبرة وكل قرية فعلها مسلم وجعل بالنية فلا اعتبار باللفظ ثوابها أو بعضه لمسلم حي أو ميت جار وينفعه ذلك بحصول الثواب له وإهداء القرب مستحب حتى للرسول ﷺ من تطوع وواجب تدخله نيابة كحج أو لا كصلاة ودعاء واستغفار وصدقة وأضحية وأداء دين وصوم وكذا قراءة وغيرها» اهـ.

وروى ابن الجوزي في مناقب أحمد^(٤) بالإسناد المتصل إلى عبد الله ابن أحمد بن حنبل قال: «رأيت أبي - يعني أحمد بن حنبل - يأخذ شعرة من شعر النبي ﷺ فيضعها على فيه ويقبلها، وأحسب أني رأيت يوضعها على عينيه، ويغمسها في الماء ثم يشربه يستشفى به، ورأيت قد أخذ قصعة النبي ﷺ فغسلها في جبّ الماء ثم شرب فيها...» اهـ.

(١) انظر كشف القناع (١٥٠/٢).

(٢) العلل لأحمد بن حنبل (٤٩٢/٢).

(٣) غاية المنتهى (٢٥٩/١ - ٢٦٠).

(٤) مناقب الإمام أحمد بن حنبل (ص/١٨٦ - ١٨٧).

وروى ابن حبان في صحيحه^(١) تحت باب: «ذكر إباحة التبرك بوضوء الصالحين من أهل العلم إذا كانوا متبعين لسنن المصطفى ﷺ عن ابن أبي جحيفة، عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ في قبة حمراء ورأيت بلالا أخرج ووضوءه فرأيت الناس يبتدون وضوءه يتمسحون». ا.هـ.

وفيه^(٢) عن جابر بن عبد الله أنه قال: «جاءني النبي ﷺ يعودني وأنا مريض لا أعقل، فتوضأ وصب من وضوئه عليّ فعقلت». ا.هـ.

وروى ابن حبان وغيره^(٣) عن نافع قال: «كان ابن عمر يتتبع آثار رسول الله ﷺ وكل منزل نزله رسول الله ﷺ ينزل فيه، فنزل رسول الله ﷺ تحت شجرة فكان ابن عمر يجيء بالماء فيصبه في أصل الشجرة كي لا تبيس».

ولا يُعارض هذا بما جاء عن أبيه أنه أمر بقطع شجرة بيعة الرضوان وذلك لمعنى قصده عمر رضي الله عنه وهو خوف أن يعبدوها بعض الناس بمرور الزمان، وفعل ابنه هذا فيه إثبات التبرك بآثار رسول الله وهو أمر حسن لذلك لم يعترض عليه أحد من الصحابة وغيرهم، فلا تعارض بين الأثرين أثر عمر وأثر ابنه رضي الله عنهما، وإن خالف في ذلك الوهابية لمعنى في أنفسهم وهو ترك تعظيم الرسول، فإنهم يرون تعظيم الرسول بالتبرك بآثاره شعبة من شعب الشرك، وما أبعد هذا الظن عما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم.

قال النووي في شرح مسلم ما نصه^(٤): «قوله: «اتخذ رسول الله ﷺ

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: (٢٨٢/٢).

(٢) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: (٢٨١/٢).

(٣) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١٠٤/٩)، مسند الحميدي (٢٩٣/٢).

(٤) شرح صحيح مسلم (٦٧/١٤).

خاتماً من ورق فكان في يده ثم كان في يد أبي بكر ثم كان في يد عمر ثم كان في يد عثمان حتى وقع منه في بئر أريس نقشه محمد رسول الله» فيه التبرك بآثار الصالحين ولبس لباسهم وجواز لبس الخاتم وأن النبي ﷺ لم يورث إذ لو ورث لدفع الخاتم إلى ورثته بل كان الخاتم والقدر والسلاح ونحوها من آثاره الضرورية صدقة للمسلمين يصرفها والي الأمر حيث رأى من المصالح، فجعل القدر عند أنس إكراماً له لخدمته ومن أراد التبرك به لم يمنعه وجعل باقي الأثاث عند ناس معروفين» اهـ.

فائدة مهمة: أقول وعلى الله الاعتماد: ليس للوهابية جواب عما جاء في حديث الأعمى الذي جاء رسول الله فطلب منه أن يدعو له بأن يرد الله بصره، من قوله عليه الصلاة والسلام له: «إيت الميضأة فتوضأ ثم صل ركعتين، ثم قل: اللهم إني أسألك واتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي» إلى آخره، فإن الحديث يفيد ضد عقيدتهم يفيد أن الرسول علم الأعمى التوسل به بلفظ فيه يا محمد في غير حضرته ﷺ، لأنه عليه السلام لا يجوز نداؤه مشافهة يا محمد، للنهي الذي ورد في القرآن عن ذلك، وقد بين راوي الحديث الذي حضر النبي ﷺ حين علم الأعمى أن توسل الأعمى باللفظ الذي علمه الرسول كان في غير حضرة الرسول لأن فيه قوله: فوالله ما تفرقنا ولا طال بنا المجلس حتى دخل علينا الرجل وقد أبصر، وهذا النداء معروف عند الوهابية أنه شرك وكفر، هذه عقيدتهم تكفير من ينادي الرسول بهذا اللفظ ومن ينادي غيره من نبي أو ولي كقول: يا عبد القادر.

ولا يظن ظان أن الأعمى قرأ هذا التوسل في وجه رسول الله لما علم من ثبوت النهي عن ذلك، وهذا دليل على ضيق دائرة اطلاعهم وأن تسميتهم لأنفسهم سلفيين خلاف الواقع والحقيقة.

ثم من العجب العجيب أنهم في هذا خالفوا زعيمهم الأول ابن تيمية

الذي أخذ منه ابن عبد الوهّاب بمطالعة كتبه، فإنه ذكر في كتابه الكلم الطيب قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لما خدرت رجله: «يا محمّد» مستحسناً لذلك، فهم من غير أن يشعروا يكونون كقروا ابن تيمية، لأن مستحسن الشرك مشرك، فابن تيمية استحسن هذا أي قول: يا محمّد، لمن خدرت رجله اقتداءً بالبخاري وغيره من المحدثين من المتقدمين والمتأخرين، لأن هذا الأثر كما تقدم أورده من المتأخرين الحافظ ابن الجزري في كتابيه اللذين ألفهما في الأذكار: الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، ومختصره عدّة الحصن الحصين، ثم الشوكاني الذي كان في قرن محمّد بن عبد الوهّاب القرن الثاني عشر وافق ابن الجزري واتبعه في استحسانه لذلك في شرحه لعدة الحصن الحصين. فإن محمّد بن عبد الوهّاب توفي في أوائل القرن الثالث عشر، وهذا الكتاب الكلم الطيب من تأليف ابن تيمية المشهورة، توجد منه نسخ خطية ومطبوعة.

أقول: والعجب أيضًا من ابن تيمية الذي ذكر حديث ابن عمر الذي هو توسل واستغاثة بالرسول بعد موته ﷺ، أنه قال في كتابه التوسل والوسيلة^(١): «لا يجوز التوسل إلا بالحي الحاضر» فسبحان مصرّف القلوب يصرفها كيف يشاء.

قلت: ويرده حديث الشفاعة الذي رواه البخاري عن ابن عمر بلفظ^(٢): «إن الشمس تدنو حتى يبلغ العرق نصف الأذن فيبينا هم كذلك استغاثوا بآدم ثم بموسى ثم بمحمد فيشفع ليقضى بين الخلق» الحديث، فإذا كانت الاستغاثة جائزة في الآخرة فما المانع أن تكون جائزة في الدنيا.

(١) انظر الكتاب (ص/١٥٤).

(٢) رواه البخاري في صحيحه: كتاب الزكاة: باب من سأل الناس تكثراً.

وتبين أن انتسابكم أيها الوهابية إلى السلف دعوى كاذبة وكذلك تسميتكم محمد بن عبد الوهاب شيخ الإسلام كتسميتكم ابن تيمية شيخ الإسلام، وهذا تناقض منكم، والحقيقة أن تسميتكم لكل منهما شيخ الإسلام وضع للكلمة في غير محلها، كيف يصح أن يكون قول: «يا محمد» شركاً مع قول «آخر إنه شيء حسن، ولا يخفى على ذي عقل أن إيراد ابن تيمية قول من خدرت رجليه: «يا محمد» مستحسنًا لذلك يكون على مقتضى عقيدتكم دعوة للشرك مع أنه هو قدوتكم في تجسيم الباري أي إثبات الحدّ لله تعالى وإثبات الأعضاء والحركة والسكون، وكل ذلك عند العقلاء المنزهين تشبيه للخالق بالمخلوق.

طريق سهل لكسر الوهابية

يقال لهم: أنتم دينكم جديد أنشأه محمد بن عبد الوهاب بدليل أن المسلمين ما كان أحد منهم يحرم قول: «يا محمد» قبل ابن عبد الوهاب، حتى الذي محمد بن عبد الوهاب يسميه شيخ الإسلام وهو ابن تيمية يُقرُّ قول «يا محمد» عند الضيق لمن أصابه في رجله خدر، فهو يقول مطلوب أن يقول الذي أصابه خدرٌ في رجله - أي مرض في رجله تتعطل حركتها وليس هذا المسمى بالتنميل - «يا محمد» ويستدل بعبد الله بن عمر رضي الله عنه فإنه كان أصابه خدر في رجله فقيل له: اذكر أحب الناس إليك فقال: «يا محمد» فتعافى.

ويقال للوهابية: ابن تيمية الذي تسمونه شيخ الإسلام أجاز هذا وأنتم تسمونه كفرة؟! حتى ابن تيمية برئ منكم في هذه المسئلة، فكيف تدعون أنكم على دين الإسلام ولستم على دين الإسلام، وأنتم كُفرتُم الأمة، والأمة لم يكن فيهم خلاف في جواز قول «يا محمد» فأنتم أول من حرّم هذا، ومن كفر الأمة فهو الكافر لأن الأمة لا تزال على الإسلام فقد روى البخاري^(١) أن النبي ﷺ قال: «لن يزال أمر هذه الأمة مستقيمًا حتى تقوم الساعة أو حتى يأتي أمر الله».

فإن قالوا: ابن تيمية ما قال هذا، يقال لهم: يشهد عليكم كتابه «الكلم الطيب»، والعلماء الذين ترجموا لابن تيمية ذكروا هذا الكتاب في أسماء كتبه ومنهم صلاح الدين الصفدي وكان معاصرًا لابن تيمية ويتردد عليه فقد ذكر أن هذا الكتاب من تأليف ابن تيمية.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب قول النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق» وهم أهل العلم.

ثم زعيمكم الأخير الألباني اعترف وقال: هذا الكتاب ثابت لابن تيمية وعمل عليه تعليقا لكنه قال: إن إسناد قول ابن عمر «يا محمد» لما خدّرت رجله ضعيف، وهذا لا يعكر علينا لأنه ثبت أن ابن تيمية أورده وقال: «فصل في الرجل إذا خدّرت» وسمى الكتاب «الكلم الطيب»^(١)، ولو فُرض أن إسناده ضعيف لكن ثبت أن ابن تيمية أجاز هذا، فمن الذي يكفّر أهو الذي تسمونه شيخ الإسلام أم أنتم؟! لأنكم كفرتموه حُكمًا وإن لم تشعروا، هنا لا يتجرأون أن يقولوا ابن تيمية كافر ولا يقولون عن أنفسهم نحن كفار، نقول: إذن أنتم دينكم جديد، كفرتم المسلمين من أيام الرسول ﷺ إلى أيامنا، ومن حيث المعنى كفرتم زعيمكم ابن تيمية لأنه استحسّن قول «يا محمد» عند خدر الرجل ومن استحسّن الكفر فهو كافر، فهل لكم من جواب؟ هذه تكسر ظهورهم.

على أن قول الألباني ليس حجة لأنه ليس أهلاً للتضعيف والتصحيح لأنه محروم من الحفظ فهو ليس حافظًا باعترافه فلا يحفظ عشرة أحاديث بأسانيدها، فإنه قال عن نفسه: «أنا محدّث كتاب لست محدّث حفظ».

ولو قال أحدهم: ابن تيمية رواه من طريق راو مختلف فيه يقال لهم: مجرد إيراد هذا في هذا الكتاب دليل على أنه استحسّنه إن فُرض أنه يراه صحيحًا وإن فُرض أنه يراه غير صحيح، لأن الذي يورد الباطل في كتابه ولا يُحدّر منه فهو داع إلى ذلك الشيء.

وهذه القصة رواها الحافظ ابن السني والبخاري في كتاب «الأدب المفرد»^(٢) بإسناد آخر غير إسناد ابن السني، ورواها الحافظ الكبير إبراهيم الحربي الذي كان يُشبهه بالإمام أحمد بن حنبل في العلم والورع في كتابه «غريب الحديث»^(٣) بغير إسناد ابن السني أيضًا، ورواها الحافظ

(١) الكلم الطيب (ص/٧٣).

(٢) عمل اليوم والليلة (ص/٧٢-٧٣)، الأدب المفرد (ص/٣٢٤).

(٣) غريب الحديث (٢/٦٧٣ - ٦٧٤).

النووي^(١)، والحافظ ابن الجزري في كتابه «الحصن الحصين» وكتابه «عدة الحصن الحصين»^(٢)، ورواها الشوكاني^(٣) الذي هو يوافقكم في بعض الأشياء وهو غير مطعون فيه عندكم، فيا وهابية أين المفر، ويا لها من فضيحة عليكم وابن تيمية هو إمامكم الذي أخذ ابن عبد الوهاب بعض أفكاره التي خالف فيها المسلمين من كتبه؟.

فإن قلت: نحن على صواب وابن تيمية استحل الشرك والكفر، قلنا: قد كفرتم ركنكم في عقيدة التشبيه وفي غيره من ضلالاته، وتكونون اعترفتم بأنكم متبعون لرجل كافر تحتجون بكلامه في كثير من عقائدكم، فقد تبعتموه في قوله الذي كفر بسببه وهو قوله: إن كلام الله ومشيتته حادث الأفراد قديم النوع أي الجنس، وقوله: إن جنس العالم أزلي مع الله ليس مخلوقاً، في هذا الكفر هو ركنكم فقد تبعتموه وجعلتموه قدوة لكم فيما خالف فيه الحق وخالفتموه فيما وافق فيه الصواب وهو جواز الاستغاثة بالرسول عند الضيق بقول: «يا محمد».

ثم إنكم كاذبون في دعوى السلفية، أي سلفي أنكر قول «يا محمد» عند الضيق؟ فتسميتكم أنفسكم بهذا الاسم حرام لأنها توهم أنكم على عقيدة السلف وأنتم لستم على عقيدة السلف ولا الخلف، أنتم تدينون ديناً جديداً، لأن قول «يا محمد» للاستغاثة جائز عند السلف والخلف في حياة الرسول وبعده بالاتفاق، وإنما حُرِّمَ نداؤه ﷺ «يا محمد» في وجهه في حياته بعد نزول الآية ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ (سورة النور)، وكان سبب تحريم ذلك أن قومًا جفأه نادوه من وراء حُجراته: «يا محمد اخرج إلينا» فحرم الله تعالى ذلك في وجهه تشریفاً له.

(١) الأذكار (ص/٣٢١).

(٢) عدة الحصن الحصين (ص/١٠٥).

(٣) تحفة الذاكرين (ص/٢٦٧).

وكان توسل الأعمى الذي طلب من الرسول أن يدعو له بالشفاء فعلمه الرسول أن يقول: «اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبينا محمد نبي الرحمة يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي عز وجل في حاجتي» خارج حضرة الرسول لأنه قال له: «أنت الميضأة فتوضأ ثم صل ركعتين ثم ادع بهذه الدعوات»^(١) فذهب الرجل فتوضأ وصلى ركعتين ودعا بهذا التوسل ثم رجع إلى الرسول ﷺ وقد أبصر، وهذا دعاء في غير حضرة الرسول في حياته عليه السلام، وأنتم قد تبعتم ابن تيمية فيما قاله في كتابه «التوسل والوسيلة» إنه لا يجوز التوسل إلا بالحي الحاضر، لكن بهذه الاستغاثة التي استحسناها ابن تيمية والتي هي استغاثة به ﷺ بعد وفاته خالفتموه وجعلتم ذلك شركاً وكفراً فما أتوهكم عن الحق.

ويقال أيضاً في الرد عليهم في قولهم بإثبات التحيز لله في العرش: الرَّجُلُ إِذَا كَانَ قَائِمًا الْمَسَافَةَ مِنْ رَأْسِهِ إِلَى الْعَرْشِ أَقْرَبَ أَمْ لَوْ كَانَ سَاجِدًا؟ فيقولون: أقرب إذا كان قائماً فيقال لهم: أنتم جعلتم العرش حيزاً لله وحديث الرسول ﷺ يَنْقُضُ عَلَيْكُمْ مَا زَعَمْتُمُوهُ فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ^(٢): «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثرُوا الدَّعَاءَ» وأنتم تقولون: «التأويل تعطيل» أي نفي لوجود الله وصفاته فعلى قولكم من منع التأويل انتقض عليكم معتقدكم، أما نحن أهل السنة نؤول قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [سورة طه] ونؤول كل آية أو حديث ظاهره أن الله متحيز في الجهة والمكان أو أن له أعضاء أو حداً أو حركة وانتقالاً أو أي صفة من صفات الخلق تأويلاً إجمالياً أو تأويلاً تفصيلياً كما ثبت ذلك عن السلف وتبعهم الخلف، ونقول: ليس

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٧/٩ - ١٨)، والمعجم الصغير (ص/٢٠١ - ٢٠٢) وقال: «والحديث صحيح».

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الصلاة: باب ما يقال في الركوع والسجود.

المراد ظواهرها بل المراد بها معان تليق بالله تعالى كما قال بعضهم: «بلا كيف ولا تشبيه». ويعني أهل السنة بقولهم: «بلا كيف» أن هذه الآيات والأحاديث ليس المراد بها الجسمية ولوازمها، هذا مراد السلف والخلف من أهل السنة بقولهم: «بلا كيف» ليس مرادهم كما تموهون على الناس فتقولون لفظاً «بلا كيف» وتعتقدون الكيف.

وأما التأويل التفصيلي فقد ثبت عن السلف وإن كانوا لم يكثروا منه فقد ثبت عن الإمام أحمد بن حنبل تأويل المجيء الذي ذكر في هذه الآية ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [سورة الفجر] أنه قال^(١): «جاء ثوابه»، وروي عنه أنه قال: «جاء أمره» وأنتم قلت: إن مجيء الله بالنزول الحسي بالانتقال من العرش إلى الأرض كما أن الملائكة ينزلون نزولاً حسيّاً بالانتقال من أماكنهم العلوية إلى الأرض يوم القيامة، ولو كان الإمام أحمد يعتقد اعتقادكم ما أول الآية بل أقرها على الظاهر كما أنتم تفسرون. وهذا التأويل من الإمام أحمد ثابت صححه البيهقي في كتابه مناقب الإمام أحمد.

وكذلك ثبت عن السلف تفسير الساق المذكور في آية ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [سورة القلم] بأن الساق هي الشدة الشديدة^(٢)، وأنتم جعلتم الساق عضواً كما أن للإنسان عضو الساق، فأين أنتم من تنزيه الله عن مشابهة الخلق، فظهر أن انتسابكم إلى الإمام أحمد انتساب كاذب.

والبخاري ذكر في جامعه تأويلين لآيتين، أول آية ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [سورة القصص] أول الوجه بالملك^(٣)، وكذلك ذكر سفيان الثوري في تفسيره^(٤)، والموضع الثاني الذي أول البخاري فيه آية ﴿ءَأَخَذُوا

(١) البداية والنهاية (٣٢٧/١٠)، قال البيهقي: «هذا إسناد لا غبار عليه».

(٢) فتح الباري (٤٢٨/١٣)، الأسماء والصفات (ص/٣٤٥).

(٣) صحيح البخاري: التفسير: أول باب تفسير سورة القصص.

(٤) تفسير القراءان الكريم (ص/١٩٤).

بِنَاصِيئِهَا ﴿٥٦﴾ أُولَٰهَا بِالْمُلْكِ وَالسُّلْطَانِ^(١)، مَا أَوَّلَ كَمَا أَنْتُمْ تَعْتَقِدُونَ
بِمَعْنَى الْمَسِّ، وَظَاهِرُ الْآيَةِ أَنَّ اللَّهَ يَقْبِضُ بِنَاصِيَةِ كُلِّ دَابَّةٍ وَهَذَا تَشْبِيهُ لِأَنَّهُ
لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَمَسَّ أَوْ يُمَسَّ لِأَنَّ الْمَسَّ مِنْ صِفَاتِ الْخَلْقِ.

أَمَّا حَدِيثُ مُسْلِمٍ هَذَا فَتَوَوَّلُوهُ وَنَقُولُ: الْقُرْبُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَا يَرَادُ بِهِ
الْقُرْبُ الْمَسَافِي، وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ وَعَايَةُ ظَاهِرُهُ أَنَّ اللَّهَ مَتَحِيْزٌ فِي جِهَةِ
فَوْقَ يُوُوُلٍ وَلَا يُحْمَلُ عَلَى الظَّاهِرِ، فَأَيْنَ أَنْتُمْ مِنْ قَوْلِكُمْ: «التَّأْوِيلُ تَعْطِيلٌ»،
وَمِنْ قَوْلِكُمْ: «التَّأْوِيلُ إِحَادٌ».

وَيُقَالُ لَهُمْ: حَدِيثُ مُسْلِمٍ هَذَا إِنْ لَمْ تَحْمَلُوهُ عَلَى الظَّاهِرِ بَلْ أَوْلَّيْتُمُوهُ
فَقَدْ نَاقَضْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فَإِنَّكُمْ تَقُولُونَ: «التَّأْوِيلُ تَعْطِيلٌ» ثُمَّ تَفْعَلُونَهُ فَتَوَوَّلُونَ.

(١) صحيح البخاري: كتاب التفسير: سورة هود: باب قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [سورة هود].

بيان أنواع البدعة وحكمها

اعلم أن البدعة لغة ما أحدث على غير مثال سابق، وفي الشرع المحدث الذي لم ينص عليه القراءان ولا جاء في السنة. قال ابن العربي: «ليست البدعة والمحدث مذمومين للفظ بدعة ومحدث ولا معنييهما، وإنما يذم من البدعة ما يخالف السنة، ويذم من المحدثات ما دعا إلى الضلالة». ا. هـ.

أقسام البدعة

والبدعة تنقسم إلى قسمين:

بدعة ضلالة: وهي المحدثة المخالفة للقراءان والسنة.

وبدعة هدى: وهي المحدثة الموافقة للقراءان والسنة.

روى الحافظ البيهقي^(١) بإسناده في مناقب الشافعي عن الشافعي رضي الله عنه قال: «المحدثات من الأمور ضربان: أحدهما ما أحدث مما يخالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً، فهذه البدعة الضلالة، والثانية: ما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من هذا، وهذه محدثة غير مذمومة» اهـ، وقال الشافعي: «البدعة بدعتان: محمودة ومذمومة، فما وافق السنة فهو محمود وما خالفها فهو مذموم»^(٢) اهـ.

(١) مناقب الشافعي (١/٤٦٩).

(٢) فتح الباري (١٣/٢٥٣).

وقال النووي في كتاب تهذيب الأسماء واللغات^(١) ما نصّه: «البدعة بكسر الباء في الشرع هي إحداث ما لم يكن في عهد رسول الله ﷺ، وهي منقسمة إلى حسنة وقبيحة. قال الإمام الشيخ المجمع على إمامته وجلالته وتمكّنه في أنواع العلوم وبراعته أبو محمّد عبد العزيز بن عبد السلام رحمه الله ورضي عنه في آخر كتاب القواعد: «البدعة منقسمة إلى واجبة ومحترمة ومندوبة ومكروهة ومباحة. قال: والطريق في ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة، فإن دخلت في قواعد الإيجاب فهي واجبة، أو في قواعد التحريم فمحترمة، أو الندب فمندوبة، أو المكروهة فمكروهة، أو المباح فمباحة». انتهى كلام النووي.

وقال الفقيه ابن عابدين الحنفي في ردّ المحتار^(٢) ما نصّه: «فقد تكون البدعة واجبة كنصب الأدلة للردّ على أهل الفرق الضالّة، وتعلّم النحو المفهم للكتاب والسنة، ومندوبة كإحداث نحو رباط ومدرسة، وكل إحسان لم يكن في الصدر الأول، ومكروهة كزخرفة المساجد، ومباحة كالنوشة بلذيق المأكّل والمشارب والثياب». ا.هـ.

وهذا التقسيم مفهوم من حديث البخاري^(٣) ومسلم^(٤) عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». ورواه مسلم^(٥) بلفظ آخر وهو: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ». فأفهم رسول الله ﷺ بقوله: «ما ليس منه» أن المحدث إنما يكون ردًّا أي مردودًا إذا كان على خلاف الشريعة وأن المحدث الموافق للشريعة ليس مردودًا.

(١) تهذيب الأسماء واللغات، مادة (ب د ع)، (٢٢/٣).

(٢) ردّ المحتار على الدرّ المختار (٣٧٦/١).

(٣) صحيح البخاري: كتاب الصلح: باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود.

(٤) صحيح مسلم: كتاب الأفضية: باب نقض الأحكام الباطلة وردّ محدثات الأمور.

(٥) صحيح مسلم، التخرّيج السابق.

قال الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهَابِيَةٌ أَتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا آيَةً أُتِيَ اللَّهُ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ [سورة الحديد]. فهذه الآية يستدل بها على البدعة الحسنة، لأن معناها مدح الذين كانوا مسلمين مؤمنين من أمة عيسى متبعين له عليه السلام بالإيمان والتوحيد، فالله تعالى مدحهم لأنهم كانوا أهل رافة ورحمة ولأنهم ابتدعوا رهبانية، والرهبانية هي الانقطاع عن الشهوات، حتى إنهم انقطعوا عن الزواج رغبة في تجردهم للعبادة. فمعنى قوله تعالى: ﴿مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الحديد] أي نحن ما فرضناها عليهم إنما هم أرادوا التقرب إلى الله، فالله تعالى مدحهم على ما ابتدعوا مما لم ينص لهم عليه في الإنجيل ولا قال لهم المسيح بنص منه، إنما هم أرادوا المبالغة في طاعة الله تعالى والتجرد بترك الانشغال بالزواج ونفقة الزوجة والأهل، فكانوا يبنون الصوامع أي بيوتاً خفيفة من طين أو من غير ذلك على المواضع المنعزلة عن البلد ليتجردوا للعبادة.

وهناك أحاديث وأقوال العلماء التي تدل على هذا:

منها ما رواه مسلم^(١) في صحيحه من حديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْوَرِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ».

وفي صحيح البخاري^(٢) في كتاب صلاة التراويح ما نصه: قال ابن

(١) صحيح مسلم: كتاب الزكاة: باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار. وكتاب العلم: باب من سن في الإسلام سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة.

(٢) صحيح البخاري: كتاب صلاة التراويح: باب فضل من قام رمضان.

شهاب: «فتوفي رسول الله ﷺ والناس على ذلك»، قال الحافظ ابن حجر^(١): «أي على ترك الجماعة في التراويح». ثم قال ابن شهاب في تنمة كلامه: «ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدراً من خلافة عمر رضي الله عنه». وفي البخاري أيضاً^(٢) تنميماً لهذه الحادثة عن عبد الرحمن ابن عبد القاري أنه قال: «خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط، فقال عمر: إني أرى لو جمعت هؤلاء على قاريء واحد لكان أمثل، ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم، قال عمر: نعم البدعة هذه». ا.هـ. وفي الموطأ^(٣) بلفظ: «نعمت البدعة هذه». ا.هـ.

قال الحافظ ابن حجر^(٤): «قوله: قال عمر: نعم البدعة» في بعض الروايات: نعمت البدعة بزيادة التاء. والبدعة أصلها ما أحدث على غير مثال سابق، وتطلق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة، والتحقيق أنها إن كانت مما تدرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة، وإن كانت مما تدرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبحة، وإلا فهي من قسم المباح وقد تنقسم إلى الأحكام الخمسة. ا.هـ. ومراده بالأحكام الخمسة: الفرض والمندوب والمباح والمكروه والحرام.

وأخرج البخاري^(٥) في صحيحه: «عن رفاعة بن رافع الزُرقي قال: كُتِبَ يوماً نصلِّي وراء النبي ﷺ، فلما رفع رأسه من الركعة قال: «سمع الله لمن حمده» قال رجل وراءه: ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً

(١) فتح الباري (٤/٢٥٢).

(٢) صحيح البخاري: كتاب صلاة التراويح: باب فضل من قام رمضان.

(٣) الموطأ: كتاب الصلاة: باب بدء قيام ليالي رمضان (١/٢١٧).

(٤) فتح الباري (٤/٢٥٣).

(٥) صحيح البخاري: كتاب الأذان: باب فضل: اللهم ربنا لك الحمد.

فيه، فلما انصرف قال: «من المتكلم» قال: أنا، قال: «رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدونها أيهم يكتبها أول».

قال ابن حجر^(١) في الفتح في شرح هذا الحديث: «واستدل به على جواز إحداث ذكر في الصلاة غير مأثور إذا كان غير مخالف للمأثور». ١. هـ.

وروى أبو داود^(٢) في سننه عن عبد الله بن عمر أنه كان يزيد في التشهد: «وحده لا شريك له»، ويقول: أنا زدتها. ١. هـ.

وقال النووي في روضة الطالبين^(٣) في دعاء القنوت ما نصه: «هذا هو المروي عن النبي ﷺ وزاد العلماء فيه: «ولا يعز من عاديت» قبل: «تباركت وتعاليت» وبعده: «فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب إليك». قلت: قال أصحابنا: لا بأس بهذه الزيادة. وقال أبو حامد والبندنجي وءآخرون: مستحبة». انتهى كلام النووي.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح ما نصه^(٤): «وقد جاء عنه - أي عن ابن عمر - الجزم بكونها محدثة - أي صلاة الضحى - فروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال: إنها محدثة وإنها لمن أحسن ما أحدثوا، وسيأتي في أول أبواب العمرة من وجه آخر عن مجاهد قال: «دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة وإذا ناس يصلون الضحى، فسألناه عن صلاتهم فقال: بدعة. وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن الحكم بن الأعرج عن الأعرج قال: سألت ابن عمر عن صلاة الضحى فقال: بدعة ونعمت البدعة. وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن سالم عن أبيه قال: لقد قتل عثمان وما أحد يسبها، وما أحدث الناس شيئاً أحب إلي منها». ١. هـ.

(١) فتح الباري (٢/٢٨٧).

(٢) سنن أبي داود: كتاب الصلاة: باب التشهد.

(٣) روضة الطالبين (١/٢٥٣ - ٢٥٤).

(٤) فتح الباري (٣/٥٢).

بدعة الهدى

* سن خبيب ركعتين عند القتل

ومما يدل على أنه ليس كل ما أحدث بعد رسول الله أو في حياته مما لم ينص عليه بدعة ضلالة إحداهن خبيب بن عدي ركعتين عندما قُدم للقتل، كما جاء ذلك في صحيح البخاري^(١)، ففيه ما نصّه:

«حدثني إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام بن يوسف، عن معمر، عن الزُّهري، عن عمرو بن أبي سفيان الثقفي، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بعث النبي ﷺ سريةً عيناً وأمر عليهم عاصم بن ثابت - وهو جدّ عاصم بن عمر بن الخطّاب - فانطلقوا حتى إذا كانوا بين عُسفان ومكة ذكروا لحي من هذيل يقال لهم بنو لحيان فتبعوهم بقريب من مائة رام، فاقتصموا آثارهم حتى أتوا منزلاً نزلوه فوجدوا فيه نوى تمر تزودوه من المدينة فقالوا: هذا تمر يثرب، فتبعوا آثارهم حتى لحقوهم، فلما انتهى عاصم وأصحابه لجؤوا إلى فدق^(٢)، وجاء القوم فأحاطوا بهم فقالوا: لكم العهد والميثاق إن نزلتم إلينا أن لا نقتل منكم رجلاً. فقال عاصم: أما أنا فلا أنزل في ذمة كافر اللهم أخبر عتاً نبيك، فقاتلوهم حتى قتلوا عاصماً في سبعة نفر بالنبيل، وبقي خبيب وزيد ورجل آخر فأعطوهم العهد والميثاق، فلما أعطوهم العهد والميثاق نزلوا إليهم، فلما استمكنوا منهم حلّوا أوتار قسيهم فربطوهم بها، فقال الرجل الثالث الذي معهما هذا أول الغدر، فأبى أن يصحبهم فجزّروه وعالجوه على أن يصحبهم فلم يفعل فقتلوه، وانطلقوا بخبيب وزيد حتى باعوهما بمكة، فاشتري خبيباً

(١) صحيح البخاري: كتاب المغازي: باب غزوة الرجيع ورجل وذكوان وبئر معونة وحديث عضل والقارة وعاصم بن ثابت وخبيب وأصحابه.

(٢) فدق: مفازة.

بنو الحرث بن عامر بن نوفل، وكان خبيبٌ هو قتل الحرث يوم بدر فمكث عندهم أسيرًا حتى إذا أجمعوا قتله استعار موسى من بعض بنات الحرث ليستحذَ بها فأعارتته، قالت: فغفلت عن صبي لي فدرج إليه حتى أتاه فوضعه على فخذه، فلما رأيته فزعت فزعة عرف ذلك متي وفي يده موسى فقال: أتخشين أن أقتله؟ ما كنت لأفعل ذلك إن شاء الله، وكانت تقول: ما رأيت أسيرًا قطَّ خيرًا من خبيب، لقد رأيته يأكل من قُطْفِ عنب وما بمكة يومئذ ثمرة، وإنه لموثق في الحديد وما كان إلا رزقًا رزقه الله، فخرجوا به من الحرم ليقتلوه، فقال: دعوني أصلي ركعتين، ثم انصرف إليهم فقال: لولا أن تروا أن ما بي جزع من الموت لزدت، فكان أول من سنَّ الركعتين عند القتل هو، ثم قال: اللهم أحصهم عددًا، ثم قال:

فَلَسْتُ أَبَالِي جِيئَ أَقْتَلُ مُسْلِمًا عَلَيَّ أَيُّ شَقِّ كَانَ اللَّهُ مَضْرَعِي
وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ يُبَارِكْ عَلَيَّ أَوْصَالِ شِلْوِ مُمْرَعِ
ثم قام إليه عقبة بن الحرث فقتله. وبعثت قريش إلى عاصم ليؤتوا بشيء من جسده يعرفونه، وكان عاصم قتل عظيمًا من عظمائهم يوم بدر، فبعث الله عليه مثل الظلَّة من الدُّبُر فحمتُه من رسلهم، فلم يقدروا منه على شيء» ١. هـ.

* نَقَطَ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ الْمَصَاحِفَ

ومما يدلُّ أيضًا على ذلك أن الصحابة الذين كتبوا الوحي الذي أملاه عليهم الرسول، كانوا يكتبون الباء والتاء ونحوهما بلا نقط، ثم عثمان بن عفان لما كتب ستة مصاحف وأرسل ببعضها إلى الآفاق إلى البصرة ومكة وغيرها واستبقى عنده نسخة كانت غير منقوطة. وإنما أول من نقط المصاحف رجل من التابعين من أهل العلم والفضل والتقوى، يقال له يحيى بن يعمر.

ففي كتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني^(١) ما نصه: «حدّثنا عبد الله، حدّثنا محمّد بن عبد الله المخزومي، حدّثنا أحمد بن نصر بن مالك، حدّثنا الحسين بن الوليد، عن هارون بن موسى قال: أوّل مَنْ نَقَطَ المصاحف يحيى بن يعمر» ١. هـ. وكان قبل ذلك يكتب بلا نقط، فلما فعل هذا لم ينكر العلماء عليه ذلك، مع أن الرسول ما أمر بنقط المصحف، فمن قال كل شيء لم يفعل في عهد رسول الله ﷺ بدعة ضلالة فليبدأ بكشط النقط من المصاحف حتى ابن تيمية زعيمهم ذكر في فتاويه ما نصه^(٢): «قيل: لا يكره ذلك لأنه بدعة، وقيل: لا يكره للحاجة إليه، وقيل: يكره النقط دون الشكل لبيان الإعراب، والصحيح أنه لا بأس به» اهـ.

* زيادة عثمان رضي الله عنه أذاناً ثانياً يوم الجمعة

روى البخاري^(٣) في صحيحه قال: «حدّثنا آدم قال: حدّثنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن السائب بن يزيد قال: كان النداء يوم الجمعة أوّلُهُ إذا جلس الإمام على المنبر، على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فلما كان عثمان رضي الله عنه وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزّوراء^(٤)».

قال الحافظ في شرح هذا الحديث^(٥): «وله في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب: كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر أذنين يوم الجمعة، قال ابن خزيمة: قوله: «أذنين» يريد الأذان والإقامة، يعني

(١) كتاب المصاحف (ص/١٥٨).

(٢) فتاوى ابن تيمية (٣/٤٠٢).

(٣) صحيح البخاري: كتاب الجمعة: باب الأذان يوم الجمعة.

(٤) الزّوراء: مكان بالمدينة، معجم البلدان (٣/١٥٦).

(٥) فتح الباري (٢/٣٩٣).

تغليبا، أو لاشتراكهما في الإعلام كما تقدّم في أبواب الأذان» ا.هـ.

ثمّ يقول^(١): «قوله: «زاد النداء الثالث» في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب فأمر عثمان بالأذان الأول، ونحوه للشافعيّ من هذا الوجه، ولا منافاة بينهما لأنه باعتبار كونه مزيدا يسمّى ثالثا وباعتبار كونه جعل مقدّما على الأذان والإقامة يسمّى أولاً، ولفظ رواية عقيل الآتية بعد بايين: «أنّ التأذين بالثاني أمر به عثمان» وتسميته ثانيا أيضا متوجه بالنظر إلى الأذان الحقيقي لا الإقامة». ا.هـ.

وهذه بدعة أحدثها عثمان رضي الله عنه، فهل يقتصر هؤلاء الذين يقولون لا تكون البدعة إلا بدعة ضلالة على أذان واحد يوم الجمعة كما كان الأمر أيام رسول الله ﷺ أم يؤذنون أذنين كما فعل عثمان، فما هذا التناقض بين فعلهم وقولهم.

* الاحتفال بمولد النبي ﷺ:

ومن البدع الحسنة الاحتفال بمولد الرسول ﷺ، فهذا العمل لم يكن في عهد النبيّ ولا فيما يليه، إنّما أحدث في أوائل الستمائة للهجرة، وأول من أحدثه ملك إربل، وكان عالما تقيا شجاعا يقال له المظفر، وجمع لهذا كثيرا من العلماء فيهم من أهل الحديث والصوفية الصادقين، فاستحسن ذلك العمل العلماء في مشارق الأرض ومغاربها منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني وتلميذه الحافظ السخاوي، وكذلك الحافظ السيوطي.

فقد ذكر الحافظ السخاوي في فتاويه أنّ عمل المولد حدث بعد القرون الثلاثة، ثم لا زال أهل الإسلام من سائر الأقطار في المدن الكبار يعملون المولد ويتصدقون في لياليه بأنواع الصدقات، ويعتنون بقراءة مولده الكريم ويظهر عليهم من بركاته كل فضل عميم.

(١) فتح الباري (٢/٣٩٤).

وللحافظ السيوطي^(١) رسالة سماها «حسن المقصد في عمل المولد» قال: «فقد وقع السؤال عن عمل المولد النبوي في شهر ربيع الأول ما حكمه من حيث الشرع، وهل هو محمود أم مذموم، وهل يُثاب فاعله أم لا؟ والجواب عندي أن أصل عمل المولد الذي هو اجتماع الناس وقراءة ما تيسر من القرآن ورواية الأخبار الواردة في مبدأ أمر النبي وما وقع في مولده من الآيات، ثم يمد لهم سِمَاط يأكلونه وينصرفون من غير زيادة على ذلك هو من البدع الحسنة التي يُثاب عليها صاحبها لما فيه من تعظيم قدر النبي وإظهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف ﷺ، وأول من أحدث ذلك صاحب إربل الملك المظفر أبو سعيد كوكبري بن زين الدين ابن بكتكين أحد الملوك الأمجاد والكبراء والأجواد، وكان له آثار حسنة وهو الذي عمّر الجامع المظفري بسفح قاسيون» ا.هـ.

وقد سئل الحافظ السخاوي عن عمل المولد فقال ما نصه^(٢):

- سئلت عن أصل عمل المولد الشريف .

فأجبت: لم ينقل عن أحد من السلف الصالح في القرون الثلاثة الفاضلة، وإنما حدث بعد، ثم ما زال أهل الإسلام في سائر الأقطار والمدن العظام يحتفلون في شهر مولده ﷺ وشرف وكرم يعملون الولائم البديعة المشتملة على الأمور البهجة الرفيعة، ويتصدقون في لياليه بأنواع الصدقات، ويظهرون السرور، ويزيدون في المبرات بل يعتنون بقراءة مولده الكريم وتظهر عليهم من بركاته كل فضل عميم بحيث كان مما جُرب قاله الإمام شمس الدين ابن الجزري: ومن خواصه أنه أمان تام في ذلك العام ويسوى بعجل حينئذ بما ينبغي ويرام، وأكثرهم بذلك عناية أهل مصر والشام، ولسلطان مصر في تلك الليلة من العام أعظم عام، قال: ولقد حضرت في سنة خمس وثمانين وسبعمائة ليلة مولد عند

(١) الحاروي للفتاوى (١/ ١٨٩ - ١٩٧).

(٢) الأجوبة المرضية (٣/ ١١١٦ - ١١٢٠).

الملك الظاهر برقوق - رحمه الله - بقلعة الجبل فرأيت ما هالني فيه، حرزت ما أنفق في تلك الليلة على القراء والحاضرين من الوعاظ والمنشدين وغيرهم بنحو عشرة آلاف مثقال من الذهب العين ما بين خلع ومطعوم ومشروب ومشمووم وشموع وغير ذلك وعددت في ذلك المجلس خمسا وعشرين جوقة من القراء الصبيان ولم ينزل واحد منهم إلا بنحو عشرين خلعة من السلطان والأمراء يعني من الخلع الفاخرة البهية، ثم لم يزل ملوك مصر خدام الحرميين الشريفين ممن وفقهم الله لهدم كثير من... (١) ونظروا في أمر زعيتهم كالوالد لولده وأشهروا أنفسهم بالعدل وأسعفهم المولى بجنده ومدده كالمملك السعيد الشهيد الظاهر أبي سعيد جقمق ويعتنون ويتوجهون طريق سنته بحيث إنه ثبت حرف القراء في أيام تتعين للرفادة على ثلاثين فذكروا بكل جميل وكفوا من المهمات كل عريض طويل، وأما ملوك الأندلس والمغرب فلهم فيه ليلة يسير بها الركبان يجمع فيها أئمة العلماء من كل مكان ويعلو بها بين أهل الكفر به الإيمان وأهله بمكة فيتوجهون إلى المكان المتواتر بين الناس أنه محل مولده وهو في سوق الليل رجاء بلوغ كل منهم بذلك لقصده، ويزيد اهتمامهم به على يوم العيد حتى لم يتخلف عنه أحد من صالح ولا طالح ومقل وسعيد، وكان للملك المظفر صاحب إربل كذلك فيها أتم عناية واهتماما بشأنه، جاوز الغاية، أثنى عليه به العلامة أبو شامة أحد شيوخ النووي الفائق في الاستقامة في كتاب الباعث على إنكار البدع والحوادث وقال: مثل هذا الحسن يتقرب إليه ويشكر فاعله ويثنى عليه».

ثم قال الحافظ ما نصه: «قلت: بل خرج شيخنا شيخ مشايخ الإسلام خاتمة الأئمة الأعلام فعله على أصل ثابت وهو ما ثبت في الصحيحين من أنه ﷺ دخل المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء، فسألهم فقالوا: هو يوم أغرق الله سبحانه وتعالى فيه فرعون ونجى موسى عليه

(١) بياض في الأصل بمقدار كلمتين.

السلام، فنحن نصومه شكرًا لله عزَّ وجلَّ، فقال ﷺ: «أنا أحق بموسى عليه السلام منكم، فصامه وأمر بصيامه»، وقال: «إن عشت إلى قابل . . . الحديث». قال شيخنا: فيستفاد منه فعله الشكر لله تعالى على ما منَّ به في يوم معيّن من إهداء نعمة أو دفع نقمة وبعاد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة، والشكر لله تعالى يحصل بأنواع العبادة، كالسجود والصيام والتلاوة، وأي نعمة أعظم من النعمة ببروز هذا النبي ﷺ في ذلك اليوم، وعلى هذا ينبغي أن يقتصر فيه على ما يفهم الشكر لله تعالى من نحو ما ذكر، أما ما يتبعه من السماع واللهو وغيرهما فينبغي أن يقال: ما كان من ذلك مباحًا بحيث يعين السرور بذلك اليوم فلا بأس بالحاقه، ومهما كان حرامًا أو مكروهاً فيمنع، وكذا ما كان خلاف الأولى.

قلت: ولما كان الزاهد القدوة المعمر أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن ابن إبراهيم بن جماعة بالمدينة النبوية كان يعمل طعامًا في المولد النبوي ويطعم الناس ويقول: لو تمكنت عملت بطول الشهر كل يوم مولدًا انتهى.

ولأجل ما انضم إليه من المناكير أطال ابن الحاج في مدخله^(١) في تقبيح فعله ومنع الظاهر جقمق رحمه الله من فعله ببطئ^(٢).

قال شيخنا: ثم ينبغي أن يتحرى اليوم بعينه وإن كان ولد ليلاً فليقع الشكر بما يناسب الليل كالإطعام وإن كان ولد نهارًا فما يناسبه كالصيام، ولا بد أن يكون ذلك اليوم من عدد أيام ذلك الشهر بعينه حتى يطابق قصة موسى عليه السلام في يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالي بعمل المولد في أي يوم من الشهر بل توسع قوم فتقلوه إلى يوم من السنة وفيه ما فيه.

(١) المدخل لابن الحاج (٢/٢٢٩).

(٢) تعرف اليوم بـ«طنطا» بمصر.

قلت: كان مولده الشريف على الأصح ليلة الاثنين الثاني عشر من شهر ربيع الأول، وقيل: ليلتين خلتا منه، وقيل: لثمان، وقيل: لعشر وقيل غير ذلك، وحيث فلا بأس بفعل الخير في هذه الأيام والليالي على حسب الاستطاعة بل يحسن في أيام الشهر كلها ولياليه.

وأما قراءة المولد فينبغي أن يقتصر منه على ما أورده أئمة الحديث في تصانيفهم المختصة به كالمورد الهني للعراقي، وقد حدثت به في المحل المشار إليه بمكة، وغير المختصة به بل ذكر ضمناً كدلائل النبوة للبيهقي، وقد ختم عليّ بالروضة النبوية لأن أكثر ما بأيدي الوعاظ منه كذب واختلاق، بل لم يزالوا يولدون فيه ما هو أقبح وأسمح مما لا تحل روايته ولا سماعه، بل يجب على من علم بطلانه إنكاره الأمر بترك قراءته على أنه لا ضرورة إلى سياق ذكر المولد، بل يكتفي بالتلاوة والإطعام والصدقة، وإنشاد شيء من المدائح النبوية والزهدية المحركة للقلوب إلى فعل الخير والعمل للأخرة والله يهدي من يشاء» اهـ.

* الجهر بالصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان

ومنها الجهر بالصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان، وحدث هذا بعد سنة سبعمائة، وكانوا قبل ذلك لا يجهرون بها.

قال الحافظ السيوطي في الوسائل في مسامرة الأوائل^(١) ما نصه: «أول ما زيد «الصلاة والسلام» بعد كل أذان في المنارة في زمن السلطان المنصور حاجي بن الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون بأمر المحتسب نجم الدين الطنبدي وذلك في شعبان سنة إحدى وتسعين وسبعمائة، وكان حدث قبل ذلك في أيام السلطان صلاح الدين بن أيوب أن يقال في كل ليلة قبل أذان الفجر بمصر والشام: «السلام على رسول الله» واستمر ذلك إلى سنة سبع وستين وسبعمائة فزيد

(١) الوسائل في مسامرة الأوائل (ص/١٤).

بأمر المحتسب صلاح الدين البرُّنسي أن يقال: «الصلاة والسلام عليك يا رسول الله» ثم جعل في عقب كل أذان سنة إحدى وتسعين». اهـ.

قال الحطاب المالكي في كتابه مواهب الجليل ما نصه: «وقال السخاوي في القول البديع^(١): أحدث المؤذنون الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ عقب الأذان للفرائض الخمس إلا الصبح والجمعة فإنهم يقدمون ذلك قبل الأذان وإلا المغرب فلا يفعلونه لضيق وقتها، وكان ابتداء حدوته في أيام الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب وبأمره وذكر بعضهم أن أمر الصلاح بن أيوب بذلك كان في أذان العشاء ليلة الجمعة، ثم إن بعض الفقهاء زعم أنه رأى رسول الله ﷺ وأمره أن يقول للمحتسب أن يأمر المؤذنين أن يصلوا عليه عقب كل أذان، فسّر المحتسب بهذه الرؤيا فأمر بذلك واستمر إلى يومنا هذا. وقد اختلف في ذلك هل هو مستحب أو مكروه أو بدعة أو مشروع، واستدلّ للأول بقوله تعالى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ ۗ﴾ [سورة الحج]، ومعلوم أن الصلاة والسلام من أجل القرب لا سيما وقد تواترت الأخبار على الحثّ على ذلك مع ما جاء في فضل الدعاء عقبه والثلث الأخير وقرب الفجر، والصواب أنه بدعة حسنة وفاعله بحسب نيّته». انتهى.

ويكفي في إثبات كون الجهر بالصلاة على النبي ﷺ بدعة مستحبة عقب الأذان قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثلما يقول، ثم صلّوا عليّ»^(٢) وقوله عليه الصلاة والسلام: «من ذكرني فليصلّ عليّ» أخرجه الحافظ السخاوي في كتابه «القول البديع في الصلّاة على النبي الشفيح» وغيره^(٣)، فيؤخذ من ذلك أن المؤذن والمستمع كلاهما

(١) انظر مواهب الجليل للحطاب المالكي (١/٤٣٠)، والقول البديع (ص/١٩٦).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الصلاة: باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه إلخ...

(٣) القول البديع (ص/١١٠)، وأبو يعلى في مسنده (٧/٧٥).

مطلوب منه الصلاة على النبي، وهذا يحصل بالسر والجهر. فإن قال قائل: لم ينقل عن مؤذني رسول الله ﷺ أنهم جهروا بالصلاة عليه، قلنا: لم يقل النبي لا تصلوا علي إلا سرا، وليس كل ما لم يفعل عند رسول الله ﷺ حراما أو مكروها، إنما الأمر في ذلك يتوقف على ورود نهي بنص أو استنباط من مجتهد من المجتهدين كمالك وأحمد والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم ممن جاء بعدهم من المجتهدين الذين هم مستوفو الشروط كالحافظ ابن المنذر وابن جرير ممن لهم القياس أي قياس ما لم يرد فيه نص على ما ورد فيه نص، والجهر بالصلاة على النبي عقب الأذان توارد عليه المسلمون منذ قرون فاعتبره العلماء من محدثين وفقهاء بدعة مستحبة منهم الحافظ السخاوي والسيوطي كما تقدم.

تنبيه: بعض الناس يقولون: «اللهم صلي بالياء» وهذا غلط فاحش ينبغي التنبيه منه، يقول العالم العلامة طه بن عمر بن طه بن عمر السقاف الحضرمي المتوفى سنة ١٠٦٣هـ في كتابه المجموع لمهمات المسائل من الفروع ما نصه: «وقال عبد الله بن عمر: من قال في تشهده اللهم صلي بالياء لم يجزه ولو جاهلا أو ناسيا، بل العائد العالم بالعربية يكفر به لأنه خطاب المؤنث، وأفتى عبد الله بن عمر الحضرمي أيضا فيمن قال: السلام من عليكم بزيادة «من» عامدا بطلت صلاته، أو ناسيا أو جاهلا فلا، لكن لا يجزيه» ١.هـ.

* كتابة (ﷺ) عند كتابة اسم النبي

ومنها كتابة ﷺ عند كتابة اسمه، ولم يكتب النبي ذلك في رسائله التي أرسل بها إلى الملوك والرؤساء، وإنما كان يكتب من محمد رسول الله إلى فلان.

* الطرق التي أحدثها بعض الصالحين

ومنها الطرق التي أحدثها بعض أهل الله كالرفاعية والقادرية وغيرها

وهي نحو أربعين، فهذه الطرق أصلها بدع حسنة، ولكن شذ بعض المتتبعين إليها وهذا لا يقدر في أصلها.

بدعة الضلالة

والبدعة على نوعين: بدعة تتعلق بأصول الدين وبدعة تتعلق بفروعه.

فأما البدعة التي تتعلق بأصول الدين، فهي التي حدثت في العقائد وهي مخالفة لما كان عليه الصحابة في المعتقد، وأمثلتها كثيرة منها:

* بدعة إنكار القدر: وأول من أظهرها معبد الجهني^(١) بالبصرة، كما في صحيح مسلم^(٢) عن يحيى بن يعمر ويسمى هؤلاء القدرية^(٣)، فيزعمون أن الله لم يقدر أفعال العباد الاختيارية ولم يخلقها وإنما هي بخلق العباد، ومنهم من يزعم أن الله قدر الخير ولم يقدر الشر، ويزعمون أن المرتكب للكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر بل هو في منزلة بين المنزلتين، وينكرون الشفاعة في العصاة، ورؤية الله تعالى في الجنة.

* بدعة الجهمية: ويسمى الجبرية أتباع جهنم بن صفوان^(٤) يقولون: إن العبد مجبور في أفعاله لا اختيار له، وإنما هو كالريشة المعلقة في الهواء يأخذها الهواء يمنة ويسرة.

* بدعة الخوارج^(٥): الذين خرجوا على سيدنا علي رضي الله عنه، ويكفرون مرتكب الكبيرة.

(١) راجع ما تكلم فيه: التبصير في الدين (ص/٢١)، تهذيب التهذيب (١٠/٢٢٥).

(٢) صحيح مسلم، أول كتاب الإيمان.

(٣) راجع في مقالاتهم وفرقهم: التبصير في الدين (ص/٦٣ و٩٥).

(٤) راجع في شأنه وفرقته التبصير في الدين (ص/١٠٧)، الفرق بين الفرق (ص/٢١١)، الملل والنحل (١/٨٦).

(٥) راجع في مقالاتهم وفرقهم: التبصير في الدين (ص/٤٥ و٦٢).

* بدعة القول بحوادث لا أول لها: وهي مخالفة لصريح العقل والنقل.

* بدعة القول بعدم جواز التوسل بالأنبياء والصالحين بعد وفاتهم، أو في حياتهم في غير حضرتهم: وأول من أحدثها أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، توفي سنة ٧٢٨هـ.

وأما البدعة التي تتعلق بالفروع فهي المنقسمة التقسيم المذكور أعلاه.

البدع السيئة العملية:

ومن البدع السيئة العملية:

* كتابة (ص) بعد كتابة اسم النبي ﷺ، وأسوأ منها وأقبح (صلعم).

* ومنها تيمم بعض الناس على السجاد والوسائد التي ليس عليها غبار التراب.

* ومنها تحريف اسم الله، كما يحصل من كثير من المتسبين إلى الطرق، فإن بعضهم يبدءون بـ «الله» ثم إما أن يحذفوا الألف التي بين اللام والهاء فينطقون بها بلا مد، وإما أن يحذفوا الهاء نفسها فيقولون «اللا»، ومنهم من يقول «اه» وهو لفظ موضوع للتوجع والشكاية بإجماع أهل اللغة، قال الخليل بن أحمد: «لا تطرح الألف من الاسم، إنما هو الله عز ذكره على التمام»^(١)، وقد أفردنا هذه المسألة في هذا الكتاب بالرد.

(١) لسان العرب (١٣/٤٦٧)، مادة (ال ه).

فإن قيل: أليس قال رسول الله ﷺ فيما رواه أبو داود عن العرياض بن سارية^(١): «وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة».

فالجواب: أن هذا الحديث لفظه عام ومعناه مخصوص بدليل الأحاديث السابق ذكرها فيقال: إن مراد النبي ﷺ ما أحدث وكان على خلاف الكتاب أو السنة أو الإجماع أو الأثر.

وفي شرح النووي لصحيح مسلم^(٢) ما نصه: «قوله ﷺ: وكل بدعة ضلالة» هذا عام مخصوص والمراد به غالب البدع اهـ.

ثم قسّم البدعة إلى خمسة أقسام: واجبة ومندوبة ومحرّمة ومكروهة ومباحة. وقال: «فإذا عُرِفَ ما ذكرته عَلِمَ أن الحديث من العام المخصوص، وكذا ما أشبهه من الأحاديث الواردة، ويؤيد ما قلناه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في التراويح: «نعمت البدعة». ولا يمنع من كون الحديث عامًا مخصوصًا قوله: «كل بدعة» مؤكّدًا بكل، بل يدخله التخصيص مع ذلك كقوله تعالى: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة الأحقاف] اهـ. ومعناه تدمر الريح كل شيء مرت عليه من رجال عاد وأموالها.

(١) سنن أبي داود: كتاب السنة: باب في لزوم السنة.

(٢) شرح صحيح مسلم، كتاب الجمعة (١٥٤/٦).

بَيَانُ

أن الشفاعة حق لأهل الكبائر من المسلمين

معنى الشفاعة والدليل عليها:

اعلم أن الشفاعة هي طلب الخير من الغير للغير، وهي ثابتة بنص
القرءان والحديث قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا
بِإِذْنِهِ﴾ [سورة البقرة]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾
[سورة الأنبياء]، وقال ﷺ: «مَنْ زَارَ قَبْرِي وَجِبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي» رواه
الدارقطني^(١).

وروى مسلم^(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله
ﷺ: «لكل نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي دعوته وإني اختبأت دعوتي
شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك
بالله شيئاً».

وروى الحاكم في المستدرک^(٣) عن عوف بن مالك: «أن رسول الله ﷺ
نادى معاذ بن جبل وأبا عبيدة وعوف بن مالك، قال: فقلنا: نعم، فأقبل إلينا
فخرجنا لا نساله عن شيء ولا يخبرنا حتى قعد على فراشه، فقال: «أندري
ما خيترني ربي الليلة؟» فقلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنه خيترني بين أن

(١) سنن الدارقطني: كتاب الحج: باب المواقيت (٢/٢٧٨).

(٢) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأئمة.

(٣) مستدرک الحاكم، كتاب الإيمان (١/٦٦) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم،
فقد احتج بسليم بن عامر وأما سائر رواياته فمتفق عليهم ولم يخرجاه.

يدخل نصف أمتي الجنة وبين الشفاعة فاخترت الشفاعة»، فقلنا: يا رسول الله ادعُ الله أن يجعلنا من أهلها، قال: «هي لكل مسلم». اهـ..

المحتاجون للشفاعة:

المحتاجون لشفاعة النبي ﷺ هم أهل الكبائر فقط، لقوله ﷺ: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» معناه هم الذين يحتاجون إليها، رواه أبو داود^(١) والترمذي^(٢) وابن ماجه^(٣) وأحمد^(٤) وابن حبان^(٥) والحاكم^(٦) والطبراني^(٧) والخطيب^(٨).

وروى ابن ماجه^(٩) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اخترت بين الشفاعة وبين أن يدخل نصف أمتي الجنة فاخترت الشفاعة لأنها أعم وأكفى، أترونها للمتقين، لا، ولكنها للمذنبين الخطأين المتلوثين». قال الحافظ البوصيري^(١٠): إسناده صحيح.

وقد قال الحافظ ابن حجر في الفتح^(١١) ما نصه: «وقال ابن الجوزي: وهذا من حسن تصرفه ﷺ، لأنه جعل الدعوة فيما ينبغي، ومن كثرة كرمه لأنه أثار أمته على نفسه، ومن صحة نظره لأنه جعلها للمذنبين من أمته لكونهم أحوج إليها من الطائعين» اهـ.

(١) سنن أبي داود: كتاب السنة: باب الشفاعة.

(٢) جامع الترمذي: كتاب صفة القيامة والرقائق والورع: باب ما جاء في الشفاعة.

(٣) سنن ابن ماجه: كتاب الزهد: باب ذكر الشفاعة.

(٤) مسند أحمد (٢١٣/٣).

(٥) صحيح ابن حبان: كتاب التاريخ: باب الحوض والشفاعة، انظر الإحسان (١٣١/٨).

(٦) مستدرک الحاكم، كتاب التفسير (٣٨٢/٢).

(٧) المعجم الكبير (٢٥٨/١).

(٨) تاريخ بغداد (١١/٨).

(٩) سنن ابن ماجه: كتاب الزهد: باب ذكر الشفاعة.

(١٠) مصباح الزجاجية في زوائد ابن ماجه (٣٥٦/٢).

(١١) فتح الباري (٩٧/١١).

أما الأتقياء والأولياء والشهداء فلا حاجة لهم للشفاعة كما يعلم من النصوص الصحيحة الواضحة، بل إنه ثبت في أحاديث كثيرة صحيحة أنهم هم أهل شفاعة لغيرهم، فقد روى ابن ماجه^(١) عن رسول الله ﷺ: «للشهيد عند الله ست خصال: يغفر له في أول دفعة من دمه، ويرى مقعده من الجنة، ويجار من عذاب القبر، ويأمن من الفزع الأكبر، ويحلّى حلة الإيمان، ويزوج من الحور العين، ويشفّع في سبعين إنساناً من أقاربه».

والشفاعة تكون على نوعين:

- ١- شفاعة للمسلمين العصاة بعد دخولهم النار لإخراجهم منها قبل أن تنتهي المدة التي يستحقونها.
- ٢- وشفاعة لمن استحقوا دخول النار من عصاة المسلمين بذنوبهم فينقذهم الله من النار بهذه الشفاعة قبل دخولها.

أما الكفار فلا أحد يشفع لهم قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ أَرَضَى﴾ (سورة الأنبياء) أي لا يشفعون إلا لمن مات على الإيمان. وقال تعالى إخباراً عن أصحاب اليمين من أهل الجنة أنهم يسألون الكفار وهم في النار: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ (٤٢) ﴿قَالُوا لَوْ نَدْرُكُ مِنَ الْمَصْلِينَ﴾ (٤٣) ﴿وَلَوْ نَدْرُكُ مِنَ الْمَسْكِينِ﴾ (٤٤) ﴿وَكُنَّا نَحْوُكُمْ مَعَ الْفَاطِيئِينَ﴾ (٤٥) ﴿وَكُنَّا نَكُودُ بِيَوْمِ الَّذِينَ﴾ (٤٦) ﴿حَتَّىٰ آتَيْنَا آلِيقِينَ﴾ (٤٧) ﴿فَمَا نَفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ (٤٨) [سورة المدثر]، وليس في قوله تعالى: ﴿شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ (٤٨) [سورة المدثر] إثبات لحصول الشفاعة لهم وأنها تُردُّ، بل المعنى أنه لا شفاعة لهم، وهذا مفهوم من النفي، وهذا ضرب من البلاغة معروف.

وقال تعالى: ﴿وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ (١٥٦)

(١) سنن ابن ماجه: كتاب الجهاد: باب فضل الشهادة في سبيل الله.

[سورة الأعراف]، فرحمة الله وسبعت في الدنيا كل مؤمن وكافر، لكنها في الآخرة خاصة لمن اتقى الشرك وسائر أنواع الكفر.

وقال تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٥٠﴾﴾ [سورة الأعراف]، أي أن الله حرم على الكافرين الرزق النافع والماء المُروري في الآخرة، وذلك لأنهم أضاعوا أعظم حقوق الله على عباده وهو توجيده تعالى. فتبين لنا أن الكافر لا يرحمه الله ولا أحد يشفع له.

بَيَانُ

أن لفظ «ءاه» ليس من أسماء الله

اعلم أن الله وصف نفسه بأن له الأسماء الدالة على الكمال فقال عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [سورة الأعراف]، وقال تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُونَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [سورة الإسراء]، وقال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ الْغَيْبُ وَالشَّهَادَةُ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [سورة البقرة]، ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة الحشر]، والحسنى أي الدالة على الكمال، فلا يجوز أن يكون اسم من أسماء الله تعالى دالا على خلاف الكمال، فلذلك لا يجوز تسمية الله بـ «ءاه» لأنه يدل على العجز والشكاية والتوجع وما كان كذلك يستحيل أن يكون اسماً لله تعالى.

قال الحافظ اللغوي محمد مرتضى الزبيدي في «شرح القاموس»^(١) بعد أن عدَّ من ألفاظ الأنين: «أوه، وءاه، وأوه، وأوه، وءاه، وءاه، وأوتاه، وءاوتاه»، ثم قال: «فهن اثنتان وعشرون لغة، كل ذلك كلمة تقال عند الشكاية أو التوجع والتحزن» اهـ.

ولم يرد في حديث صحيح ولا حسن أن ءاه اسم من أسماء الله تعالى، وإنما الذي ورد ما رواه الديلمي في «مسند الفردوس»^(٢) والرافعي

(١) تاج العروس (٩/٣٧٦ - ٣٧٧).

(٢) مسند الفردوس (٥/٤٣١) بلفظ: «يا حميراء أما شعرت أن الأنين اسم من أسماء الله تعالى يستريح به المريض».

في «تاريخ قزوين» أن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ وعندنا مريض يئن فقلنا له: اسكت فقد جاء النبي ﷺ، فقال النبي: «دعوه يئن، فإن الأنين اسم من أسماء الله تعالى يستريح إليه العليل»، وهو حديث موضوع أي مكذوب على رسول الله ﷺ، وقد حكم بوضعه الحافظ أحمد بن الصديق الغماري في كتابه «المنغير على الجامع الصغير» فقال ما نصه^(١): «أخرجه أيضًا الديلمى من طريق الطبراني وفيه محمد بن أيوب بن سويد الرملي وهو متهم بوضع الحديث» اهـ، وأفرد له رسالة مستقلة في بيان وضعه.

وقال الحافظ الغماري في كتابه «المداوي لعلل المناوي» ما نصه^(٢): «محمد بن أيوب بن سويد قال ابن حبان^(٣): لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به يروي عن أبي الأشياء الموضوعة كان أبو زرعة يقول: رأيتُه أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعة بخط طري وكان يحدث بها اهـ، فالحديث موضوع» انتهى كلام الغماري.

وقال المناوي في شرح الجامع الصغير ما نصه^(٤): «لكن هذا لم يرد في حديث صحيح ولا حسن وأسماءه تعالى توقيفية» اهـ.

وأما قول العزيزي^(٥) شارح «الجامع الصغير» عند إيراد السيوطي^(٦) هذا الحديث: «قال الشيخ: حديث حسن لغيره» اهـ، فلا معنى له لأن شيخ العزيزي هو محمد حجازي الشعراني لا يذكر له ولا للعزيزي في طبقات

(١) المنغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير (ص/٦٢ - ٦٣).

(٢) المداوي لعلل المناوي (٤/٣٦).

(٣) المجروحين (٢/٢٩٩).

(٤) فيض القدير (٣/٥٣٣).

(٥) السراج المنير شرح الجامع الصغير (٢/٢٨٧).

(٦) الجامع الصغير (١/٦٥١).

المحدثين فضلاً عن الحفاظ، إذ التصحيح والتحسين من شأن الحفاظ كما هو معلوم عند أهل الحديث، قال الحفاظ السيوطي في ألفيته:

وخذته حيث حافظ عليه نص أو من مصنف بجمعه يُخص
أي إن نص على صحته حافظ أو ذكره في كتاب اشترط أن لا يذكر
فيه إلا الصحيح كسعيد بن السكن فإنه ألف كتاباً اشترط أنه لا يذكر فيه
إلا الصحيح وسماه «السنن الصحاح»، كيف وكتاب «الجامع الصغير»
ليس من هذا القبيل، ففيه الكثير من الصحيح والكثير من الحسن والكثير
من الضعيف وفيه من الموضوع قليل كما في شأن حديث: «دعوه يئن».

قال عصرينا المحدث عبد الله الغماري المغربي ما نصه^(١): «وهذا
الحديث رواه الرافعي في تاريخ قزوين والديلمي في مسند الفردوس عن
عائشة بإسناد فيه راو كذاب، فهو حديث واه نازل عن درجة الاحتجاج
بالمرة. ولقد غلط العزيزي في شرح الجامع الصغير حيث ادعى أنه حسن
لغيره مع أن عمدته في التصحيح والتحسين غالباً - وهو المناوي - لم يحسنه
أصلاً لا في شرحه الكبير ولا الصغير ولا حسنه الحفاظ السيوطي الذي هو
عمدتهم جميعاً، وكيف يستطيع أن يحسنه وفي سنده كذاب كما ذكرنا» اهـ.

ثم إن علماء اللغة لم يذكر واحد منهم أن واحداً من ألفاظ الأئنين اسم
من أسماء الله، وكذا علماء الفقه بل قال بعضهم: إن أئنين المريض
مكروه، وتعقبه بعضهم وهو النووي وقال: اشتغاله بالذكر أولى، وهي
مسئلة مشهورة بين الفقهاء ومع ذلك لم يقل أحد منهم أن «ءاه» من أسماء
الله، والعجب كيف أن الذين يعملون بزعمهم حضرة ذكر عند وقوفهم
وقيامهم متماسكين بالأيدي واهتزازهم مع التثني والتكسر اختاروا لفظ
«ءاه» من بين تلك الكلمات العديدة!!!

(١) مجلة الإسلام - العدد / ٣٥، (ص/٣١).

والمذكور في الحديث المكذوب على رسول الله لفظ الأئين وليس لفظ «ءاه»، فمقتضى احتجاجهم بهذا الحديث الموضوع أن يكون لفظ: ءاه، وءأوه، وأوتاه وغيرها من ألفاظ الأئين وهي نحو عشرين ذكرها الحافظ محمد مرتضى الزبيدي شارح القاموس فيلزم على كلامهم أن تكون كل تلك الكلمات اسماً من أسماء الله ومن تلك الكلمات «ءاه» و«أوتاه» ولا يذكرون ذلك فكيف اختاروا من بينها «ءاه» وقالوا عنها اسماً من أسماء الله، وهذا الحديث الموضوع الذي يحتجون به لم ينص على لفظ من ألفاظ الأئين التي هي اثنتان وعشرون كلمة، فما هذا التحكم؟! فبأي حجة اختاروا «ءاه» من بين تلك الكلمات، فليس لهم مستند إلا الهوى، فتبين أن مستندهم أوهى من بيت العنكبوت.

ويرد على هؤلاء أيضاً بما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب، فإذا تشاءب أحدكم فلا يقل: ءاه، ءاه، فإن الشيطان يضحك منه»، أو قال: «يلعب منه» رواه الترمذي^(١)، والحافظ المجتهد ابن المنذر وابن خزيمة^(٢) واللفظ له.

ويكفي دليلاً أيضاً على عدم كونه اسماً لله اتفاق الفقهاء من أهل المذاهب الأربعة على أن الأئين يبطل الصلاة.

وقد أفتى شيخ الأزهر الشيخ سليم البشري المالكي^(٣) (ت ١٣٣٥هـ) بتحريم الذكر بهذا اللفظ وحضور المجلس الذي يذكر فيه هذا اللفظ على الوجه المتعارف عندهم.

(١) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب الأدب: باب ما جاء إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب، وصححه.

(٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه: أبواب الأفعال المكروهة في الصلاة: باب الزجر عن قول المثائب في الصلاة هاه وما أشبهه.

(٣) انظر «مختصر كتاب أعذب المسالك المحمودية إلى منهج السادة الصوفية» للشيخ محمود خطاب السبكي (ص/٤٢٢ - ٤٢٩).

وقد ظن بعض جهلة المتصوفة أن معنى «أواه» في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [سورة التوبة] أن إبراهيم كان يذكر بآه وهذا غير صحيح، فإن الأواه من يُظهر خشية الله تعالى كما ذكر الراغب الأصفهاني في المفردات^(١)، وقد صح عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «الأواه: الرحيم» رواه ابن أبي حاتم^(٢) بإسناد حسن.

فعلم من ذلك أنه لا يجوز الدُّكر بلفظ «ءاه»، فمن أراد أن يذكر الله تعالى فليذكره بما هو ثابت في القرآن والسنة النبوية الشريفة، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [سورة الأعراف].

تنبيه: قال الإمام أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه: «لا يجوز تسمية الله إلا بما ورد في الكتاب وسنة الصحيحة» اهـ، وقال أبو بكر الباقلاني تلميذ تلميذ الأشعري: «ما أطلق الله على نفسه أطلقناه عليه وما لا فلا» اهـ.

وهذا ليس من الطريقة الشاذلية بل شيء أحدثه شاذلية فاس كما قال شيخ الشاذلية في المدينة المنورة الشيخ ظافر المدني رحمه الله تعالى في رسالة له فقال: «إن الاشتغال بآه من فعل شاذلية فاس» اهـ.

فتبين أن الطريقة الشاذلية بريئة من هذا، ومن نسبه إلى الشيخ أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه فقد افتري عليه، وقد قال بعض هؤلاء من أهل دمشق إن «ءاه» أقرب للفتوح من «الله»، وءاخر من هؤلاء يقول لما يقيمون هذه الحضرة: «اليوم حصل تجلي» وهو عاق الوالدين ووالده كان ولياً، كان يقول لوالده: «أكَّسر رأسك»، فمن أين لهذا المدعي وأمثاله

(١) المفردات في غريب القرآن (ص/٣٢).

(٢) تفسير القرآن لابن أبي حاتم (١٨٩٦/٦) وحسنه الحافظ في «الفتح» (٣٨٩/٦).

التجلي وهذا ينطبق عليه قول الشاعر:
فساد كبير عالم متهتك وأكبر منه جاهل متنسك
فماذا بقي للمتشبين بهذا الرأي الفاسد بعد هذا إلا العناد.

بَيَانُ

أَنْ الْفَاتِحَةَ لَا يَجُوزُ كِتَابَتُهَا بِالْبَوْلِ وَأَنَّهُ كُفْرٌ

اعلم أن القرءان الكريم واجب تعظيمه، ومن تعظيمه احترام آياته بأن لا تُكتب بشيء نجس كالبول فإن في ذلك تحقيراً واستخفافاً بها، وهو ردةٌ والعياذ بالله تعالى، وقد شذ وهلك من جوز ذلك معتمداً على ما في حاشية ابن عابدين مما نعتقد أنه دسٌ على المؤلف.

ونص ما في الحاشية المسماة «رد المحتار»^(١): «وفي «الخانية» في معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم» كما رواه البخاري^(٢) أن ما فيه شفاء لا بأس به، كما يحل الخمر للعطشان في الضرورة وكذا اختاره صاحب «الهداية» في «التجنيس» فقال: لو رعف فكتب الفاتحة بالدم على جبهته وأنفه جاز للاستشفاء، وبالبول أيضاً إن علم فيه شفاء لا بأس به لكن لم ينقل، وهذا لأن الحرمة ساقطة عند الاستشفاء كحل الخمر والميتة للعطشان والجائع» اهـ.

وتفنيد ذلك بأن يقال: يرد هذا ما جاء في كتاب «عقود اللآلي» في الأسانيد العوالي لابن عابدين نفسه ونص العبارة^(٣): «ومنها ما رأيت بخطه - يعني الشيخ محمد شاکر العقّاد - أيضاً مما يكتب للرعاف على جبهة المرعوف: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَيْ مَاءَكَ وَنَسَمَاءَ أَقْلِي وَغِيصَ الْمَاءِ وَفُصِنَ

(١) رد المحتار على الدر المختار (١/٢١٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأشربة: باب شراب الحلواء والعسل.

(٣) انظر الكتاب (ص/١٨٧).

الْأَمْرُ ﴿٤٤﴾ [سورة هود] ولا يجوز كتابتها بدم الرعاف كما يفعله بعض الجهال لأن الدم نجس فلا يجوز أن يكتب به كلام الله تعالى اهـ.

هذا ما في الحاشية نقلناه نقلاً حرفياً واللائق بالشيخ ابن عابدين ما نقله عن شيخه وهو الشيخ محمد شاكر العقاد وهو الموافق لقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعْبِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [سورة الحج]، فلا يجوز العمل بما في الحاشية من أنه يجوز كتابة الفاتحة بالدم وبالبول إن علم منه شفاء، فما أبعد هذه المسئلة مما أفتى به الشيخ محمد عليش المالكي وهو من أهل القرن الثالث عشر كابن عابدين قال في فتاويه المسماة «فتح العلي المالك» ما نصه^(١): «ما قولكم في بَلِّ موضع الخاتم بالريق وفيه اسم الله تعالى فأجبت به بما نصه: «الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله: لا يجوز وهو كفر وإن اعتيد» اهـ، فلينظر البعد الشاسع بين المقالتين، وكان الشيخ محمد عليش مفتي الديار المصرية توفي سنة تسع وتسعين بعد مائتين وألف وكان تولى وظيفة الإفتاء في الديار المصرية سنة سبعين ومائتين وألف وله من التأليف أربع وثلاثون مؤلفاً، إلا أنه لا يوافق على الحكم بالردة لمجرد فعل ذلك.

ومما يرد ما في الحاشية أيضاً ما جاء في الحاشية نفسها نقلاً عن «فتاوى» ابن حجر الهيتمي الشافعي ونص العبارة^(٢): «وقد أفتى ابن الصلاح بأنه لا يجوز أن يكتب على الكفن يس والكهف ونحوهما خوفاً من صديد الميت، والقياس المذكور ممنوع لأن القصد تم التمييز^(٣) وهنا التبرك، فالأسماء المعظمة باقية على حالها فلا يجوز تعريضها للنجاسة. والقول بأنه يطلب فعله مردود لأن مثل ذلك لا يحتاج به إلا إذا صح عن

(١) انظر الكتاب (٢/٣٦١).

(٢) رد المحتار على الدر المختار (١/٢٤٦ - ٢٤٧).

(٣) كذا في النسخة المطبوعة، والصواب: «الشفاء» بدل التمييز.

النبي ﷺ طلب ذلك وليس كذلك اهـ. وقدمنا قبيل باب المياہ عن «الفتح» أنه تكره كتابة القرءان وأسماء الله تعالى على الدراهم والمحاريب والجدران وما يفرش، وما ذاك إلا لاحترامه وخشيته وطئه ونحوه مما فيه إهانة، فالمنع هنا بالأولى ما لم يثبت عن المجتهد أو ينقل فيه حديث ثابت فتأمل. نعم نقل بعض المحشئين عن «فوائد» الشرجي أن مما يكتب على جبهة الميت بغير مداٍ بالأصبع المسبحة: بسم الله الرحمن الرحيم، وعلى الصدر: لا إله إلا الله محمد رسول الله وذلك بعد الغسل قبل التكفين» انتهى كلام ابن عابدين.

أقول: كل هذا يؤيد تزييف القول بأنه يجوز كتابة الفاتحة بالدم والبول، فوجب التحذير من تلك المقالة، ولا يبعد أن تكون هذه المقالة مدسوسة على ابن عابدين، ويحتمل أن يكون أوردها ابن عابدين مع تزييفها فأسقط بعض الناسخين التزييف ونقلها بدون تزييف فلا يجوز نسبتها إلى ابن عابدين.

فالويل ثم الويل لمن يعتقد أو يقول بجواز كتابة الفاتحة بلءاية من القرءان الكريم بالبول فإن ذلك ردة مخرجة من الدين.

فهرس المواضيع

- * مقدمة الناشر ٣
- * ترجمة موجزة للمؤلف ٥
- * مقدمة ١٣
- * بيان أهمية علم التوحيد ١٦
- فائدة في بيان علم الكلام المذموم وعلم الكلام الممدوح ٢٩
- * بيان بطلان قول المعتزلة بخلق العبد فعله، وأنه كفر ٣١
- فوائد مهمة ٤١
- الأولى: شرح حديث: «صفتان من أمتي ليس لهما نصيب في الإسلام» ٤١
- الثانية: شرح قول للإمام علي رضي الله عنه في القدر ٥٠
- الثالثة: شرح كلام للإمام عمر بن الخطاب رضي الله عنه في القدر ٥١
- الرابعة: شرح أبيات للإمام الشافعي رضي الله عنه في القدر ٥٦
- رسالة مهمة في الرد على المعتزلة ٦١
- * بيان التأويل في القرآن والحديث ٦٤
- ثبوت التأويل التفصيلي عن السلف ٦٩
- تفسير بعض الآيات والأحاديث المتشابهة ٧٤
- قواعد نافعة في حكم الاحتجاج بأحاديث الصفات ٨٦
- تأويل حديث الجارية وغيره ٨٧
- قاعدة مهمة تفيد أن الشرع إنما ثبت بالعقل ٩٥

- إبطال شبهة للمجسمة ٩٦
- فوائد مهمة في دفع شبه المشبهة ٩٧
- فائدة مهمة في رد شبهة للمشبهة ١٠٤
- فائدة أخرى في إثبات إطلاق الوجه مضافاً إلى الله على غير معنى الجسم ١٠٨
- فائدة مهمة في تنزيه الله تعالى عن المكان والحد ١٠٩
- فصل في نفي الحد والنهاية عن الله تعالى ١١١
- * بيان أن عقيدة الحلول والاتحاد عقيدة كفرية مخالفة للإسلام ١١٣
- * بيان الاجتهاد وشروطه ١٣٥
- اختلاف المجتهدين ١٣٥
- التحول والتلفيق ١٤٠
- * بيان حكم ساب النبي وأنه كافر بالإجماع ١٥٣
- * بيان كيف يؤخذ علم الدين وأن العلم بالتعلم لا بالمطالعة ١٥٩
- * بيان أي العلوم أولى تحصيلاً وأنه معرفة الله ورسوله ١٦٢
- * بيان الإيمان والإسلام والردة ١٦٧
- بِم يتنفي اسم الإيمان عن المؤمن ١٧٠
- الردة وأقسامها المجمع عليها ١٧٢
- أمثلة لبعض ألفاظ الردة ١٧٩
- فائدة مهمة فيما يجب على من وقعت منه ردة ١٨٩
- تنبيه مهم في تحريم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بمغفرة جميع الذنوب ١٩٤
- * بيان أن الله هو معين المؤمن على إيمانه والكافر على كفره ١٩٥

- * بيان حكم من يتلفظ بلفظ الكفر بغير سبق لسان وأنه يخرج من الإسلام
 ١٩٨ إن كان غير مكره بالقتل ونحوه
- ٢٠٦ الرد على سيد سابق وتابعه حسن قاطرجي اللبناني
- * بيان الفرق بين الرسول والنبى ٢٠٨
- * بيان تبرئة يوسف عليه السلام من الهمم بالفاحشة ٢١٣
- * بيان أن أول مخلوقات الله الماء وفيه الرد على من يقول
 «محمد أول مخلوقات الله» ٢٢٠
- فائدة مهمة ٢٢٦
- دليل وضع حديث جابر ٢٢٩
- * بيان معنى العبادة وأن مجرد التوسل والاستغاثة والنداء
 وطلب ما لم تجر به العادة ليس شركاً وكذلك التبرك بآثار النبي ﷺ ٢٣٣
- فائدة في بيان جواز نداء النبي بعد وفاته ٢٥٦
- باب ما يقول الرجل إذا خدرت رجله ٢٥٦
- التبرك بآثار النبي ﷺ ٢٦٢
- فائدة مهمة ٢٦٩
- طريق سهل لكسر الوهاية ٢٧٢
- * بيان أنواع البدعة وحكمها وأقسامها ٢٧٨
- بدعة الهدى ٢٨٣
- سن خبيب ركعتين عند القتل ٢٨٣
- نقد يحيى بن يعمر المصاحف ٢٨٤
- زيادة عثمان رضي الله عنه أذاناً ثانياً يوم الجمعة ٢٨٥
- الاحتفال بمولد النبي ﷺ ٢٨٦

- ٢٩٠ الجهر بالصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان
- ٢٩٢ كتابة ﷺ عند كتابة اسم النبي ﷺ
- ٢٩٢ الطرق التي أحدثها بعض الصالحين
- ٢٩٣ بدعة الضلالة
- ٢٩٣ بدعة إنكار القدر
- ٢٩٣ بدعة الجهمية
- ٢٩٣ بدعة الخوارج
- ٢٩٤ بدعة القول بحوادث لا أول لها
- ٢٩٤ بدعة القول بعدم جواز التوسل بالأنبياء والصالحين بعد وفاتهم
أو في حياتهم في غير حضرتهم
- ٢٩٤ البدعة السيئة العملية
- ٢٩٦ * بيان أن الشفاعة حق لأهل الكبائر من المسلمين
- ٣٠٠ * بيان أن لفظ «اه» ليس من أسماء الله
- ٣٠٦ * بيان أن الفاتحة لا يجوز كتابتها بالبول وأنه كفر
- ٣٠٩ * الفهرس العام